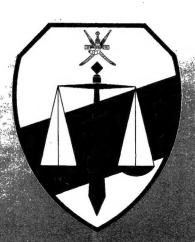
ستلظبنة يحبُسان هَيْهَ حَسُمُ المنابِعَاتُ البِعَالِيَةِ



مجرعة العواعر لذا نوتية التي دريا الهينة بي عامها القضائي الرابع ۱۹۸۸ - ۱۹۸۷

سَلَطْنِى عَهَانَ هَيئَة حَسِّمُ المِنَانِعَاتُ الْعِالِيَةِ

مجموعة القواعدالقانونية التي قررتها لهيئة في عامها القضائي الرابع ١٩٨٧ - ١٩٨٨

تصدوها الهيشة بمناسبة الاحتفال بالعيدا لعطبي الشامن عشمرالجيد

ترشين بمضيئت

لِنَىٰ اللِّنَ مِنْ الْبُولُولُولِيُفَمَّا وَكَالِسِّعَا فَمْسَكُولُولِيمُ وَجَابِ لُولُولِهِ لِمُنْتِح بَقَيْضَنَاهُ

قابوس بن سعيد



بمقيرة إمر المبر الطلالة السلطان قابى سيت في سَبَعَيْ رَالِمُعَظِيْ

إهداء

وفاء من هيئة حسم المنازعات التجارية بما أخذته على عاتهما من العمل على اثراء الفكر القانوني في مجال القضاء التجاري الحديث ، تصدر هذه الجموعة متضمنة ما قررته من قواعد في عامها القضائي الرابع .

وقد شهد هذا العام نقطة تحول فى حياة الهيئة كجماز قضائي مازال فى دور النمو ، ففيه تم تطبيق نظام الاستئناف والذى يعد بحق خطوة إلى الاسام على طريق إقامة العدل بين المواطنين كهدف من أهداف النهضة المباركة التى شمات البلاد فى كافة الجالات .

وعرفائنا ووفاء لرائد النفضة المبناركة تتشرف الكينة باهداء هذه المجموعة إلى مقام حضرة صاحب الجاالة السلطان قابوس بن سعيد المفدس حفظه الله .

على بن داود الرئيسي رئيس هيئة حسم المنازعات التجارية



سمادة على بن داود الرئيسى رئيس هيئة حسم المنازعات التجارية



حمد بن محمد الشرجى نالب رئيس هيئة حسم المنازعات التجارية



مسعادة رئيس الهيئة يتوسط قضائها أثناء نظر احدى الجلسات

بسم الله الرحن الرحيم

كلمة رئيس الهيئة

تصدر هذه المجموعة - بعون الله وتوفيقه - بعد مرور عام واحد على المعمل بالتعديلات التي أدخلها المرسوم السلطاني رقم 40/ 40 على نظام نظر المدعوى. وطلبات التحكيم أمام الهيئة . ومن أهم هذه التعديلات الأخذ بشظام الاستثناف كوسيلة للطعن في الاحكام وهو نظام معمول به في كل النظام القضائية على اختلاف أنواعها .

وإذا كانت النصوص القانونية لا تكتسب الحياة إلا بتطبيقها صمليا على ما يثور من أنزعه ، قان ما حرض من قضايا على الدائرة الاستثنافية خلال هذا العام قد سمح لها ـ رغم قصر المدة ـ أن ترسى الكثير من القواعد التي تعين على تفهم الاستثناف وتفسير النصوص القانونية التي تحكمه .

وقد حرصت الهيئة في الوقت ذاته على سرحة الفصل في المنازعات مع كفالة وضيان حقوق المواطنين في ابداء دفاعهم واستكيال ما فاتهم تقديمه منه للدائسة الابتدائية ، وذلك حتى لا يتخد الاستثناف وسيلة لاطالة أمد التقاضى والحيلولة دون استقرار المراكز القانونية .

وإذ اقدم مجموعة القواعد القانونية التي قررتها الهيئة في عامها القضائي الرابع احتفالا بالعيد الوطني الثامن عشر المجيد قاني وجيع العالمين بالهيئة لنعاهد حضرة صاحب الجلالة سلطان البلاد المفدى على بذل كل جهد وعرق في سبيل تحقيق العدل اللي يتشده لشعبه حتى تبقى الهيئة دائها جديرة بالثقة التي أولاها اياها جلالته .

وفقتنا الله وأمدنا يمون من عنده لاعلاء كلمة الحتى والعدل في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ــ حفظه الله .

على بن داود الرئيسي رئيس هيئة حسم المنازعات التجارية

كلمة نائب رئيس الهيئة

الحملد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدتا عمد وحل آله وأصحابه أجمين . . . وبمسد ،

فيمون من الله وتبوفيقه مبيق أن أصدرت الهيئة ثلاث مجموعات تضمنت القبواصد القانونية التى قروتها فى أموامها القضائية الثلاثة الأول بالإضافة إلى النصوص الكاملة للمراسيم واللواقع التى تنظم العمل بها ، وهماهى الهيئة تصدر مجموعها الرابعة متميزة عن سابقاتها بها تضمنته من مبادرت عن الدائرة الاستثنافية التى تم انشاؤها طبقا للتعديلات التى ادخلت على نظام الهيئة بالمرسوم السلطاني رقم ١٣/٨٨ واللى عمل به امتبارا من أول سبتمبر ١٩٨٧ ، ومن الطبيعى والأمر كللك أن تقسم هذه المجموعة الى قسمين يتضمن أولها أحكام الدائرة الاستثنافية بينها خصص القسم الشائى لأحكام الدوائر الابتدائية والتى اصبحت ثلاثا حتى تواجه ازدياد حجم العمل بالهيئة ، وقد روهى فى تنظيم هذه المجموعة عدم تكرار الأحكام اكتفاء بأحدها كها تم تبويب القواعد على نمط البجدى مع قهرس تفصيلى يعين على الاهتداء الى القاعدة المطلوبة فى يسر وسهولة .

والحدف اللى تسعى إليه الميئة من اصدار هله المجموعة وماسبقها من يجموعات هو المساهمة فى تقدم واثراء الفكر القانونى وفى ارساء بنيان القانون التجارى العيانى حلى أسس قوية مدحمة الأركان .

والله نسأل أن يوققنا دائيا الى نصرة الحق واقامة العدل بين الناس فى ظل قيبادة مؤسس حيان الحسديشة مولانيا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله .

حسد بن عمد الشرجي نائب رئيس هيئة حسم المنازعات التجارية

القسم الأول أحمد أحمام الدائرة الاستثنافية

جلسة الاثنين ٧ ديسمبر ١٩٨٧ الاستثناف رقم ١/ ٨٧

محكمة الموضوع :

(محكمة الموضوع غير مقيدة في تكييف الطلبات بوصف الحصوم لها) عكمة الموضوع غير مقيدة في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها وإنها تلتزم بالتكييف الصحيح الذي تتبينه من وقائع المدعوى وتطبق القانون عليها .

استثناف:

(الطلبات الجديدة التي لاتقبل فى الاستثناف . ماهيتها . المادة ٤٦ مكررا (٨) من المرسوم السلطاني ٣٦/ ٨٤ المعدل بالمرسوم السلطاني ٣٨/ ٨٧)

الطلب الجديد اللتي لايقبل في الاستثناف هو ألذي يختلف عن الطلب الأصل في موضوعه أو أطرافه ويكون من الجنائز رفعه بدعوى مبتدأه دون أن يدفع بحجية الأمر المقضى بالحكم الصادر في الطلب الأصلى . مثال .

الأثر الناقل للاستثناف:

(الإستثناف ينقل المدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف فقط . المادة ٤٣ مكررا (٣) من المرسوم السلطاني ٣٣/ ٨٤ الممدل بالمرسوم السلطاني ٣٨/ ٨٧)

الاستثناف لا يطرح على الدائرة الاستثنافية أفضية جديدة وإنها ينقل إليها نفس القضية التي صدر فيها الحكم المستأنف بحيث يكون للدائرة الاستثنافية أن تعيد بحث الدعوى والنظر في صواب الحكم المستأنف وخطئه من جميع نواحيه الواقمية والقانونية المختلف عليها في حدود ما رفع عنه الاستثناف فقط .

مقاولة:

(التزام مقاول البناء التزام بتحقيق نتيجة ولا يبرأ من هذا الالتزام إلا إذا تحققت الغاية وانبجز العمل المطلوب مطابقا للمواصفات وفى المدة المتفق عليها) المقاول مازم بانجاز العمل بالطريقة المتفق عليها فى المقد وطبقا لشروطه . خالفة المقاول للشروط والمواصفات تعتبر إخلالا منه بالتزامه . لا حاجة لان يثبت رب العمل خطأ المقاول إذا أن خالفة الشروط هى ذاتها الخطأ .

خبيسر:

(للدائرة الاستثنافية أن تخالف الدائرة الابتدائية في تقدير أعيال الحبرة) للدائرة الاستثنافية بها لها من ولاية تامة في احادة نظر الدعوى والتعقيب على قضاء الدائرة الابتدائية أن تذهب في تقدير أعيال الحيرة مذهبا خمالفا لتقدير هذه الدائرة الأخبرة .

الميشية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع على مايين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن المستأنف أما ابتداء الدعوى رقم ٢٩/ ٩٣٨ ضد المستأنف عليها بطلب الحكم بفسخ عقد المقاولة المؤرخ أما ١٩٨٥/ ١٨٨ مع المناف عليها بطلب الحكم بفسخ عقد المقاولة المؤرخ من أعمرار نتيجة اخلاطا بالتزاماتها فضلا عيا يجب دفعه لاكيال الأعيال المتفق عليها بواسطة مثاول آخر . وقال بيانا لدعواه انه اتفق مع الشركة المستأنف عليها على أن تبنى له منزلا طبقا للخرائط الهندسية المقدمة منه والملحقة بالعقد لقاء مبلغ مائة وثلاثة ألف ريال على أن يتم انجاز العمل خلال تسعة أشهر تبدأ من تاريخ استلام الدفعة الأولى إلا أن المستأنف عليها تقاعست عن انجاز العمل في الوقت المحدد كها خالفت المواصفات المتفق عليها في العقد وفي الحرائط الملحقة به . ويتاريخ ٥٩/٦/ تقمت الهيئة بندب خبير هندسي لماينة المبني موضوع الدعوى لبيان الأعيال التي تحت ومدى مطابقتها للمواصفات المتفق عليها في المقد وفي الخرائط. وإذ اعترضت المستأنف عليها على ما تضمنه تقرير الخبير بعد تقديمه قضت الهيئة بتاريخ وإذ اعترضت المستأنف عليها على ما تضمنه تقرير الخبير بعد تقديمه قضت الهيئة بتاريخ أن قدم الخبير الشاغي تقريره وأبدى الطرفان ملاحظاتها عليه حكمت الهيئة بعلسة أن قدم الخبير الشاغي تقريره وأبدى المطرفان ملاحظاتها عليه حكمت الهيئة بعلسة أن قدم الخبير الشاغي تقريره وأبدى المستأنف المهروفات .

وحيث أن المستأنف لم يرتض هذا الحكم فطعن عليه بهذا الاستئناف بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ٢٤/٠/١٠/١ طلب فى ختامها الحكم بالغاء الحكم المستأنف أو تعديله والحكم له بأى من الطلبات الآتية :

- (۱) فسنخ العقد ورد الطرفين إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد والقضاء للمستانف بتعويض قدره ٤٣٩ ريالاً عهانياً عن التأخير حتى ١٩٨٧/٩/١٦ مع احتساب تعويض بواقع ٢٥٠ ريالاً عهانياً شهرياً حتى تاريخ الفصل في الاستثناف فضلا عن رسوم الدعوى ورسوم الاستثناف والرسوم الأخرى .
- (۲) فسخ الجزء الباقى من العقد وتميين اكثر من مكتب استشاري لتقييم الأعيال التى انجزت بالفعل مع اجراء محاسبة وفقا للتقييم مع الحكم له بالتعويض المشار إليه فى الطلب الأول.
- (٣) الزام المستأنف عليها بالتنفيذ العينى وفقا للعقد والخرائط باشراف استشارى هندسى بالاضافة إلى التمويض السالف بيانه .
- (٤) الزام المستأنف عليها بأخد الأرض وما عليها من مبانى مقابل مبلغ ٨٩ ألف ريال عهائى
 كثمن للأرض علاوة على ما دامه لها نظير المبانى بالاضافة إلى التمويض المشار إليه آنفا .

وقد بني الاستثناف على سببين:

السبب الأول: وفي بيانه يقول المستانف ان الحكم الابتدائي قد أخطأ حينا وفض القضاء بفسخ عقد المقاولة رخم ما ثبت من تقارير الخبراء من أن المستأنف عليها قد أخلت بالتزاماتها في تشيد البناء طبقا للعقد والخرائط إذ أن الحكم استجاب لما عرضته المستأنف عليها من استعدادها للقيام بتكملة الأعيال المتيقية من البناء وفي ذات الوقت لم يلزمها بالتنفيذ المينى وفقا للعقد والخرائط الملحقة به . وأضاف المستأنف أنه لا يبانع في قيام المستأنف عليها بالتنفيذ العينى على والخرائط الملحقة به . وأضاف المستأنف أنه لا يبانع في قيام المستأنف عليها بالتنفيذ العينى على استشارى ، وكذلك فأنه ليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم الابتدائي من أن سكوت المستأنف على المستأنف عليها حتى المتراف المستأنف عليها عند انجاز مرحلة الاعيال على المستأنف عليها عند انجاز مرحلة الاعيال الخوسانية من استعبال الطابوق الفارغ بدلا من العملب لم يكن نتيجة خطأ أو سهو غير متعمد وانها كان عملا متعمدا قصد به الغش كها أن المستأنف لم يسكت على ذلك وأنها طلب تميين استشارى هندسي في هذه المرحلة قرفضت المستأنف في بهائه لما الجاكمة الشرعية بصلالة المنتانات المتازماتها ثابت بتقرير الخبيرين وإن كان الخبر الثانى قد تجاوز حدود المهمة عندما أبدى عليه في المقد .

السبب الشائى: أورد المستأنف في صحيفة الاستثناف في بيان هذا السبب أن الدائرة الابتدائية قد اخطأت برفضها طلب الحكم بالتصويض إذ أن مجرد اخلال المستأنف عليها بالتزاماتها العقدية يعطيه الحتى في التعويض وكان عليها أن تستخدم سلطتها التقديرية في تقدير التمويض لتضع المستأنف في الحالة التي كان سيكون عليها لو تم الوفاء بالعقد فالمستأنف يقيم العهرية مارس المهارية على الحالة التي كان سيوفر ما يدفعه من انهار منذ ذلك التاريخ حتى صدور الحكم وقدره ١٩٨٠ فأنه كان سيوفر ما يدفعه من انهار منذ ذلك التاريخ حتى صدور الحكم وقدره ١٩٨٠ ويأف وأضاف المستأنف أن الحكم المستأنف اخطأ حين الزمه بالصروفات إذ لولا عدم وفاء المستأنف عليها بالتبوا إلى الهيئة . وانتهى المستأنف إلى انه لايانع في أن تأخذ المستأنف ضدها الأرض ويا عليها من مباني مقابل أن يسترد ما دفعه لها وقدره ١٩ الف ريال عهاني تهمة الأرض مع التعويض والمصروفات .

وحيث أن وكيل المستانف عليها تقدم بمذكرة ردا على صحيفة الاستئناف ضمنها طلبا أصليا هو الدفع بعدم قبول الاستئناف تأسيسا على ابداء المستأنف لطلبات جديدة في الاستئناف المسلماني رقم ٨٧٣٨ وقبال بسائلة الابتدائية وذلك تطبيقا لنص المادة ٤٦ مكرر ٨ من المرسوم السلطاني رقم ٨٧٣٨ وقبال بيانا للدفع أن الثابت من مذكرة المستأنف المؤرخة ٢٧ / ٨٧١ الملامة والمقدمة للدائرة الابتدائية انه حدد طلباته المختامية بفسخ العقد مع ما يترتب على ذلك من الآثار الانستئناف. وفي مجال التعويض وهذا الطلب يُغتلف عن طلباته الاربعة التى ضمنها صحيفة فأن الدفعة الثانية كانت تخص أعيال الأسمانات والجسور الأرضية والردميات وخرسانة الارضيات فؤذا كان المستأنف يعيب على المستأنف عليها مخالفتها لبنود المقد بشأن المرحلة الثانية فكان عليه أن يعترض في ذلك الوقت إلا أنه قام بدفع الدفعة الثالثة والرابعة ايضا كما قبل انتداب الخبر من أن يعترض في ذلك الوقت إلا أنه قام بدفع الدفعة الثالثة والرابعة ايضا كما قبل انتداب الخبر من تسبب في تأخير العمل لمذة ٢٨ يوم وأنه لا يوجد اتفاق على غرامة التأخير بالعمقد وانتهت المذكرة المستأنف مع المرام المستأنف بالمرسوم والمعروفات عن الدوجة ن ألم طلب المحكم برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف مع الزام المستأنف بالمرسوم.

وحيث انه لما كان من المقرر أن عمكة الموضوع غير مقيدة في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الحصوم لها وانيا تلتزم بالتكييف الصحيح الذي تتبينه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها ، لما كان ذلك وكان الدفع بعدم قبول الاستثناف المبدى من المستأنف عليها هو في حقيقته ولملاسباب التي اقيم عليها دفع بعدم قبول الطلبات الجديدة في الاستثناف ، وكان الاستثناف قد رفع في المحاد بصحيفة استوفت البيانات المشار إليها في المادة ٤٦ مكررا (١) من المرسوم السلطاني ٨٤/٣٨ المعدل بالمرسوم السلطاني ٨٧/٣٨ عن حكم قابل له فانه يكون مقبول شكلا. وحيث أن المبادة ٤٦ مكسررا (٨) من نظام نظر المدهساوي أمام الهيئة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٢/٣٢ المعدل بالمرسوم السلطاني ٨٧/٣٨ تنص على أن : لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستثناف وتحكم الدائرة الاستثنافية من تلقاء نفسها بعدم قبولها . ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلى سائر الملحقات التي تستجد بعد تقديم الطلبات الختامية أمام الدائرة الابتدائية وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والاضافة إليه ، ، ومؤدى هذا النص أن عدم جواز تقديم طلبات جديدة في الاستثناف يعتبر من القواعد الأصلية المتعلقة بالنظام العام ، للدائرة الاستثنافية أن تقضى جا من تلقاء نفسها ولو لم يدفع بذلك أحد من الخصوم إذ ان في قبول طلبات جديدة في الاستثناف اخلالا بمبدأ التقاضي على درجتين وهو من المبادىء الأساسية في التقاضي أمام الهيئة التي استحدثها المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطلب الجديد الذي لا يقبل في الاستثناف هو الذي يختلف عن الطلب الأصلي في موضوعه أو اطرافه ويكون من الجائز رفعه بدعوى مبتدأه دون أن يدفع بحجية الأمر المقضى بالحكم الصادر في الطلب الأصل ، وكان المستأنف قد حدد طلباته الأصلية أمام الدائرة الابتدائية بطلب فسخ عقد المقاولة المؤرخ ١٩٨٥/٦/٨ مع الزام المستأنف عليها بأن تدفع له تعويضا قدره عشرة آلاف ريال عياني فأن ما ابداه المستأنف في صحيفة الاستثناف لأول مرة من طلبات احتياطية بشأن الزام المستأنف عليها بالتنفيذ العيني أو الزامها بأخذ قطعة الأرض وما عليها من مباني في مقابل ان تدفع له مبلغ ٨٩ الف ريال عياني تعد طلبات جديدة يتعين عدم قبولها . أما طلب الفسيخ الجزئي للعقد فأنه لا يعتبر طلبا جديدا إذ أنه يندرج في مضمون طلب الفسخ الأصلى الذي كان معروضًا على الدائرة الابتدائية .

وحيث أن النص في المادة ٤٣ مكررا (٣) من المرسوم السلطاني ٣٧ / ٨٤ المدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ على أن « يترتب على الطعن احادة الدعوى أمام الدائرة الاستثنافية ٤ ، والنص في المادة ٤٣ مكررا (٧) من ذات المرسوم على أن « الاستثناف بنقل الدعوى بحالتها إلى الاستثناف بقبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف فقط وتنظر الدائرة الاستثناف على أماس ما قدم لها من أدلة ودفوع وأرجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى الدائرة الابتدائية ٤ ، يدل على أن الركيزة الاساسية في نظام التقاضى على درجين هي اعادة نظر الدائرة الاستثناف أن يطرح على الدائرة الاستثنافية فليس من شأن الاستثناف أن يطرح على الدائرة الاستثنافية قضية جديدة موضوعها الحكم الابتدائي من حيث صحته أو خطئه وإنيا ينقل الاستثناف إلى تلك الدائرة نفس القضية التي مدد فيها مؤسوع تلك المشتأنف فتقضى بتأييده أو بالفائه أو بتعديله وفقا لما يبين لما من وجه الحق في موضوع تلك المشتأنف وخطئه من جهم نواحيه الواقعية والقانونية المختلف عليها .

وحيث ان الفسواحد العامة فى صقد المقاولة توجب على المقاول أن ينجز العمل بالطريقة المتفق علمها فى العقد وطبقا للشروط الواردة فيه فإذا لم تكن هناك شروط متفق علمها وجب اتباع المرف وبخاصة أصول الصناعة والفن تبعا للعمل الذي يقوم به المقاول . فإذا خالف المقاول الشروط والمراصفات المتفق عليها أو الشروط التي تمليها أصول الصنعة وعرفها وتقاليدها والبت رب العمل ذلك كان المقاول غلا بالتزامه ووجب عليه الجزاء ، وذلك دون حاجة لأن يثبت رب العمل خطأ في جانب المقاول إذ أن غالفة هذه الشروط هي ذاتها الخطأ . ولما كان التزام مقاول البناء التزام بتحقيق نتيجة ولا يبرأ من هذا الالتزام إلا إذا تحققت الفاية وانجز العمل المطلوب مطابقا للمواصفات وفي المنة المتفق عليها فلا يكفى المقاول للافلات من المسئولية أن يثبت بذله عناية الشخص المعتاد في اقامة البناء إذ أن مسئوليته لا تتنفي إلا بالتبات السبب الأجنبي ، فاذا ثبت اخلال المقاول بالتزامه من انجاز العمل خالفا للشروط والمواصفات المتفى عليها أو تأخر في انجاز العمل فان مسئوليته لا يتفيل التنفيذ العيني وإما أن يطلب التنفيذ العيني وإما أن يطلب الفسني ورب المعرف في المنافقة وكن أن له مقتضى .

رحيث ان للدائرة الاستثنافية بها لها من ولاية تامة في اعادة نظر الدعوى والتعقيب على قضاء الدائرة الابتدائية أن تذهب في تقدير أحيال الخبرة مذهبا مخالفا لتقدير هذه الدائرة الاخبرة .

وحيث أن الشابت من تقرير الحبير الذي انتدبته الدائرة الابتدائية والمؤرخ ١٥ /٧/٣٨ وملحقه المؤرخ ١٥ /٧/٣٨ أن المطابوق وملحقه المؤرخ ١٤ /١٩٥٧ أن المطابوق البداء الطابوق الفارخ بدلا من الطابوق الصلب تحت جسور الطابق الأرضى وبين الأساسات وفي المدرجات الحارجية ، كيا أنه لم يستعمل المواد العازلة للرطوبة في الأرضيات ، كيا تضمن التقرير أن مهندسي المقاول لم يكونوا على مستوى من الكفاءة الفنية أو الخبرة التي تسمح باتمام البناء طبقا للمواصفات وغير ذلك من المخالفات التي تضمنها التقرير .

وحيث أن هذه الدائرة ترى - على خلاف ما ذهبت إليه الدائرة الابتدائية - أن المخالفات التى وقعت من المتسأنف عليها فى تنفيذ عقد المقاولة تكفى مبررا لفسخ المقد ولا تعول على ما ساقه الخبير المتدب من أسباب للتقليل من أهمية هذه المخالفات واقتراح بعض العمليات للتخفيف من آثارها ومن ثم فان الدائرة الاستثنافية تقضى بالغاء الحكم المستأنف فيها قضى به من رفض الدهوى بالنسبة لطلب الفسخ .

وحيث أنه بالنسبة لطلب التعويض فان الهيئة ترى قبل الفصل فيه ندب خبير هندسى لتنفيذ المهمة المبيئة بمنطوق حكمها .

وحيث أنه عن المصروفات فترى الهيئة ارجباء الفصل فيها لحين أصدار الحكم المنه للخصومة في الاستثناف .

جلسة الاثنين ٧ ديسمبر ١٩٨٧ الاستئناف رقم ٢/ ٨٨

الحسكيم:

(الاتفاق على التحكيم لا ينصرف إلا إلى المنازعة أو المنازعات المتفق على الانتجاء إلى التحكيم بشأمها)

التحكيم طريق أستثنائي لفض المنازعات قوامه الحروج على طرق التقاضى العادية وبه ينزل الخصوم عن الالتجاء إلى القضاء مع التزامهم بطرح النزاع على محكم أو أكثر ويجب أن يمبر الاتفاق على التحكيم بوضوح عن انصراف ارادة الخصوم إلى اتباع هذا الطريق ، كها أن هذا الاتفاق لا ينصرف إلا إلى المنازعة أو المنازعات التى أتفق عل الالتجاء إلى التحكيم بشأنها .

الهيشسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع المرافعة الشفوية وبعد المداولة حيث أن الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر أوراق الاستثناف تتحصل في أن مؤسسة الموليد المستأنفة أقمامت ابتداء المدعوى رقم ١٧٤ /٨٦ بطلب الحكم على شركة الكترولوكس واسكستور المستأنف عليها .

أولا : وكاجراء احتياطي مستعجل مخاطبة السلطات المختصة بعدم السياح للمستأنف عليها بتسجيل أي وكالة تجارية باسمها بالسلطنة أو بادخال أي منتجات أو بضائع تنتجها وخاصة معدات تجهيز الطعام إلى أراضي السلطنة لحين الفصل في الدعوى .

ثانيا : ويصف أصلية عدم الاعتداد بفسخ عقد الوكالة المؤرخ ١٩٧٩/٣/١٥ وباستمراره وباحقيتها في الحصول على كافة المصروفات والعمولات المقررة لها طبقا لعقد الوكالة على منتجاتها التي وردتها إلى السلطنة بعد تحرير خطاب الفسخ .

ثالثا: وبصفة احتياطية الزام المستأنف عليها بتمويضها في حالة اصرارها على الفسخ بمبلغ ٢٥٥٠٥٠٠ ر.ع عها أصبابها من ضمرر مادى وأدبي مع المصروفيات والاتعاب . وقالت المستأنفة بيانا لدعواها أنها أبرمت مع المستأنف عليها عقد وكالة تجارية لتمثيلها بسلطنة عهان في المستأنفة بيانا لدعواها أنها أجهزة ومعدات غلل وتنظيف وكي الملابس ومعدات التعقيم العطاءات المحكومية الحامام التي تتعجها المستأنف عليها ، وفي سنة ١٩٨٤ تم تقسيم انشطة

الشركة الاخيرة الى ثلاثة شركات الأولى لمعدات غسل وتنظيف وكى الملابس والثانية لمعدات التمهيم والتطهير والثالثة لمعدات تجهيز الطعام وتحرر عقد وكالة مستقل مع كل من الشركتين الأولى والثانية أما الشركة الثالثة فقد أوسلت خطابا بفسخ عقد الوكالة الخاص بمعدات تجهيز الطعام اعتبارا من ١٩٨٦/١/٢١. دفعت المستأنف عليها بعدم اختصاص الهيئة بنظر الدعوى لسبق الاتفاق على التحكيم في البند ٣٣ من عقد الوكالة .

ويجلسة ٢٣ /٩/٧٩ قضت الدائرة الابتدائية بعدم قبول الدعوى مع الزام المستأنفة المصروفات تأسيسا على أن الكلام في الموضوع الذي يسقط الحق في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الاتفاق على التحكيم هو الكلام في الموضوع أمام المحكمة وليس في خطاب أو انذار وجهه أحد الخصمين إلى الآخر ولوكان تاليا لعلمه باقامة الدعوى ، وأن البند ٣٣ من عقد الوكالة والمتضمن الاتفاق على التحكيم قد جاء شاملا لجميع للنازعات الناشئة عن هذا العقد .

وحيث أن هذا الحكم لم يلق قبولا لدى المؤسسة المستأنفة فطعنت عليه بالاستثناف الماثل بصحيفة أودعت أسانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٣٢ طلبت في ختامها الحكم بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم الصادر من الدائرة الابتدائية في الدعوى رقم ٨٦/١٧٤ وباحالة الدعوى إليها لنظر الموضوع مع الزام المستأنف عليها المصروفات شاملة اتعاب المحاماة عن الدرجتين . وقد أسست المستأنفة استثنافها على سببين :

السبب الأول: ان الدائرة الابتدائية أسست قضاءها بعدم قبول الدعوى على أساس أن الاتفاق على التحكيم قد جاء شاملا كل بنود العقد في حين أن البند ٣٧ من عقد الوكالة قد جاء صريعا في أن المقصود بالخلافات التي تفضع للتحكيم هي المسائل المتملقة بالعمولات أو حجم ويم المسائل المتملقة بالعمولات أو حجم المضاعة وطريقة السداد وغيرها من المسائل التي تدخل في تنفيذ بنود عقد الوكالة وأن ارادة الطوفين لم تتجه إلى أن يشمل التحكيم مسألة فسخ العقد أو أنهائه وهذا ماييين من نص البند ٣٧ المشائر إليه الذي جرى نصه: وفي حالة ظهور أي خلافات متعلقة بهذا الاتفاق فأنه يمل بدون اللجوء للمحاكم ولكنه يمل عن طريق قواعد التوفيق والتحكيم لغرفة التجازة الدولية عن طريق أحد أو أكثر من المحكمين وذلك وفقا للنظر في مدى صلاحية هذا المقد للتحكيم ، ولما كن التحكيم الوارد في هذا البند يرد على تفيد بنود المقد دون الفسخ الذي يرتب آثاراً أخوى كان التحكيم الموارد في هذا البند يرد على تفيد بنود المقد دون الفسخ الذي يرتب آثاراً أخوى لا يشملها شرط التحكيم المشار إليه فأنه ينبغي تطبيق النصوص والقواعد المنظمة للتماقد والتي نظمها المرسوم السلطاني وقم ٣٧ لسنة ٨٧ وصقد فيها المدل بالرسوم السلطاني وقم ٣٧ لسنة ٨٧ وصقد فيها الماد المدل بالرسوم السلطاني وقم ٣٧ لسنة ٨٧ وصقد النجارية في المادة وقم ١٠ فقرة (ب) .

السبب الثانى: ان خير دليل على صحة ما جاء بالسبب الأول من أسباب الاستثناف مانص عليه فى الفقرة ٣١ (ب) بالملحق رقم ٢ من عقد الوكالة التجارية المشار إليه من أن ويلتزم المنتج والموزع بالقوانين والقواعد المعمول بها فى سلطنة عيان وكذلك باحكام المرسوم السلطاني رقم ٢٣/٧٧ الخاص بالوكالات التجارية فى كل ما ينشأ من خلافات ناتجة عن الغاء هذا الاتفاق بصورة نخالفة للقوانين والاحكام المعمول بها في سلطنة عيان ويعتبر باطلاكل اتفاق على غير ذلك:
وهذا النص قاطع في اللالالة على أنه لا يمكن التمسك بشرط التحكيم في حالة فسخ أو الغاه
عقد الوكالة وعلى ان شرط التحكيم المشار إليه ما هو إلا شرط تنفيلي وتفسيري لبنود المعند أثناه
سريانه أما في حالة الفسخ أو الالغاء فقد اتجهت نية الإطراف صراحة إلى إخضاع هذه الحالة
للقواعد والقوانين والاحكام المعمول بها في سلطنة عيان.

وحيث أن وكيل المستأنف عليها قدم مذكرة رد فيها على صحيفة الاستتناف وانتهى فيها إلى طلب الحكم برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف .

وقد تضمنت مذكرة المستأنف عليها ردا على السبب الأول من أسباب الاستئناف مؤداه أن المستئناف مؤداه أن المستأنفة لجأت في سبيل الافلات من شرط التحكيم إلى تحوير ترجمة العبارة الاخيرة من البند ٣٧ من عقد الوكالة التجارية على النزاع إذ أن ترجمتها الصحيحة أن وللمحكم أو المحكمين سلطة الفصل في صلاحيتهم وفي مدى صححة الاتفاق على التحكيم وليست وفقا للنظر في مدى صححة الاتفاق على التحكيم على البند ٣٧ المشار إليه أن الطرفين قد انمقدت ارادتيها على طرح كافة خلافاتها التي تنشأ بخصوص العقد على التحكيم طبقاً لقدواعد غرفة التجارة الدولية فأن هذا يعتبر قبولا منها لقواعد هذه الغرفة تأكيدا لمبدأ استفلالية الاتفاق على التحكيم ومن ثم فان قسخ العقد أو انهاؤه لايمس شرط التحكيم الوارد في البند ٣٧ سالف البيان باعتبار أن هذا الشرط تصرف قانوني مستقل .

وأضافت مذكرة المستأنف طيها في جمال الرد على السبب الثانى من أسباب الاستثناف ان الفقط ۱۳ من ملحق عقد الوكالة طبقا لترجتها العربية الصحيحة لا تتعرض لحالة قيام أى خلاف بين الطرفين وليس من شأنها أن تنال من شرط التحكيم الوارد بالبند ۳۲ من عقد الوكالة على النزاع كها لا يسعف المستأنفة ارتكانها إلى نصوص المرسوم السلطاني رقم ۲۷/۷۲ بقانون الوكالات التجارية إذ أن هذه المتصوص لا تحظر الاتفاق على الالتجاء إلى التحكيم لفضى المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون .

وحيث أنه لما كان التحكيم طريقا إستثنائيا لفض المنازعات قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية وبه ينزل الخصوم عن الالتجاء الى القضاء مع التزامهم بطرح النزاع على محكم أو أكثر فأن الاتفاق على التحكيم يجب أن يعبر بوضوح عن انصراف ارادة الخصوم إلى اتباع هذا الطريق كيا أن هذا الاتفاق لاينصرف إلا إلى المنازعات التي اتفق على الالتجاء إلى التحكيم بشأيا ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على عقد الوكالة التجارية موضوع النزاع انه فصدر في البنداء ...

[&]quot;Any dispute arising out of or in connection with this agreement shall be settled without recourse to the Courts, in accordance with the Rules of conciliation and arbitration of the International Chamber of Commerce by one or more arbitrators designed in conformity with these rules, the awards being final and binding. The arbitrator or arbitrators shall have power to rule on their own competence and on the validity of the agreement to submit to arbitration".

ومفاده أن وأي نزاع ينشأ عن هذا الاتفاق أو يتصل به تتم تسويته دون الرجوع إلى المحاكم ، طبقا لقواعد التوفيق والتحكيم لغرفة التجارة الدولية بواسطة محكم واحد أو عدة محكمين يتم تعيينهم طبقا لهذه القواعد ، وتكون القرارات نهائية وملزمة ، ويكون للمحكم أو المحكمين سلطة الحكم بشأن اختصاصهم وبشأن صحة الاتفاق على الاحالة الى التحكيم، ، وكانت العبارة الواضحة للشرط على هذا النحو تفيد _ دون ثمة شك _ انصراف نية الطرفين إلى الالتجاء إلى التحكيم طبقا لقواعد غرفة التجارة الدولية لتسوية كافة المنازعات التي قد تنشأ عن العقد المبرم بينها أو تتصل به ومن بين هذه المنازعات ما يتعلق منها بفسخ العقد أو انهاؤه ، ولا يغير من وجهة النظر هذه ما قالت به المستأنفة في صحيفة الاستثناف من أن البند ٣١ (ب) من ملحق عقد الوكالة التجارية موضوع النزاع قد تضمن شرطا يخضع هذا العقد للقوانين السارية في سلطنة عيان وخاصة قانون الوكالات التجارية بما يؤدي إلى إستبعاد النزاع بشأن فسخ العقد أو انهائه من نطاق شرط التحكيم ، ذلك أن النص في البند المشار إليه على أن وعلى الأصيل والوكيل أن يلتزما في كل الاوقات بالأنظمة المحلية والمراسيم التي تحكم هذا الاتفاق وبوجه خاص أحكام المرسوم السلطاني رقم ٣٦ /٧٧ بشأن قانون الوكالات التجارية . وفي حالة اعتبار هذا الاتفاق أو العمل بموجبه غير قانوني أو خالف للقوانين أو الأنظمة أو لأوامر سلطنة عيان فأن هذا الاتفاق يصبح باطلا وعديم الأثر مالم يتفق الطرفان على تعديله ليتفق مع مثل هذه القوانين والأنظمة والأوامر، ، يدل على أن العقد موضوع النزاع يخضع من حيث صحته وتنفيذه للقوانين والأنظمة السارية في سلطنة عيان وخاصة قانون الوكالات التجارية وأن هذه القوانين والنظم هي التي تحكم موضوع ماقد ينشأ من منازعات تتعلق بذلك دون أي مساس بصحة ما اتفق عليه الطرفان من الالتجاء إلى التحكيم كطريق لفض هذه المنازعات.

وحيث أنه لما تقدم من أسباب يكون الاستثناف غير سديد متعينا وفضه ويكون الحكم المستأنف في محله وجديرا بالتأييد .

وحيث أنـه عن مصروفـات الاستئــاف فتلزم بها المستأنفة عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

و فلهسذه الأسياب و

جلسة الأثنين ٧ ديسمبر ١٩٨٧ الاستثناف رقم ٣/ ٨٧

تزويسر:

(يشترط لقبول الادعاء بالتزوير ان يكون منتجا في النزاع)

يشترط لقبول الادعاء بالتزوير أن يكون منتجا في النزاع ، فأذا كان غير ذى أثر في موضوع النزاع ووجدت المحكمة في أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى مايكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها تعين عدم قبول الادعاء بالتزوير إذ من العبث تكليف الحصوم باثبات مالوثبت ماكان منتجا في النزاع .

الهيئسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة .

حيث أن الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على مايين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن المستأنف عليه أقامت ابتداء الدعوى رقم ٨٩/٢٨٤ على المستأنفة بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٩٧٠ رح ، وقالت بيانا لدعواها أن المستأنفة استأجرت منها الأرض الفضاء المؤضحة بالمعقد المؤرخ ١٩٨٨/١/١٨ ومساحتها ١٩٣٠ مترا مربما لمدة ستين بأجرة قدرها ١٩٨٠ رع تدفي على ثمانية أقساط متساوية قيمة كل قسط منها ٧٧٥ رع اعتبارا من ١٩٨٥/١/١٥ والممارية قيمة كل قسط منها ٧٥٥ رع اعتبارا من والممارية الشيكات لدفيع صرف الشيكات الثاني والثالث والرابع والبالغ قيمتها ١٩٧٥ رع وهوما أقامت الدعوى طالبة الحكم لها به . وردت المستأخة على الدعوى بأن المستأنف عليها لم تسلمها من الأرض المستأجرة إلا مساحة المدتوب عليه الموجد لقيطمة الأرض مدة ١٩ يوما اعتبارا من ١٩٨٥/١/١٠ مم ١٩٨١/١/١٠ ما أصابها بأضرار تقدر بمبلغ ١٩٨٧ رع ، كما طلبت اعتبار المقد مفسوخا منذ البداية لعدم تنفيذه من بأضرار تقدر بمبلغ ١٩٨٧ رع ، كما طلبت اعتبارا من ١٩٨٦/١/١٨ وحتى تاريخ الفصل في الدعوى على أساس أن المساحة المستعملة ٥٠٠٠ مترا مربعا فقط ، كما طلبت أن يضمم من الأجرة المطالب بها قيمة المنشآت السكنية التي أقامتها على الأرض المستأجرة وقدرها ٢٠٠٠ رع إذ أنها لم تنفر بها إلى بهاية مدة الايجار.

وحيث أنه بتاريخ ١٩٨٧/٣/١ قضت الهيئة بندب خبير هندسى لمعاينة الأرض وبيان حقيقة المساحة المؤجرة التي سلمت للمستأنفة نفاذا لعقد الايجار وتاريخ تسليمها وإذا كانت تقل تقدر الأجرة على أساس الايجار المتفق عليه وتحقيق دفاع المستأنفة بشأن تأخر استلامها للارض المنجرة وتعرض المستأنف عليها غل في الانتفاع بالعين . وبعد أن قدم الخير تقريره وأبدى كل من الطرفين ملاحظاته عليه قضت الدائرة الابتدائية بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣٠ بالزام المستأنفة بأن تؤدى للمستأنف عليها مبلغ ١٩٥٥/١٠ رع والمصروفات ورفض ماعدا ذلك من الطلبات ، ويبين من أسباب الحكم المستأنف أن الدائرة الابتدائية اعتبرت العقد مفسوخا اعتبارا من مدة ١٧ يوما تأسيسا على أن المستأنفة قد عجزت عن اقامة الدليل على أن اضرارا قد لحقتها من جراه ذلك كها رفضت كذلك طلب خصم قيمة المنشآت السكنية التي اقامتها المستأنفة على الأرض المؤجرة استنادا إلى البند الثامن من عقد الايجار . وبالنسبة لاحتساب الأجرة فقد خلص الحرض المؤجرة استنادا إلى البند الثامن من عقد الايجار . وبالنسبة لاحتساب الأجرة فقد خلص الحرم المستأنفة إلى اعتبار المساحة المؤجرة ١٣٥٠ مترا مربعا والمساحة المستأنفة من ١٩٨٨/١٠ متى مترا مربعا والمساحة المستأنفة من ١٩٨٨/١٠ متى مترا مربعا على ١٩٨٨ مهم على ١٩٨٨ مهم عنها مبلغ وقدره ١٩٧٠ ويكون الباقي لها ١٩٨٨/١٠ رع وهو ماقضت الدائرة الابتدائية بالزام المستأنفة أن تؤديه إلى المستأنف عليها .

وحيث أن حكم الدائرة الابتدائية لم يلتى قبولا لدى المستأنفة فطمنت عليه بهذا الاستثناف بصحيفة أودعت أسانـة سر الهيئـة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٨ طلبت في ختامها تعديل الحكم المستأنف إلى الزامها بأن تدفع للمستأنف عليها مبلغ ٥٠١٥,٧٥٠ ر.ع مع الزام هذه الاخيرة بالاتعاب والرسوم . وقد بنت المستأنفة استثنافها على الاسباب الآتية :

السبب الأول : إن الدائرة الابتدائية اعتبرت ان مساحة الارض المؤجرة • ٣٦٥ مترا مربعا أخدا بصورة السبب المشافقة من المستأنف ضدها في حين أنها - أى المستأنفة مقدمت صورة من عقد الايجار الذي في حورتها ثابت به أن المساحة المؤجرة • ٧٠٠ مترا مربعا فضلا عن أنها أدعت أمام الدائرة الابتدائية بتزوير صورة عقد الايجار المقدمة من المستأنف ضدها عن طريق تغيير الصفحة الأولى وتعديل قدر المساحة إلا أن الدائرة المذكورة لم تفصل في هذا الادعاء .

السبب الثانى : انتهى الخبير الهندس المنتدب من الهبية إلى أن المساحة المسلمة للمستانفة • • • ه مترا مربعا فقط ايجارها الشهرى مبلغ • ٩٥ ررع وأن ضررا قد أصاب المستانفة من جراء الهدائلة من ١٩٨٦/٥/١٦ الى الهدائلة من ١٩٨٦/٥/١٦ الى ١٩٨٦/٥/٢٨ الى ٨٢/٥/٢٨ الى المستانفة بالتعويض مهر إلا أن الدائرة الإبتدائية رفضت القضاء للمستأنفة بالتعويض بمقولة أنها عجزت عن اقامة الدليل على أن ضروا قد أصابها .

السبب الثالث: أن المستأنفة أقامت مساكن للميال على الأرض المستاجرة تكلفت مبلغ . ٢٠٠٠ رع كان مقدرا استهلاكها على مدار كامل مدة الايجار وهي سنتان إلا أنها اضطرت لانهاء العقد قبل مدته بتسعة أشهر نتيجة عدم وفاء المستأنف عليها بالتزاماتها التعاقدية ومن ثم تكون قد خسرت مبلغ ٢٥٠٠ ر. ع.

وحيث أن المستأنفة قد ختمت صحيفة الاستثناف بأن الأجرة المستحقة للأرض المستاجرة مدة ١٥ شهرا اعتبارا من ١٩٨٣/١٨ حتى ١٩٨٤/٤/٥ تاريخ فسخ العقد باعتبار أن المساحة المتفق عليها ٧٠٠٠ مترا مربعا مسلم منها ٥٠٠٠ مترا مربعا فقط ، هذه الأجرة قيمتها المستأنف عليها مبلغ ١٣٧٥ رع كيا أنها تستحق قبل هذه الاخيرة ٧٥٠ رع تصويف عن غلق المدخل و١٣٧٠ رع نظير عدم تمكينها من استمال المستأنف عليها بعد خصم كل ذلك مبلغ المساكن التي وهو ما تطلب تعديل الحكم المستأنف عليها بعد خصم كل ذلك مبلغ

وحيث أنه عن السبب الأول من أسباب الاستئناف فهو في غير محله ذلك أنه يبين من أصل عقد الإيجار المقدم من المستأنفة أن مساحة الأرض المؤجرة قد حددت فيه بـ • • • ٧ مترا مربعا على وجه التقريب Approximately أى أن الإيجار لم يكن بالمترحتى يمكن اتباع قاصدة دقيقة عند تقدير أجرة الأرض التى سلمت للمستأنفة فضلا عن أن الأرض لم تكن هى وحدها على الاعتبار عند تحديد الاجرة إذ أن الإيجار ورد على مساحة الأرض والفيلا الكائنة بها والتى نظم المقد طريقة تزويدها بالمكيفات وبالتيار الكهربائي ومياء الشرب ، وعليه فأن هذه الدائرة ترى ان تقدير الدائرة الابتدائية للأجرة قد جاء مناسبا ومن ثم فهى تقرها عليه ، ولا ترى هذه الدائرة ثمة داع للتعرض للادعاء بتزوير عقد الايجار الذى اثارته المستأنفة في مذكراتها للدائرة الابتدائية وفي صحيفة الاستثناف ذلك أنه يشترط لقبول الادعاء بالتزوير أن يكون منتجا في النزاع ، فأذا كان غير ذى أثر في موضوع النزاع ووجدت المحكمة في أوراق الدعوى وعناصرها الأخيف الحصوم بائيات مالوثيت ما كان منتجا في موضوع الدعوى .

وحيث أنه عن السبب الثالث من أسباب الاستثناف فهر في غير محله أيضا وذلك للأسباب الساكن الم الله المسائفة النوع المستأنفة المستأخوة عن المستأخوة . على المستأخوة . على الأرض المستأجرة .

وحيث انه عن السبب الثانى من أسباب الاستثناف فهو فى محله ذلك أنه لما كان الثابت بتقرير الحبير المنتدب والمدى تأخذ به هذه الدائرة أن مدخل الأرض المستأجرة قد اغلق فى الفترة من ٢١/٥ الى ٨٦/٥/٢٨ عا أدى إلى عدم تمكن المستأنفة من تحريك سياراتها ومعداتها وأنه يقدر الضرر الناتج عن ذلك بقيمة أجرة شهر أى مبلغ ٢٥٠، ٩٨٤ رع وهو ما يتعين خصمه من المبلغ المستحق للمستأنف عليها وتعديل الحكم المستأنف على هذا الاساس ليكون المبلغ المدى ١٠٥٧، ومع

وحيث أنه عن مصاريف الاستثناف فترى الهيئة الزام المستأنفة بالمناسب منها عملا بالمادتين ٤٦ مكررا (١٠) و٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨.

جلسة الاثنين ١٩٨٨/١/١٩٨٨

الاستئناف رقم ٥/ ٨٧

استثناف:

(الاستثناف ينقل المدعوى بحالتها التي كانت قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف فقط . المادة ٤٦ مكرر (٧) من المرسوم السلطاني ٣٧/ ٨٤ المعدل بالمرسوم السلطان ٨٨/ ٨٧)

ليس للدائرة الاستثنائية أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها فلا يتعدى سلطاعها ماتنساولمه صحيفة الاستثناف من أوجه المنازعة كيا أنها تلتزم الحدود التي يقروها الأثر الناقل للاستثناف سواء من حيث الموضوع أو من حيث الأطراف. مثال بشأن دعوى فرهية لم يطعن بالاستثناف في الحكم الصادر فيها .

(المقصود بالأسباب التي بجب أن تشملها صحيفة الاستثناف والا كانت باطلة . المادة ٤٦ مكسررا (١) من المسرسوم السلطاني ٣٢/ ٨٤ المعدل بالمرسوم السلطاني ٨٤/٧٨)

المقصود بالأسباب بالنسبة للطمن بالاستثناف كسبب عادى للطمن ـ الأسباب الواقعية والقانونية التى تؤدى من وجهة نظر رافع الاستثناف إلى عدم عدالة الحكم أو عدم صحته . وقد ترك المشرع للمستأنف تقدير مايرى بيانه في صحيفة الاستثناف من الأسباب التي يستند إليها في طلب الفاء الحكم المستأنف أو تعديله .

الهيئسسة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع المرافعة الشفوية ، وبعد المداولة .

وحيث أن الوقائع على مايين من الحكم المستأنف وياقي الأوراق تتحصل في أن الشركة المستأنف ضدها أقامت ابتداء الدعوى وقم ٣٦/٦٦٧ ضد المستأنف والمدعو/ قوبال بهاتيا بطلب الزامها بأن يدفعا لها مبلغ ١٩٨٣/٤/٣ رع قيمة الشيك المؤرخ ١٩٨٣/٤/٣ الذي أصدره المدعى عليه الثاني بمبلغ ٥٠٠، ٥٠٠ شلن نمساوى بالاضافة إلى مبلغ م٠٠٠ رع كتعويض مع الزامها برسوم الدعوى وأتعاب المحاماه . وقالت بيانا لدعواها أن المدعى عليه الثاني بصفته مديرا للمستأنفة تعاقد معها على أن تبيعه ماكينة مصنع للرخام وأن تشرف على تركيبها في القاعة التي مستقوم المستأنفة بمناقد مبنائها لهذا الغرض فضلا عن التزامها بتدريب العاملين على الماكينة لمدة

أسبوعين . ونظرا لعدم قيام المستأنفة ببناء القاعة المذكورة فقد تعذر على المستأنف عليها تركيب الماكينة بعد تسليمها وبالتالي لم تتمكن من القيام بعملية التدريب وأضافت المستأنف عليها أن المدعى عليه الثانى بصفته ضامنا لتنفيذ الاتفاق أصدر لأمرها شيكا بباقي ثمن الماكينة المبيعة قيمته ٥٣٠,٠٠٠ شلن نمساوي (تعادل مبلغ ١٣٤٠٩ ر.ع) مسحوبا على بنك الاعتياد والتجارة الدولي فرع مطرح إلا أن الشيك ارتد لعدم وجود رصيد مما دعاها إلى إقامة المدعوي الحالية للمطالبة بقيمة الشيك ويمبلغ ٥٠٠٠ ر.ع كتعويض عيا أصابها من أضرار نتيجة عدم استثهارها لمبلغ الشيك . وردت المستأنفة على الدعوى بأنها أصدرت الشيك المشار إليه بميلغ ٠٠٠ ، ٥٣٠ شلن نمساوي لأمر المستأنف ضدها وحددت تاريخ استحقاقه في ١٩٨٣/٤/٣٠ ونظرا لتقاعس الأخيرة عن الوفاء بالتزامها بتركيب الماكينة المبيعة وتدريب العيال عليها فقد مدت أجل سداد الشيك الى ١٥ /٨٣/٧ ثم اضطرت إلى إخطار البنك بوقف صرفه وانتهت إلى طلب الحكم برفض طلبات المستأنف عليها وأجبارها على استرداد المعدات التي قامت بتوريدها مع الزامها أيضا بمبلغ ٨٠٨٨٠ ر.ع وهو قيمة ثمن البضاعة فضلا عن ٢٠٠٠ ر.ع تعويضا عيا لحق المستأنفة من أضرار مع الزام المستأنف عليها برسوم الدعوى وأتعاب المحاماه . كما رد المدعى عليه الثاني على الدعوى بأن دوره في الصفقة كان دور الوسيط لاجادته اللغة الألمانية وأنه ماكان يجوز له كمدير للمستأنفة أو يوفي بباقي مستحقات المستأنف عليها نظرا لتخلفها عن التزامها بتركيب المصنع وتدريب العيال طبقا للاتفاق وأن هذا مادحاه إلى إصدار الأمر للبنك لعدم الوفاء بقيمة الشيك موضوع النزاع ، وانتهى إلى طلب رفض دعوى المستأنف عليها والحكم بالزامها بأن تدفع له تعويضا قدرها ٥٠٠٠ ر. ع مقابل ما أصابه من ضرر نتيجة اثارة الدعوى الجنائية ضده من قبل المستأنف عليها بالاضافة إلى مبلغ ٧٥٠٠ ر. ع (٢٥٠, ١٥٠ شلن نمساوي) تمثل قيمة العمولة التي ضاعت عليه نتيجة اخلال المستأنف عليها بتنفيذ التزامها بالتركيب والتدريب . وبتاريخ ١٩٨٧/١١/٨ حكمت الدائرة الابتدائية في الدعوة الأصلية بالزام المستأنفة بأن تؤدى للمستأنف عليها مبلغ ٥٣٠,٠٠٠ شلن نمساوى والمصروفات المناسبة ورفض ماعدا ذلك من الطلبات وفي الدعوتين الفرعيتين المقامتين من كل من المستأنفة والمدعى عليه الثاني برفضها والزام رافعيها المصروفات وقد أسست الدائرة الابتداثية قضاءها في الدعوى الأصلية على ما انتهت إليه من أن المستأنفة لم تنفذ التزامها بتدبير موقع المصنع ومبناه الذي يرتبط أساسا بالتزام المستأنف عليها بالتركيب والتدريب فضلا عيا بان لها من أن المستأنفة قد كشفت عن عدولها عن المشروع كله وطلبت من المستأنف عليها استرداد المعدات التي باعتها أياها أو مساعدتها في الحصول على مشتر لها وخلصت من كل ذلك إلى أن المستأنفة هي التي أخلت بالتزاماتها التعاقدية ومن ثم ألزمتها بالجزء الباقي من الثمن والذي كان مؤجلا الى مابعد تركيب الآلـة وتــدريب العاملين عليها كيا رفضت الدعوى الفرعية المقامة منها ترتيبا على ذلك . أما الدعوى الفرعية التي أقامها المدعى عليه الثاني فقد بررت الدائرة الابتدائية رفضها لها بأنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن اتفاقا قد حصل بين المستأنفة والمستأنف عليها بشأن حمولة المدعى عليه النائى كها أن قيام المستأنف ضدها بابلاغ السلطات باعتبارها المستفيدة من الشيك الذى أوقف صرفه الايشكل فعلا مؤتيا ولايعتبر تعسفا من جانبها فى استعيال حقوقها يرتب للمدعى النائر حقا فى التمويض .

وحيث أن المستأنقة لم ترتض هذا الحكم فطعنت عليه بالاستثناف الماثل بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧ طلبت في ختامها الغاء الحكم المستأنف والحكم بالزام المستأنف عليها بأن تدفيع لها مبلغ ٩٠٨٨٠ ورع عبارة عن ٢٥٦٧ رع قيمة الاعتباد و ٩٠٨٠ رع أجرة المخزن الذي حفظت به الآلات حتى ١٩٨٦/٩/٢٩ و١٩٨٦/٩ دع ممدل الفائدة بالاضافة إلى الفوائد البنكية بواقع م ١١٪ سنويا حتى ١٩٨٦/٩/٣٩ و١٩٨٦/٩/٣٠ و و ١٩٨٦/٩/٣٠ و ١٠٠،٠٠٠ المتانفة في امتنافة في المساريف وأتعاب المحاماء . وقد استندت المستأنفة في استئافها للاسباب الآتية :

السبب الأول: أن الحكم المستأنف اعتمد في قضائه على ما انتهى إليه من أن المستأنفة التي سبتم فيها تركيب المصنع هي التي أخدات بالتزاماتها التماقدية لعدم قيامها ببناء القاعة التي سبتم فيها تركيب المصنع وتدريب الميال في حين أن انشاء القاعة لايمكن أن يتم بمعزل عن الاشراف العمل والفني للمستأنف ضدها التي تلتزم طبقا لطبيعة التمامل والاعراف والتقاليد التجارية بمراقبة اعداد وانشاء القاعة المطلوبة حتى يأتي العمل متفقا مع الأصول الفنية وقد قامت المستأنفة من جانبها بتحديد الموقع وتجهيز مواد البناء إلا أنها لم تبدأ فيه خشية أن يتم العمل على خلاف الأصول الفنية.

السبب الثانى: أن المستأنفة اتجهت فى مرحلة لاحقة للتماقد إلى تأجيل تنفيذ المشروع أو الدائه وذلك لوفاة من كلف بالاشراف على التنفيذ إلا أنها عدلت عن ذلك وقررت الاستمرار فى تنفيذ الاتفاق وطلبت من المستأنف عليها الشيك الذى حرر بهذا الحصوص على أن يتم التنفيذ علال فترة معينة ورغم التزام المستأنف عليها بذلك إلا أنها لم تحدد موحدا لبداية العمل فى البناء والذى لايتم بدويها للزوم الإشراف الفنى على تصميم القاعة حتى تناسب الآلة المبيعة . وقد حاولت المستأنفة ان تدفع المستأنف عليها الى تنفيذ الاتفاق وطالبتها مرارا بتحديد موحد القيام بدورها فى انشاء القاعة التى تلاثم تركيب الماكينة وإذ لم تمتل لهذا الطلب فقد اضبطرت المستأنفة إلى أخطار البنك لايقاف صرف الشيك لارتباطه بتهام تنفيذ العقد .

وحيث أن المستأنف ضدها تقدمت بمذكرة دفعت فيها ببطلان صحيفة الاستثناف وأسست هذا الدفع على دعامتين ، الأولى أن الصحيفة تضمنت اسم قوبال بهاتيا كمستأنف إلا أنه لم يتقدم بأية طلبات ختامية ومن ثم فلا يعتبر مستأنفا ، أما الدعامة الثانية فهى أن صحيفة الاستثناف قد جاءت خالية من الأسباب في حين أن بيان أسباب الاستثناف شرط أساسى لقبول الصحيفة طبقا لنص المادة 21 مكرر (1) من المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ . وبالنسبة لموضوع النزاع قالت المستأنف ضدها أن المستأنفة هى التى أخلت بالنزامها ببناء القاعة التى سيتم فيها تركيب المصنع وتديب المسال أما مازعمته من أن بناء القاعة لابد أن يتم تحت الاشراف الفنى للمستأنف عليها فهو قول بلا دليل إذ أن المستأنف هى التى رغبت فى عدم تنفيذ العقد وقد حاولت المستأنف ضدها دفعها إلى القيام ببناء القاعة إلا أنها لم تفلع في ذلك وأنتهت المستأنف ضدها إلى طلب تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستثناف والزام وافعته المصاريف.

وحيث أنه عن الدفع ببطلان صحيفة الاستثناف فهو في غير محله ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٦ مكرر (٧) من المرسوم السلطاني رقم ٣٢/ ٨٤ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ على أن «الاستثناف ينقـل الـدعـوي بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف فقط، مؤداه أنه ليس للدائرة الاستثنافية أن تعرض للفصل في أسر غير مطروح عليها فلا يتعدى سلطاتها ماتتناوله صحيفة الاستثناف من أوجه المنازعة ، كيا أنها تلتزم الحدود التي يقررها الأثر الناقل للاستثناف سواء من حيث الموضوع أو من حيث الأطراف ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الاستثناف قد رفع من المستأنفة _ مؤسسة الفورى - فقط - وهي المدعى عليها الأولى في الدعوى الابتدائية - وانحصرت المنازعة فيها قضى عليها به في الدعويين الأصلية والفرعية ، فإن لازم ذلك أن موضوع الدعوي الفرعية التي أقامها المدعى عليه الثاني ـ قوبال بهاتيا ـ الذي لم يطعن بالاستثناف على الحكم الصادر فيها لا يكون مطروحًا على الدائرة الاستثنافية لأن الاستثناف المرفوع من المستأنفة وحدها لاينقله إليها ، أما ما أثارته المستأنف ضدها من عدم اشتيال صحيفة الاستثناف على أسباب فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ مكررا (١) من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٢ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ على أن ويحصل الطعن بالاستثناف بصحيفة موقعة من المحكوم عليه أو من وكيله المفوض تشتمل على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستثناف والطلبات وإلا كانت باطلة، ، والمقصود بالأسباب بالنسبة للطعن بالاستثناف _ كسبب عادى للطعن _ الأسباب الواقعية والقانونية التي تؤدي ـ من وجهة نظر رافع الاستثناف ـ الى عدم عدالة الحكم أو عدم صحته وقد ترك المشرع للمستثانف تقدير مايري بيانه في صحيفة الاستئناف من الأسباب التي يستند إليها في طلب الغاء الحكم المستأنف أو تعديله فيكفى أن تتضمن صحيفة الاستثناف أسباب حتى ولو اشتملت على أوجه الدفاع التي سبق للمستأنف التمسك بها أمام الداثرة الابتدائية والتي لم يأخذ بها الحكم المستأنف إذ أن الدائرة الاستثنافية تعيد نظر النزاع من ناحية البواقم والقانون . لما كان ذلك وكانت صحيفة الاستئناف قد تضمنت أسبابا له على النحو السالف بيانه فأنها تكون قد استوفت البيانات التي يتطلبها القانون ويكون الدفع ببطلانها على غير أساس متعين رفضه .

وحيث أن الاستثناف المرفوع من مؤمسة الفورى قد استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث أن المستأنفة قلمت مذكرة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠ ضمنتها تعقيبا على رد المستأنف ضدها على صحيفة الاستثناف وصممت فيها على طلباتها السابق سردها وأضافت إليها طلبا احتياطيا هو الحكم بالزام المستأنف ضدها بالتنفيذ العينى وذلك بتركيب المصنع طبقا لشروط الاتفاق المبرم بين الطرفين .

وحيث أن المستأنفة قد حددت طلباتها أمام الدائرة الابتدائية في دعواها الفرعية بطلب الزام المستأنف ضدها باسترداد المعدات التي قامت بتوريدها مع الزامها بمبلغ ١٨٠٨٠ د.ع قيمة ثمنها فضلا عن تمويض قدره عشرة آلاف ريال عهاني وهو ماينطوى على طلب فسخ المقد ، لما كان ذلك فأن الطلب الاحتياطي الذي أبدته المستأنفة لأول مرة في مذكرتها الأخيرة أمام هذه المدائرة وهو طلب التنفيذ الميني يختلف في موضوعه عن الطلب الأصلى وهو الفسخ ومن ثم يعتبر طلبا جديدا لأيجوز قبوله في الاستثناف وتمكم الدائرة الاستثنافية من تلقاء نفسها بعدم قبوله ولو لما يدقع بذلك أحد من الخصوم أعيالا لنص المادة ٤٦ مكورا (٨) من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧.

وحيث أنه عن موضوع النزاع فأن دفاع المستأنفة أمام الدائرة الابتدائية وأمام هذه الدائرة ينحصر في تمسكها بالدفع بعدم التنفيذ بمقولة أن المستأنف ضدها غير محقة في المطالبة بقيمة الشيك الذي حرر ها بالجزء المؤجل من ثمن الآلة المبيعة لأنها لم تف بالتزامها بالاشراف على بناء المقاعة التي سيتم فيها تركيب هذه الآلة وتدريب العاملين عليها وذلك طبقا لشروط العقد .

وحيث أن الثابت من مستندات المدعوى للأسباب التى استند إليها الحكم المستأنف والتى تأخد بها هذه الدائرة وتجعل منها أسبابا لحكمها أن المستأنف ضدها لم تكن ملتزمة بالاشراف على بناء القاعة التى سيتم فيها تركيب الآلة المبيعة وتدريب العاملين عليها ، كيا أن المستأنفة هى التى تقاحست عن بناء هذه القاعة بها حال بين المستأنف ضدها وبين قيامها بها التزمت به من تركيب الآلة وتدريب العاملين ومن ثم فلا يقبل من المستأنفة الدفع بعدم تنفيذ الالتزام المقابل لالتزامها هى والذى لم تف به .

وحيث أنه لما كان ماتقدم وكانت أسباب الاستثناف لم تأت بجديد ينال من صحة الحكم المستأنف فأنه يتمين ثأييده ورفض الاستثناف .

رحيث أنــه عن مصروفـات الاستئنـاف فتلزم بها المستأنفة عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

و فلهسده الأسسيات و

جلسة الاثنين ١٨ يناير ١٩٨٨ الاستئناف رقم ٦/١٩٨٧

شركات:

(الشركاء في شركة التضامن مسئولون بالتكافل والتضامن في جميع أموالهم عن ديون الشركة . مؤداه . المادة ٢٨ من قانون الشركات التجارية رقم ٤/٤/)

مقتضى تضامن الشركاء فى المستولية عن ديون الشركة أن لدائنها مطالبة الشركة ، كها له مطالبة أن وجيههم بكل دينه دون أن يكون للشريك دفع المطالبة بالرجوع على الشركة ذاتها وتجريدها من أموالها أولا ، وليس له كذلك أن يدفع المطالبة بالرجوع على الشركاء الاخوين كل بحسب ماغضه من الدين .

(القيد الوارد بالمادة ٣٣ من قانون الشركات التجارية ٤/٤/ مؤداه حدم الزام الشريك المتضامن بايفاء دين الشركة إلا إذا تخلفت الشركة عن ايفاء الدين رخم بذل كل الجهود المقعولة لتحصيل الدين منها)

مؤدى نص المادة ٣٣ من قانون الشركات التجارية ٤/٤ أن يستصدر الدائن أولا حكيا بالدين في مواجهة الشركة وهذا الحكم يكون حجة على الشريك نفسه في الحدود التي يثبت فيها ملزومية الشركة بالدين ومقداره ، فاذا بذل الدائن الجهود المقمولة لتحصيل دينه من الشركة وتخلفت من الوفاء كان له أن يوجه المطالبة القصائية للشريك لاستصدار حكم عليه بدفع الدين الثابت على الشركة والمرجع في تقدير مدى معقولية الجهود التي يبذلها الدائن هو محكمة الموضوع ألى الدائرة الإبتدائية ومن بعدها الدائرة الاستثنافية .

المشسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة. حيث أن الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع على مايين من الحكم المتسأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن البنك المستأنف ضده كان قد أقام الدعوى رقم 80/167 ضد كل من (١) شركة . . . وشركاه للتجارة والحدمات (٢) . . . (١) . . . (١٤) . . . طالبا الزامهم بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا له مبلغ 810/0/17 . . . عالبا الزامهم بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا له مبلغ

الرفاء مع الحتى في التنفيذ صد أي من المدعى عليهم . وأسس البنك دعواه على أنه منح الشركة المذكورة تسهيلات وأن المدعى عليهم الثلاثة وهم الشركاء المتضامنون في الشركة قد وقعوا على المستندات ككفسلاء متضامنين . وأثناء نظر المدعوى طلب المدعى عليهما الثانى والثالث المستنافان) أن تصدر الهيئة أمرا باخراجهها من الشركة عملا بالمادة ٣٣ من قانون الشركات استنادا إلى التراضى بين الشركاء على ذلك ، كها طلبا اقالتهها من المستولية المتعلقة بالدين موضوع بنص المدورة عملا المدرية بكل المدين ، كها عمسكا الدعوى وتحميل الشركة المدعى عليها الأولى ومالكها المدعى عليه الرابع بكل المدين ، كها تمسكا بنص المادة ٣٣ من قانون الشركات التى تقضى بالا يلزم الشريك في شركة التضامن بايفاء أي بنص من ديون الشركة من ماله الخاص إلا إذا اثبت الدائن أن الشركة تخلفت عن ايفاء الدين رغم كل الجهود المعقولة التى بلما لتحصيل دينه من الشركة . وبعد أن أنتهت الهيئة في أسباب حكمها إلى أن الشركة مازالت قائمة وذلك لعدم تسجيل انسحاب المدعى عليهها الثانى والثالث (المستأنفان) منها في السجل التجارى وإلى أنها لا يسألان ككفلاء متضمامين ونظرا لاقرار المدعى عليها الثانى عليها الثانى عليها الثانى عليها الثانى والثالث (المستأنفان) بايفاء الدين المذكور من مالها الخاص قبل أن يثبت البنك المدعى بلاله لكل المحود المعقولة لتحصيل دينه من الشركة قضت بتاريخ ١٩/١/١٨٧ :

أولا : بالزام المدعى عليهها الأولى (الشركة) والرابع متضامتين بأن يدفعا للمدعى مبلغ 410. (١٩٨٠ ر.ع والفوائد بواقع ١١٠، من ٢٧/٥/٥/١ حتى السداد مع الزامها بالمهم وفات .

ثانيا : بعدم قبول الدعوى قبل المدعى عليها الثانى والثالث (المستأنفان) لرفعها قبل الأوان. ثالثا : برفض الدعوى الفرعية المقامة من المدعى عليها الثانى والثالث والزمتها مصروفاتها .

وحيث أنه بعد ذلك أقام البنك المستأنف عليه الدعوى وقم ٨٧/١٣٦ ضد كل من (١) ... (٢) ... بطلب الحدكم بالسزامها بالتضامن والانفراد بان يؤديا إليه مبلغ المداد مع (١) ... (١) ... والفوائد بواقع ٥٠، ١/ اعتبارا من ١٩٨٧/١/١ حتى تاريخ السداد مع الزامها بالرسوم واتعاب المحاماه . وقال في بيان دعواه أنه سبق أن اقام الدعوى رقم ١٩٢٢ مم ضد شركة ... وشركاه للتجارة والحدمات والشركاء المتضامنون الثلاثة ومنهم المدعى عليها إلا أن الهيئة قضت بعدم قبول الدعوى ضد هذين الأخيرين لوفعها قبل الأوان . ولما كان لم يتمكن من تنفيد الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٤٧/١٤ على الشركة والشريك المحكوم ضده فقد أقام هذه المدوى ضد الشريكين المذكورين بطلباته السائف بيانها .

دفع المستأنفان بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى وقم ٨٥/١٤٢ م كما أبديها دفاعا مؤداه أن الشريك . . . قد أوفي الدين المطالب به بشيكات أصدرها للبنك المستأنف ضده وهمذا الوفاء مبرى للذمة ومن ثم قلا يجوز معه مطالبتهما بوفاء ذات الدين . ويتاريخ ١٩/٧ محمت الدائرة الابتدائية برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ١٩/١ موانزام المدعى عليها (المستأنفن) بان يؤديا إلى المدعى (البنك المستأنف) بالتضامن فيها بينها مبلغ ١٩٠٣٤ / ١٠ والفوائد بواقع ١٠٠٠ / ١٠ اعتبارا من ١٩/١/ محتى تاريخ السداد مع الزامها المصروفات وقد استندت الدائرة الابتدائية في قضائها إلى أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥/١/ م قد قطع في أسبابه بمسئولية المستأنفين كثريكين متضامئين عن الدين وأنه قد ثبت لها من مستندات البنك المستأنف ضده أنه قد بذل كل كل الجهود الممكنة لتحصيل دينه من الشركة دون جدوى كها أن وفاء الشريك . . . بالدين بطريق الشيك لا يبرىء اللمة من الدين إلا عند قيض قيمة الشيكات .

وحيث أن المستأنفين لم يرتضيا حكم الدائرة الابتدائية فطعنا عليه بهذا الاستثناف بهمجيفة أودعت أمانة السر بتاريخ ١٩٨٧/ ١٩٢٧ طلبا فى ختامها الحكم بقبول الاستناف شكلا وفى المؤضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى المدعوى رقم ١٤٢/٨٥ واحتياطها وفض الدعوى مع الزام المستأنف ضده بالمصروفات عن الدرجين . وقد أسس المستأنفان استثنافها على الأسباب الآتية :

السبب الأول: وفي بيانه يقول المستأنفان أن الحكم المستأنف قد أخطأ عندما أجاز للبنك المستأنف ضده الرجوع عليها بالدين موضوع النزاع إذ أن المادة ٣٣ من قانون الشركات لا تلزم الشريك بالوفاء بأى دين من ديون الشركة من ماله الحاص إلا إذا أثبت الدائن أن الشركة قد الشركة وكل ماقام به غفقت عن الوفاء رخم بذل الدائن كل الجهود المقمولة لتحصيل دينه من الشركة وكل ماقام به البنك المستأنف عليه في صبيل تحصيل الدين لايعدو ارساله كتابا إلى الشركة وكل ماقام به طلبا منها تقديم اقتراحاتها بشأن تسوية المديونية ثم التقدم بطلب إلى هيئة حسم المنازهات التبغيل الجرءات التنفيذ الجبرى ضد الشركة والشريك الأخير على سداده الدين على اقساط يتخذ أى اجراء ضد الشركة مكتفيا باتفاقه مع هذا الشريك الأخير على سداده الدين على اقساط بموجب شيكات مؤجلة السداد في حين أن الشركة مازلت قائمة وتزاول أعهاله وما كان للبنك المحكم خديد رضم أن الحكم المستأنف ضده والحال كذلك أن يرجع عليهها في مالهم الخاص بحكم جديد رضم أن الحكم الصادر في الدعوى الأولى مازال قائيا

السبب الثانى: ان ما انتهى إليه الحكم المستأنف من أن الوفاء بالشيكات الايعتبر وفاء مبرعًا لللمة وأن الابراء الايعم إلا عند قبض الدائن للقيمة يخرج الشيك عن طبيعته القانونية التى أضفاها عليه القانون إذ من المقرر قانونا أن الشيك أداة وفاه يحل عمل النقود فاذا كان البنك المستأنف عليه قد قبل شيكات من الشريك المحكوم عليه بالدين فأنه يكون قد ارتضى تنفيل المستأنف عليه قد قبل عن التنفيذ الجبرى عن طريق بيم عمتلكات المحكوم ضدهما . وفضلا عن ذلك فأن المستأنف ضده اتخذ الاجراءات الجنائية بشأن الشيكات المرتدة وعند القضاء بالعقوبة متحكم المحكمة الجزائية بقيمة الشيكات ، ومن ثم ميحصل المستأنف ضده على دينه مرتبن .

السبب الثالث: أورد الحكم المستأنف في أسبابه أن المستأنفين لم ينازعا في مقدار الدين المطالب به واعتبر ذلك اقرارا ضمنيا منها بصحة هذا المقدار في حين ان المستأنفين نازعا في الدين ككل كما تمسكا بسبق الحكم به في الدعوى رقم ١٤٧/٨٥ الصادر ضد الشركة وأحد الشركاء كما تمسكا بأن الشريك المحكوم ضده مع الشركة قد صدد الدين وهو ما لايمكن القول معه ان اقرارا ضمنيا قد صدر من المستأنفين بصحة مقدار الدين الذي لم يقدم البنك المستأنف ضده أية مستدات تؤيده.

وحيث أن البنك المستانف ضده قدم مذكرة رد فيها على أسباب الاستئناف وقال في بيان وجيث أن البنك المستانف ضده قدم مذكرة رد فيها على أسباب الاستئناف وقال في بيان الشركات رقم 4 / 2 ان يلزم الدائن باستئاف كافة الطرق الممكنة ضدها قبل الرجوع على الشركاء كيا أنه لا أساس لما زعمه المستأنفان من أنه لم يتخذ اجراءات التنفيذ الجبرى ضد الشركة أذ أن الشريك المحكوم ضده مع الشركة في الدعوى هو المدير الادارى ها وقد أصدر الشيكات بصفته هده وقد وصلت اجراءات التنفيذ الى حد التقدم ببلاغ جنائي ضد المدير المذكور . وأضاف المستأنف ضده أن شركة . . . وشركاه للتجارة والخدمات لم تعد قائمة إذ أن مديرها مطلوب القبض عليه في قضايا جنائية كثيرة لاصداره شيكات بدون رصيد .

وحيث أن قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٧٤ قد نص في المادة ٢٨ منه على أن يكون الشركاء في شركة التضامن مستولون بالتكافل والتضامن في جميع امواهم عن ديون الشركة . وهذا النص انها يقرر قاعدة معمول بها في كافة التشريعات بالنسبة لشركات التضامن ، ومقتضى تضامن الشركاء في المسئولية عن ديون الشركة أن لدائنها مطالبة الشركة، كما له مطالبة أي من الشركاء أو جميعهم بكل دينه دون أن يكون للشريك دفع المطالبة بالرجوع على الشركة ذاتها وتجريدها من أموالها أولا ، وليس له كذلك أن يدفع المطالبة بالتقسيم أي بالرجوع على الشركاء الآخرين كل بحسب مايخصه من الدين . وإذا كان القضاء في كثير من البلاد قد وضع ضوابط وقيود تحد من رجوع دائن الشركة على الشريك في أمواله الخاصة دون وجود نص قانوني فأن قانون الشركات العماني على خلاف غيره من التشريعات قد أورد نصا صريحا بشأن هذا القيد هو نص المادة ٣٣ منه التي جرى نصها بأنه والايلزم الشريك بايفاء أي دين من ديون الشركة من ماله الخاص إلا إذا اثبت الدائن أن الشركة قد تخلفت عن ايفاء الدين رغم كل الجهود المعقولة التي بذها لتحصيل دينه من الشركة، ومؤدى ذلك أن يستصدر الدائن أولا حكيا بالدين في مواجهة الشركة وهذا الحكم يكون حجة على الشريك نفسه في الحدود التي يثبت فيها ملزومية الشركة بالدين ومقداره ، فاذا بذل الدائن الجهود المعقولة لتحصيل دينه من الشركة وتخلفت عن الوفاء كان له أن يوجه المطالبة الفضائية للشريك لاستصدار حكم عليه بدفع الدين الثابت على الشركة والمرجع في تقدير مدى معقولية الجهود التي يبذلها الدائن هو محكمة الموضوع أي الدائرة الابتدائية ومن بعدها الدائرة الاستثنافية . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن البنك المستأنف ضده قد حصل على حكم لصالحه في الدعوى رقم ١٤٢ / ٨٥ بالزام شركة . . . وشركاه للتجارة والخدمات وأحد الشركاء فيها . . . متضامنين بأن يدفعا له مبلغ ٨٥٤٢٦, ٤١٥ رع وأنه في سبيل تنفيذ هذا الحكم تقدم بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ إلى هيئة حسم المنازعات طالبا اصدار أمر بالتنقيد الجبري ضد المحكوم عليها فاستجابت الهيئة لللك وكتبت لمفتش عام الشرطة والجهارك في ٩٨٦/٣/٢٥ بالتنفيذ وياغلاق مقسر الشركة تمهيدا لبهم محتوياته في حالة عدم الوفاء بالدين كها قامت الهيئة باخطار البنك في ١٩٨٦/٤/٢ لمراجعة الشرطة بشأن التنفيذ إلا أن البنك عدل عن سلوك طريق التنفيذ الجعرى ولم يتابع اجراءات الهيئة في هذا الشأن وبدأ في مساومات مع الشريك المحكوم عليه مع الشركة انتهت بأن حرر له ٢٣ شيكا مؤجلة بقيمة الدين قيمة كل منها ٢٠٠٠ ر.ع وبعد ان تبين أنها بغير رصيد قام البنك بابلاغ الشرطة في ١٩٨٦/٩/١١ طالبا اتخاذ الاجراءات ضد هذا الشريك والزامه بدفع قيمة الشيكات ثم انتهى به الأمر إلى اقامة الدعوى الماثلة في ١٩٨٧/٢/١٩ طالبا الزام المستأنفين بالوفاء بالدين . لما كان ذلك وكانت هذه الدائرة ـ الدائرة الاستثنافية ـ ترى على خلاف ما ذهبت إليه الدائرة الابتدائية أنه ازاء عدول المستأنف ضده عن سلوك طريق التنفيذ الجبرى ضد الشركة والشريك المتضامن معها في الدين وجنوحه إلى الاتفاق الودي مع هذا الشريك وقبوله شيكات منه بقيمة الدين ترى أنه لم يبذل جهدا معقولا لتحصيل دينه من الشركة بحيث يحق له الرجوع على المستأنفين في اموالهم الخاصة ومن ثم فأن دعواه تكون على غير أساس جديرة بالرفض . وإذ ذهب الحكم المستأنف إلى عكس ذلك فأنه يتعين القضاء بالغائه .

وحيث أنه عن المصروفات فيلزم بها المستأنف ضده عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني وقم ٨٤/٣٢ المعدل بالمرسوم السلطاني ٨٧/٣٨ .

و قلهسله الأسسيات ۽

جلسة الاثنين ١٨ يناير ١٩٨٨ الاستئناف رقم ٧/ ١٩٨٧

فوائسد:

(التعميم الصدادر من البنك المركزى العياني في ١٩٨٦/٢ بشأن اسعار الفوائد . سرياته باثر فورى اعتبارا من ٢/ ١٩٨٦ . القروض الثابتة الممنوحة قبل هذا التاريخ يستمر تطبيق سعر الفائدة الوارد بعقودها حتى تاريخ استحقاقها)

مفاد نص الفقرتان (أ) و(ب) من البند ٣ من التعميم الصادر من البنك المركزى العبائي في ١٩ / ١٠ / بالنسبة للقروض في ١٩ / ١٩ / ١٠ أن التحديد الجديد للحد الأقصى لسعر الفائدة بـ ٥ ، ١ / بالنسبة للقروض والسلف بالعملة المحلية ، يسرى بأشر فورى مباشر اعتبارا من تاريخ العمل بالتعميم في ١٩٨٦/٣/١ على كل العمليات المصرفية المشار إليها في الفقرة (أ) من البند (٣) سواء كانت عقودها سابقة أو لاحقة على ١٩٨٦/٣/١ . يستثنى من ذلك القروض الثابتة التي ابرمت عقودها قبل ١٩٨٦/٣/١ وكان ميعاد استحقاقها لاحقا على هذا التاريخ إذ يستمر تطبيق سعر الفائدة المتفق عليه ولو زاد على ٥ , ١ / حتى تاريخ الاستحقاق .

الهيئسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة. حيث أن الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المستأنف بطلب الحكم بالزامه بان يؤدى المستأنف ضده أقام ابنداء الدعوى وقم ٢٩/١٦٨ على المستأنف بطلب الحكم بالزامه بان يؤدى له ١٩٨٦/١٢٩٩ حتى السداد والحجز له بلغ ١٩٨٣/١٩٨٦ حتى السداد والحجز على مبلغ ١٩٨٣/١٩٨٦ حتى السداد والحجز على قطعة الأرض السكنية المبينة بالجدول الملحق بالصحيفة وبيمها سدادا للمبلغ المطالب به مع الزامه مصروفات الدعوى شاملة أتماب المحاماه . وقال المستأنف ضده بيانا لدعواء أنه أقرض المستأنف مبلغ ٥٠٠٠٠ رع لاقامة بناية على قطعة الأرض المملوكة له لمدة سبعة أشهر تنتهى في المستأنف مبلغ ١٩٨٥/١٠/١ بسنويا تحسب شهريا على أن يتم سداد مبلغ القرض دفعة واحدة أو على أقساط في غضون الأجل المشار إليها . ويتاريخ ١٩٨٥/١٠/١ حكمت القرض ومن ثم أقيمت الدعوى بالطلبات المشار إليها . ويتاريخ ١٩٨٥/١٠/١ حكمت

الدائر الابتدائية بالزام المستأنف بأن يؤدى الى المستأنف عليه مبلغ ٤٣٣، ٤٣٣٩، و ٨٣٧٩ ر. ع والفوائد بواقع ٥ . ١١٪ اعتبارا من ١٠/١ / ٩٨ وحتى تاريخ السداد مع الزامه المصروفات .

وحيث أن الحكم المستأنف لم يلتي قبولا من المستأنف فطعن عليه بهذا الاستئناف بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/١٣/١ طلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي المرضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى الزامه بدفع مبلغ ١٠٥٨، ١٩٣٦، درع وايقاف الفوائد اعتبارا من ١٩٨١/١/١ والسياح له بالسداد على اقساط شهرية قيمة كل منها ١٠٠٠ درع بالاضافة إلى المبالغ المتحصلة من أجرة البناية مع الزام المستأنف ضله بالمصروفات عن درجتي التقاضي . وأسس استثنافه على صبيين :

السبب الاول: أن الحكم المستأنف قد قضى بالزامه بمبلغ ٩٣٩ ، ١٣٣٩ و.ع رغم قيامه بسداد مبلغ ١٠٠٠٠ و.ع من هذه المديونية وتقديمه ما يدل على ذلك فى رده على الدعوى .

السبب الثانى: أن الحكم المستأنف قد انتهى إلى الزامه بدفع الفوائد بواقع ١٠٠٠٪ اعتبارا من ٢٠١١ مثالفا بدلك التعميم الصادر من البنك المركزى المياني الذي صدد سعر الفائدة على القروض والسلف والسحب على المكشوف بها لا يزيد على ١٠٠٠٪ احتبارا من ١٩٨٦/٢/١ . وقدم المستأنف تأييدا لوجهة نظره حافظة مستندات انطوت على صورة شهادة صادرة من البنيك البريطاني للشرق الاوسط فرع صلالة مؤرخة ١٩٨١/٧١ تغيد أنه قد قام يتاريخ ١٩٨٦/١١/٧ تغيد أنه قد قام يتاريخ ١٩٨٦/١١/٧ تغيد أنه قد قام خساب التسهيلات الخاص . . . رقم ٢١١٦ وذلك بناء على أمر مؤسسة . . . للتجارة بصلالة كه تضمنت الحافظة صورة لايصال سداد المبلغ المحول .

وحیث أن البنسك المستانف ضده قدم مدكسرة أورد فیها أن السدسوی رفعت فی ۱۹۸۸ /۱۹۸۸ فی حین أن مبلغ العشرة آلاف ریال قد صدد من المستانف وقید فی حسابه فی ۸۹/۱۲/۸ ومن ثم غلم یظهر فی کشف الحساب اللذی ارفق بصحیفة الدعوی وأضاف المستانف ضده فی مذكرته أن سعر الفائدة بواقع ۱۹۰۵ پسری على القروض التی تمنع بعد تاریخ ۱۹۸۹/۲۷ أما القروض المنحوة قبل هذا التاریخ فیسری علیها سعر الفائدة المتفق علیه فی عقد القرض ذاته وانتهی المستانف ضده إلی طلب رفض الاستثناف مع الزام المستأنف ،

وحيث أن التعميم رقم ب م 20 الصادر من البنك المركزي العياني قد 1947م الخاص باسعار الفوائد التي تدفعها أو تتقاضاها المصارف داخل السلطنة قد تعرض في البند ٣ منه للقروض والسلف بالعملة المحلية فنص في الفقرة (أ) على أنه دلا يجوز للمصارف أن تفرض سعر فائلة يزيد عن ٥، ١٠٪ في السنة على جميع القروض أو السلف أو السحب على المكشوف أو شراء أو خصم الكثيبالات . . . المخ وهذه النسبة تشمل عمولات الالتزام والسمسرة وأية

عمولات أخرى مشابهة ، كها نصى في الفقرة (ب) من البند ذاته على أن ديسرى سعر الفائدة المشروحة قبل المشار إليه في الفقرة السابقة اعتبارا من أول فبراير ١٩٨٦ وبالنسبة للقروض الثابتة الممنوحة قبل هذا التاريخ فانه يستمر تطبيق سعر الفائدة المنصوص عليه في العقود المبرمة بشأنها وذلك حتى تاريخ استحقاقها » عا مفاده أن التحديد الجديد للحد الأقمى لسعر الفائدة بـ ٥ , ٠ / ١/ بالنسبة للقروض والسلف بالعملة المحلية ، هذا التحديد يسرى بأثر فورى مباشر اعتبارا من تاريخ العمل به في ٢ / ٢ / ١٩٨٦ على كل العمليات المصرفية المشار إليها في الفقرة (أ) من البند (٣) من النبد المحديد المحديد المحديد المحديد المحديد المحديد المحديد المحديد المحديد على المحديد أله المقروض الثابئة التي ابرمت عقودها قبل ١٩٨٦ / ٢/١ ويستثنى من هذا التاريخ إذ يستمر تطبيق سعر الفائدة المتفق عليه ولوزاد على ٥ , ١٠ ٪ حتى تواريخ استحقاق . هذه القروض للحددة في عقودها ثم يسرى السعر الجديد عن المدة التي تل تاريخ الاستحقاق .

لما كان ذلك وكان لا خلاف بين الطرفين على أن البنك المستأنف ضده أقرض المستأنف مبده أقرض المستأنف مبلغ ٥٠٠٠ عرب علدة ستة أشهر تنتهى في ١٩٨٥/١٠/٣١ فان الدبنك المستأنف المستحقاقه سأبق على تاريخ العمل بالتعميم في ١٩٨٦/٢/١ فان البنك المستأنف ضده يستحق قيمة القرض والفوائد المستحقة عليه يسعر ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦/١/٣١ ثم يسرى سعسر المسائدة الجديد اعتبارا من تاريخ نفاذه في ١٩٨٦/٢/١ حتى تاريخ يسرى سعسر المستخت عليه من يسرى سعسر المستحق عليه من المراد على المستحق عليه من قرض وفوائد . واعتبارا من ١٩٨٧/١/٣١ يبدأ احتساب الفوائد على الباقي من الرصيد المدين براقع ٥٠٠١ وحتى تاريخ السداد المدين

وحيث أن الحكم الستأنف قد خالف هذا النظر فأنه يتمين تعديله على النحو السالف بيانه .

وحيث أنه عن طلب التقسيط فلا ترى الهيئة مايدعو إلى الاستجابة إليه .

جلسة الاثنين ٢٢ فبراير ١٩٨٨

الاستثناف رقم ٢/ ١٩٨٨

استثناف:

(قبول الحكم المانع من الطعن . ماهيته . المادة ٤٦ مكررا (٥) من المرسوم السلطاني رقم ٣٦/ ٨٤ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٣٨/ ٨٧)

يشترط في القبول المانع من الطمن في ألحكم أن يكون أقاطع الدلالة على رضاء المحكوم عليه به وبالتخل عن حق الطمن فيه ، والقبول كيا يكون صريما يكون ضمنيا ويستفاد القبول الضمنى من كل قول أو فعل أن اجراء يدل دلالة واضعة لا تحتمل الشك على ترك الحق في استثناف الحكم وهدم الرغبة فية . كها أن قبول الحكم قد يكون كليا وقد يكون جزيبا بحيث يرد على جزء من منطوق الحكم إذا كان يحتوى على اجزاء ختلفة دون أن يمتبر ذلك قبولا للاجزاء الاخرى . حال .

رهيين:

(فقد الرهن الرسمي ، اثره)

الرهن الرسمى عقد يكسب به الدائن على عقار غصص للوفاء بدينه حقا عينيا يكون له بمقتضاء أن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التالين له فى المرتبة فى استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار فى أى يد يكون .

الهيئسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع المرافعة الشفوية ويعد المداولة .

حيث أن الوقائع على مايين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن الشركة المستأنف بطلب الحكم بالزامه بأن الشركة المستأنف بطلب الحكم بالزامه بأن الإمرائق من المستأنف بطلب الحكم بالزامه بأن الإمرائق من المستأنف بطلب الحكم بالزامة بأن الإمرائق من المستأنف المستأنف المستأنف على تشييد مبنى وقالت بيانا للحواحا أنها تصاقدت بتاريخ ١٩٨٤/١٠ مع المستأنف على تشييد مبنى مدرسة . . . وبعد أن أنجزت العمل وأصدر استشارى المشروء الشهادة النهائية تخلف المستأنف المستأنف على تشايد مالمدرات المستأنف على تشييد مبنى مدرسة . . . وبعد أن أنجزت العمل وأصدر استشارى المشروع الشهادة النهائية تخلف المستأنف

عن سداد شهادات الصرف التي أصدرها الاستشارى ، ولما كان المستأنف قد رتب وهنا لصالحها
يتاريخ ۲۰۱۰/۲۰۱۹ على قطعة الأرض المقام عليها المدرسة ضهانا السداد مبلغ ۲۰۰۰٬۳۰۰ د. و
ورهنا آخر على ذات القطعة ضهانا السداد مبلغ ۲۰۰۰٬۳۰۰ د. و ونص في عقدى الرهن على
استحقاق فائلة قلدها ۲۰٫۵ سنويا ونظرا لعدم سداد المستأنف ما عليه من دين فقد أقامت
دعواها بطلباتها السابقة وهي تمثل مستحقاتها مضافا إليها الفوائد بواقع ۲٪ حتى تاريخ عقدى
الرهن المشار إليها ثم بواقع ۲۰٫۵٪ من هذا التاريخ حتى ۲/۷/۷۱ . دفع المستأنف بعدم
قبول المدعوى لرفعها على غير ذي صفة نظرا لكونه شريكا في شركة . . وهي شركة عدوية
المستولية وأقر بمديونيته بالمبلغ المطالب به أصلا وفوائد . ويتاريخ ۲/۱/۹۸ فضت الدائرة
الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ويقبولها ويالزام المستأنف بأن يؤدى للمستأنف ضدها
الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ويقبولها ويالزام المستأنف بأن يؤدى للمستأنف ضدها
السداد وصرحت للمستأنف ضدها بيع المقار موضوع عقدى الرهن رقمي ۲۹ / ۱۹۸۷/۳
الاستفاء حقوقها من الثمن إذا تخلف المستأنف عن السداد والزمته المصروفات .

وحيث أن هذا الحكم لم يحز قبولا لذى المستأنف فطعن عليه بالاستئناف الماثل بصحيفة اوجت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٨/١/٣١ طلب في ختامها الغاء الحكم المستأنف فيها قضى به من بيع قطعة الارض المرهونة مع تعديل طريقة سداد مبلغ الدين ليكون بنسب وعلى فترات معقولة . وقد أورد المستأنف في صحيفة الاستئناف الأسباب التي يستند إليها في طلباته وتدور كلها حول نقطة واحدة وهي أنه أحد الشركاء في شركة . . وهي شركة ذات مسئولية عدورة ساهم في رأسياها بقطعة الأرض التي أقيمت عليها المدرسة ومن ثم فأن هذه الأرض تعتبر جزءا من أموال الشركة أن يتصرف فيها بالرهن من أموال الشركة أن يتصرف فيها بالرهن كلمستأنف ضدها خاصة وان عقدى الرهن قد جاءا خلوا عما يشير إلى أن المستأنف قد وقع الرهن كشريك في الشركة أو كمفوض عنها عا يهمل الرهن غير ملزم للشركة التي لم تختصم في الدعوى كثريك في الشركة التي لم تختصم في الدعوى تتاح لما فرصة حماية مصالحها والدفاع عنها .

وحيث أن الشركة المستأنف ضدها قدمت مذكرة بدفاعها طلبت فيها اصليا الحكم بعدم جواز الاستثناف واحتياطيا برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع الزام المستأنف بالمصروفات. وفي بيان الدفع بعدم جواز الاستثناف قالت المستأنف ضدها ان المادة ٤٦ مكرر (٥) من المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ تقضى بعدم جواز الطعن عن قبل المسطاني رقم ٤٨/٣٨ تقضى بعدم جواز الطعن عن قبل المحكم ، ولما كان المستأنف قد أبدى اقتراحات قبل وبعد رفع الاستثناف بشأن سداده للدين المحكوم به ضمنها رسائله المؤرخة ٣ و١٩٨/١/٣٣ و ١٩٨٨/١/١ فان هذا بهمتر قبولا منه للحكم بمنعه من استثنافه . وفي عبال الرد على سبب الاستثناف أضافت المستأنف ضدها أن للحكم عمل عقدى الرهن علوكة للمستأنف شحصيا ولا دليل على ايلوله ملكيتها لمدرسة . . .

غيقت جهة الاختصاص الرسمية من ملكيته للمين المرهزة ومن ثم فلا محل للقول بملكية العين المرهونة لمدرسة . . . وعدم التزامها بمقدى الرهن . وقدمت المستأنف ضدها صورة لرسالة مؤرضة الامه/١٩٨٨/١/٣١ (أي قبل ايداع صحيفة الاستئناف في ١٩٨٨/١/٣١) موجهة من مؤرضة المعمري نيابة عن المستأنف إلى مكتب ناصر تتضمن اقتراحات بشأن تسوية الدين المحكوم به في الدعوى رقم ١٩٨٨/١/٨ (المرفوع بشأنها هذا الاستئناف) تتلخص في استعداد المستأنف لسداد مبلغ ٣٠٠ ألف ريال عياني بعد الانتهاء من الاكتتاب في الأسهم المطروحة وأن تكتب الشركة المستأنف ضدها بعشرة آلاف سهم قيمتها ١٠٠ الف ريال عياني فضلا عن تسديد ثلث صباق الأرباح السنوية بالنسبة للباقي مع وقف الفوائد اعتبارا من تاريخ سداد الدفعة الأولى . كيا قدمت المستأنف ضدها صورة من رسالة عائلة مؤرخة ١٩٨٨/٢/١ تضمنت علاوة على المفترحات السابقة اقتراحا بأن يكون تسديد ثلث صباقي ارباح مدرسة . . . منويا بالنسبة لما يتيقى من الدين بحد أدنى مقداره ٢٠٠٠٠ رع بموجب كمبيالات على أن يفك الرهن فور تسديد الدفعة الأولى وقدرها ١٩٨٨/ الكوري وقدرها ١٩٨٠ ألف ريال عياني .

وحيث أن المادة ٤٦ مكررا (٥) من نظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٤/٣٨ والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ تنصى على عدم جواز الطعن في الأحكام عمن قبل الحكم.

وحيث أنه يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضاء المحكوم عليه به وبالتخلي عن حق الطعن فيه ، والقبول كيا يكون صريحا يكون ضمنيا ويستفاد القبول الضمني من كل قول أو فعل أو عمل أو أجراء يدل دلالة واضحة لاتحتمل الشك على ترك الحق في استثناف الحكم وهدم الرغبة فيه ، كيا أن قبول الحكم قد يكون كليا وقد يكون جزئيا بحيث يرد على جزء من منطوق الحكم إذا كان يحتوى على اجزاء مختلفة دون أن يعتر ذلك قبولا للأجزاء الأخرى . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الحكم المستأنف قد قضى في منطوقه المكسون من جزءين بالسزام المستسأنف بأن يؤدى للمستسأنف ضدهها مبلغ ٨٤٣, ٢٦٧٦١ ر. ع والفائدة بواقع ٥ , ١٠٪ سنويا اعتبارا من ٢/٧/١ حتى تمام السدادكيا قضى بالتصريح للمستأنف ضدهما ببيع قطعمة الأرض موضموع عقمدى الرهن رقمي ٩٢ ، ٩٧/٩٣ لاستيفاء حقوقها من الثمن في حالة تخلف المستأنف عن السداد ، وكان المستأنف قد قصر طلباته في صحيفة الإستثناف على الغاء الحكم المستأنف فيها قضى به من بيع قطعة الأرض المرهونة مع تعديل طريقة سداد المبلغ المحكوم به ليكون على فترات معقولة فأن ذلك يفيد قبوله الجزء من منطوق الحكم الخاص بثبوت المديونية ومقدارها بحيث لا يكون له أن يستأنفه ، وما كان له أن يستأنفه وقد صدر الحكم في هذا الشتى بناء على اقراره . ولما كانت الرسائل الصادرة من المستأنف السالف الإشارة إلى مضمونها قد تضمنت اقتراحاته بشأن طريقة سداد المبلغ المحكوم به التي يراها مناسبة لتنفيذ الحكم وتتناسب مع امكانياته المالية مقترحا أن يسدد مبلغ • ٣٥ الف ريال عياني بعد الانتهاء من الاكتتاب في أسهم الشركة التي اعلن عن
تأسيسها على أن تكتتب المستأنف ضدها بعشرة آلاف سهم قيمتها • ١٠ الف ريال عياني كيا تعهد
بسداد ثلث صالى ارباح الشركة مستقبلا على ان يفك الرهن فور سداد الدفعة الاولى . وكانت
الرسائل على هذا النحو لا تتضمن ما يمكن اعتباره قبولا صريحا أو ضمنيا للجزء المستأنف من
الحكم الخاص بالتصريح للمستأنف ضدها بيع قطعة الأرض المرهزة في حالة التخلف عن
السداد وانيا على المكس فقد تضمنت طلبا صريحا من المستأنف بفك الرهن بعد سداد الدفعة
الأولى الأمر الذي يكون معه هذا الدفع ولا أساس له جدير بالالتفات عنه .

وحيث أن الاستئناف بالنسبة لما رفع عنه قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أنه عن موضوع الاستثناف قان ما ينماه المستأنف على الحكم المطعون فيه أنها يدور حول نقطة واحدة وهى أن قطعة الأرضى المرهزة والتي أجاز الحكم المستأنف بيمها واستيفاء المستأنف ضدها حقوقها من ثمنها ، هذه الأرضى كانت مملوكة للمستأنف إلا أنه قدمها _ قبل رهنها _ كحصة عينية في شركة مدرسة . . . وهى شركة ذات مسئولية محدورة فأصبحت بدلك جزءا من أموال هذه الشركة وأنه ما كان يجوز للمستأنف أن يرهنها بصفته الشخصية دون تفويضى عما يكون معه الرهن غير ملزم للشركة .

وحيث أنه يجدر الاشارة ابتداء إلى أن ما أبداه المستأنف مع التسليم الجدلي بصحته ــ انها ينطوى على طلب ابطال الرهن وهو ما لا يجوز التمسك به إلا من الشركة صاحبة المصلحة في التمسك بالابطال ، ولما كانت هذه الشركة لم تختصم في الدحوى الابتدائية ولم تتدخل فيها فلا يقبل من المستأنف الذي أبرم عقد الرهن أن يتمسك بيطلانه لهذا السبب .

وحيث أنه فضلا عيا تقدم فأن المستأنف لم يقدم دليلا على صحة ما ادعاه من أن قطعة الأرض المرهونة قد أنتقلت ملكيتها قبل الرهن الى شركة مدرسة . . . التى كونها مع شريك آخر ، إذ أن كل ما قدمه صورة لطلب مقدم للسجل التجارى في ١٩٨٤/٥/٦ بطلب تسجيل شركة معدودة المسئولية بأسم مدرسة . . . برأسيال مليون ريال عياني ، الشريكين فيها هما . . . وحصته في رأس المال ١٩٨٤/٥/٦ و ولم يقدم صحصته المستأنف عقد الشركة أو ما يدل على أن مساهمته في هذه الشركة كانت حصة عينية مى قطعة المستأنف عقد الشركة أو ما يدل على أن مساهمته في هذه الشركة اما أن يكون على سبيل التملك الارض على الانتفاع وفي الحالة الأولى يتعين استيفاء اجراءات نقل الملكية إلى الشركة وتسرى أحكام البيع في هذا الصدد . ولما كان الثابت من صك الملكية الصادر من السجل المقارى في أحكام البيع في هذا الصدد . ولما كان الثابت من صك الملكية الصادر من السجل المقارى في قد انتقلت إلى الشركة ، وكان المستأنف قد رهنها باعتباره مالكها لها ضيانا للدين المترتب على غقد قد انتقلت إلى الشركة ، وكان المستأنف قد رهنها باعتباره مالكها لها ضيانا للدين المترتب على غقد شدها ، وكان الرصمي عقد يكسب به الدائن على عقار شحصص للوفاء بدينه حقا عينيا ضدها ، وكان الرسمي عقد يكسب به الدائن على عقار شحصص للوفاء بدينه حقا عينيا ضدها ، وكان الرسمي عقد يكسب به الدائن على عقار شحصص للوفاء بدينه حقا عينيا ضعده المهدية مع الشركة المستأنف

يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التالين له في المرتبة في استيفاء حقه من قمن ذلك العقار في أي يد يكون . لما كان ذلك وكان الثابت من عقدى الرهن رقمى ٩٧ و٩٣ (٨٧٩٣ أنها تضمنا شرطا يعطى للدائن المرتبن الحق في ان يطلب من المحكمة المختصة بمع المقار المرهون في المزاد العلني في حالة تخلف المدين الراهن عن السداد وتحصيل الدين وملحقاته من قهمة العقار ، قان الحكم المستأنف وملحقاته من قهمة الارض المرهونة لاستيفاء حقوقها يكون قد أصاب صحيح القانون عما يتعين معه تأييده ورفض الاستثناف موضوعا .

وحيث أنه عن طلب المستأنف جمل السداد بنسب وصلى فترات معقولة فأنه جدير بالالتفات عنه نظرا لطبيعة المعاملة بين الطرفين إذ أن المستأنف ضدها شركة مقاولات لا يدخل ضمن نشاطها اقراض النقود وفي تعطيل حصوفا عل دينها وهو مقابل إقامة البناء الذي تعاقد المستأنف معها على اقامته كمشروع تجارى ما يجول بينها وبين مباشرة نشاطها ومن ثم فلا مبرر لجعل السداد مقسطا . وحيث أنه عن المصروفات فيلزم بها المستأنف عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٨ .

و قلهسله الاستياب ۽

جلسة الاثنين ٢٩ فبراير ١٩٨٨ الاستثناف رقم ١٩٨٧/١

خيير:

(رأى الحبير عنصر من عناصر الاثبات يخضع لتقدير محكمة الموضوع . عدم النزام المحكمة باجابة طلب تعيين خبير مرجح متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لاقناعها بالرأى الذى انتهت إليه)

رأى الحبير لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الاثبات ، للدائرة الاستثنافية بالهيئة بالهيئة بالهيئة بالهيئة بالهيئة بالهيئة من المتبارها عمكة موضوع تقديره دون معقب عليها في ذلك ، كيا أن لها في حدود سلطتها التقديرية أن تأخيد بتقرير الخبير كله أو ببعض ماجاء به وتطرح بعضه أذ هي لا تتقيد بآراء أهل الخبرة ولاتقضي إلا على ما تطمئن إليه ، كيا لاتلتزم بالرد على الطمون التي يوجهها الخصم إلى تقرير الخبير أن في أعداها بها ورد فيه دليلا كافيا على أنها لم تجهد في تلك الطمون مايستحق الثغانها إليها . فضلا عن أنها في تقرير مرجح متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المنتدب وفي أوراق الدعوى وهناصرها الأخرى مايكفى متى كانت أنه لد وجدت في تقرير الخبير المنتدب وفي أوراق الدعوى وهناصرها الأخرى مايكفى

الميئسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع المرافعة الشفوية وبعد المداولة.

حيث أن الوقائع سبق بيانها في الحكم الصادر من هذه الدائرة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧ والذي قضي :

أولا: بقبول الاستثناف شكلا.

ثانيا : فى موضوع طلب الفسخ بالغاء الحكم المستأنف ويفسخ عقد المقاولة المؤرخ ١٩٨٥/٦/٨ .

ثالثا: قبل الفصل في موضوع طلب التعويض بندب خبير هندسى (مهندس كميات) للاطلاع على أوراق القضية وما بها من مستندات وتقارير خبراء والانتقال إلى موقع العقار موضوع النزاع ومعاينة وتقييم الأعيال التي تمت والأضرار التي أصابت المستأنف. وحيث أن الخبير المنتدب باشر المأمورية التي عهد بها إليه وقدم تقريره عنها انتهى فيه إلى إن قيمة الأعيال التي تمت بالموقع ٢٠٨٧٦ ر.ع على النحو المفصل بالتقرير .

وحيث أن المستأنف قدم ملكرة مؤرخة ١٩٨٨/٢/١٨ ضمنها اعتراضاته على تقرير الخبير ممسكا بأن قيمة الأعيال التى تحت تبلغ ١٩٨٠/٣/١٨ و وانتهى إلى طلب أصليا : نقض ماجاء بالتقارير جملة وتفصيلا وتعيين أكثر من مهندس كميات لتنفيذ المهمة الواردة في منطوق المكم واحتياطها : القضاء له بمبلغ ١٩٥٠ و. ٢٥ و. و فضلا عن تعويض قدره ٢٥٠ و. ٢ شهريا حتى تاريخ الفصل في الاستثناف .

وحيث ان الخبير المنتدب قد أخطر باعتراضات المستأنف على تقريره فرد عليها وانتهى فى رده إلى تعديل قيمة الأعمال التى تمت فعلا بالموقع إلى مبلغ ٩٩٨٤٦ ر.ع بدلا من ٢٠٨٧٦ ر.ع كها وردت بالتقرير المشار إليه .

وحيث أن رأى الخبير لاينرج عن كونه عنصرا من عناصر الاثبات ، للدائرة الاستثنافية
بالهيشة - باعتبارها عكمة الموضوع - تقديره دون معقب عليها في ذلك ، كيا أن لها في حدود
سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبيركلة أو ببعض ماجاء به وتطرح بعضه إذ هي لاتتقيد بآراء
أهل الخبرة ولاتقضى إلا على ما تطمئن إليه كيا لاتلزم بالرد على الطعون التي يوجهها الخصم
إلى تقرير الخبير مادام أنها قد أخلت بيا جاء بهذا التقرير إذ أن في أخذها بها ورد فيه دليلا كالهيا
على أنها لم تجد في تلك الطعون مايستحق التقاميا إليها . فضلا عن أنها غير ملزمة باجابة طلب
تعيين خبير مرجع متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المتدب وفي أوراق المدعوى وعناصرها
الإخرى مايكفي لاتناهها بالرأى اللى انتهت إليه .

وحيث ان تقرير الحبير الذي ندبته الدائرة الاستثنافية قد انتهى إلى تقدير قيمة العمل الذي تم فعلا في الموقع بمبلغ ٥٩٨٤٦ ورع بينها قدرها الحبير المنتدب من قبل الدائرة الابتدائية بمبلغ ٩٩.٣٧ و. ع .

وحيث أن هذه الدائرة تطمئن الى تقريرى الخبيرين لسلامة الأسس التى بنيا عليها ومن ثم تعتمد النتيجة التى انتهيا إليها وترى احتاد مبلغ ٥٩٠٠ و.ع كليمة للاحيال التى تمت في الموقع فعلا إذ أن هذا المبلغ هو القدر الذى توصل إليه كلا من الخبيرين. ولما كان لانزاع فى أن الشركة المستانف ضدها (المقاول) قد تسلمت من المستانف مبلغ ٥٩٠٠ و.ع فان مؤدى فسخ عقد المقاولة المؤرخ ١٩٨٥/٦/٨ أن تلزم المستأنف ضدها برد الفرق بين المبلغين الى المستأنف وقدره حشرة آلاف ريال عياني وهو ماتقضى به هلمه الدائرة .

وحيث أنه عن طلب التعويض فأنه لما كان الضرر من أركان المسئولية وكان ثبوته لازما لقيام هذه المسئولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك ، ولما كان المستأنف لم يقم الدليل على أن ضررا قد أصبابه نتيجة الخلاف الذى قام بينه وبين المستأنف ضدها بشأن انجاز العمل المتفق عليه في الوقت المحدد فى المقد خاصة وأن العمل قد أوقف اهتبارا من ١٩٨٦/٣/٢٢ بأمر من المحكمة الشرعية بعد أن تداعى إليها الطرفان واتفقا على احالة النزاع إلى هيئة حسم المنازعات التجارية ، لما كان ذلك فيتمين القضاء برفض طلب التعويض .

وحيث أنه عن المصروفات فترى الهيئة الزام المستأنف ضدها بالمناسب منها حملا بالمادة ٨٤ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٨ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ . و فلهــــله الأســــياب »

جلسة الاثنين ٢٩ فبراير ١٩٨٨ الاستثناف رقم ٤/ ١٩٨٧

محكمة الموضوع ، عقد :

(لمحكمة الموضوع السلطة النمامة في تفسير صيغ العقود بها تراه أو في بمقصود المتعاقدين مستعينة بجميع ظروف الدعوى)

(للمحكمة أن تستعين في تفسير العقد بطريقة تنفيذه)

لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير صيغ المقود والشروط المختلفة عليها بها تراه أولى بمقصود المتعاقدين مستمينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها . للقاضى أن يخرج عن حدود المقد بحثا في ظروف الواقع عها يساحده على التمرف على حقيقة النية المشتركة للطوفين ، ومن بين هذه الظروف طريقة تنفيذ المقد .

الحيشسة

بمد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة.

حيث ان الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع على مايين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن المستأنف المستأنف المستأنف المستأنف عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ الإمراك عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ المحاماء . وقالت المستأنفة بيانا لدعواها أن المستأنف عليها تزاول عمليات الوساطة التجارية المحاماء . وقالت المستأنفة بيانا لدعواها أن المستأنف عليها تزاول عمليات الوساطة التجارية بواسعتها تحقيق خصم على ثمن مشتريات المستهلكين لذي أكبر عدد ممكن من المحلات والمشريات الشهلكين لذي أكبر عدد ممكن من المحلات والمؤسسات والشركات التجارية وذلك نظير الاعلان المجاني عن هذه المحلات والمؤسسات في الاتجارية الوشريات المتأنف عليها انشاء وكالة تجارية لمزاولة هذا النشاط بسلطنة عيان على أن الاتكون ملكية الوكالة بكل فروجها ومكاتبها داخل سلطنة عيان بنسبة ٥٠٪ لكل منها وأن يكون رأس المال الشأسسي بهذه النسبة أيضا وتنفيذا غذا الاتفاق قامت المستأنف عليها بتاريخ رأس المال الشاسسي بهذه النسبة أيضا وتنفيذا غذا الاتفاق قامت المستأنف عليها بتاريخ رأس المال الشاسسي بهذه النسبة أيضا وتنفيذا غذا الاتفاق قامت المستأنف عليها بتاريخ رأس المال الشاستانفة لافتتاح الوكالة الجديدة

في سلطنة عيان ومنحه كافة الصلاحيات الادارية اللازمة لذلك وقد قامت المستأنفة من جانبها بالتقدم للجهات الرسمية في السلطنة لتسجيل الوكالة وحصلت على الترخيص اللازم من وزارة التجارة والصناعة بتاريخ ٧/٥/٥/٧ ثم اعقبت ذلك باتخاذ اجراءات تأسيس فرع الوكالة من تأجير المكاتب وتأثيثها وعمل الديكورات والاعلانات وغير ذلك عما يلزم لهذا الغرض وتكبدت في سبيل ذلك مبلغ ١٧٥٣٥,٨٤٠ ر. ع إلا أنها عندما طالبت المستأنف عليها بتنفيذ الاتفاق امتنعت دون ما سبب مما دفعهما إلى اقبامية دعمواهما بطلب الحكم لها بمبلغ ٧٠,٠٠٠ ر.ع كتعمويض مادي وأدبى عما لحقهما من خسارة وما فاتها من كسب ، ويتاريخ ٢٨ / / ١٩٨٧ حكمت الميشة بندب خبير حسابي لفحص مستندات الصرف المقدمة من المستأنفة (المدعية) وتحديد المبالغ التي أنفقتها في تأسيس فرع سلطنة عيان وتحقيق وجود مقر للفرع بالسلطنة من عدمه . وبتاريخ ٢/٦/٦٨٧ قدم الخبير المنتدب تقريره الذي انتهى فيه إلى أن المؤسسة المستأنفة قد قامت فعلا بكافة الاجراءات والالتزامات المترتبة عليها من جراء بنود عقد الوكالة بتسجيل وافتتاح فرع . . . في سلطنة عيان ، إلا أن هذا الفرع لم يزاول أي نشاط يحقق ايرادا وأن المستأنفة قد انفقت في سبيل ذلك مبلغ ٩٧٥ ، ٥٦ ، ٩ ر. ع بالاضافة إلى مبلغ ٩٧٥ ، ٣٦٦٩ ر. ع انفقت · على المدير المنتدب من قبل المستأنف عليها . ردت المستأنف عليها على الدعوى فدفعت ببطلان الاتفاق لمخالفته أحكام قانون الحرف الأجنبية واستثيار رأس المال الأجنبي رقم ٤٤/٤ المتعقلة بالنظام العام ، وأنه مع التسليم الجدلي بصحة هذا الاتفاق فأنه يتضمن التزام المستأنفة بانشاء شركة وليس وكالة كيا تدعى وإذ أخفقت في الوفاء بالتزامها على هذا النحو فأنه يحتى لها _ أي للمستأنف ضدها _ الامتناع عن تنفيذ التزاماتها وانتهت إلى طلب رفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢١ حكمت الدائرة الابتداثية برفض الدعوى .

وحيث أن هذا الحكم لم يجز قبولا لدى المستأنفة فطعنت عليه بهذا الاستثناف بصحيفة أوحت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨ طلبت في ختامها الحكم بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم بالزام المستأنف ضدها أن تدفع للمستأنفة مبلغ ٥٠٥ مروع تعويضا لها عها فاتها من كسب مع الزامها بالرسوم والمصاريف عن درجتي التقاضي . وقد أسست المستأنفة استثنافها على الاسباب الاتية :

السبب الاول: لم يصادف الحكم المستأنف صحيح القانون والواقع إذا اعتبر المقد المبم السبب الاول: لم يصادف الحكم المستفد المبرة السبب المستفد شريعا في النص على أن تكون المستأنفة وكيلة عن المستأنف عليها في صلطنة عيان في كافة الأعيال والنشاطات التجارية ويؤكد ذلك ماورد بالمبند الشامن من حق المستأنف عليها في الغاء الاتفاق وسحب الوكالة في حالة الاتفاق وسحب الوكالة في حالة الاتفال بأحكام الاتفاق وهو مالا يتفق مع القول باعتبار الاتفاق عقد شركة وفضلا عن ذلك فان بنود الاتفاق الم تشر صراحة أو ضمنا الى نوع الشركة المدعاه وماهيتها وكيفية ادارتها واختصاصات وصلاحيات من يقوم على ادارتها .

السبب الثانى: أن حبارات الاتفاق المبرم بين الطرفين تدل بوضوح على أن المستانفة هى وكيل المستأنفة المن المستأنفة على المستأنفة عن المستأنفة عنهان على أساس مبدأ المشاركة وليس في هذا ماغالف النظام العام وقد قامت المستأنفة تنفيذا هذا الاتفاق باجراءات تسجيل الوكالة التجارية لدى جهات الاختصاص بموافقة وتدخل مندوب المستأنف عليها الذي خواته كافة الصلاحيات لتنفيذ الاتفاق بموجب رسالتها المؤرخة ١٩٨٥/٣/١٩ وقد تم فعلا الحصول على شهادتى الترخيص والتسجيل الرسميتين لهذه الوكالة بموافقة المندوب الملكور وليس صحيحا ماذهب إليه الحكم المستأنف من أن هذا المندوب قد جاوز حدود الوكالة المرسومة له وأن تصرفاته لاتنفذ في المستأنف عليها .

السبب الشالث: أورد الحكم المستأنف في أسبابه تدعيها لقضائه بوفض الدعوى أن المستانفة لم تنفذ التزامها بالسعى لدى جهات الاختصاص لاستخراج الترخيص اللازم لتأسيس الشركة المتفق على تكوينها وأنه كان من حق المستأنف ضدها أن تدفع بعدم تنفيذ التزامها بدفع حصتها في فتح المكتب وماذهب الحكم إليه على هذا النحو غير سليم إذ أن الاتفاق على النزاع وكما سبق القول في السبين الأول والثاني كان لانشاء وكالة وليس نتأسيس شركة والدليل على ذلك أن تسجيل الوكالة قد تم في ١٩٥٧/ بمرجب العقد الموقع من مندوب المستأنف ضدها وقد ساهمت المستأنف ضدها فعالا في أمين ودفعت المستأنف شدها الموكالة وقام مندوبها بالسفر في المسائف ضدها والموكالة وقام مندوبها بالسفر في المستأنف ضدها بالمسائف ضدها المستأنف شدها بالمسائف شدها والموكالة بالمسائف في ١٩٨٥/٨/١ أبرم حقد إيجار مكتب الوكالة بامم مؤسسة . . . ووقعه مندوب المستأنف ضدها وهو مايثبت أن الاتفاق الأصل لم يكن لتأسيس شركة وإنها لتأسيس وكالة تجارية وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر فأنه يكون قد خالف صحيح الواقع والقانون .

السبب الرابع: خلص الحكم المستأنف في أسبابه إلا أن الارادة المشتركة للمتعاقدين قد المهبت إلى تأسيس شركة عاصة تجارية بسلطنة عيان تحمل اسم تكون ملكيتها مناصفة بين الشريكين وأن المستأنفة قد أخلت بالتزامها بالسعى لدى الجهات المختصة لاستخراج الترخيص اللزم تتأسيس هذه الشركة . وهذا من الحكم خالفة للقانون إذ أنه طبقا لليادتين ١٥ ، ٥ ، ٥ من قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٤ / فأن شركة المحاصة ليس لها اسم ولا تخضم إلى التسجيل أو النشر في السجيل التجاري فكيف إذن ينعى الحكم على المستأنفة أتبا لم تسم لدى جهات الاختصاص لأصدار التراخيص اللازمة لشركة المحاصة . ولما كانت المستأنف عليها لم تدع أسبابا لانهاء الوكالة فانها تكون مازمة طبقا للهادة ٨ من قانون الوكالات التجارية بتعويض المستأنفة عليها ركوالة فضلا عن الأشرار التي أصابتها .

وحيث ان النسزاع بين السطرفــين يدور حول تكييف وتفسنير العقد المبرم بتـاريخ ١٩٨٥/٣/١١ وما إذا كأنت النية المشتركة لهـــا قد اتجهت إلى تأسيس شركة أم إلى انشاء وكالة تمار بة للمستأنف ضدها في سلطنة عــان . وحيث أنه يسين من الاطلاع على العقد المشار إليه أنه معنون وعقد اتفاقى ومؤرخ المسائفة . . . في التعاون مع المستأنف ضدها . . . بين التعاون مع المستأنف ضدها . . . بشأن افتتاح فرع غلم الاخيرة في سلطنة عيان . ونص في البند الثاني على أن تكون المستأنفة ووكيلة للمستأنف ضدها في سلطنة عيان في كافة الأعيال والنشاطات التجارية التي المسائفة ووكيلة للمستأنف ضدها في سلطنة عيان في كافة الأعيال والنشاطات التجارية التي وتتحمل المسائفة وحدها مسئولية استخراج الترخيص التجاري اللازم لها طبقا للقوانين السارية في السلطنة ، وعلى تحويل رأس المال التأسيسي للشركة بنسبة ٥٠٪ لكل طرف بشرط أن يبقى الاسم التجاري . . . حقا خالها للمستأنف ضدها لايجوز للمستأنفة استخدامه داخل السلطنة أرخارجها. كيا اتفق الطونان على أن تكون ملكيتها للشركة بنسبة ٥٠ لكل منها على أن تعمل أدخارجها. كيا اتفق الطون شدها باعتبارها فرعا لها . وقضمت الفقرة (٨) من البند الثاني الاتفاق على حق المستأنف ضدها باعتبارها فرعا لها . وقضمت الوكالة من الطرف الثاني (المستأنف ضدها) في حالة اخلال الطرف الثاني بنود هذا الاتفاق على من وهدا الاتفاق مرقع من الطوفين ومصدق عليه من الجنهات الرسمية في دولة الامارات العربية المتحدة وفي سلطنة عيان .

وحيث أن لمحكمة المؤضوع السلطة التامة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها براه أوفي بمقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها . فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرق للألفاظ مع الاستهداء في المبعيمة التعامل وبيا ينبغى أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجارى في المعاملات . فللناظ في تكييف العقود هو بها جناه المعاقدون منها ولا يعتد بها أطلقوه عليها من أوصاف أو ماضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصاد المقدون منه . فللقاضى أن يجرح عن حدود المقد بحثا في ظروف الواقع عما يساعده على التعرف على حقيقة النية المشتركة للطرفين . ومن بين هذه الظروف طريقة تنفيذ المقد لان على المعرف على حقيقة النية المشتركة للطرفين إذ بارادتيها يفسران شروطه عمليا ، كها يمكنها عن طريق التنفيذ أن يعدلا مضمون الشرط التعاقدى الى مضمون مغاير يجرى بينها وتستخلص منه نبتها المشترة ،

وحيث أن الثابت من أوراق ومستندات الدحوى أن رئيس مجلس ادارة المؤمسة المستأنف ضدها وجه خطابا بتاريخ ١٩/٩/٣/١٩ الى المدعو . . . ضمنه الآمى ولقد تقرر انتدابك للقيام بما يلزم لفتح فرع لمؤمستنا . . . في سلطنة عيان بالتعاون مع مؤمسة . . . للتجارة والمقاولات على أسماس المشاركة ، حيث اننا نوافق على أن تكون مؤمسة . . . للتجارة والمقاولات وكيلا لمؤمستنا في سلطنة عيان وعليه فأننا نوافق على منحك كافة الصلاحيات الادارية اللازمة لتنفيذ ذلك بالسرعة المكنة، وهذا الحقال بمصدق عليه من السلطات المختصة . وبتدريخ

على أن تكون المستأنفة وكيلة للمستأنف ضدها وحيدة وموزعة لبطاقة . . . وقد تسجلت هذه المراحة المراحة وكيلة اتفق فيه صراحة على أن تكون المستأنفة وكيلة للمستأنف ضدها وحيدة وموزعة لبطاقة . . . وقد تسجلت هذه الوكالة برقم و ت/٣/٥/٨/٩ برزارة التجارة والصناعة وفي ١٩٨٥/٨/١٩ برزارة التجارة والصناعة وفي ١٩٨٥/٨/١٩ برزارة التجارة والصناعة وفي القانوني اللازم وجهت المستأنفة خطابا لمالك المستأنف ضدها تبلغة بيام الحصول على الترخيص القانوني اللازم المهموسة ويتهام فتح مكتب يليق بها وبأعهاها ويتركيب تليفونات وتكلس وأنه قد تم انفاق مبلغ مؤسسته عن الوضع بالنسبة لبطاقة . . . في سلطنة عيان ويحقها فيه على انخذا خطوات ايجابية المشارة النشاط وتعيين مدير اداري وبعض موظفي المبيحات . وفي ١٩٨٥/١/٧ أرسلت المؤسسة المستأنفة خطابا لمالك المستأنف ضدها تخطره فيه بكافة الخطوات التي تمت منذ توقيع المعقد الأصلي في ١٩٨٥/١/١ كما تخطره بتسجيل الوكالة بتاريخ ١٩/٥/١٩/٥ وبها تم بشأن المغد الأصلي في ١٩٨٥/١/١ كما تخطره بتسجيل الوكالة بتاريخ ١٩/٥/١٩/٥ وبها تم بشأن من عنهمة الأعهال الجارية وطلب في رسالته الافادة عها يجب اتباعه بعد القيام بكل هذه الاجواءات . . . عن متابعة الأعهال الجارية وطلب في رسالته الافادة عها يجب اتباعه بعد القيام بكل هذه الاجواءات .

وحيث أن الهيئة ترى من ظروف الدعوى ومابها من مستندات أن النية المشتركة للطرفين قد انجهت إلى انشاء وكالة في سلطنة عيان لمباشرة النشاط الذي تزاوله المؤسسة المستأنف ضدها في الحدود التي تسمح بها القوانين السارية في السلطنة وقد بان ذلك واضحا من طريقة تنفيذ المقدد. وقد قامت المستأنفة بكل ما ألقى على حاتقها فاستخرجت الترتيهي اللازم للوكالة وأسست المكتب وأنفقت في سبيل تأثيثه وتجهيزه مبالغ من المال ورغم أن كل ذلك قد تم في حضور مندوب المستأنف ضدها المفوض كما أخطوت به الا أنها لم تحرك ساكنا نحو تنفيذ مايلتيه المقد على عاتقها من التزامات بحجة عدم رطبتها في الاستمرار مع المستأنفة كما جاء على لسان وكيلها بمحضر جلسة كالمراكزة الإعدائية .

وحيث أن هذه الدائرة تنتهى إلى أن المستأنفة قد نفذت تعهداتها طبقا للمقد المبرم بينها وبين المستأنف ضدها وأن هذه الأخيرة هى التى تقاعست عن تنفيذ ما التزمت به .

وحيث أن الهيئة تطمئن الى تقرير الحبير المنتدب فى الدعوى والذى انتهى إلى أن المؤسسة المستأنفة قد قامت فعلا بكافة الاجراءات والالتزامات المترتبة عليها من جراء بنود عقد الوكالة بتسجيل وافتتاح فرع . . . فى سلطنة عيان وانها تكبدت فى سبيل ذلك مبلغ ٩٠٥٦,٩٧٥ ر.ع وهو مايتمين الزام المستأنف ضدها بأن تؤديه لها .

وحيث أنه عن طلب التعويض فأنه لما كان الضرر من أركان المسئولية وكان ثبوته لازما لقيام هذه المسئولية والحكم بالتبعويض نتيجة لذلك ، وكانت المستأنفة لم تقم الدليل على أن ضررا قد أصابها من جراء عدم تنفيذ المستأنف ضدها لعقد الوكالة ومن ثم تعين القضاء برفض هذا الطلب . وحيث انه من القواعد الأساسية أن عكمة الاستثناف غير ملزمة اذا هي الغت الحكم الابتدائي بالرد على أسبابه مادامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفي لحمل قضائه .

وحيث انـه لما تقدم من أسباب فيتمين الغاء الحكم المستأنف والقضاء بالزام المستأنف ضدها بأن تؤدى للمستأنفة مبلغ ٥٧٠,٩٠٥ ورع .

وحيث أنه عن المصروفات فترى الهيئة الزام المستأنف ضدها بالمناسب منها عملا بالمادة ٤٨ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

و قلهسله الأسسياب ع

جلسة الاثنين ١٤ مارس ١٩٨٨ الاستئناف رقم ٣/ ١٩٨٨

استثناف:

 ر ميماد الطعن بالاستثناف . كيفية احتسابه . المادة ٤٦ مكروا من المرسوم السلطاني رقم ٣٢/ ٨٤ المعدل بالمرسوم السلطاني ٣٨/ ٨٧)

ميعاد الطُعن بالاستئناف ثلاثون يوما من تاريخ صدور الحكم المستأنف بالنسبة لمن كان حاضرا المنطق به . ولايعتد في احتساب ميعاد رفع الاستئناف الا بتاريخ ايداع صحيفته .

الحبشسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة .

حيث أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٩٨٨/١/١٧ وكان المستأنف حاضرا النطق به حسب النطق به حسب المستأنف عاضرا النطق به حسب هو ثابت بمحضر الجلسة ومن ثم فان ميعاد استثنافه _ وهو ثلاثون يوما _ يبدأ من تاريخ صدوره طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٦ مكررا من المرسوم السلطاني رقم ٣٣/٣٨ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/٣٨ .

وحيث أن الطعن بالاستثناف يحصل بصحيفة تقدم إلى أمانة سر الهيئة طبقا لنص المادة ٢٤ مكررا (١) من المرسوم السلغاني المشار إليه ومن ثم فانه لايعتد في احتساب ميعاد رفع الاستثناف الا بتاريخ ابداع الصحيفة .

وحيث ان الثابت أن صحيفة الاستثناف قد أودعت أمانة السر فى ١٩٨٨/٢/١٧ أى بعد الميمد الثانوي المقرر بما يتمين معه على الدائرة الاستثنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الاستثناف شكلا مع الزام المستأنف بالمصروفات عملا بالمادتين ٤٦ مكورا (١٠) و٤٧ من المرسوم السلطاني سالف البيان .

و قلهشاله الأسببات و

جلسة الاثنين ١٨ أبريل ١٩٨٨ الاستئناف رقم ٩/ ١٩٨٨

شركسات:

(انتقال جميع حصص الشركة إلى أحد الشركاء يؤدى إلى حل الشركة ودخولها فى دور التصفية . م ١٤/ج وه ١ من قانون الشركات التجارية رقم ٤/٤/)

من المقرر طبقا للهادتين ٤ ١ /ج وه ١ من قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٧٤ أن انتقال جميع حصص الشركة إلى شريك واحد يؤدى إلى حل الشركة بقوة القانون ، وأن الشركة بمجرد حلها تدخل فى دور التصفية وتحتفظ بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية وحتى انتهائها .

(للمحكمة أن تحول التصفية الاتفاقية إلى قضائية إذا وجدت مصلحة في ث)

يجوز للمحكمة أن تتدخل وتحول التصفية الاتفاقية الى قضائية إذا وجدت مصلحة في ذلك وهو ما أشارت إليه المادة ١٧ من قانون الشركات التجارية رقم ٧٤/٤ .

(تصفية الشركة بمجرد حلها أثر يرتبه القانون لا يجوز الاتفاق على هسكه) دخول الشركة في دور التصفية بمجرد حلها هو أثر يرتبه القانون لا يجوز الاتفاق على عكسه . ولا يجول دون اجراء التصفية اقرار الشريك الذي انتقلت إليه جميع الحصص بمسئوليته عن ديون الشركة .

الهيئسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسهاع المرافعة الشفوية وبعد المداولة .

حيث أن الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على مايبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن المستأنف ضدهما الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ٨٦/٤٩٧ ضد المستأنف والمستأنف عليها الثالثة طالبين الحكم :

أولا: بحل شركة . . . للتجارة والخدمات .

ثانيا : تعيين مصفى تكون مهمته الوقوف على ممتلكات الشركة وموجوداتها وبيان موقف الشركة المسالى وصالها من حقوق لدى الفير وما عليها من التنزاصات وذلك من تاريخ والمصروفات وفي بيان دحواهما قال المستانف ضدهما الأول والثانى انه بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧ مو السيانف الرمسوم والمصروفات وفي بيان دحواهما قال المستانف ضدهما الأول والثانى انه بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧ كونا مع المستأنف شركة تضامن باسم شركة . . . للتجارة والخدمات سجلت بالسجل التجارى مع المستأنف شركة الشلائة على أن يتنازل المستأنف فقرر عن ذلك صكا يتنازل المستأنف فقرر عن ذلك صكا شرعيا وبذلك انتقلت جميع الحصص في رأسيال الشركة الى المستأنف وقمره عن ذلك يؤدي إلى شركة المالمستأنف أي كان ذلك يؤدي إلى الشركة طبقا للمادة ١٤ المحرف عن قانون الشركات الى المستأنف لم يتخذ الاجراءات الشاركة طبقا للمادة إلى مؤسسة فردية فقد أقاما دحواهما بطلباتها السابقة. ويتاريخ المهمات الشاركة إلى مؤسسة فردية فقد أقاما دحواهما بطلباتها السابقة. ويتاريخ وتمين مكتب شاعر وشركاه مصفيا للشركة وعلى المصفى تطبيق أحكام الفصل الثالث من قانون الشركات الشركات التجارية وتحديد ماللشركة من حقوق وماعليها من التزامات وصافى مستحقات الشركاء ونصيب كل منم فيها بمراعاة التنازل الملى تم من المدعية (المستأنف ضدهما الأول والثاني) إلى المدعى عليه الثاني (المستأنف) وتصفية كافة الحسابات بينهم .

وحيث أن هذا الحكم لم يجز قبولا لدى المستأنف فطعن عليه بهذا الاستثناف بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٢ طلب فى ختامها الحكم بقبول الاستثناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف فيها قضى به من تعيين المصفى والاكتفاء بحل الشركة على أن تتم التصفية بمعرفة الشركاء أنفسهم . وقد أقيم الاستثناف على سبيين :

السبب الأول: لما كان المستأنف ضدهما الأول والنائى قد تنازلا عن طلب تعيين المصفى واكتفيا بطلب حمين المصفى واكتفيا بطلب حل الشركة قط وكانت المادة ١٧ من قانون الشركات التجارية ٤/ ٧٤ تنص على أن تجرى التصفية بواسطة جميع الشركاء أن إواسطة مصفى أو أكثر يعينوا بموافقة جميع الشركاء فان الدائرة الابتدائية إذ خالفت ذلك وعينت مصفيا من غير الشركاء تكون قد حكمت بهالم يطلبه الحصوم عا يتعين معه الغاء الحكم المستأنف .

السبب الثانى: قدم المستأنف مذكرة بدفاعه التزم فيها وحده . دون المستأنف ضدهما الأول والثانى .. يكافة ديون الشركة ولما كان الشركاء جميما قد اتفقوا على ذلك فيها يبنهم على الحل والتصفية فلا يوجد ثمة مبرر لتميين مصف يحمل الشركة نفقات هى في حاجة إليها لسداد ديونها .

وحيث أنه من المقرر طبقا للمادتين ٤ / /ج وه ١ من قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٧٤ / أن انتقال جميع حصص الشركة إلى شريك واحد يؤدى إلى حل الشركة بقوة القانون ، وأن الشركة بمجرد حلها تدخل فى دور التصفية وتحتفظ بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية وحتى انتهائها ، وتتضمن التصفية جرد جميع موجودات الشركة واستيفاء مالها من حقوق عند الغير واداء ماعليها من ديون . وحيث أنه من المقرر أيضا أن المصفى يمكن أن يعين بأحدى طريقتين ، أما بأغلبية آراء الشركاء وهى التصفية الاتفاقية ، واما بواسطة المحكمة بناء على طلب كل ذى مصلحة ، الا أنه يجوز للمحكمة أن تتلخل وقحول التصفية الاتفاقية الى قضائية اذا وجدت مصلحة فى ذلك وهو ما أشارت إليه المادة ١٧ من قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٢٤ بنصها على أنه دفى حالة وجود سبب مشروع يحول دون تسليم التصفية الى الشركاء أو المصفى المين من قبلهم تتولى هيئة حسم المنازعات التجارية تعيين مصفى أو أكثر بناء على طلب أى طرف ذى مصلحة .

لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المستأنف ضدهما الأول والثانى قد تنازلا بتاريخ هذا الاهلام ١٩٨٢/٨/١٣ عن حصتيها في الشركة ـ وهي شركة تضامن ـ الى المستأنف فانتقلت إليه منذ هذا التاريخ جميع الحصص ، وكان الثابت أنه لم يقم بتصحيح الشكل القانوني للشركة بتحويلها إلى مؤسسة فردية ولم يسجل في السجل التجاري اتفاقه مع باقي الشركاء على حل الشركة كيا تقضى بذلك المادة ١٠ من قانون السجل التجاري رقم ٣/٤/٣ ، وانها ابقى الوضع كيا لوكانت الشركسة قائمة عا اضبطر مصه المستأنف ضدها إلى اقامة هذه المدعوى عليه بتاريخ الشركة قائفت على المادة الابتدائية إذ تفست في حكمها المستأنف بالحل والتصفية وتعيين مصف من غير الشركاء لاتكون قد خالفت القانون أو قضت بها لم يطلبه الخصوم إذ أن دخول الشركة في دور التصفية بمجرد حلها هر أثر يربد القانون لايجوز الاتفاق على عكسه ومن ثم فلا يعتد بها جاء على لسان وكيل المستأنف ضدهما الأول والثاني بمحضر جلسة ١٩٨/ ١٩٨١ من به وافقة على طلب حل الشركة دون تصفيتها ، كيا لايمتبر هذا منه اتفاقا أو طلبا لتميين مصف من الشركاء ، فضلا عن أنه لايكفي للحيلولة دون اجراء التصفية اقرار المستأنف - الذي آلت إليه جميع الحصص - بمستوليته عن كل ديون الحراء التصفية فيه اضرار بمصالحة الشركاء ودائني الشركة ومدينيها وفي بقاء الوضع كيا الشركة إذ أن التصفية فيه اضرار بمصالحة الشركاء ودائني الشركة ومدينيها وفي بقاء الوضع كها الشركة ودون اجراء التصفية فيه اضرار بمصالح هؤلاء جميعا .

وحيث أنه لما تقدم من أسباب ولتلك التي أقيم عليها الحكم المستأنف والتي تأخذ بها هذه المدائرة يكون الاستئناف على غير أساس مما يتمين معه رفضه وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث أنه عن مصروفات الاستثناف فيلزم بها المستأنف عملاً بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني وقم ٨٤/٢٢ المعدل بالمرسوم السلطاني وقم ٨٧/٣٨ .

و قلهسله الأسبياب ع

جلسة الاثنين ٢٣ مايو ١٩٨٨

الاستئناف رقم ١٩٨٨/١

حكم ، حجية الأحكام :

رحجية الاحكام الحائزة لقوة الشيء المقضى التي تحول دون اعادة نظر
 النزاع , ماهيتها . شروطها)

أحكام القضاء الحائزة لقوة الشيء المقضى تعتبر عنوانا للحقيقة بحيث لايجوز للخصوم اعادة طرح الأمر بينهم من جديد . للمحكمة ان تقضي بالحجية من تلقاء نفسها .

ولا تكون للاحكام التي حازت قوة الأمر المقضى حجية آلا في نزاع قام بين الخصوم النسبة مدون ان تتغير صفاتهم فضلا عن المحاد المحل والسبب ، كها لاتكون لها حجية الا بالنسبة المسلت فيه من طلبات مطروحة وكانت عمل جدل بين الخصوم انفسهم وتناضلوا فيه وتصلت له المحكمة بالفصل صراحة أو ضمنا في منطوق حكمها أو في الاسباب المتصلة بالمنطوق اتصالا رثيقا .

الهيئسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية ، وبعد المداولة . حيث ان الاستثناف استوفي اوضاحه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على مايين من الحكم المستأنف وسائر الاوراق تتحصل في أن الشركة المستأنف ضدها كانت قد أقامت ابتداء الدعوى رقم ١٩٨٤/٢٨٦ على المستأنف بطلب الزامه بدفع مبلغ ١٩٨٤/٢٥٠ و. ١٣٥٤/١٠ و. والفوائد اعتبارا من ١٩٨٤/٢٨٦ وحتى السداد وقالت بيانا لدعواها هذه أنه بتاريخ ١٩٥٤/٢١٠ وع والفوائد اعتبارا من ١٩٨٤/٢١ وحتى السداد وقالت بيانا لدعواها هذه أنه بتاريخ و١٩٧٧/٢١٥ تم تأسيسها (أى الشركة المدعية) كشركة مسافمة عيانية وطرحت اسهمها للاكتناب فاكتب المدعى عليه (المستأنف) بعشرين ألف سهم سدد نصف قيمتها وهو مبلغ و ١٠٠,٠٠٠ ورع ثم اعلنت الشركة عن صداد النصف الثاني من قيمة الاسهم ، ونظرا لعدلى ، وقد المدعم المباهين للذلك ، فقد قامت بهيع أسهم المساهين المتخلفين بالمزاد العلنى ، وتم البيع في ١٩٨٤/٣/٦ وبالذي المبلغ نسبب السهم منها ٩٧ بيسة ، فقد أقامت دعواها بالمبلغ السالف بيانه ، والذي يمثل النصف الباقي من قيمة الاسهم المكتب فيها مضافا إليه الفوائد حتى ١٩٨٤/٦/٦ بعد خصم ثمن بيع الاسهم المكتب فيها بالمؤاد العلني . دفع المستأنف المدعوى بأنه لم يكتتب فيها حضافا إليه الفوائد حتى ١٩٨٤/٢١٦ بعد خصم ثمن بيع الاسهم المكتب فيها بالمؤاد العلني . دفع المستأنف المدعوى بأنه لم يكتتب فيها حضافا المناف المدعوى بأنه لم يكتتب فيها حضافا المتأنف المدعوى بأنه لم يكتب فيها بالمؤاد العلني . دفع المستأنف المدعوى بأنه لم يكتتب فيها مضافا اليها المولوى بأنه لم يكتتب فيها عضواها بالمؤاد ويكانه لم يكتب فيها بالمؤاد العلني . دفع المستأنف المدعوى بأنه لم يكتب فيها بالمؤاد العلني . دفع المستأنف المدعوى بأنه لم يكتب فيها بالمؤاد العلني . دفع المستأنف المدعوى بأنه لم يكتب فيها المؤاد المستأنف المدعوى بأنه لم يكتب فيها المؤاد المعلنية المناف المدعوى بأنه لم يكتب فيها المؤاد المدعوى بأنه لم يكتب فيها المؤاد المنافق المؤلف وقد المعاني . دفع المستأنف المدعوى بأنه لم يكتب فيها المؤاد المعانية المؤلف وقد المعاني المؤلف وقد المعانية المؤلف وقد المعانية المعانية المعانية المعانية المعانية وقد المعانية الم

أولا : في الدعوى الاصلية برفضها والزام الشركة المدعية المصاريف .

ثاتيا: وفي الدعوى الفرعية المقامة من المدحى عليه (المستأنف) :

بطلان اجراءات بيع اسهم المدعى عليه بالمزاد العلنى وماترتب على ذلك
 من آثار .

٢ _ وقض ماعدا ذلك من طلبات .

وقد تناولت الهيئة في اسباب حكمها المتقدم الرد على ما أثاره المدحى عليه (المستانف) في دفاعه من أنه لم يكتتب في اسهم الشركة المدعية ، كيا أنه ليس بالمتضرغ إليه لعدم اتباع اجراءات التفرغ وانتهت إلى اعتبار المستأنف مساهما وإن الاسهم آلت إليه من . . . ، ولم يكن نصف قهمتها قد دفع حتى تاريخ الشراء ، كيا انتهت اسباب الحكم إلى أن المستأنف اشترى ٥٠، ٥٠ سها كيا ادعى . وبالنسبة للدعوى الاصلية تضمنت اسباب الحكم ان الاجراءات التى اتبعتها الشركة بالنسبة لبيع اسهم المساهمين بالمزاد العلني بتاريخ ٢٠/١/٨٨ المحمد قد وقعت باطلة لاترتب اثرا ومن ثم فتغلل للمساهمين المكتتبين ملكية أسهمهم دون من رسى عليهم البيع بالمزاد العلني .

وحيث أن الشركة عادت فأقامت الدعوى الماثلة رقم ١٩٨٣/٢٣٧ بطلب الحكم بالزام المستأنف باداء مبلغ مائة الف ريال عهاني قيمة المتبقى من ثمن اسهمه في الشركة وهددها في الدعوي رقم ٢٠,٠٠ سهم قيمة كل منها عشرة ريالات عهانية ، وقالت في بيان ذلك أنه بعد صدور الحكم في الدعوي رقم ٨٤/١٨٣ ببطلان اجراءات بيع اسهم المساهمين المتخلفين عن صداد باقى ثمن اسهمهم قامت بتصحيح الإجراءات فدعت إلى عقد جمية عمومية للشركة في ٨٢/١/٣٠ وارسلت الدعوة إلى الملدى عليه (المستأنف) بالبريد المسجل في ١٩٨٦/١/١١ كما نشرت في الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٥ وانعقدت الجمعية في موعدها وأعلن مندوب وزارة التجارة والصناعة صحة الاجتماع وانتهت مناقشة جدول الاعبال الى اتخاذ قرار بدعوة المساهمين لسداد القسط المتبقى من ثمن اسهمهم وتقويض عجلس الادارة المنتخب تفويض عاما في اتخاذ الاجراءات اللازمة في سبيل ذلك ، ولما لم يسدد المدعى عليه (المستأنف) باقى ثمن اسهمه رغم مطالبته بذلك فقد أقامت الدعوى بطلباتها السائف بياتها . قدم المدعى عليه المسحم وغم مطالبته بذلك فقد أقامت الدعوى بطلباتها السائف بياتها . قدم المدعى عليه ا

(المستأنف) مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الدعوى تأسيسا على أنه الاتوجد أية علاقة تعاقدية تربطه بالشركة ، فهو لم يكتتب في اسهمها ولم يشتر شيئا منها كيا دفع بعدم حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٤/٢٨٦ من حيث اعتباره مساهما بالشركة ، لأن الحجية لاتثبت الا لمنطوق الاحكام دون مايرد بالاسباب بصفة عارضة . كيا نعى على الشركة المدعية (المستأنف ضدها) باساءة استخدام سلطتها حينيا قررت دعوة المساهمين إلى سداد الجزء المتبقى من ثمن الاسهم لان قراره علما المساهمين الى سداد الجزء المتبقى من ثمن الاسهم احتياطيا الحكم بحل الشركة طبقا للمادة ١٤ فقرة (و) من قانون الشركات التجارية التي تحجيز لمنازعات التجارية حلى الشركة إذا ماطراً سبب يحد جديا من امكانية تحقيقها لضايتها . ويتاريخ ٧٧/١٢/٣٨ قضت الدائرة الابتدائية بالزام المدعى عليه (المستأنف) بأن للمايورة إلى المدعية (المستأنف ضدها) مبلغ مائة الف ريال عمايي والزمته المصروفات .

وحيث ان هذا الحكم لم يحز قبولاً لدى المستأنف ، فطعن عليه بهذا الاستثناف بصحيفة اويحت امانة سر الهيئة في ١٩٨٨/١/٢٤ طلب في ختامها الحكم بقبول الاستثناف شكلا والغاء الحكم المستأنف ، ورفض الدحوى مع الزام المستأنف ضدها المصروفات عن درجتى التقاضى . وقد أسس الاستثناف على الأسباب الآتية :

السبب الأول: أن مبدأ الحجية يقصد به حسم النزاع والحيلولة دون تناقض الاحكام باعتباره عنوان الحقيقة ، ومتى قام الدليل على ان الحكم يخالف الحقيقة فأن استقرار الحقيقة أولى من استقرار الاحكام , فمن الخطأ التمسك بحجية الحكم باعتباره عنوانا للحقيقة عندما لايكون كذلك . وهليه فأن الدائرة الابتدائية قد أخطأت عندما لم تستجب لطلب توجيه اليمين الى الشيخ . . . متمسكة بحجية الحكم السابق .

السبب الثانى: اخطأت الدائرة الابتدائية عندما لم تفصل في الدفع بسبق الدحوى لأوانها الدي ابداء المستأنف بمذكرته المؤرخة ٢٤ (١٩٨٧/ ١٥ (التي ضمنها ان الشركة لم تعرض على المساقف بدن النهودية التي عقدت بتاريخ المساهمين ان يقولوا كلمتهم من جليد في قرار الجمعية العامة غير العادية التي عقدت بتاريخ المساهمين المستمرار الشركة بالعمورة التي آلت إليها وعليه فأن الشركة لم تستكمل الاجراءات القانونية التي اشار إليها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٤/٣٨٦ وإذ ذهب الحكم المسائف إلى خلاف ذلك فأنه يكون جديرا بالالغاء .

السبب الثالث: لما كان يترتب على الاستثناف اعادة نظر الدعوى امام الدائرة الاستثنافية وكانت دعوى الشركة قد قامت على أساس ان المستأنف مساهم فيها وكان دفاع هذا الأخير أنه غير مساهم فأنه يطلب اعادة نظر الدعوى من جديد ومراجعة القضاء الصادر في الدعويين A7/YPV . A8/YA7

وحيث أنه عن السبين الاول والثانى من أسباب الاستثناف فهما في غير محلهما ذلك أن الاحكام التي يصدرها القضاء تكون حجة فيها فصلت فيه لأن القانون يعتبر الحكم الحائز قوة الشيء المقضى عنوانا للحقيقة بحيث الابجوز للخصوم اعادة طرح الامر بينهم من جديد أى الابجوز لهم ان يجدوا النزاع ذاته عن طريق دعوى مبتدأة والا كانت غير مقبولة لسابقة الفصل لايجوز لهم ان يجدوا النزاع ذاته عن طريق دعوى مبتدأة والا كانت غير مقبولة لسابقة الامر المقضى على النحو السابق وانها للمحكمة ان تقضى بهذه الحجية من تلقاء نفسها نظرا لقيام الحجية على مايغرضه القانون من صحة مطلقة في الاحكام القضائية الحائزة لحجية الأمر المقضى رعاية لحسن سير المدالة واتفاء لتأبيد المنازعات وضيانا للاستقرار الاقتصادى والاجتماعي وهي أمور تتصل اتصالا رئيقا بالنظاء العام .

ولاتكون الاحكام التى حازت قوة الأمر المقضى حجة بها فصلت فيه من الحقوق بحيث لايجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية الا في نزاع قام من الخصوم أنفسهم دون ان تتغير صفاتهم فضلا عن اتحاد المحل والسبب ولاتكون للاحكام حجية الا بالنسبة لما فصلت فيه من طلبات مطروحة وكانت محل جدل بين الخصوم انفسهم وتناضلوا فيه وتصدت له المحكمة بالفصل صراحة او ضمنا في منطوق حكمها او في الاسباب المتصلة بالمنطوق اتصالا وثيقا .

لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٨٦ / ٨٤ أنها رفعت من الشركة المستأنف ضدها (الشركة الاهلية للتموين) ضد المستأنف الشيخ . . . تطالبه بالنصف الباقي من ثمن العشرين الف سهم التي اشتراها الا أنه تمسك في دفاعه بعدم وجود علاقة تعاقدية معها وبـأنه لم يكتتب في أسهم الشركة وأنه حرر شيكين بمبلغ مائة الف ريال عياني للشيخ . . . واختصم هذا الأخير في الدعوى وقد تعرضت الهيئة في أسباب حكمها لهذا الدفاع وناقشته بعد ان تناضل بشأنه الحصوم وانتهت إلى أن المستأنف الشيخ . . . مساهم بالشركة ويمتلك عشرين الف سهم . لما كان ذلك وكان هذا الحكم قد حاز قوة الشيء المقضى وفصل قاطعا في أسبابه التي قام عليها والمرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا بشأن اعتبار المستأنف الشيخ . . . مساهما في الشركة ومالكا لعشرين الف سهم فأنه يكون مانعا لهذا الأخير من العودة إلى المنازعة من جديد بشأن ماقطع فيه الحكم . وإذ انتهى الحكم المستأنف إلى الاعتداد بحجية الحكم الصادر في المستأنف بالسبب الثالث من اسباب الاستثناف من أنه يترتب على الاستثناف احادة نظر الدعوى امام الدائرة الاستثنافية إذ المقصود بذلك ـ وهو مايعرف بالاثر الناقل للاستثناف ـ أن الاستثناف ينقل القضية إلى محكة الاستثناف بجميع عناصرها الواقعية وادلتها القانونية بحيث يعتبر مطروحا عليها كل ماكمان قد أبدى امام محكمة الدرجة الاولى من أوجه دفاع ودفوع فليس من شأن الاستثناف أن يطرح على محكمة الاستثناف قضية جديدة وانيا ينقل الاستثناف إلى تلك المحكمة ذات القضية التي صدر ذلك الحكم المستأنف وعليه فليس معنى اعادة نظر الدعوي عدم التقيد بحجية الاحكام السابقة والتي حازت قوة الأمر المقضى .

وحيث أنه عيا اثاره المستأنف بالسبب الثالث من أن الشركة المستأنف ضدها لم تستكمل

الإجراءات القانونية التي اشار إليها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٨٦/ ٨٤ فمردود ذلك أن الثابت من محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة الذي عقد في يوم ١١/٣٠ ٨٦/١ بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة ويناء على النعوة الموجهة الى جميع المساهمين والمعلن عنه للمرة الشانية بالجريدة الرسمية وجريدة عمان والوطن ، ثابت بهذا المحضر ان رئيس الجلسة أوضح للمساهمين الحاضرين نتيجة الاحكام التي اصدرتها هيثة حسم المنازعات التجارية والتي انتهت فيها إلى بطلان اجراءات بيم اسهم المتخلفين عن سداد باقى ثمنها بالمواد العلني وبعد الاعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الادارة ونظرا لعدم تقدم عند اكبر من المطلوب فقد أعلن مندوب وزارة التجارة والصناعة فوز المرشحين بالتزكية . وعند عرض موضوع دعوة المساهمين المتخلفين إلى سداد باقي ثمن اسهمهم اعترض بعض الحضور بمقولة إن الشركة لم تحقق ارباحا وطلبوا محاسبة المسئولين عن ادارتها . وبعد فرز الاصوات تبين أن عدد الاسهم الموافقة على دعوة المساهمين المتخلفين للسداد وتفويض مجلس الادارة اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك كانت هذه الأسهم ٧٠١٠٠ سهم تمثل ٩٣,١٪ وعدد الاسهم غير الموافقة ٥٦٧٥ سهم وتمثل ١,٦٪ ، وبناء على هذه النتيجة صدر قرار دهوة المساهمين الى سداد القسط الثاني من ثمن اسهمهم وفوضي مجلس الادارة الجديد في اتخاذ مايراه مناسبا من اتصالات واجراءات قانونية لضيان تحصيل المستحق من باقى ثمن الاسهم . وعليه ، ولما كان الشابت نما تقدم ان الشركة قد اتخذت الاجراءات القانونية التي اشار إليها الحكم الصادر من هيئة حسم المنازعات التجارية في الدعوى رقم ٢٨٦ / ٨٤ تحت اشراف وزارة التجارة والصناعة فأن مايثيره المستأنف بهذا السبب يكون على غير اساس ، وحيث أنه لكل ماتقدم من اسباب ولتلك التي تضمنها الحكم المستأنف ولاتتعارض معها صراحة أو ضمنا يكون الاستثناف على غير أساس جدير بالرفض .

وحيث أنه عن المصروفات فيلزم بها المستأنف عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني وقم ٨٤/٣٢ المعدل بالمرسوم السلطاني وقم ٨٧/٣٨ .

و قلهسله الاسسياب ۽

جلسة الاثنين ٢٣ مايو ١٩٨٨ الاستئناف رقم ٦/ ١٩٨٨

بنسوك :

(العرف المصر في السائد في كافة البلاد لايسمح بالالتجاء إلى شهادة الشهود في اثبات العمليات المصرفية)

وان كان الأصل أن تثبت الأعمال المصرفية . بوصفها أعمالا تجارية . بكافة الطرق ، الا أن المرف المصرف المسرف المصرف المسرف المصرف المسرف ا

الهيئسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة .

وحيث أن الوقائع على مايين من الحكم المستأنف وسائر الاوراق تتحصل في المستأنف في وحيث أن الوقائع على مايين من الحكم المستأنف وسائر الاوراق تتحصل في المستأنف بطلب الزامه بان يؤدى إليه مبلغ و ١٩٨٧/٨/١٨ على البنك المستأنف بطلب الزامه بان يؤدى إليه مبلغ و١٩٧٧ رع فضلا عن الفوائد يواقع ٨/ عن هذا المبلغ من ١٩٧٧ رم حق ١٩٧٥ رم في فو وقدرها ١٩٧٠ و ١٩٧٠ رم في في المستأنف فرع الحابورة وعندما أراد سحب جزء منه في شهر أغسطس حساب التوفير لدى البنك المستأنف فرع الحابورة وعندما أراد سحب جزء منه في شهر أغسطس دفتر توفير جديد استخرج له بعد ابلاغه عن فقد الدفتر الأصلى وان الصرف قد تم على دفعات وأضاف أنه قام بابلاغ المرحمة ويعدد التحقيق مع موظفى البنك قدموا إلى المحكمة الجزائية بتهمة وأضاف أنه قام بابلاغ المرحمة المبائغ المرحمة المستأنف ضده ميانك قد قاموا بصرف المبلغ الموحمة بحساب التوفير دون التحقق من شخصية المستأنه يؤم المبائد المردع من قبله وقدره ١٩٧٥ رع يتحمل نتيجة ذلك ، ومن ثم أقام دعواه للمطالة بالمبلغ المودع من قبله وقدره ١٩٧٥ رع مبالاصلفة الى مبلغ ١٧٨/ ١٩٧٠ رع قيمة الفوائد المستحقة على هذا المبلغ اعتبارا من الابتدائية بالزام البنك المستأنف ضده ميلغ ١٩٧٨/ ١٩٧١ ريال عائي الابتدائية بالزام البنك المستأنف بأن يؤدى للمستأنف ضده ميلغ ١٩٧٨ ريال عائي والمهر وفات .

وحيث أن الحكم الابتدائى لم يجز قبولا لدى البنك المحكوم ضده فطعن عليه بهذا الاستئناف بصحيفة أودعت امانة سر الهيئة بتأريخ ١٩٨٨/٣/١٥ طلب في ختامها الحكم : أولا : بقبول الاستئناف شكلا

ثانيا: وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى مع الزام المستأنف ضده الرسوم والمصروفات عن درجتى التقاضى. وقد أسس الاستثناف على الأسباب الآتية: السبب الأولى: لما كان المستأنف ضده قد ادهى في الدعوى الجزائية انه لم يتسلم المبلغ الذي أودعه حساب التوفير وانيا استولى عليه موظفو البنك عن طريق التزوير وكانت المحكمة الجزائية قد قضت ببراءة هؤلاء الموظفين بعد أن استمعت إلى أقوال الشهود الذين شهدوا بأن المستأنف ضده هو الذي قام بنفسه بسحب المبالغ من حسابه بموجب الدفتر الجديد الذي اصدره له البنك فكان على الدائرة الابتدائية أن تأخل بالحكم الذي اصدرته المحكمة الجزائية والذي انتهت فيه الى ان المستأنف ضده هو الذي سحب أمواله .

السبب الثانى: ان العرف جرى فى المناطق الداخلية بالسلطنة على ان يستعمل عملاء البنوك توقيعات غتلفة لاتكون بالضرورة مطابقة لتوقيعاتهم الثابتة مع نياذج التوقيعات وبالتالى فلم يكن الموظف ون يعتمدون على مطابقة توقيعات العملاء وانها يتعاملون على أساس التعرف الشخصى على العميل وهذا ماتم فى حالة المستأنف ضده الذى كان معروفا لكل موظفى البنك الذين شهدوا بأنه هو الذى صرف المبالغ موضوع النزاع وانهم ساعدوه فى ملء مذكرات السحب نظرا الحميته .

السبب الثالث: ان عملية الصرف تحت على مرات متعددة بلغت اثنتا عشر مرة ولايعقل أن يقع خطأ من موظفى البنك فى كل هله المرات كها لايمكن لشمخص آخر خلاف المستأنف ضده ان يخاطر فى كل هذه المرات بالتقدم للبنك لصرف مبالغ متفاوتة بعضها تافه لايجاوز مائة ريال أو مائتين فى حين كان بامكانه سحب الرصيد كله دفعة واحدة .

السبب الرابع: ان تقرير خير اخطوط الذى ندبته للحكمة الجزائية لم يقطع بأن المستأنف ضده لم يوقع شيكات الصرف وانيا انتهى فقط إلى أن التوقيمات حلى شيكات السحب لاتتفق مع التوقيمات المتمدة في بطاقة نموذج التوقيمات.

وحيث أن المستأنف ضده قدم ملكرة بالرد عل صحيفة الاستثناف اتنهى في ختامها إلى طلب أصليا عدم قبول الاستثناف واحتياطيا برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف وفي بيان الدفع قال المستأنف ضده أن صحيفة الاستثناف باطلة لخلوها من الاسباب وبالنسبة للموضوع أضاف أن الحكم المستأنف صحيح للاسباب التي بني عليها .

ورعيث أنه من الدفع ببطالان صحيفة الاستثناف خلوها من الاسباب فهو في غير عله ، ذلك أن المقصود بالاسباب التي يجب أن تشتمل عليها صحيفة الاستثناف ـ طبقا للمادة ٢٦ مكروا (١) من المرسوم السلطاني وقم ٢٣/ ٨٤/ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ الاسباب الواقعية والقانونية التي تؤدى ـ من وجهة نظر رافع الاستثناف ـ التي عدم عدالة الحكم أو عدم صحته وقد ترك المشرع للمستأنف تقدير مايرى بيانه فى صحيفة الاستثناف من الأسباب التى يستند إليها فى طلب الفاء الحكم المستأنف أو تعديله فيكفى أن تتضمن صحيفة الاستثناف أسبابا حتى ولمو اشتملت على أوجه الدفاع التى صبق للمستأنف التمسك بها أمام الدائرة الابتدائية والتى لم يأخذ بها الحكم المستأنف إذ أن الدائرة الاستثنافية تعيد نظر النزاع من ناحية الواقع والفائون . لما كان ذلك وكانت صحيفة الاستثناف قد اشتملت على الاسباب السالف بيانها فانها تكون قد استوفت البيانات التى يتطلبها القانون ويكون الدفع ببطلانها على غير أسامى تتمه، نافضه .

وحيث أن الاستثناف قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الهيئة قررت بجلسة ٢٩٨٨/٤/١١ ضم القضية الجزائية رقم ٨٧/٣٧ جنايات مسقط وكلفت البنك المستأنف تقديم ما يدل على استخراج دفتر توفير ثان للمستأنف ضده والكارت الخاص بحساب التوفير.

وحيث انه يبين من الاطلاع على القضية الجزائية التى ضمت لملف الاستثناف ان من سمت المقاف الاستثناف ان من سمت الموافق التحقيقات من موظفى البنك المستأنف قد أجعوا على أن المستأنف ضده هو الذى قام بصرف رصيده بحساب التوفير وأنه هو الذى وقع الشيكات الاثنى عشر التى صرف بموجبها الرصيد على النزاع . وقد انطوى ملف المقضية الجزائية على تقرير خبير الخطوط الذى انتدب لاجراء مضاهاة التوقيمات وقد تضمن هذا التقرير مايل :

أولا : أنه تم استكتاب المستأنف ضده لكافة التواقيع التي يستخدمها في معاملاته وانه اثناء حملية الاستكتاب لم يبد أية محاولة ارادية لتغيير طريقة كتابته أو توقيعه .

ثانيا : أجريت عملية مفارنة مضاهاة تواقيع المُسْتَكَّتُب في ورقتى الاستكتاب مع بعضها البعض فتين ان الصفات الكتابية في هذه التواقيم جيما واحدة .

ثالثا: اجريت عملية مقارنة ومضاهاة تواقيع المستكتب على فورمة فتح حساب التوفير رقم ٧٧٧ بتاريخ ٧٨/١٢/٣٠ يضوفج التواقيع رقم ٧٧٧ بتاريخ ٧٨/١٢/٣٠ ونموذج التواقيع رقم ٧٧٧ ـ ٣٦ بتاريخ ٢٩-٨٧/١٢/٣ مع بعضها البعض فتين ان هناك توافقا في ونموذج التواقين واختلافا بها عها في النموذج الثالث.

رابعا: اجريت عملية مقارنة ومضاهاة التواقيع الواردة على أوراق الشيكات الاثنى عشرة التى سحب بمقتضاها الرصيد موضوع النزاع - من الامام والخلف مع بعضها البعض فتين أنها تتوافق مع بعضها البعض من حيث الميزات والخصائص في هذه التواقيع وانها تعود لشخصية كتابية واحدة .

خامسا: اجريت عملية مقارنة ومضاهاة التواقيع الواردة على نموذجى سحب مبالغ المؤرخة فى ٨٤/١١/١٥ و١٨٤/١١/١٥ مع تواقيع المستأنف ضده . . . المستكتبة فتين أنها يتصفان بدأت الميزات والحصائص الكتابية الواردة فى تواقيع الاستكتاب . وقد انتهى الخير فى تضمنا بدأت الميزات والحصائص الكتابية الواردة فى تواقيع الاستكتاب . . . عن شخصية كاتب تقريره الى نتيجة مؤداها اختلاف الشخصية الكتابية للمستكتب . . . عن شخصية كاتب

التواقيع على الشيكات الاثنى عشر باعتبارهما شخصيتين كتابيتين مختلفين وهو مايؤدى الى الجزم بان التواقيع الواردة على الشيكات الطعون فيها ليست بخط يد المستكتب . . . أما التواقيع على ورقني السحب المؤرختين ٨٤/١/١٤ و ٨٤/١١/١ فلي بخط يد الشخص المذكور .

. وحيث ان الحاضر عن البنك المستأنف قرر بجلسة ٢٣ /٨/٨ أن أجواءات صرف دفتر تيفر جديد للمستأنف خبده قد تمت شفاهة دون أية أوراق .

وحيث أنه عن السبب الاول من أسباب الاستثناف فهو غير صحيح ذلك انه يبين من الاطلاع على الحكم المسادر في القضية رقم ٨٧/٣٧ جنايات محكمة مسقط أن المتهمين فيها كانوا مدير وناثب مدير ومدققى التوقيعات والحسابات بفرع البنك الوطنى العياني بالخابورة وقد نسب إليهم مساهمتهم في صرف قيمة شيكات موقعة بتوقيعات ثبت تزويرها دون أن يتحققوا من صحة التوقيعات كيا نسب إليهم اساءة الامانة بالنسبة لمبلغ ١٩٧٧ ر.ع الذي أودعه المجنى عليه في حسابه ، وبعد أن أورد الحكم ماتضمنه تقرير خبير الخطوط من أن التوقيعات المنسوية للمجنى عليه ولم المستأنف ضده على الشيكات موضوع الدعوى ليست بخطه ، انتهى الى قيام شك في نسبة الاتهام الى المتهمين وقضى ببراءتهم ، فليس صحيحا مازعمه البنك من ان سبب الفضاء بالبراءة هو إن المحكمة الجزائية انتهت في أسباب حكمها الى أن المستأنف ضده هو الذي سحب رصيده بموجب دفتر التوفير الجديد ، ومن ثم فأن مايعيبه المستأنف على الحكم المستأنف بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث انه عن باقى أسباب الاستثناف فهي في غير محلها ذلك أنه وإن كان الأصل أن تثبت الأعيال المصرفية .. بوصفها أعيالا تجارية .. بكافة الطرق ، الا أن العرف المعرفي السائد في كافة البلاد لايسمح بالالتجاء إلى شهادة الشهود وإنيا يحصل الاثبات بطريق النهاذج المطبوعة التي يوقعها البنك والعميل أو بالقيود التي تحصل في حساب العميل وترد في الاخطارات التي ترسل إليه دوريا . كيا جرى القضاء في مختلف البلاد الى التشدد في مسئولية البنوك نظرا لامكانياتها الضخمة وخطورة الوظيفة التي تتولاها في الاقتصاد القومي وللثقة التي ينظر بها الجمهور الي البنوك وتجعله يطمئن الى سلامة سلوكها بالنسبة لما يودعه بها من أموال أو ماتقدمه له من خدمات مصرفية أخرى . ومن ثم فلا يقبل من البنك المستأنف مازعمه _ دون دليل _ من أن عرفا قد جرى في المناطق الداخلية بالسلطنة على عدم مطابقة توقيعات العملاء على النهاذج عند صرف الأموال اكتفاء بالتعرف الشخصي عليهم إذ رغم عدم اقامة الدليل على أن عرفا مصرفيا قد جرى بذلك فان البنك المستأنف قد استوقع المستأنف ضده على نياذج فتح حساب التوفير وكان يستوقعه عند الصرف من حسابه وقد اثبت تقرير خبير الخطوط المشار اليه ان توقيع المستأنف ضده على نمسوذج فتسح الحسساب يتسطابق مع توقيعه على ايصالي السحب المؤرخين ١٤/١/١٤ و١٥ / ١١ / ٨٤ مما يشير الى ان المستأنف ضده قد سحب من رصيده بموجب هذين الايصالين وإن البنك قد طابق التوقيعات قبل الصرف . أما بالنسبة للاثنى عشر شيكا عل النزاع والتي حررت في الفترة من ١٩٨٦/٧/ حتى ١٩٨٦/٧/٥ فقد جزم تقرير الخبيران موقع هذه الشيكات شخص واحد ولكنه ليس المستأنف عليه صاحب الحساب بما مفاده أن البنك المستأنف قد وفي بقيمة شيكات مذيلة بتوقيع مزور ومن ثم فان ذمته لاتبرأ قبل المستأنف ضده العميل الذي عهد الى البنك بأمواله وفي يَنْبُت وقوع عطاً من جانبه .

وحيث أنه لما تقدم من أسباب ولتلك التي قام عليها الحكم المستأنف يكون الاستثناف على غير أساس جدير بالوفض .

وحيث انه عن المصروفات فيلزم بها المستأنف عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني وقـم ٨٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني وقـم ٨٧/٣٨ .

د قلهسله الامسياب »

جلسة الاثنين ٢٣ مايو ١٩٨٨

الاستئناف رقم ۱۹۸۸/۱۰

استثناف:

(الاستثناف الفرعى . ماهيته . لايقبل الاحيث ينص القانون صراحة طلى جوازه . تعلق ذلك بالنظام العام)

(نظام التقاضى أمام هيئة حسم المنازعات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٢/ ٨٤ المعدل بالمرسوم السلطاني ٨٧/٣٨ لم يتضمن أى نصى يتعلق بجواز رفع استثناف فرعى)

الاستئناف الفرعى هو الاستئناف الذى يرفعه المستأنف عليه على المستأنف بعد فوات ميعاد الاستئناف في حقه أو بعد قبوله للمحكم المستأنف إذا كان ذلك القبول قد تم قبل رفع الاستئناف الأصلى . ولايقبل الاستئناف الفرعى الاحيث ينص القانون صراحة على جوازه وللمحكمة أن تقضى بعدم جوازه من تلقاء نفسها لتعلق ذلك بالنظام العام .

نظام التقاضى أمام هيئة حسم المنازعات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ ما يتضمن أى نص يتملق رقم ٨٤/٣٢ م وبالمعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ ما يتضمن أى نص يتملق بجواز رفع استثناف فرعى ولا تملك الدائرة الاستثنافية ان تجيز رفع استثناف فرعى لم يرد به نص ولايسعفها في ذلك نص المادة ٣٦ من النظام اذ ان طرق الطعن ترد في التشريع على سبيل الحصر فلا يجوز الطعن في الحكم بطريق لم ينظمه القانون .

الحيشسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة .

وحيث أن المستأنف ضدها قدمت مذكرة ضمنتها ردها على ماجاء بصحيفة الاستئناف وقد قسمت المذكرة الى قسمين الأول ضمنتها المستأنف ضدها تقديم استئناف فرصى وطلبت قبوله شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المستأنف والقضاء ها بالزام المستأنفين في الاستئناف الأصلى بأن يدفعها لها مبلغ ٣٩١,٦٩٦ رع قيمة حقها في أرباح الشركة عن السنوات ٨٥/٨٢ و والزامها بأن يدفعا لها مبلغ ٩٨٠٠٠ رع قيمة التعويض المستحق لها مع الزامها بالمعروفات عن الدرجتين : وفي بيان المستأنف ضدها لسندها في اقامة الاستئناف الفرعى قالت أن المرصوع السلطاني رقم ٨٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ بنظام نظر الدحاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة وأن لم ينعس صراحة على الحتى في رفع الاستئناف الفرعى الآ أنه لم يرد به نعس صريح يمنع رفع مثل هذا الاستئناف وقد أعطى المشرع للهيئة حرية التعمرف الكاملة في تبسيط قواعد الاجراءات وتعديلها وهو مايمكن استخلاصه من المواد ٤٦ مكرر (١٠) و٣٣ وقع ٤ من المرسوم السلطاني سالف الذكر . أما القسم للثاني من مذكرة المستأنف ضدها فقد ضمنتها رهما على ماجاء بصحيفة الاستئناف الأصلى وانتهت إلى طلب رفضه والحكم لها بطلباتها المبينة بالشقى الأولى من مذكرتها .

وحيث أن بعض قوانين المرافعات المدنية والتجارية تضمنت نصوصا تنظم قواعد رفع الاستثناف ومن المبادىء المتعارف عليها في كافة النظم أن تقضى عكمة الاستثناف من تلقاء نفسها بعدم قبول الاستثناف اذا قدم بعد الميماد كيا نصت على عدم جواز الاستثناف عن قبل الحكم . الا أن هذه النظم _ واستثناء من القواعد العامة _ أجازت للمستأنف عليه أن يرقع استثنافا مقابلا في مواجهة المستأنف ولو بعد مضى ميعاد الاستثناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف اذا كان هذا القبول قد تم قبل رفع الاستثناف الأصل . وفي هاتين الحالتين يطلق على الاستثناف المفرى اذن هذا القبول الدائم المستأنف الفرعى اذن على المستئنف الفرعى اذن على مطلح على على المستأنف بعد فوات ميعاد الاستثناف في حقه أو بعد قبوله بعد قبوله للحكم المستأنف إذا كان ذلك القبول قد تم قبل رفع الاستثناف الأصبل .

وحيث انه من المقرر في فقه المرافعات أن طرق الطعن ترد في التشريع على سبيل الحصر فلا يجوز الطعن في الحكم بطريق لم ينظمه القانون الآللهمان في الاحكام التي أجاز الفانون الاطعن غير مفيول في الاحكام التي أجاز الفانون الطعن غير مفيول وتمين على المحكمة الحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها . لما كان ذلك وكان الاستئناف الفرعي يعتبر على النحو السالف بيانه استئناه على القواعد العامة المتعلقة بميعاد الطعن أو بأثر قبول الحكم فأنه لايقبل الاحيث ينص القانون صراحة على جوازه كيا يقتصر تطبيقه على استئناف الاحكام التي تصدر في المسأئل التي يحكمها النص الذي أجاز رفع الاستئناف الفرعي دون غيرها من المسائل التي يحكمها النص الذي أجاز رفع الاستئناف الفرعي دون غيرها من المسائل . كيا أنه من المقرر أن جواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعي أمر يتعلق بالنظام العام اذ يتصل بنظام التقاضى به من تلقاء نفسها .

وحيث أنه ترتيبا على ماتقدم ولما كان نظام التقاضى أمام هيئة حسم المنازعات التجارية _ في ظل المرسوم السلطاني رقم ٣٧ / ٨٤ _ يتم على درجة واحدة ثم رأى المشرع أن يتحول إلى نظام التقاضى على درجتين فصدر المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ معدلا للمرسوم السابق ومتضمنا نصوص تتعلق بنصاب الاستثناف وميعاده وطريقة رفعه وأحوال عدم جوازه وسلطة الدائرة الاستثنافية عند فصلها في الاستثناف دون أن يتضمن أي نص يتعلق بجواز رفع استثناف فرعى ومن ثم فلا تملك الدائرة الاستثنافية أن تجيز رفع استثناف فرعى لم يرد به نص ولا يسعفها في هذا الصدد نص المادة ٣٣ من نظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم امامها التى تخول دوائر الهيئة عدم الالتزام بالتقيد بقواعد المرافعات فى الحدود التى تجاوز النصوص الواردة بالنظام والتى تخولها كذلك صلاحية تبسيط الاجراءات تحقيقا للعدالة وسرعة البت فى المنازعات لأن مثل هذا النصى وان كان مقبولا بالنسبة لاجراءات نظر الدعاوى الابتدائية والاستثنافية الا أنه لايمكن أن يتعلق إلى المكان أن يتعلق إلى المكان أن يتعلق المكانية تقرير طريق من طرق العلمن لم يرد بشأنه نصى إذ أن طرق الطمن وكها سلف البيان ترد على سبيل الحصر فلا يجوز العلمن فى الحكم بطريق لم ينظمه القانون.

وحيث انه لما تقدم فأنه يتعين أن تقضى الدائرة ومن تلقاء نفسها بعدم جواز الاستثناف الفرحى المرفوع من المستأنف ضدها مع الزامها بمضر وفاته حملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقيم ٣٣/٨٤ للمدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨.

و قلهسله الأسبياب ۽

جلسة الاثنين ٢٣ مايو ١٩٨٨

الاستثناف رقم ۱۹۸۸/۱۱

اعتمادات مستندية ، بنوك :

(مايجرى عليه العمل بشأن الاعتهادات المستندية . القواعد والعادات الموحدة للاعتبهادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية سنة ١٩٧٤ والمعدلة سنة ١٩٨٣)

(عقد فتح الاعتباد المستندى عقد خدمة مصر فى من نوع خاص يحدد آثاره العرف المصر فى ولايعتبر من عمليات المضاربة)

(عقد فتح الاعتهاد يختلف عن عقد شراء عملة أجنبية)

(للبنك آلذى أو في بقيمة الاحتياد بالدولار الأمريكي بعد ٢٥/ ١٩٨٦/١ مع المرجوع على عميله بالقيمة الفعلية لما دفعه مقومة بالريالات العيانية على أساس السعر الجديد للدولار الصادر من البنك المركزي العياني)

مايجرى عليه العمل في شأن الاعتهادات المستندية ان يتم التعاقد بشأمها على نهاذج تعدها البنوك لعملائها تحيل نهاذج تعدها البنوك لعملائها تحيل في الغالب الأعم الى القواعد والعادات الموحدة للاعتهادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية سنة ١٩٧٤ والتي عدلت أخيرا في ٢١ يونيو ١٩٨٣ وعمل بها من أول اكتوبر ١٩٨٤ فقل التشريعات .

من قواعد الاحتياد المستندى كنظام مستقل قائم بذاته وباعتبار ان عقد فتح الاعتياد عقد خدمة مصرفى من نوع خاص محدد آثاره العرف المصرفى ، ان البنك فاتح الاعتياد بعد أن يثبت انه نفذ التزاماته برد المستندات المطابقة الى صميله فأن له أن يرجع بموجب عقد الاعتياد على هذا العميل ليسترد مادفعه وهو قيمة الاعتياد فضلا عن المصاريف والعمولة . فالبنك عندما يباشر عملية فتح الاحتياد لايقعبد المضاربة ولا يتحمل اية ضاطر الا إذا وقع منه خطأ في تنفيذ التزاماته .

فاتح الاعتباد إذا كان يرغب في شراء حملة أجنبية ليستمملها في تفطية قيمة الاعتباد فان عليه أن يبرم اتفاقا خاصا أو يتقدم بطلب خاص يطلب فيه شراء عملة أجنبية .

إذا كان الثابت ان البنك قد دفع قيمة الاهتهادات للمستفيدين بالدولار الأمريكي بعد ١٩٨٧/١/٢٥ وهو التاريخ الذي أصدر فيه البنك المركزي المهاني تعليهاته لكل البنوك العاملة في السلطنة بأن يكون سعر شراء الدولار الامريكي ٣٢٤ بيسة ربدلا من ٥٠, و٣٤٥ بيسة) وسعر المبيد مهم بيسة ربدلا من ٥، و٣٤٥ بيسة وسعر المبيد في البنوك في

وضع فائلة ضئيلة فى كلتا الحالتين فان احتساب البنك لقيمة هماء الاعتيادات على أساس سعر الصرف الجديد لايعتبر خورجا عن قواعد نظام الاعتياد المستندى .

الهيئـــة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة. حيث ان الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث الوقائع على مايبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن الشركة المستأنفة أقامت الدعوى الابتدائية رقم ٨٦/٥٨٣ بطلب الحكم بالزام البنك المستأنف ضامه بأن يدفع له ميلغ ٣٦/٨٢٨ ورقم ٣٠٥/١٪ بطلب الحكم بالزام البنك المستأنف ضامه بأن يدفع لها ميلغ ٣٥/١٠٪ ورقالت بهانا لدعواها أنها تعاقدت مع البنك المذكور حلى أن يفتح لحسابها ثلاثة اعتيادات بمبالغ جلتها ٨٤٢٨٧ دولار امريكي لاستيراد معدات من الخارج وتم الاتفاق على ان سعر الصرف الذي سبتم التعامل على أساسه هو ٣٠٤، ١٠٠٠ و رع لكل دولار امريكي ، الا أنه بعد تخفيض قيمة الريال الحمالي الحالي في المعمر الجديد وهو ٣٨٥/١٠ و رع لكل دولار المواحد عما اضطرت معه الى سداد فروق سعر المصرف الى البنك المدود فروق سعر الصرف الى البنك حتى لايوفض قبول المستندات المتعلقة بالبضاعة المستوردة . ولما كان تصرف المناف على هذا النحو يخالف الاتفاق المبرع بينها فقد اقامت دعواها للمطالبة بهذه الفروق فضلا عن المصروفات والمفوائد حتى تاريخ السداد الكامل . ويتاريخ ١٩٨٨/٣/١٣ حكمت الدائرة الابتدائية برفض الدعوي والزام المستأنفة المصروفات .

وحيث أن الحكم الابتدائى لم يحز قبولا لذى المستأنفة فطمنت عليه بهذا الاستثناف بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ٥/٤/٩٨٩ طلبت في ختامها الغاء الحكم المستأنف والزام البنك المستأنف ضده بان يدفع لها مبلغ ٣٤٠, ٩٩٠ و١٣٤ ر.ع والفوائد بواقع ٥,٠١٪ حتى تاريخ السداد الكمامل مع المزامه بالمصروفات عن درجتي التقاضي . وقد أقامت المستأنفة استثافها على الأسباب الآية :

السبب الاول : وفي بيانــه تقــول ان البنــك المستأنف ضــده تعهد في خطابيه المؤرخين ١٣ و٣٧ يناير ١٩٨٦ بان سعر التحويل سيكون ١٣٥، ٥ ر.ع للدولار الامريكي ، الا ان الحكم المستأنف لم يعتد يتعهد البنك واعتبره غيرملزم له دون أي ميرر قانوني

السبب الثانى: وحاصله انه مع التسليم بأن البنك عند تعامله فى الاعتهادات المستندية يعتبر وكيلا من نوع خاص عن طالب فتح الاعتهاد الا ان البنك المستأنف ضده بالنزامه بسعر صرف عند فى خطابيه المؤرخين ۱۳ و ۲۳ يناير ۱۹۸٦ يعتبر مضاربا على سعر الصرف ولايوجد فى القواعد والاعراف الموحدة للاعتهادات المستندية مايلزم فاتح الاعتهاد بدفع قيمته بذات العملة أد بسعر التحويل فى يوم وفاء البنك بقيمة الاعتهاد للبائم المستفيد . السبب الثالث : وفي بيانه تقول المستأنفة ان التزام البنك في رسالتيه المؤرختين ١٣٩٣٣ يناير ١٩٨٦ بسمر قدره ٣٤٦٧٥ ، « رع لكل دولار واضح لايحتاج الى تفسير وماكان للحكم ان يعتبر هذا السعر سعرا تفضيلها رضم ان مكاتبات البنك لم تنضمن أية اشارة إلى ذلك .

السبب الرابع: اشترط الحكم لتثبيت سعر الصرف المتفق عليه ان يكون العميل قد أدى الم البنك عند ابرام عقد فتح الاعتهاد وقبل تنفيذه قيمة الثمن أو جزءا منه فضلا عن استحقاق البنك عمولة اضافية ، وبذلك يكون الحكم المستأنف قد فرض شروطا لم يطلبها البنك الذى الترم بسعر الصرف في كتابيه المؤرخين ١٣ و ٢٣ يناير دون طلب عمولة كما أن للبنك أن ينفذ الاعتهاد ويصل المستندات الى المعميل دون أن يسدد قيمة الاعتهاد ودون أي ضيان .

وحيث أن مايجرى عليه العمل في شأن الاعتهادات المستندية أن يتم التعاقد بشأنها على المتحدة الاعتهادات المستندية الله الموحدة للاعتهادات الموحدة للاعتهادات المستندية المسادرة عن غرفة التجارة الدولية سنة ١٩٧٤ (والتي عدلت اخبرا في ٢١ يونيو ١٩٨٣) المستندي الم يرد له تنظيم في اغلب وعصل بها من أول اكتدوير ١٩٨٤) الخرا أن نظام الاعتهاد المستندى لم يرد له تنظيم في اغلب التشريعات ومن ثم فان القضاء بجرى في تفسيره لقواعد هذا النظام على النحو الذي يحقق الاحتهاد الاقتصادية من نظام وضع أساسا محدمة التجارة الدولية بوصفه اداة ضهان ووسيلة تنفيل الميع المدولي ، فيطبق القواعد والعادات الدولية اذا أفسح أصحاب الشأن عن رضبتهم في تعليبها وهو ماجرى عليه العمل بالاحالة إليها صراحة في طلب الاعتهاد الذي يقدمه البنك الى عميلاً مناجرة المعرف في البنوك بشأن الاعتهاد الذي يقدمه البنك الى عميله ليملاً ومنادي بالمناد أو يطبقها على سبيل الاستثناس بوصفها غمثل مايجرى عليه المعرا في البنوك بشأن الاعتهادات المستندية .

وحيث ان اسباب الاستئناف تدور جميعها حول تكييف ما تضمنه خطابي البنك المؤرخين الواحد ١٩٥٣ من على المورخين الواحد ١٩٥٣ من المعمد المسروكي الواحد فتقول المستأنفة أن البنك إذ التزم بهذا السعر ، انها كان مضاربا على سعر الصرف ولا يوجد في المقواعد والمعادات الموحدة مايلزم المعيل بدفع قيمة الاعتباد وبلدات المعملة أو بسعر التحويل يوم الوفاعد والمعادات الموحدة مايلزم المعيل بدفع قيمة الاعتباد وبلدات المعملة الاعتباد أو جزما منه .

وحيث أن الثابت بطلبات فتح الاعتادات موضوع النزاع أن الشركة المستأنفة لم تدفع للبنك عند التعاقد قيمة الاعتاد أو جزءا منه والذي حدد بالدولار الامريكي . وقد تضمنت هذه الطلبات شروطا عامة أوفا أن العميل طالب فتح الاعتهاد يلتزم بدفع جميع المبالغ التي يدفعها البنك بمناصبة فتح الاعتهاد بالاضافة الى الفائدة والعمولة وكافة المصروفات المعتادة مع تخويل البنك في أن تحسابات تكون للعميل بكافة مايدفعه من مبالغ يكون البنك ملزما بها بحقصى الاعتهاد للقواعد والعادات الموحدة للاعتهادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية فضلا عن شرط بالنزام العميل بدفع قيمة الاعتهاد كاملة بالعملة المحلولة عند تقديم المستندات إليه مالم يتفق كتابة على خلاف ذلك .

وحيث انه وإن كان العمل قد جرى على إن يقوم العميل (المشترى) بدلغ مبلغ مقدما عندما يتقدم بطلب فتح الاعتياد الى البنك ، الا ان البنك قد يقبل الالتزام بدفع قيمة الاعتياد للمستفيد (البائع) دون أن يكون العميل المشترى قد حجله اليه مقدما ، أى على المكشوف ، وفي مرحلة تنفيذ الاعتياد يقوم البنك بفحص المستندات التى يقدمها البائع ويقبلها ان كانت مطابقة ويدفع المبلغ الوارد بخطاب الاعتياد الى المستفيد (البائع) ثم ينقل هذه المستندات الى عميله المشترى مقابل قيام هذا الأخير بالوفاء بقيمة الاعتياد ومصاريف وعمولة البنك .

وحيث أن من قواعد الاعتباد المستندى كنظام مستقل قائم بداته وباعتبار أن عقد فتح الاعتباد عقد خدمة مصرفى من نوع خاص يحدد آثاره العرف المصرفى ، أن البنك فاتح الاعتباد بعد أن يثبت أنه نفذ التزاماته برد المستندات المطابقة الى عميله فان له أن يرجع بمرجب عقد الاعتباد على هذا العميل ليسترد مادفهه وهو قهمة الاعتباد نفسلا عن المصارف والعمولة . فالبنك عندا يا الاعتباد على محلية فتح الاعتباد المستندى لا يقصد المضاربة وإنها هو يقوم بخدمة مصرفية يتقاضى عنها عمولة يحددها العرف المصرف بالاضافة الى المصروفات المعتدة ولا يتحمل أية مخاطر الا إذا وقع عنه خطأ في تنفيذ التزاماته كيا لو وفي بقيمة الاعتباد نظير مستندات غير مطابقة لما جاء بعقد فتح الاعتباد ، أما إذا نفذ التزاماته هي الوجه الأكمل فان له الحتي في أن يسترد ما دفعه الى المستفيد من الاعتباد . فأذا كان وفاء البنك بقيمة الاعتباد قد تم في تاريخ معين فأن هذا التاريخ هو الذى يعتد به في احتساب سعر العمرف إذا كان العميل الآمر سيدفع للبنك قيمة الاعتباد بهير العملة التي فتح بها .

وحيث أن الثابت أن الاعتهادات موضوع النزاع قد فتحت بالدولار الامريكي في ٢٩٦١ وتفق فيها على أن يدفع العميل (الشركة المستأنفة) بالريال العماني ، وكان الثابت أن البنك المستأنفة بالريال العماني ، وكان الثابت أن البنك المستأنفة بالدولار وكان الثابت أن البنك المستأنفة بالاعتهاد للاعتهاد لكل الأمريكي بعد ٢٠/١/٩٩ وهو التاريخ الذي أصدر فيه البنك المركزي العماني تعلياته لكل البنوك العمامة في السلطنة بأن يكدون سمر شراء الدولار الامريكي ١٩٨٥ بيسة (بدلا من المبدولار الامريكي ١٩٨٥ بيسة (بدلا من المبدولار الامريكي ١٩٤٥ بيسة (بدلا من المبدولار الامريكي عدم المبلغ مع البنك المركزي العماني مع حق البنوك في وضع فائدة ضيئلة في كلتا الحالتين ، فان احتساب البنك المركزي لايعتبر خروجا عن قواعد نظام الاعتباد المستأنف ضده الجديد اللي حدده البنك المركزي لايعتبر خروجا عن قواعد نظام الاعتباد المستذلى ، ولايغير من ذلك ماجاء بكتابي البنك المركزي بد ١٩٧٥ من أنه مسيحتسب سعر الدولار الامريكي بد ١٩٧٥ و، أد أن اليجم على الشركة المستأنفة بالقيمة الفعلية لما دفعة بعد العمل بالسعر الجديد للدولار ، أد من الصعب على الشراء عملة أجنية ليستعملها في تغطية قيمة الاعتباد فأن عليه أن يبرم اتفاقا خاصا أو يرخب في شراء عملة أدينية ليستعملها في تغطية قيمة الاعتباد فأن عليه أن يبرم اتفاقا خاصا أو

يتقدم بطلب خاص يطلب فيه شراء حملة أجنبية وبيين فيه ما إذا كان يرغب في الشراء الفورى أو لأجل في ميعاد استحقاق معين ، وهذه العملية إذا اتفق عليها فأنها تكون عملية متميزة تماما عن عملية الاعتهاد المستندى . وإذ لم تدع الشركة المستأنفة أنها عقدت اتفاقا خاصا مع البنك المستأنف ضده يتعلق بشراء حملة أجنبية فإن العلاقة بينهها تبقى عكومة بفواعد الاعتهاد المستندى السائف بيانها ،

وحيث انه لما تقدم من أسباب ولتلك التي يني عليها الحكم المستأنف والتي تأخذ بها هذه الدائرة يكون الاستثناف على غير أساس مما يتمين معه رفضه وتأييد الحكم المستأنف .

وحيث أنه عن المصروفات فتلزم بها المستأنفة عملا بالمادة ٤٧ من الموسوم السلطاني وقم ٨٤/٣٢ المدل بالموسوم السلطاني وقم ٨٧/٣٨ .

ر قلهسذه الاستياب ۽

جلسة الاثنين ٢٣ مايو ١٩٨٨ الاستثناف رقم ٢٣/ ١٩٨٨

عقد ، عقد التأمين :

(يجب تنفيذ العقود بطريقة تتفق مع مايوجيه حسن النية . حقد التأمين من عقود حسن النية . مؤدى ذلك)

العقـرد بصفة عامة يجب تنفيذها بطريقة تتفق مع مايوجبه حسن النية ، وعقد التأمين بصفة خاصة يوصف بأنه من عقود حسن النية أى يجب ان يكون طرفا العقد حسنى النية بحيث يدلى المستسامن ببيانسات أمينة عن الخطر المؤمن منه وألا يتمسك المؤمن بحرفية شروط اسقاط التعويض أو يفرض شروطا تعفيه من المسئولية أو تخففها عها هو وارد بالوثيقة .

التأمين من المسئولية:

(التأمين من المسئولية يختلف هن التأمين على الأشياء . الضرر المؤمن منه ينجم عن نشوء دين في ذمة المؤمن له بسبب تحقق مسئوليته التقصيرية)

الهدف من التأمين من المستولية هو تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمستولية فالضرر المؤمن منه ليس ضررا يصيب المال بطريق مباشر بل هو ضرر ينجم عن نشوه دين في ذمة المؤمن له بسبب تحقق مستوليته التقصيرية كها في المستولية عن حوادث السيارات . ولا يتحقق الخيطر بمجرد وقيوع الضرر على المضرور وانها يتحقق برجوع المضرور على المؤمن له وعندئد فقط يستطيع المؤمن له أن يطالب المؤمن بالضيان .

(التأمين من المسئولية اللى قرضه قانون السير رقم ٣٧/٣٧ على كل من يطلب ترخيصا لسيارة تأمين اجبارى يستهدف مصلحة اجتباعية تتصل بنظام المجتمع وتتعلق أحكامه بالنظام العام)

قُوض قانون السير رقم ٧٣/٣٧ على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يؤمن من المستولية الملئية عن الاصابة أو الوفاة التي تلحق الغير. هذا التأمين ليس اختياريا وإنها هو تأمين اجبارى يغطى بصفة عامة المسئولية المدنية الناشئة عن الأضرار المادية والجسيانية من حوادث السيارات سواء ترتبت على عائق المؤمن له أم على غيره الأمر الذي تغدو معه مسئولية المؤمن ذات اعتبار عينى . وقد استهدف المشرع بهذا التأمين تحقيق مصلحة اجتباعية تتصل بنظام المجتمع وتعلو

على مصلحة الأفراد وهي حماية المضرور في حوادث السيارات وصيان حصوله على التعويض بما يُعمل قواعد واحكام هذا التأمين متعلقة بالنظام العام بحيث يقع الاتفاق على ما يُخالفها باطلا بطلانا مطلقاً .

الهيئسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية ، وبعد المداولة . حيث ان الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على مايبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن المستأنفة (بخنة تطوير مسندم) أقامت الدعوى رقم ٨٨/٣٨ على الشركة المستأنف ضدها طالبة الزامها بأن تؤدى اليها مبلغ ١٨٣٨٧٥ درهم امارات والمصاريف وقالت في صحيفة الدعوى بيانا لها انها أبرمت عقد تأمين مع الشركة المستأنف ضدها بموجب الوثيقة رقم ٢٣٣ ١٥٠١٠٠ الصادرة بتاريخ ٢/٤/ ١٩٨٥ لتغطية الاضرار والحوادث الشخصية وغير ذلك من الأخطار لسائق وركاب السيارة المملوكة خا رقم ١٦٥٢٧ فضلا عن المشولية ضد الغير وذلك للفترة الزمنية من ١/١/١١٨ حتى ١٩٨٥/١٢/٣١ ، وفي يوم ١٩/١٢/١١ واثناء قيادة المدهو . . . الموظف باللجنة المستأنفة للسيارة المذكورة عائدا من منطقة خورفكان بدولة الامارات العربية المتحدة الى معسكر اللجنة بالبيعة اصطدم بسيارتين آخرتين ونتج عن الحادث وفاة زوجة المدعور ، . وتحرر عن الحادث القضية المرورية رقم ٨٥/٨٧ وفيها قضى على الموظف مرتكب الحادث بالسجن لمدة خسمة أشهر والزامه بدفع ٠٠٠٠ درهم امارات دية للمتوفاة كما أقام زوج المتوفاة الدعوى الحقوقية رقم ٨٩/١٥٤ أمام محكمة دبا الفجيرة المدنية وقضى له فيها بتعويض قلىره ١٢١٠٠٠ درهم تعويضا عيا أصابه هو وابناؤه القصر من ضرر نتيجة وفاة زوجته . وقد قبلت المستأنف ضدها مستوليتها عن تعويض الحادث طبقا لوثبقة التأمين وقامت بدفع مبلغ ١٩٠٢٢٥ درهم امارات قيمة الدية والتعويضُ المحكوم به . الا ان المحكوم له في الدعوى رقم ٨٦/١٥٤ دبا الفجيرة استأنف الحكم كما أقامت واللة المتوفاة الدعوى رقم ٢٠٢/٢٠٨ امام محكمة دبا الفجيرة بطلب الحكم لها بتعويض عن الحادث . ويتاريخ ١٩٨٦/٩/٧ أصدرت محكمة استثناف الفجيرة حكمها في الاستثناف رقم ٢٤/ ٨٦ المرفوع من زوج المتوفاة وزادت التعويض المقضى به بمقدار ٩٠٠٠٠ درهم بالاضافة الى ٩٠٠٠ درهم اتعاب قانونية. وفي ٢٧/ ١٩٨٦/ ١٩٨٦ صدر الحكم في الدعوى الحقوقية رقم ٢٠٢/ ٨٦ المرفوعة من والدة المتوفاة والزم موظف اللجنة مرتكب الحادث بدفع تعويض قدره ٧٧٥٠٠ درهم فضلا عن ١٠٠٠ درهم اتعاب قانونية و٣٨٧٥ درهم رسوم قضائية . ، وإذ تقدم موظف اللجنة مرتكب الحادث إلى الشركة المستانف ضدها طالبا قيامها بسداد المبالغ التي قضى عليه بها استنادا إلى وثيقة التأمين رفضت طلبه مما اضطره إلى اقامة الدعوى رقم 34/ 4/ أمام هيئة حسم المنازعات التجارية طالبا الزام الشركة المستأنف ضدها بأن تدفع له مبلغ ١٨٣٨/٥ درهم امارات فقضت الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/٣/ ٢٧ برفض الدعوى تأسيسا على أن الموظف الملكور ليس هو المؤمن له وأن الدعوى ينبغى ان ترفع من المؤمن له وهي لجنة تطوير مسندم مما اضطرت معه المستأنفة إلى اقامة المدعوى ينبغى ان ترفع من المؤمن له وهي لجنة تطوير مسندم مما اضطرت معه المستأنفة إلى اقامة المدعوى مؤمسة قضاءها والمصروفات. ويتاريخ ١٨٣٨/٥ الشركة المستأنفة الانجوى مؤسسة قضاءها على أن المستأنفة الانجون مأن تطالب بتعويض التأمين وبافتراض احقيتها في ذلك فان حقها قد على ان المستأنفة الانجون تعالم 1٩٨٨/٨ والذي أرسلته إلى مبلغ زائد على ماتسلمته من قبل واعتبار ماسبق لها أن تقاضته تسوية نهائية لوثيقة التأمين.

وحيث أن هذا الحكم لم يلق قبولا لدى المستأنفة فطعنت عليه بهذا الاستثناف بصحيفة أودهت أمانة سر الهيئة في ١٩٨٨/٤/١٢ طلبت في ختامها الحكم بقبول الاستثناف شكلا وفي المؤضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم لها بكل طلباتها التي ابدتها في صحيفة الدعوى الابتدائية وأسست استثنافها على الأسباب الآلية :

السبب الأول: وفي بيانه تقول ان شركة التأمين المستأنف ضدها قد أقرت اقرارا ضمنيا واضحا بأن المستأنفة هي المؤمن لها بموجب وثيقة التأمين إذ أنها قبلت ودفعت بالفعل جزءا من المطالبة بناء على طلب قدمته لها المستأنفة نفسها وليس من الموظف الذي كان يقود السيارة وقت الحادث.

السبب الثانى : وحاصلة أن المطالبة موضوع النزاع ليست مطالبة جديدة وإنها هى مجرد استمرار وتعديل للأسحكام الصادرة من محكمة الفجيرة ومن ثم فلا يقبل القول بان حتى المستأنفة قد سقط بالتنازل عنه بموجب كتابها بتاريخ ١٩٨٦/٨/٣ .

السبب الثالث: أنه من المتفق عليه قانونا أن حق الغير يجب الا يضار أو يتمرض للسقوط بعمل يصدر من المؤمن له إذ ان المبالغ موضوع النزاع سوف تستخدم للوفاء بالاحكام القضائية الصادرة من عمكمة الفجيرة لصالح المشرورين اللين يجب الا تضار مصالحهم بفعل المؤمن له وعليه فمع التسلم الجدلي بان خطاب المستأنفة المؤرخ ٢-١٩٨٦/٨٢ يعتبر تنازلا عن الحق وأن المطالبة تعتبر مطالبة جديدة فان هذا التنازل يجب الا يؤثر على حقوق الغير من المستفيدين وفقا للقواعد العامة في قانون التأمين .

وحيث انه من القواهد المسلم بها ان المقود بصفة عامة يجب تنفيذها بطريقة تتفق مع مايرجه حسن النية ، الا أن عقد التأمين بصفة خاصة يوصف بأنه من عقود حسن النية ولا يعنى ذلك وجوب تنفيذه بحسن نية شأنه شأن غيره من المقود ، وانيا يقصد بوصفه بهذا الوصف أن طرفا عقد التأمين يجب أن يكون أمينا فيها يدلى به من بيانات عن الخطر المؤمن منه وأن يجاول تفادى حدوثه أو الحد منه إذا وقع ، أما بالنسبة به من بيانات عن الخطر المؤمن منه وأن يجاول تفادى حدوثه أو الحد منه إذا وقع ، أما بالنسبة

للمؤمن فأنه يجب أن يكون حسن النية في تعامله مع المستأمن فلا يتمسك بحرفية شروط اسقاط التمويض أو يفرض شروطا على المستأمن من شائبا اعقائه من المسئولية أو تخفيفها عما هو منصوص عليه في الوثيقة .

وحيث أن التأمين من المسئولية يختلف عن التأمين على الاشياء . إذ يبدف إلى تأمين المؤمن الم من الرجوع عليه بالمسئولية فالضرر المؤمن منه ليس ضررا يصيب المال بطريق مباشر كما في التأمين على الاشياء بل هو ضرر ينجم عن نشوه دين في ذمة المؤمن منه بسبب تحقق مسئوليته التقصرية كما في المسئولية عن حوادث السيارات. فالضرر المؤمن منه هو نشوه الدين بسبب المسئولية واختطر المؤمن منه في التأمين من المسئولية ليس هو الضرر الذي يصيب المفرور بل هو الضرو الذي يصيب المؤمن له من رجوع المضرور عليه فلا يتحقق الخطر المؤمن منه بمجرد وقوع المضرو على المؤمن له وعندئل فقط يستطيع المؤمن له ان المؤمن له ان

وحيث ان قانون السير رقم ٧٣/٣٧ قد فرض صل كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يؤمن المسئولية المدنية عن الاصابة أو الوفاة التي تلحق الغير، ولما كان هذا التأمين ليس تأمينا اختياريا يعقده مالك السيارة بقصد تأمين نفسه من المسئولية عن حوادث سيارته الناشئة عن خطئه أو نعال عن عملهم وإنها هو تأمين اجباري يغطى بصفة عامة المسئولية المدنية المنشئة عن الاضرار المادية والجسيانية من حوادث السيارات سواء ترتبت تلك المسئولية على عاتق المنشولية المؤمن ذات اعتبار عيني تلزمه متى استقامت المشولية المدنية الناجة عن حوادث السيارة المؤمن ذات اعتبار عيني تلزمه متى استقامت فلا يشترط الالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التحويض سوى أن تكون السيارة مؤمنا عليها لديها وان تثبت مسئولية قائدها عن الفرر مع تقدير مقدار التحويض. وقد استهدف المشرع بهذا التأمين بمناهم المتباع وتملو على مصلحة الإفراد وهي حماية المسرور في حوادث السيارات وضيان حصوله على حقه في التمويض الجابر للضرر الذي وقع عليه المام بحيث يقم الاتفاق على مايخالفها باطلا بملائا مطلقا .

وسيث أن الشابت من وثيقة الشامين والجدول الملحق بها أنها تضطى فترة زمنية من الإمارات المحرية أن الإمارات الإمارات المحرية التنافض في الإمارات الإمارات المحرية المتحدة ، وإن مسئولية شركة التأمين المستأنف ضدها غير عدودة وذلك بالنسبة لاى المحالبة أو سلسلة مطالبات تنشأ عن حادثة واحدة بخصوص أذى جساني أو موت للغير . وقد فسرت الشركة المذكورة التزاساتها بوضوح بعد وقدع الحادث وذلك في رسالتها المؤرخة فسرت الشركة - بصفتها المؤدنة الترامية بعد المحدوثة أو أى من سائقها المؤدنة التزامها بدفع أى تمويض يستحق لطرف ثالث يحكم به ضد اللجنة أو أى من سائقيها كما اكدت كذلك أنه إذا أصدرت المحكمة حكيا بالتمويض ضد اللجنة أو موظفها . . . فانها ـ اى شركة

التأمين ـ ستكون مسئولة عن المبلغ المحكوم به في الحدود الواردة بالوثيقة .

وحيث أنه يبين بوضوح بما تقدم ان شركة التأمين المستأنف ضدها قد جرت في مكاتباتها وتصرفاتها المتعلقة بتنفيذ عقد التأمين بعد وقوع حادث السيارة موضوع هذه المطالبة ، قد جرت الشركة على اعتبار لجنة تطوير مسندم هي المؤمن لها وصاحبة الحق في المطالبة بالتعويض الذي يقضى به ضدها أو ضد موظفها . . . وعليه فلا يقبل ما عادت إليه الشركة من القول بعدم التزامها بالدفع لان المضرور من الحادث لم يرجع على اللجنة ذاتها بالتعويض .

ولما كان جوهر التأمين الاجبارى على ماسلف بيانه هو المسؤولية الغير علووة الشركة التأمين عن الاضرار التى تصيب الغير الجبارى على ماسلف بيانه هو المسؤولية الغير علووة الشركة البنظام ، فان الايصال الذى اعدته الشركة المستأنف ضدها المؤرخ ١٩٨٣/٨/٢ لتبلين بالنظام من اللجنة المستأنفة توقيعه بها يفيد استلامها للشيك الخاص بالتعويض المقضى به عن الحادث واما تضمنه هذا الايصال من عبارة تفيد اعتبار المبلغ الصادر به الشيك تسوية نهائية لمطالبة الغير أو اية مطالبة تتعلق بالخادث ، هذه العبارة وإن قبلتها اللجنة المستأنفة كثيرط لحصوفا على الشيك أو لهمرف قيمته تعتبر خروجا من الشركة عن حسن النية الواجب مراعاته في تنفيذ عقد التأمين الاجبارى إذ بها صعدت الشركة إلى تخفيف مستوليتها التأمين ، كيا أن فيها غالفة لشروط التأمين الاجبارى إذ بها صعدت الشركة إلى تخفيف مستوليتها واعضاء نفسها من المسؤولية الغير عدودة بالنسبة للغير كها ورونت بالوثيقة ، ومن ثم فان قبول المستأنفة توقيع مثل هذا الايسال يكون عديم الأثر ولايسقط حقها في ان تطالب الشركة المستأنفة ضدها بكل مايقضى به عليها أو على موظفها من تمويض مترتب عن الحادث الذى وقع من السيارة المؤمنة .

وحيث أنه لانزاع بين الطرفين أن موظف اللجنة المستأنفة المدعو . . . قد قصى عليه بمناسبة حادث السيارة المؤمنة بتمويضات أخرى للغير زيادة على التمويض الذى سبق للجنة أن تسلمت قيمته بالشيك المرسل ها في ١٩٨٦/٩/٨ وأن هذه التمويضات قد صدرت بها أحكام قضسائية نهائية من عاكم امارة الفجرة بدولة الأمارات العربية وتبلغ قيمتها ١٨٣٨٧ درهم امارات وإذكان الحادث الملكور قد وقع في النطاق الزمني والجغراف لوثيقة التأمين وكانت مسئولية شركة التأمين في هذا الحصوص غير محدودة فانها تكون ملزمة باداء هذه التعويضات إلى اللجنة المسائفة اعالا لشروط الوثيقة .

وحيث انه لكل ماتقدم يكون الاستثناف في عمله ويكون الحكم المستأنف قد جانب الصواب في قضائه برفض الدعوى عما يتمين معه الغاؤه والقضاء للمستأنفة بطلباتها .

وحيث انه عن المصروفات فتلزم المستأنف ضدها بها عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

و فلهـــله الأســباب ع

جلسة الاثنين ٣٠ مايو ١٩٨٨

الاستئناف رقم ١٩٨٨/١٣

استئناف ، میعاده :

(أذا صادف اليوم الأخير حطلة رسمية امتد الميعاد إلى أول يوم عمل)

لما كان لايمكن قانوناً القيام بعمل اجرائى أثناء المطلة الرسمية فان القانون إذا اشترط ميعادا محددا للقيام بعمل ووقعت العطلة فى آخر يوم من أيام الميعاد امتد إلى أول يوم عمل بعدها .

تحسكيم:

(التحكيم طريق استثنائي لفض الخصومات ، اختلافه عن الخبرة)

التحكيم اتفاق على طرح النزاع على شخص معين أو أشخاص معينين ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة به ، فهو طريق استثنائى لفض الخصومات قوامه الحزوج عن طرق التقاضى العادية . فالمحكم يقوم بوظيفة القضاء ويعتبر قراره حكها على خلاف الحدير اللمى لا يكلف إلا بابداء الرأى فيها يطرح عليه من مسائل وهذا الرأى لا يلزم الخصوم كها لا يلزم القاضى .

(قرار المحكم يعتبر حكيا يتمتع بها للأحكام القضائية من حجية ملزمة . وجوب اشتهاله على البيانات الواجب توافرها فى الحكم وإلا كان باطلا . تعلق ذلك بالنظام العام)

قرار المحكم يعتبر حكما يتمتع بها تسمتع به الأحكام القضائية من جمجية ملزمة ومن ثم يجب ان يشتمل بوجه خاص عل صورة من وثيقة التحكيم وملخص اقوال الحصوم ومستنداتهم وبيان وقائع القضية واسهاء الخصوم وصفاتهم . . والقصور في اسباب القرار الواقعية يؤدى إلى بطلانه بطلانا يتعلق بالنظام العام .

بطلان ، دمــوى :

(جواز رفع دعوى ببطلان حكم المحكم)

يجوز رفع دعوى ببطلان حكم المحكم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوي وترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع .

الهئية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة .

حيث أن الوقاع على مايين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن الشركة المستأنفة أقامت اللحوى رقم ١٩٤٤ ٨٧ على الشركة المستأنف ضدها بطلب الحكم ببطلان قرار التحكيم موضوع النزاع والنزام المستأنف ضدها بان تؤدى لها مبلغ ١٣٤٠ ١٣٤٠ و وعلم والمستأنف ضدها بهدت إليها بطلاء المبنى المعروف باسم وإلى بهادة وقرائلايت، التي التزمت المستأنف ضدها بتوريدها الآأن رب العمل اختار مادة وقرائبلاست، مما أدى الى ظهور عيوب في الطلاء مما اقتضى عمل طبقتين من الطلاء ووافقت المستأنف ضدها بتي معمل المبنى المعرف وأفقت المستأنف ضدها على توريد المواد اللازمة لعمل الطبقة الثانية الآ أنها وفضت سداد أية مبالغ المسائف ضدها على معربة على الحالة النزاع إلى التحكيم أصدر المحكم قراره المطعون فيه للمسائف ضدها واعتمد عليه في اصدار قراره رغم علمه بطبيعة الطلاء المسمى وقرائبلاست، عما دفعها إلى إقامة دعواهما بطلباتها السائفة . ويتاريخ ١٩٨٣/٣/٣ قضت الدائرة الابتدائية برفض الدعوى وازمت المستأنفة المصروفات .

وحيث ان هذا القضاء لم يحز قبولا لدى المستأنفة فطعنت عليه بهذا الاستثناف بصحيفة أودعت أصانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٨/٤/٣٣ طلبت فى ختامها قبول الاستثناف شكلا وفى الموضوع بالفناء الحكم المستأنف ويبطلان قرار المحكم والزام المستأنف ضدها بدفع مبلغ بهده بعد ويبطلان قرار المحكم والنام الاستثناف على أسباب حاصلها أن المحكم ارتكب خطأ جسيا يرقى الى سوء السلوك المحدى وأنه أساء ادارة التحكيم وفشل فى ان يكون عايدا إذ انحاز لصالح المستأنف ضدها مما يجعله مفتقرا للامانة والكفاءة ويجول قراوه باطلا.

وحيث أنه بجلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ دفع وكيل المستأنف ضدها بعدم قبول الاستثناف شكلا لرفعه بعد المهاد إذ صدر الحكم الابتدائي في ١٩٨٨/٣/٣٣ وأودعت صحيفة الاستثناف في ١٩٨٨/٤/٢٣ أي بعد انقضاء ثلاثين يوما . كيا دفع ببطلان صحيفة الاستثناف لعدم تضمنها أسبابا للاستثناف .

وحيث انه عن الدفع بعدم قبول الاستثناف شكلا فهو في علم ذلك انه لما كان لا يمكن قانونا القيام بعمل اجرائي أثناء العطلة الرسمية فانالقانون إذا اشترط مبعادا محددا للقيام بعمل ووقعت العطلة في آخر يوم من أيام المبعاد فان المبعاد يمتد إلى أول يوم عمل بعدها ، لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد صدر في ٨٨/٣/٢٣ فأن ميعاد الاستثناف وهو ثلاثون يوما بحسب ابتداء من ٨٨/٣/٢٤ وينتهي يوم ٢٤/٤/٨٨ وإذ صادف هذا اليوم الأخير يوم جمعة ـ أي عطلة رسمية .. فان الميعاد يمتد الى ٢٣ / ٨٨ وهو تاريخ ايداع صحيفة الاستئناف .

وحيث أن الدفع ببطلان صحيفة الاستثناف لعدم بيان أسباب الطعن بها فهو مردود ، ذلك ان البين من الرجوع الى هذه الصحيفة أن الشركة المستأنفة قد أسست طعنها فى الحكم المستأنف على ان هذا الحكم لم يأخذ برجهة نظرها من ان قرار المحكم قد جاء باطلا للأسباب النى أوردتها، ولما كانت الدائرة الاستثنافية ترى ان فى هذا البيان من الكفاية والوضوح ما ينفى قاله التجهيل المدعى بها على صحيفة الاستثناف وتتحقق به الغاية المقصودة من نص المادة ٢٩ مكروا (١) من المرسوم السلطاني وقم ١٩٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ التى توجب بيان أسباب الاستثناف في صحيفة الاستثناف .

وحيث أن الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

وحيث أن التحكيم هو الاتفاق على طرح النزاع على شخص معين أو أشخاص معينين ليفسلوا فيه دون المحكمة المختصة به ، فهو طريق استثنائي لفض الخصومات قوامه الخروج عن طريق التقاضى العادية ، فيمقتضى التحكيم ينزل الخصوم بارادتهم واتفاقهم عن الالتجاء إلى الفضاء مع التزامهم بطرح النزاع على عكم أو أكثر ليفصلوا فيه بحكم ملزم يكون قابلا للتنفيذ الجبرى شأنه شأن الحكم الصادر من عاكم الدولة . والتحكيم على هذا النحو يختلف عن الحبرة ، فالمحكم يقوم بوظيفة القضاء وعسم النزاع بين الخصوم والقرار الصادر منه يعتبر حكها وهو مايتضى منه عند النظر في النزاع والحكم فيه الالتزام بالمبادىء الأساسية في التقاضى واتباع الاحكام العامة في التحكيم وما اتفق عليه العرفان في مشارطة التحكيم . أما الخبير فأنه لايكلف

وحيث أنه لما كان ماتقدم وكان عمل المحكم يعتبر عملا قضائيا كيا أن القرار العمادر منه في المنازعة يعتبر حكيا يتمتع بها الاحكام القضائية من حجية ملزمة فأن حكم المحكم يب أن يشتمل بوجه خاص على صورة من وثيقة التحكيم وملخص اقوال الخصوم ومستنداتهم وبيان وقائع القضية واسباء الخصوم وصفتهم ومواطنهم ومن باشر الإجراءات نيابة عنهم وصفته والمكان الذى صدر فيه وتاريخ صدوره وتوقيع المحكم أو المحكمين . ومن القواعد الأساسية أن القصور في أسباب الحكم الواقعية يؤدى إلى بطلائه ، كيا أن حكم المحكم يجب أن يكون مسببا والمكان باطلا ، إذ لابد للمحكم أن يين الأساس القانوني أو مبادىء المدالة والاعتبارات التي عبد أن يكون المختل منها في حكمه ، ويطلان الحكم على هذا النحو يتملق بالنظام المام . كيا يبد أن يكون الحكم بلغة البلد الذى صدر فيه فاذا يجب أن يكون لحكم المدحكم هو بمثابة حكم قضائي يخضع للشكل المقرر للأحكام الملى وقع على المحكم . ولما حكم المحكم هو بمثابة حكم قضائي يخضع للشكل المقرر للأحكام ويصدر من شخص مكف بتأدية وظيفة القضاء في خصوص النزاع المطروح أمامه فان عكم لمحكم يجب أن يصدر عاسلطة العليا في الملاد التي تصدر الأحكام باسمها فاذا لم يصدر على هذا النحو فقد شكله باسم السلطة العليا في الملاد التي تصدر الأحكام باسمها فاذا لم يصدر على هذا النحو فقد شكله باسم السلطة العليا في الملاد التي تصدر الأحكام باسمها فاذا لم يصدر على هذا النحو فقد شكله باسم السلطة العليا في الملاد التي تصدر الأحكام باسمها فاذا لم يصدر على هذا النحو فقد شكله باسم السلطة العليا في الملاد التي تصدر الأحكام باسمها فاذا لم يصدر على هذا النحو فقد شكله

كحكم وللمحاكم من تلقاء نفسها الا تعتد بذلك الحكم الذى لم يصدر باسم السلطة العليا في البلاد لتملق هذه القاعدة بالنظام العام .

وحيث أنه من المتفق عليه جواز رفع دعوى بطلان حكم المحكم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى وترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع وتجرى مختلف التشريعات على ان من أسباب بطلان حكم المحكمين وقوع بطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر في الحكم . وحيث أنه بيين من الاطلاع على الصورة الضوئية لقرار المحكم المطعون فيه المقلمة إلى الدائرة الاستثنافية أنه عرز باللغة الانجليزية وغير موقع من المحكم وكذلك الترجمة العربية له المقالمة للدائرة الابتدائية فهي غير موقعة منه ، كيا أن الحكم لم يتخذ شكل الاحكام فلم يصلر باسم السلطة العليا في البلاد ولم ينته إلى منطوق صريح وانيا انتهى فلى اقتراح حل للنزاع ، ومن ثم فان هذا المحكم يكون قد فقد المقومات الأساسية للمحكم ويكون باطلا بطلانا مطلقا . ثم فان هذا المسكم المسكرة المساسية للمحكم ويكون باطلا بطلانا مطلقا . ووزد نم المسلم الستأنف إلى خلاف ذلك فأنه يتعين الغائه والقضاء ببطلان القرار المطعون فيه . وحيث أنه عن المرسوم السلطاني وقم ٨٧/٣٨ المعدل بالمرسوم السلطاني وقم ٨٤/٣٧ .

ر قلهاله الاستياب ۽

جلسة الاثنين ١٣ يونيو ١٩٨٨ الاستثناف رقم ٤/ ١٩٨٨

دفساع:

(عدم الأشارة الى ماتضمنته مذكرة مقدمة دون تصريح يعتبر استيعادا لها . لا اخلال بمبدأ المساواة والمواجهة بين الخصوم)

إذا كان الثابت أن الدائرة الابتدائية حجزت الدعوى للحكم لجلسة . . . وون التصريح بتقديم ملكرات وكان التسأنف ضده قد قدم ملكرة خلال فترة حجز الدعوى للحكم إلا أن الحكم لم يتضمن أية اشارة إلى ماتضمته من دفاع فأن ذلك يعتبر إستبعادا لها . نعى المستأنف بالأخلال بمبدأ المساواة والمواجهة بين الخصوم لا أساس له .

أعمال تجارية ، شراء العقار من أجل بيعه :

(اعتبر المشرع الميانى شراء العقار بقصد بيمه أو تأجيره عملا تجاريا . المادة 1/ من قانون السجل التجاري رقم ٣/ ٧٤)

فى كثير من التشريعات لا يعتبر شراء العقار بقصد بيعه أو تأجيره عملا تجاريا . إلا أن المشرع العياني خرج على هذه القاعدة فى المادة ٧/٥ من قانون السجل التجارى رقم ٧٤/٣ واحتبر شراء الفعار بقصد بيعه أو تأجيره عملا تجاريا .

اســـتئناف :

(الطلبات الجديدة التي لاتقبل في الاستثناف . ماهيتها . المادة ٣٦ مكررا (٨) من نظام نظر الدحاوي أمام الهيئة)

الطلب الجديد الذي لايقبل في الاستثناف هو الذي يختلف عن الطلب الأصبل في موضوعه أو أطرافه ويكون من الجائز رفعه بدعوى مبتدأه دون أن يدفع بحجية الأمر المقضى بالحكم الصادر في الطلب الأصل . إذا كان الطلب الأصل أمام الدائرة الابتدائية هو انقاص الثمن فأن طلب فسخ العقد ورد كامل الثمن لأول مرة في الاستثناف يعد طلبا جديدا يتعين عدم قبوله .

(للدائرة الاستثنافية ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الطلبات الجديدة)

عدم جواز تقديم طلبات جديدة فى الاستثناف يعتبر من القواعد الأصلية المتعلقة بالنظام العام ، للدائرة الاستثنافية أن تقضى جا من تلقاء نفسها ولو لم يدفع بذلك أحد من الخصوم إذ ان فى قبول طلبات جديدة فى الاستثناف الحلال بعبداً التفاضى على درجتين وهو من المبادىء الأساسية فى التقاضى أمام الهيئة التى استحداثها المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨.

الحيثسة

بعد الاطلاع على الأوراق وساع المرافعة الشفوية وبعد المداولة. حيث ان الاستثناف استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع على مايين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن المستأنف ضده أقام الدعوى رقم ٢٩٦٧١ على المستأنف طالبا الزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ٢٩٦٧٥ ورع والتعويض المناسب مع الزامه بالمصاريف . وقال بيانا لدعواه أنه اشترى من المستأنف قطعة الأرض المبيئة بالصحيفة بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٧٨/٨ باعتبار أن مساحتها ٣٩٧٥٧ مترا مربعا بسعر المتر أربعة ريالات وسدد الثمن بالكامل وبعد تسجيل المقد تبين ان المساحة الحقيقية لقطعة الأرض ١٩٣٥٠ مترا مربعا فقط ولما كان العجز في المساحة المبيعة قدره ٢٩٦٧٧ مترا مربعا فقط ولما كان العجز في المساحة المبيعة قدره ٢٩٦٧٧ مترا مربعا وقيمته ٢٩٦٧٠ ورع فقد أقام دعواه للمطالبة به فضلا عن التعويض عها أصابه من أضراد نتيجة حبس هذا المبلغ عنه . وبتاريخ ٢٩٨٨/٢/٢ حكمت الدائرة الإبتدائية بالزام المساريف المناسبة المساريف المناسبة ووقضت ماعدا ذلك من الطلبات .

وحيث أن هذا الحكم لم يلق قبولا لدى المستأنف فطعن عليه بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ٢٧/٧/٨٨ طلب في ختامها الحكم .

أولا: بقبول الاستثناف شكلا.

ثانيا: في الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص هيئة حسم المنازعات عن التجارية بنظر النزاع وموضوعيا برفض الدعوى مع الزام المستأنف ضده بالمصروفات عن الدرجين . وقد أسس الاستئناف على ثلاثة أسباب حاصل أولها : أن النزاع يخرج عن المحتصاص هيئة حسم المنازعات التجارية لأن الأعال التجارية بالتبعية لم يرد نص باضفاء العمفة التجارية عليها وانيا تكتسب هذه العمفة عن طريق تبعيتها لعمل آخر منصوص على تجاريته فالماملات المعارية لا تتعمل تجارية ولا كانت مرتبطة بتجارة التاجر وإذ اعتمد الحكم المستأنف على صفة المستأنف كتاجر ورتب على ذلك تجارية عقد بيع قطعة الأرض على النزاع رضم مدنيته ورغم عدنيته ورغم عدايته المستأنف إلى المستدانف المستأنف ان الثانين : للاستثناف يقول للمستأنف إلى المرفان في ١٧/٤ اتفاقا جديدا

تراضيا فيه على اخلاء البائع (المستانف) من المسئولية عن أية زيادة أو نقص في المبيع لأن الأرض تقع في منطقة تخضع كلها للتخطيط وهو مايدل على انصراف نية الطرفين إلى أن البيع هو بيع لمبيع معين باللذات أي بيع بالجزاف بصرف النظر عن تحديد ثمنه بالتقدير. ومؤدى ذلك أنه بتهام التسبيل تكون ملكية الأرض المبعة قد أنتقلت إلى المستأنف عليه وإذ الحليت مسئولية المستأنف بحرجب اتفاق ٢٠/١٧/٩ عيا يكون في مساحة قطعة الأرض المبيعة من نقص أو زيادة فأن المستأنف ضده وشأنه مع الجمهة المحكومية التي اصدرت شهادة ملكيته بمساحة قدرها ٣٩٧٥٧ مترا مربعا بينها الثابت بالرسم الحاص أن الأرض مساحتها ١٩٣٥ مترا فضلا عن أن المستأنف ضده وجوفته تجارة الأراضي قد قام بمعاينة الأرض على الطبيعة كها قام بتسويرها وهو مايقطع بمعرفته لمساحتها الفعلية . وحاصل السبب بمعرفته لمساحتها الفعلية . وحاصل السبب المعرف عان الدائرة الابتدائية قبلت ملكرة من المستأنف ضده في فترة حجز الدعوى . الثالث : للاصتئاف ضده في فترة حجز الدعوى .

وحيث ان مايعيبه المستأنف على الدائرة الابتدائية بالسبب الثالث من اخلالها بمبدا المساواة والمواجهة بين الخصوم فهو مردود ذلك أن الثابت من الأوراق ان الهيئة قررت بجلسة ١٩٨٨/١/١٧ حجز الدعوى للحكم إلى جلسة ١٩٨٨/١/٢٦ دون التصريح بتقديم مذكرات ثم مدت أجل النطق بالحكم إلى جلسة ١٩٨٨/٢/٢ وفيها أصدرت حكمها المستأنف ، والثابت أيضا أن المستأنف ضده قدم مذكرة في خلال فترة حجز الدعوى للحكم تأشر عليها بالورود في أيضا أن المستأنف أنه لم يتضمن أية اشارة إلى المستأنف أنه لم يتضمن أية اشارة إلى تقديم هذه المذكرة أو إلى ماتضمته من دفاع ، فأن مفاد ذلك أن الدائرة لم تعديم المع ماقد يكون قد تضمتنه من طلبات أو دفاع وهو مايمتر استبعادا لها ومن ثم فان النعى بالاخلال بعبداً المساواة والمواجهة بين الخصوم يكون على غير أساس .

وحيث أنه حن السبب الثانى من أسباب الاستثناف المتعلق بمدنية النزاع عما يغرجه عن اختصاص هيئة حسم المنازعات التجارية ، فأن كثيرا من النشريعات التجارية تعتبر شراء المنفول بقصد بيمه أو تأجيره حملا تجاريا سواء كان المشول ماديا أو معنويا وسواء كان المقصود بيم المنفول بعينه أو بعد تبيئة أخرى ، أما إذا انصب الشراء على عقار فلا يعتبر عملا تجاريا ولو كان بقصد بيمه أو تأجيره لتحقيق ربع ، والشراء على هذا النحو لأجل البيم يعتبر عملا تجاريا ولو وقع مرة واحدة بغض النظر عن صفة من قام به سواء كان تاجرا أم غير تاجر ويشترط لاعتبار الممل تجاريا أن تنوفر نية البيم أو التأجير وقت الشراء واثبات ذلك مسألة موضوعية تستقل محكمة الموضوع بتقديرها على ضوء عناصر اللحوى المطووحة أمامها ويتم اثبات هذا القصد بكافة طرق الإثبات .

وإذا كان الأمر كذلك فى كثير من التشريمات فأن المشرع المياني خرج على هذه القاعدة إذ أن النص فى المادة ٧/٥ من قانون السجل التجارى رقم ٧٤/٣ على أن وتعتبر أعيالا تجارية الأعيال المدرجة أدناه والأعيال المشابهة لها التى تقوع على السعى وراء الكسب .

- (١) شراء الأموال المنفولة أو غير المنقولة المادية أو غير المادية من أجل بيعها بربع سواء بيعت على حالتها الأصلية أو بعد تحويلها .
 - (٢) شراء أو استثجار هذه الأموال من أجل تأجيرها للغير .
- (٣) ييع أو استثجار أو اعادة تأجير الأموال المشتراء أو المستأجرة على الوجه المبين اعلاء ، يدل على أن المشرع العماني قد اعتبر شراء العقار بقصد بيعه أو تأجيره عملا تجاريا شأنه في ذلك شأن بعض التشريعات العربية التي اعتبرت المضاربة العقارية عملا تجاريا كالقانون التجارى العراقي الصادر سنة ١٩٧٠ والقانون التجارى الكويتي .

وحيث انه لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المستأنف اشترى قطعة الأرض موضوع النزاع من المواطن . . . في ١٩٨١/١٢/١٤ ثم باعها كيا هى للمستأنف ضده في ١٩٨١/ ١٩/١٤ ثم باعها كيا هى للمستأنف ضده في ١٩٨١/ ١٩/١٤ ثم باعها كيا هي المستأنف ضاه أشترى قطعة الأرض هذه إلا بقصد بيعها والمضاربة عليها ، ومن ثم فان شرائه لها على هذا النحو يعتبر عملا تجاريا ، كيا يعتبر عملا تجاريا أيضا عليها لما استقر عليه رأى الفقه - بيع المستأنف لقطعة الأرض ذاتها إلى المستأنف ضده إذ تتحقق به المضاربة . ولما كانت هيئة حسم المنازعات التجارية تختص حليا الماليادة ١٤ من المرسوم السلطاني رقم ٢٩/٣٨ المدل بالمرسوم السلطاني رقم ٢٩/٣٨ معالف في الدعاوى الخاصة بالأمور التجارية حسيا ورد تعريفها في قوانين السلطاني فأن هذه المدعوى باعتبارها متعلقة بعمل تجارى تدخيل في اختصاصها عما يكون معه الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس من القانون .

وحيث أنه بجلسة ١٩٨٨/٦/١٣ طلب الحاضر عن المستأنف ضده في مواجهة المحاضر عن المستأنف فسعخ عقد البيع لبطلانه وردكامل الثمن مع الزام المستأنف بالتعويض السابق طلبه أمام المدائرة الابتدائية وقاده ٥٠٠٠ ريال عيالي .

وحيث ان المادة ٣٤ مكررا (٨) من نظام نظر المدهاوى أمام الهيئة الصادر بالموسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ تنص على ان ولاتقبل الطلبات المحديدة فى الاستثناف وتحكم الدائرة الاستثنافية من تلقاء نفسها بعدم قبولها . . . ، ومؤدى هذا النعس ان عدم جواز تقديم طلبات جديدة فى الاستثناف يعتبر من القواعد الأصلية المتعلقة بالنظام العام ، للدائرة الاستثنافية أن تقضى بها من تلقاء نفسها ولو لم يدفع بذلك أحد من الخصوم إذ ان فى قبول طلبات جديدة فى الاستثناف اخلال بمبدأ التقاضى على درجين وهو من المبدىء الأساسية فى التقاصى أمام الهيئة التى استحداثها المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ ، لما المبدىء الأسلى فى مرضوعه أو اطرافه ويكون من الجائز رفعه بدعوى مبتدأه دون أن يدفع بحجة الطلب الأصلى فى مرضوعه أو اطرافه ويكون من الجائز رفعه بدعوى مبتدأه دون أن يدفع بحجة الأمر المقضى بالحكم الصادر فى الطلب الأصلى عن مرضوعه أو اطرافه ويكون من الجائز رفعه بدعوى مبتدأه دون أن يدفع بحجة أمام المدائرة الابتدائية بطلب انقاص الثمن مع الزام المستأنف بأن يدفع له تمويضا قدره أمام الدائرة الابتدائية بطلب انقاص الثمن مع الزام المستأنف بأن يدفع له تمويضا قدرخ العقد العقد

ورد كامل الثمن المدفوع يعد طلبا جديدا يتمين عدم قبوله ، أما عن طلب التعويض فقد رفضته الدائرة الابتدائية ولم يستأنف المستأنف ضده حكمها في هذا الشأن ، ولما كانت القاعدة ان الاستثناف مرتبط بمصدحة المستأنف بحيث يجب الا يضار من استثنافه فان طلب التعويض يعتبر غير مطروح على الدائرة الاستثنافية مادام المستأنف ضده لم يرفع استثنافا بشأنه والاكان في ذلك اضرار بالسنانف وهو أمر غير جائز .

وحيث أنه عن موضوع الاستثناف فأن المستأنف ضده أسس دهواه بطلب انقاص الثمن على أنه اشترى من المستأنف بموجب المقد المؤرخ ٨٢/١٢/٩ قطعة الأرض موضوع النزاع باعتبار مساحتها ٣٩٧٥٧ مترا مربعا بسعر المتر أربعة ريالات عيانية ثم تبين له ان ملكية المستأنف وفقا للرسم المساحى الصادر من دائرة المساحة بوزارة الاسكان لاتتعدى ١٠١٣٠ مترا مربعا بينيا يقول المستأنف أنه باع قطعة الأرض بثمن جزافي هو الوارد في المعقد وأن المساحة الثابتة بالعقد لم يكن لها اعتبار وان المستأنف ضده اشترى قطعة الأرض كيا هي بعد أن عاينها على الطبيعة وقبلها بحالتها .

وحيث ان الهيئة كتبت لوزارة الاسكان مستعلمة عن تطور ملكية قطعة الأرض موضوع النزع وبيان مساحتها من واقع الملفات وقد افادت الوزارة ان شهادتي اثبات الحقوق الخاصتين بالأرض موضوع النزاع قد صدرتا بناء على الرسم المساحي المؤرخ ١/٥/٧٧ الخاص بارض المواطن . . . كلها وهو المالك الاصلى للارض والبائع للمستأنف وانه لايوجد رسم مساحى آخير، أما الرسم المساحي الصادر بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠ تحت رقم ٣٩٧_١٠١-١٠_٥٠ المقدم صورته من المستأنف ضده . فهو عن جزء من الأرض الصادر عنها الرسم المساحي المؤرخ ١/٥/٧ وإن هذا الرسم قد استخرج بناء على طلب المستأنف ضده بعد ان ارشد عن الأرضى وقام المساح بمسحها على الطبيعة. كيا ارسلت وزارة الاسكان ملف اللجنة المركزية لشئون الأرض والخاص بالتحقيق الذي أجرى في شكوى تتعلق بقطعة الأرض موضوع النزاع وقد سؤل في هذا التحقيق بشاريخ ٧/١٠/١٩٨٥ المواطن . . . وهـ و المالك الأصلي للأرض فقرر ان المساحة الكلية للأرض التي يمتلكها هو واخوته بطريق الميراث ٣٩٧٥٧ مترا مربعا باع منها • ١٢٠ مترا مربعا للمستأنف . . . وباع أجزاء منها الاشخاص آخرين وأن كل مشترى استلم المساحة التي إشتراها وكللك المستأنف اللي قام بدوره ببيعها للمستأنف ضده . ومرفق باوراق التحقيق ايصال مؤرخ ١٩٨١/١٢/٣٠ يفيد سداد المستأنف . . . مبلغ ٢٠١ ر.ع رسوم بيع وإيصال آخر مؤرخ ١٩٨٢/١٣/١٦ . يفيد سداد المستأنف ضده . . . مبلغ ٤٧٧١ ر. ع . رسوم بيم وذلك عن قطعة أرض فضاء بالعليبة بوشر.

وحيث أن الهيشة ترى من كل ماتقدم أن المستأنف أشترى من المواطن . . . مساحة وحيث أن المستأنف أشترى من المواطن . . . مساحة ٣٩٧٥٧ مترا مربعا ضعن المساحة الكلية الصادر بشأنها شهادة اثبات حقوق بمساحة ٧٩٥٧ متر مربع وقد أقر بلدلك الحاضر عنه بمحضر جلسة ١٩٨٨/٦/١٣ ومن ثم فها كان له أن يبيع

أكثر مما يملك وإذ حرر عقد البيع مع المستأنف ضده عن مساحة ٣٩٧٥٧ متر مربع بسعر اربعة ريالات للمتر فأنه يكون قد باع اكثر مما يملك ولايقبل منه القول بأنه باع قطعة أرض محدودة ويسعر جزافي إذ ان عبارات العقد واضحة في تحديد المساحة المبيعة والتي على أساسها احتسب الثمن وقد استخدم في ذلك شهادة اثبات الحقوق الخاصة بالمساحة الكلية ومن ثم فان دعوى المستأنف ضده بطلب انقاص الثمن على أساس المساحة المبيعة فعلا والتي ترى الهيئة تقديرها ب ١٢٠٠٠ مترا تكون على أساس صحيح من القانون .

وحيث أنه لما تقدم من أسباب ولتلك التى قام عليها الحكم المستأنف ولاتتمارض معها صراحة أو ضمنا يتمين تعديل الحكم المستأنف إلى الزام المستأنف بان يدفع للمستأنف ضده مبلغ ١٩١٨ ٢ ر. ع وهو قيمة ثمن ٧٧٧٥٧ مترا بسعر اربعة ريالات .

وحيث أنه عن المصروفات فترى الهيئة الزام المستأنف بها عملا بالمادة ٤٨ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٨ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ . و فلهــــله الاســـباب »

جلسة الاثنين ١٣ يونيو ١٩٨٨ الاستثناف رقم ١٩٨٨/١٤

استثناف:

(القبول المانع من الطعن . ماهيته . مثال بشأن قبول جزئي)

يشترط في القبول المانع من الطمن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضاه المحكوم عليه به وبالتخل عن حق الطمن فيه . القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا كما قد يكون كليا أو جزئها بحيث يرد على جزء من منطوق الحكم إذا كان يحترى على اجزاء شتلفة . اقرار المستأنف في صحيفة الاستثناف بمديونيته بالمبلغ المحكوم به يعتبر قبولا منه للحكم في هذا النطاق يمنعه من المنازعة في أمر ثبوت المديونية إلا أنه لايحول بينه ويين استثناف الحكم لتعديل طريقة السداد .

دعسوى:

(قفل باب المرافعة . ماهيته . عدم النزام الهيئة بتأجيل اصدار الحكم لجلسة مقبلة أو السياح للخصوم بتقديم مذكرات)

قضل باب المرافعة في الدهوى معناه ان المحكمة رأت أن الدهوى صالحة للحكم فيها بحالتها بعد ان تكون قد أنسحت لطرفي الخصومة مجال إستيفاء دفاعها . وقفل باب المرافعة كها يكون صريحا يكون ضمنيا إذا قررت المحكمة في جلسة ختام المرافعة النطق بالحكم ويدأت في المداولة .

المادة ٣٤ من نظام نظر الدعاوى أمام الهيئة لاتلزمها بتأجيل اصدار الحكم لجلسة مقبلة كما لاتلزمها بالسياح للخصوم يتقديم مذكرات نهائية . المادة ١٢ من اللائحة الداخلية لنظام العمل بالهيئة .

الميئسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع ـ على ماييين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق ـ تتحصل في أن البنك المستأنف ضده أقام الدعوى الابتدائية وقم ٨٧/ ٤٦٨ ضد المستأنف طالبا الحكم بالزامه بأن يؤدى له مبلغ ۲۹۸، ۱۹۸۷ ر.ع والفوائد بواقع ۰.۱٪ اعتبارا من ۱۹۸۷/۱۱ محتى السداد. وفي بيان دصواه قال البنك المستأنف ضده أنه بتاريخ ۱۹۸۲/۱۱/۱۶ تعاقد معه المستأنف على فتح حساب جارى وحصل على تسهيلات الثيانية بفائدة ۱۹۸۰ وقد بلغت قيمة المستأنف على فتح حساب جارى وحصل على تسهيلات الثيانية بفائدة ۱۹۸۰ وقد بلغت قيمة هده التسهيلات في ۱۹۸۵/۱۲/۱۸ و ۱۹۸۰ ر.ع اتفق على سدادها على أقساط شهوية أيمة كل منها ۵۰۰ و ۱۹۸۰ بفائدة قدرها ۱۹۸۵/۲/۱ ثم تحولت المديونية الى قرض في الحساب المحارى ابتداء من ۱۹۸۱/۲/۱ بفائدة قدرها ۱۹۸۰ ر.۱ ولا كان المستأنف قد أشل بالتزامه بالسحاد وبلغ رصيده المدين في ۱۹۸۸/۲/۱۰ مبلغ ۲۵۱۸٬۳۸۳ فقد اقيمت المدعوى المستأنف ضده مبلغ ۲۵۸۸/۲/۱ حكمت الدائرة الابتدائية بالزام المستأنف بأن يؤدى المستأنف ضده مبلغ ۱۹۸۸/۲/۱ ر.ع والفوائد بواقع ۱۹۸۰ احتبارا من ۱۹۸۷/۷/۱ وحتى السداد مع الزامه بالمعروفات .

وحيث أن هذا القضاء لم يلق قبولاً من المستأنف قطعن عليه بهذا الاستثناف بصحيفة أودهت أمانة سر الهيئة بتاريخ ٢٩/٥/٥/٢ طلب في ختامها الحكم : أولاً : بقبول الاستثناف شكلاً .

ثانيا : وفي الموضوع ويصفة أصلية بالغاء الحكم المستأنف والحكم :

(١) بايقاف الفوائد المحتسبة على مبلغ المديونية اعتبارا من ١٩٨٧/٧١ .

 (٢) أن يتم سداد المديونية البالغ قدرها ٦٨٦, ٣٥١٨٦٣ ر.ع من واقع الايجارات المحصلة من البنايتين مع التزام المستأنف بأن يحول عقود الإيجار

الى البنك فضلا عن التزامه بدفع ٧٠٠ ر.ع شهريا حتى تمام السداد .

ويصفة احتياطية اعطاء المستأنف مهلة ستة أشهر لبيع البنايتين ودفع مايتحصل من ثمنها كسداد لمبلغ المديونية .

"اللظ": الزام المستأنف عليه بالرسوم عن درجتى التقاضى . وقد أقام المستأنف استثنافه على سبين حاصل أولها: أن الدائرة الابتدائية لم تمكنه من ابداء دفاعه كيا ورد بالحكم المستأنف أن وكيل المستأنف حضر بالجلسة - التى صدر فيها الحكم - ولم يبد أى دفاع وهو مايخالف عضر تلك الجلسة من أن وكيل المستأنف حضر وطلب أجلا لتقليم دفاعه . ويضيف المستأنف انه لم يعلم بقفل باب المرافعة في الدعوى وكان الأجدى أن تحجز اللحوى للحكم مع السياح بتقديم ملكرات . وفي بيان السبب الثاني : يقول المستأنف أن الدين المطالب به - والذى لاينازع فيه مداد مدخل أسبب بقيام المستأنف ببناء بنايتين وقد وافق البنك المستأنف ضده على أن يتم صداد ملكرات المحصلة من البنايتين وه الإن المستأنف ضده على أن يتم صداد وقد دأب المستأنف على ماهو تابت بآخر كشف حساب مؤرخ ١٩٨٨/٢/ على ايداع كاقة ماعيم مسلوعا بمدد ان كان جمعمل عليه من الجيار البنايتين والذى انخفضى لى ١٩٠٠ ر.ع سنويا بعد ان كان جمود على دخله منه في تسديد بحزء من الدين .

وحيث أن الحاضر عن المستأنف ضده دفع بعدم قبول الاستثناف لقبول المستأنف للحكم المستأنف .

وحيث أن هذا الدفع مردود ذلك انه لما كان يشترط في الفبول المانع من الطعن في الحكم ان يكون قاطع الدلالة على رضاء المحكوم عليه به وبالتخلى عن حق الطعن فيه ، والقبول كيا يكون عربيًا يكون ضمنيا ويستفاد القبول الضمنى من كل قول أو فعل أو عمل أو اجراء يدل دلالة واضحة لاتحتمل الشك على ترك الحق في استثناف الحكم وهدم الرغبة فيه ، كيا أن قبول الحكم قد يكون كيا ، وقد يكون جزئيا بحيث يرد على جزء من منطوق الحكم إذا كان يحتوى على اجزاء هتلقة دون ان يعتبر ذلك قبول لاجزاء الاحرى . لما كان ذلك وكان المستأنف قد أقر في صحيفة الاستثناف بمديونيته بالمبلغ للحكوم به وهو مايعتبر رضاء وقبولا منه للحكم في هذا النطاق يجول بينه وبين المودة إلى المنازعة في أمر ثبوت المديونية ، إلا أنه إذ قصر طلباته في صحيفة الاستثناف على تعديل طريقة صداد المبلغ المحكوم به يكون من حصيلة ايجارات البنايين وهو ويكون الديونية ، إلا أنه إذ قصر طلباته في صحيفة الاستثناف على تعديل طريقة صداد المبلغ المحكوم به ليكون من حصيلة ايجارات البنايين وهو ويكون المديونية ان الاستثناف في هذا النطاق يكون مقبولا ويكون المله على غير أسامس .

وحيث أن الاستئناف استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أنه عن السبب الأول من أسباب الاستثناف فهو في غير عله ذلك أن الثابت بعلف المدعوى الابتدائية أن الدعوى نظرت في ثلاث جلسات أولاها جلسة ٨٨/٢/٣ وفيها طلب الحاضر عن المستأنف (المدعى عليه) التأجيل للاستعداد وتقديم مستندات وليقدم الحاضر عن البنك المدعى (المستأنف ضده) باقي مستنداته ، فتأجلت الدعوى لجلسة ٨٨/٣/٣٠ وفيها طلب الحاضر عن المستأنف أجلا للود على المستندات المقدمة من البنك فتأجلت الدعوى لجلسة طلب الحاضر عن المستأنف من البنك المستأنف من البنك المستأنف من البنك المستأنف ضوء شوء خدم المستأنف عن البنك المستأنف عن البنك المحتم في الدعوى وبعد ذلك أعلى ميقدمه البنك في حين طلب الحاضر عن البنك الحكم في الدعوى وبعد ذلك أصدرت الدائرة الابتدائية قد أتاحت المستأنف فرصة ابداء دفاعه فأن ما يعيه عليها من أنها اعلت بحقه في الدفاع يكون على غير أساس.

ولما كان معنى قفل باب المرافعة فى الدعوى هو أن المحكمة رأت ان الدعوى صالحة للحكم فيها بحالتها بعد ان تكون قد افسحت لطرفى الخصومة مجال استيفاء دفاعها، وكان قفل باب المرافعة كها يكون صريحا - إذا أصدرت المحكمة قرارا بللك - يكون بصورة ضمنية إذا قررت المحكمة فى جلسة ختام المرافعة النطق بالحكم ويدات فى المداولة . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ المحكمة فى جلسة مناه الهيئة الصادر بالمرسوم السلطاني ٨٤/٣٨ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٨ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٨ الاتفرة بالسياح للخصوم بتقديم مذاكرات نهائية وأنها جعلت ذلك جوازيا ، وقد استكملت اللائحة الداخلية لنظام المعل بالهيئة

الصادرة بالقرار الوزارى ٨٧/١٢٨ هذا الحكم فيها بنصها في مادتها الثانية عشر على أنه (بجوز للهيئة عقب انتهاء المؤلفة أن تنطق بالحكم في الجلسة ويجوز لها تأجيل اصداره إلى جلسة تحددها في الايتجارز ثلاثة أسابيم) ه لما كان ذلك فأن مايعيبه المستأنف على الدائرة الابتدائية عدم احاضاته علم الشفل باب المرافعة وعدم حجزها اللدعوى للحكم مع السياح له بتقديم مذكرات ، يكون على غير أساس من القانون .

وحيث أنه عن طلب وقف الفوائد فلا سند له من قانون أو عرف.

وحيث أنه عن السبب الثاني من أسباب الاستثناف فالثابت من خطابات البنك المستأنف ضده التى وجهها إلى المستأنف وخاصة الخطاب المؤرخ ا / ٤/ ١٩٨٥ أن البنك قد وافق على أن يكون سداد الدين من حصيلة ايجار البنايتين المملوكتين للمستأنف ومن مصادر دخله الأخرى ، لما كان ذلك وكان المستأنف قد عرض أن يجول عقود ايجار البنايتين المذكورتين إلى البنك المستأنف ضده ليسترفي حقوقه من الايجارات التى يتم تحصيلها ، كما عرض دفع مبلغ ، ٧٠ رع من مصادر دخله الأخرى فأن الدائرة الاستثنافية تعدل الحكم المستأنف ليكون السداد على هذا النحو وترى رفع المليغ الذى يدفعه المستأنف زيادة على الإيجارات إلى مبلغ الف ريال شهريا إلى المهدا الذين بالكامل .

وحيث أنه عن المصروفات فيلزم بها المستأنف عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني وقم ٨٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني وقم ٨٧/٣٨ .

و قلهساله الأسسياب ۽

جلسة الاثنين ١٣ يوينو ١٩٨٨

التظلم رقم ١٩٨٨/١٠

اختصاص :

(اختصاص الدائرة الاستثنافية بنظر التظلم من الأمر الصادر من الدائرة الابتدائية باتخاذ اجراء احتياطي . المادة ٢/١٩ ــ٣ من نظام نظر الدعاوي أمام الهيئة)

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من نظام نظر الدحاوى أمام الهيئة قد خولت رئيس الهيئة أو من يقوم مقامه أو الهيئة أثناء أي من جلسائها صلاحية الأمر باتفاذ اجراءات احتياطية بينها اجازت الفقرة الثالثة من المادة ذاتها التظلم من الأمر أمام الدائرة المختصة ، وكان الثابت أن القرار المتظلم منه قد صدر من الدائرة الابتدائية في جلسة حددت لنظر الطلب الوقتي واعلن بها الحصوم الذين حضروا وتناضلوا أمامها في هذا الطلب فأن الدائرة المختصة بنظر التظلم في مثل هذا الأمر تكون الدائرة المختصة بنظر التظلم في مثل

تظلم ، اجراء احتياطي :

(لا يجوز التظلم من الأمر باتخاذ اجراء احتياطي الا بمن صدر عليه الأمر ، ليس لمن رفض طلبه ان يتظلم ، المادة ٢٩ ٩ من نظام نظر الدعاوي أمام الهيئة) يدل نص الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من نظام نظر الدعاوي أمام الهيئة على أن المشرع قد قصر التظلم من الأمر باجراء احتياطي على من صدر عليه الأمر ، أما الطالب الذي رفض طلبه أو لم يجب الى كل طلباته فليس له أن يتظلم من الأمر .

اجراء احتياطي ، شروطه :

(يكفى طبقا للهادة 19/ ٢ من نظام نظر الدعاوى أمام الهيئة للأمر باتخاذ اجراء احتياطى أن يكون هناك خطر عاجل يهدد مصلحة المدعى. لايشترط إلى جانب الخطر العاجل قيام أسباب معقولة تدل على احتيال مغادرة المدعى عليه للبلاد والتهرب من تنفيذ أى حكم يصدر عليه أو تهريب أمواله أو ممتلكاته من السلطنة)

طبقا للهادة ٢/١٩ من نظام نظر الدعاوى أمام الهيئة أن للهيئة ولرئيسها عندما يكون الاختصاص معقودا له . أن تأمر بمنع المدعى عليه من السفر أو تتحفظ على السجلات والقيود والمحسابات لدى البنوك وأن تضع أموال المدين بصورة أو بأخرى تحت يد القضاء مثلا فيها لمنعه من أن يقوم بأى عمل قانوني أو مادى من شأنه اخراج هذا المال من ضيان الدائن الى غير ذلك من الاجراءات الاحتياطية التي يصعب حصرها . وهذا الحق مقرر للهيئة ولرئيسها بالنسبة لأى مدعى عليه سواء كان أجنبها أم وطنيا مقيها بالسلفة بصفة دائمة أو غير مقيم وكل ما اشترطته المادة على مسالة على المادة المدي .

العبارة الواردة بالمادة ذاتها دوان هناك اسبابا معقولة تدل على احتيال مغادرة المدعى عليه للبلاد والتهرب من تنفيذ أى حكم يصدر عليه أو تهريب أمواله وممتلكاته من السلطنة» لاتضيف شرطا يجب توافره الى جانب الخطر العاجل وانيا تتكلم عن حالتين أخريين يجوز فيهها الأمر باجراء وقتى .

الهيئسية

بعد الاطلاع على الأوراق وسياع المرافعة الشفوية وبعد المداولة.

حيث أن الوقائع على مايين من الأوراق وفي حدود ما يتطلبه الحكم في التظلم - تتحصل في أن بنك الاتحاد العياني أقام الدعوى رقم ٨٨/٨٤ على الشيخ . . . طالبا الحكم بالزامه بصفته ضامنا بأن يدفع له كأصيل وكوكيل عن بنك البحرين العربي الافريقي والبنك الأجربي الافريقي الافريقي الافريقي الديقي الدين مبلغ ١٨,٨٦ دولارا امريكيا وهو مايمادل ١٩٣٠,٤٨٠ (٧ ريالا عيانيا وضمن صحيفة الدعوى طلب اتخاذ تدابير احتياطية فورية أوردها على النحو التالي :

- ١ _ ايقاف المدعى عليه عن المشاركة مستقبلا في إدارة وتشغيل مركز عيان والكويت التجاري .
 - ٢ _ تجميد الحسابين المصرفيين رقمي ٢٨٠٨٩ و٢٨٠٩٧ بالفرع الرئيسي للبنك المدعى .
- الزام المدعى عليه بأن يسدد له كافة الايجارات التي تسلمها مباشرة من المستأجرين وتبلغ
 حوالي ١٩٣٥ ر.ع.
- ٤ ـ اعتبار كل خطوات تدخل المدعى عليه في إدارة مركز عيان والكويت التجارى باطلة ولاغية وتعبد وتعديل كل عقود الإيجاز التى ابرمها المدعى عليه باسمه لتكون باسم المدعى أو من يعين من قبله .

وفى بيان دهواه قال ان المجموعة الخليجية للمشاريع والصناعة اقترضت من البنوك التى يمثلها المدعى مبلغ ١٩٠٠, ١٩٠٥ دولار امريكيا وفقا لشروط اتضاقية القرض المؤرخة المدام المدعى مبلغ ١٩٠٠, ١٩٠٥ دولار امريكيا وفقا الدين وفى سبيل ذلك رتب رهنا لصالح الدائين على عقاره المعروف بمركز عيان والكويت التجارى وقد سجل الرهن فى وزارة الاسكان وفقا لقانون الأراضى . ولما كانت المجموعة الخليجية المقترضة لم تسدد القرض طبقا للاتفاق فقد

أقام البنك دعواه على المدعى عليه بصفته الضامن للحصول منه على قيمة الدين وأضاف البنك المدعى أن المدعى عليه أجر لشركة ... في ١٩٨٢/١١/١ مبنى مركز عبان والكويت النجارى لمدة ٩٩ سنة وإنه بتاريخ ٢٩/١١/٢٦ تم تحويل ماتبقى من مدة الأيجار المذكور الى المدعى عن نفسه وبصفته وكيلا عن باقى اللماتين ولما كان يحق له أن يطلب تحويل كل مبالغ الايجازات التي يدفعها مستأجرى المركز المذكور أليه ، وكان المدعى عليه قد تولى بنفسه في ١٩٧٥/ إدارة المركز بعد أن أقال شركة . . . من الادارة وقام بتحصيل مبلغ ١٩٣٥ ر.ح كاعرا مر ، المنافة البيان .

وحيث انه تحدد لنظر طلب الاجراء الوقتى أمام الدائرة الابتدائية جلسة ٨٨/٢/٩٤ وفيها حضر الطرفان وابدى كل منها دفاعه على النحو الثابت بمحضر الجلسة ثم قررت الدائرة بعد ذلك تأجيل اصدار قرارها لجلسة ٨٨/٣/١٦ ثم الى جلسة ٨٨/٢/٣٣ وفيها صدر القرار المعمون فيه مقررا تولى المدعى عليه الشيخ . . . ادارة المقار المسمى «مركز عيان والكويت التجارى، على أن يلتزم في هذه الادارة بها يأتى :

- (١) تحصيل إنجارات جميع الاماكن المؤجرة في هذا العقار من مستاجريها في مواعيد استحقاقها واعطائهم خالصات بها يقيضه منها وفتح حساب خاص لها لدى البنك المدعى يودع فيه حصيلة مايقبضه من تلك الانجارات شهريا بعد خصم مصروفات الصيانة وكافة الاعباء التي يتحملها المبنى والمشار إليها في الفقرة ٤/ك من حقد الضيان المؤرخ ١٩٨٥/١/٩٠ والتي تكون واجبة الأداء عند الايداع .
- (٧) تحرير كشوف حساب شهرية منتظمة موقعة منه تتضمن مفردات المبالغ التى تم تحصيلها في كل شهر ومقدار ماتم خصمه منها من المصروفات والاعباء المشار إليهاد قبل ايداعها في الحساب وتكون هذه الكشوف معززة بها يؤيدها من مستندات ، ومكتوبة من أصل وصورتين يودع الأصل في ملف الدعوى في كل شهر ويحتفظ المدعى عليه بالصورة الأولى لديه ويسلم الصورة الثانية الى البنك المدعى ويستمر هذا الوضع في كل شهر إلى أن يتم الفصل في المدعوى ويضار المدعى وانتهاء مهمته .
- (٣) على المدعى عليه .. بالنسبة للايجارات التي استحقت من تاريخ تحويل عقود الايجار في ١٩٧١ من يحرر كشفا بهاتم تحصيله وماتم خصمه بالطريقة الموضحة في البند الثاني من هذا الأمر ويقوم بايداع حصيلتها في ذات الحساب الذي يفتحه بموجب البند الأول .

وحيث أن المدهى عليه أقام تظلما من الأمر الصادر عليه أمام الدائرة الاستثنافية وذلك بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩ طلب فى ختامها :

أولا : قبـول التنظلم شكـلا باعتبارها الدائرة المختصة تطبيقا لليادة ١٩ من المرسوم السلطاني رقم ٣٣/٨٤ المعدل بالمرسوم السلطاني ٨٧/٣٨ . ثانيا: الغاء الأمر المتظلم منه ورفض الطلبات الوقتية للمدحى. وقد أمس التظلم على أسباب حاصلها أن الأمر باجراء احتياطى طبقا للهادة ١٩ من المرسوم السلطاني المشار أليه سواء تم بناء على طلب أحد من الحصومة والمناني المشار أليه سواء مناك عمل حاجل يهدد مصلحة أحد طرفى الحصومة والثاني ان تكون هناك أسبابا معقولة تدل على احتيال مغادرة المدعى عليه البلاد والتهرب من تنفيذ أي حكم يصدر عليه أو تهريب أمواله وعتلكاته من السلطنة ، ولما كان المدعى عليه المتظلم قد اختصم بصفته كفيلا حينيا دون انخاذ أي أجراء ضد المدين الأصل لمطالبته بالدين فان شرط الخعل الماجل يكون متخلفا ، كها أن المدعى عليه عهانى الجنسية ويقيم بالسلطنة وقدم عقاره ككفالة عينية فلا يخشى من هربه خارج الملاحى وهذا المرط الأصل لمظالبة ما الشرط الأول للأمر بالخناذ اجراء وقتى .

وحيث أن البنك المدعى في الدعوى اقام هو الآخر تطليا في القرار المطعون فيه وذلك بصحيفة اودعت أسانة سر الهيئة في ١٩٨٨/٤/٢٣ طلب في ختامها الغاء الأمر المتطلم منه واصدار حكم بالاجراء الوقتي طبقا لما طلبه في صحيفة الدعوى والسالف الاشارة إليه .

وحيث أنه عن احتصاص الدائرة الاستثنافية بنظر التظلم من الأمر المتظلم منه ، فلم المتعلق من الأمر المتظلم منه ، فلم كانت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من نظام نظر الدعاوى أمام الهيئة قد خولت رئيس الهيئة أو من يقوم مقامه أو الهيئة أثناء أي من جلساتها صلاحية الأمر باتخاذ اجراءات احتياطية بينها إجازت الفقرة الثنائة من المادة ذاتها التظلم من الأمر امام الدائرة المختصة ، وكان الثابت أن القرار المتطلم منه قد صدر من الدائرة الابتدائية في جلسة حددت لنظر الطلب الوقعي واعلن بها الخصوم المدين حضروا وتناضلوا أمامها في هذا الطلب فأن الدائرة المختصة بنظر التظلم في مثل هذا الامر تكون الدائرة الاستثنافية .

وحيث انه عن التغلم المرفوع من بنك الاتحاد العياني ، فأن النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من نظام نظر الدعاوى أمام الهيئة تنص على ان «يكون للخصم الذي صدر عليه الأمر أن يتظلم منه أمام الدائرة المختصة ، ويكون لها تأييد الأمر أو تعديله أو الغاؤه ، يدل على ان المشرع قد قصر التظلم على من صدر عليه الأمر ، أما الطالب الذي رفض طلبه أو لم يجب إلى كل طلباته فليس له ان يتظلم من الأمر . لما كان ذلك وكان البنك المدعى ـ بنك الاتحاد العياني ـ قد طلب في صحيفة دعواه اتخاذ العرام وقتى الا أن الأمر المطمون فيه لم يجبه إلى كل ماطلبه فأن تظلمه من هذا الأمر يكون غير جائز عما يتمين معه عدم قبوله مع الزامه بمصروفاته حملا بالمادة لاكرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

وحيث أن التظلم المرفوع من الشيخ الصادر عليه الأمر .. قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن مبنى التظلم هو أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول المتظلم أن المادة 19 من نظام نظر الدعاوي أمام الهيئة تستوجب للأمر بأي اجراء احتياطي توافر شرطين لايغنى أحدهما عن الآخو وهما ان يكون هناك خطر عاجل يتهدد مصلحة طالب الأمر وأن تكون هناك أسباب معقولة تدل على احتيال مفادرة المدعى عليه البلاد والتهرب من تنفيذ أي حكم يصدو عليه أو تهريب أمواله ويمتلكاته من السلطنة . ولما كان الشرط الأخير غير متوافر في حق المدعى عليه إذ انه مواطن عاني له مكانته الاجتياعية ولا يتصور تركه للسلطنة والتهرب من تنفيذ أي حكم يصدر عليه فأن القرار المطعون فيه يكون قد صدر هالما للقانون .

وحيث أن هذا النمى مردود ، ذلك أنه يبين من استقراء نص الفقرة الثانية للهادة ١٩ من نظام نظر الدعاوي امام الهيئة ـ الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٤/٣٢ والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ ما أن لرئيس الهيئة أو من يقوم مقامه أو للهيئة أثناء أي من جلساتها صلاحية الأمر باتخاذ اجراء احتياطي ضد المدعى عليه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المدعى إذا كان هناك خطر عاجل يهد مصلحة هذا الأخبر. وقد أورد النص أمثلة لبعض الاجراءات التي يجوز اتخاذها وذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر . ومفاد ذلك أن للمدعى أن يطلب من رئيس الهيئة إذا لم تكن الدعوى قد اتصلت بالهيئة كيا أن له ان يطلب من هذه الأخيرة في أي طور من أطوار الدعوى اتخاذ أي اجراء احتياطي مستعجل بشرط ان يكون هناك خطر عاجل يهدد مصلحته . وهذا الحق الذي منح للهيئة ورئيسها تقتضيه فكرة العدالة في ذاتها إذ من الطبيعي إن تصدر مثل هذه الأوامر كأوامر قضائية إلى أية جهة توصلا إلى احترام القانون وحماية الحقوق عن طريق اجراءات فعالة يقتضيها الخطر العاجل الذي يهدد مصلحة المدعى ولمواجهة ماقد ينجم من خطر نتيجة للتأخير انتظارا للفصل في الدعوى وتنفيذ الحكم الصادر فيها ، فللهيئة _ ولرئيسها عندما يكون الاختصاص معقودا له _ أن تأمر بمنع المدعى عليه من السفر أو تتحفظ على السجلات والقيود والحسابات لدى البنوك وأن تضع أموال المدين بصورة أو بأخرى تحت يد القضاء عثلا فيها لمنعه من أن يقوم بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه اخراج هذا المال من ضيان الدائن إلى غير ذلك من الاجراءات الاحتياطية التي يصعب حصرها . وهذا الحق مقرر للهيئة ولرئيسها على النحو السالف بيانه بالنسبة لأي مدعى عليه سواء كان أجنبيا أم وطنيا مقيها بالسلطنة بصفة دائمة أو غير مقيم وكل ما اشترطته المادة ٢/١٩ سالفة الذكر هو أن يكسون هناك خطر عاجل يهدد مصلحة المدعى، وتقدير ذلك يكون لمن يصدر الأمر بالاجراء الاحتياطي المستعجل ومن بعده للدائرة المختصة التي يعرض عليها التظلم من الأمر. وإذا كانت المادة ذاتها قد استطردت في عباراتها الى دوان هناك اسبابا معقولة تدل على احتيال مغادرة المدعى للبلاد والتهرب من تنفيذ أي حكم يصدر عليه أو تهريب امواله وممتلكاته من السلطنة، ، فأنها تتكلم عن حالات أخرى يجوز فيها اتخاذ الاجراء التحفظي المستعجل تختلف عن حالة الخطر العاجل الذي يهدد مصلحة المدعى فهذه العبارة لاتضيف شرطا يجب توافره الى جانب الخطر العاجل وإنها تتكلم عن حالتين أخريين يجوز فيهها الأمر باجراء وقتى الأولى حالة قيام اسباب معقولة تدل على احتمال مغادرة المدعى عليه للبلاد والتهرب من تنفيذ أي حكم يصدر عليه ، والحالة الثانية هى قيام اسباب معقولة تشير الى أن المدعى عليه قد شرع فى تهريب امواله وممتلكاته من السلطنة استهدافا لتعطيل الحكم الملدى من السلطنة استهدافا لتعطيل الحكم الذى من المحتمل ان يصدر ضده ، وهذا التفسير هو الذى يتفق مع الحكمة من تقرير الحياية المستمجلة للمدعى إذ انه نما يتنافى مع هذه الحكمة القول بوجوب توافر كل ماتضمته المادة ١٩ / ٧ المشار إليها كشرط لاتفاذ الأجراء الوقتى وهو مايؤدى الى جعل هذه الحياية عديمة الجدوى .

وحيث أنه من المقرر فقها وقضاء أن الاجراءات الاحتياطية المستمجلة أنها تتخد دون مساس بأصل الحق كها أن لهذه الاجراءات وللاحكام الصادرة بشألها حجية مؤقتة تتأثر بتغيير الوقائم المادية أو المركز القانوني لطرفي النزاع أو احدهما .

وحيث ان هذه الدائرة ترى من تحسس الوقائع على ظاهرها أن البنك الملدى يداين المجموعة الخليجية للمشاريع والصناعة بالمبلغ المطالب به وان المدعى عليه المتظلم قد رهن المبنى المعروف باسم مركز عهان والكويت التجارى لصالح الدائنين كضهان لسداد الذين كها اتفق على تحمول عقد المجار هذا المبنى المبع مع شركة . . . إلى البنك المدعى عن نفسه ويصفته ، ولما كان الاجراء الوقتى يستهدف حماية المصلحة العاجلة للمدعى وكانت هذه المصلحة لاتتعارض مع مصلحة المدعى عليه باعتباره ضمانا وكفيلا عينها مسئول عن الوفاء بالدين فان القرار المطعون فيه بها تضمنه من اجراءات سلف بيانها يكون قد حقق حاية عاجلة للمدعى واقام توازنا بين مصلحته المدعى عليه المتظلم ومن ثم حق تأييده ووفض التظلم .

وحيث أنه عن المصروفات فيلزم بها المتظلم عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني وقم ٨٤/٣٧ المعدل بالمرسوم السلطاني وقم ٨٧/٣٨.

و فلهساده الاسسياب ۽

القســـم الثاني

أحــــكام الدوائــر الابتدائيـــة

جلسة الأربعاء ٢ سبتمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٤٩٦/٨٦

مقــاولة:

(إذا أخل المقاول بالنزامه بانجاز العمل أو خالف الشروط فلرب العمل أن يطلب ترخيصا من القضاء لانجاز العمل بواسطة مقاول آخر على نفقة المقاول الأول)

من المقسرر أن المقاول أذا أخل بالتزامه بانجاز العمل موضوع عقد المقاولة بأن خالف الشروط والمواصفات المتفق عليها أو انحرف عن أصول الفن ، أو تأخر في انجاز العمل جاز لرب المعمل ـ إذا كان العمل المطلوب انجازه ليس لشخصية المقاول فيه اعتبار _ أن يطلب ترخيصا من القضاء بانجاز العمل كله على الوجه الصحيح واصلاح العيب بواسطة مقاول آخر على نفقة المقاول الخوا عكنا .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في أن المدعى اقام هذه الدعوى ضد المدعى عليه بصحيفة أودعت أمانة مرافية في ١٩٨٣/١٠ طلب فيها الحكم بالتصريح له باستكيال البناء المبين بالاوراق على نفقة المدعى عليه طبقا للعقد المبرم بينها بتاريخ ١٩٨٣/٧/٣٣ م، وقال بيانا لما أنه اتفق مع نفقه المدعى عليه في هذا التاريخ على أن بيني له المنزل المبين في هذا العقد في غضون سبعة أشهر طبقا للمروط والمواصفات المبينة به لقاء مبلغ ٢٠٠٠ رع تدفع له على أقساط تسدد في المواعد المتفق عليه بالعقد ، غير أنه اخل بالتزاماته ، فلم يقم بانتجاز العمل المطلوب في خلال الموحد المتفق عليه فضلا عن أنه خالف المواصفات الفنية والاتفاقية فيها أنجزه من أعيال رغم أنه قبض منه أكثر عما يستحق عن الأعيال التي انجزها ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان ، وقدم المقد موضوع المدعوى .

الهيئسية

وحيث أنه من المقرر أن المقاول إذا أخل بالتزامه بانجاز العمل موضوع عقد المقاولة بأن خالف الشروط والمواصفات المتفق عليها أو انحوف عن أصول الفن ، أو تأخر في انجاز هذا ١٠٠٠ م العمل جاز لرب العمل _ إذا كان العمل المطلوب انجازه ليس لشخصية المقاول فيه اعتبار _ أن يطلب ترخيصا من القضاء في تنفيذ الالتزام بانجاز العمل كله على الوجه الصحيح واصلاح العيب بواسطة مقاول آخر على نفقة المقاول الأول إذا كان هذا التنفيذ عكنا . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المتنب الذي تأخذ به الهيئة وتقنع بكفاية أبحاثه أن المدعى عليه أخل بالتزامه المترتب على عقد المقاولة موضوع الدعوى فلم ينجز الأعيال المتفق عليها في الموحد المحدد وخالف المواصفات بالنسبة لبعضها على النحو المين في تقرير الخبير ، ومن ثم فأنها تنتهى إلى اجابة المدعى إلى طلبه بالترخيص له في استكمال أعيال البناء موضوع عقد المقاولة واصلاح مابيا من عيوب بمعرفة مقاول آخر على نفقة المقاول المدعى عليه على أن يكون ذلك طبقا لما بينه الخبير تفصيلا في تقريره ، وفي حدود المبالغ التي قدرها لانجاز الأعيال المتبقية ولاصلاح العيوب حتى بحصل المقاول المدعى عليه من المدعى بعد ذلك على مايتبقى له في ذمته من الأجر المتفق عليه .

وحيث أنه عن المصروفات فيتعين الزام المدعى عليه جا حملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ بشظام نظر الـدعاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ . .

جلسة الأحسد ١٣ سبتمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٣٢٧/ ٨٦

شركات ، شركات مساهمة :

(الجمعية العامة العادية للشركة المساهمة هي الجهة صاحبة الولاية في تحديد موصد استحصاق مالم يدفع من ثمن الأسهم المكتتب بها . م ١١٩ من قانون الشركات التجارية ٤/٤)

الجمعية العامة العادية للشركة المساهمة هي وحدها الجهة ذات الولاية في تحديد موهد استحقاق مالم يدفع من قيمة الأسهم التي اكتتب بها المساهمون في الشركة بحسبانه اختصاصا لم يرد ضمن اختصاصات مجلس الادارة أو الجمعية العامة غير العادية للشركة ومن ثم فان المساهم يلتزم بالموهد الذي تحدده تلك الجهة لاداء هذا الدين ، بحيث يكون متخلفا عن الوفاء بالتزامه اذا لم يسدده في هذا الموهد .

(اجراء بیع الشركة لأسهم المساهم المتخلف هن سداد باقى ثمنها جوازى ولیس وجویي،م ۸۰ من قانون الشركات التجاریة ۴/۷۶)

المستفاد من حكم المادة ٨٠ من قانون الشركات التجارية انها جعلت من اجراء الشركة بيع أسهم المساهم المتخلف عن السداد بالزاد العلني سبيلا جوازيا للشركة ان شاءت سلكته ، دون أن يعنى هذا الحكم منعها من سلوك الطريق المعتاد بالالتجاء الى القضاء لاثبات مديونية للساهم والزامه بها .

الوقىسائع

وقائع هذه الدعوى تخلص فى ان وكيل المدعية اودع صحيفتها فى ١٩٣ من يوليو ١٩٨٦ طالبا ضم ملف الدعوى رقم ١ ٩٠٠/ ٨٤ والحكم على المدعى عليه بأداء مبلغ ١ ٤٥٠ ر.ع (اربعة آلاف وخمسيات ريالا عبانيا) قيمة القسط المستحق السداد والمتبقى من ثمن اسهمه بالشركة المدعية والبالغ قدرها ٩٠٠ سهم قيمة كل سهم عشرة ريالات ، والرسوم والمصروفات واتعاب المحامة .

وذكرت المدعية ـ شرحا لدعواها ـ أنها قد أقامت الدعوى رقم ١ ٨٤/٣٠ أمام هذه الهيئة ضد المدعى عليه لمطالبته بسداد المتبقى عليه من قيمة اسهمه الأسمية بالشركة المدعية ، بعد خصم قيمة بيع الأسهم بالمزاد العلني الذي تم في ١٩٨٤/٣/٣ ومصروفاته ، وقد أجرت المدعية هذا البيع تنفيذا لقروار مجلس ادارتها بالتطبيق للهادة ٥٠ من قانون الشركات التجارية رقم ٤/٤٧ على من تخلف من المساهمين في سداد القسط الثاني من ثمن اسهمه .

ولما كانت هذه الهيئة قد استقرت في قضائها في دعاوى نمائلة اقامتها الشركة ضد مساهيها على بطلان الاجراءات التي اغذتها لمطالبة مساهيها بالقسط الثاني من قيمة اسهمهم بدءا بقرار مجلس الادارة في ٥/١٩٨٧ وانتهاء بجلسة البيع بالمزاد العلني في ١٩٨١/٧٣ وانتهاء بجلسة البيع بالمزاد العلني في ١٩٨٤/٣/٩ وماترتب عليها من آثار ، تأسيسا على أن الجمعية العانة العادية للشركة هي التي علك وحدها اصدار قرار دعوة المساهين لسداد النصف المتبقى من ثمن الأسهم ، وان مجلس الادارة لايملك هذا الحق مادام أن النظام الأساسي للشركة لم يتص على ذلك أو تفوض الجمعية المجلس في اصدار هذا القرار .

واستطردت المدعية إلى أنها _ نزولا على المبادىء التى تضمنها قضاء الهيئة المشار إليه ـ قد دعت إلى اجتاع الجمعية العامة العادية لجميع مساهمي الشركة للنظر في اتخاذ قرار بشأن دعوة المساهمين لسداد القسط المتبقى من ثم الأسهم مع التأكيد في جدول الاجتماع لهذه الجمعية إلى بطلان البيم بالمزاد العلني اللدى تم ، واسترداد من ببعت اسهمهم لصفة المساهم .

وحدد لهذا الاجتماع جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١ وارسلت الدعرة إلى المدعى بالبريد المسجل في ١٩٨١/١٣/١ ، ونشرت المدعوة إلى هذه الجمعية وجدول الأعمال بالعدد ٣٣٥ السنة الرابعة عشرة بتاريخ ٥ من ديسمبر ١٩٨٥ بالجريدة الرسمية .

ولما لم يكتمل النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة الذي كان مقررا لمقده الممامة الذي كان مقررا لمقده (١٩٨٦/١/٣٠) فقد تم تحديد موجد آخر لمقد الاجتماع وحدد لذلك تاريخ ١٩٨٦/١/٣٠ وارسلت المحبوق إلى هذا ١٩٨٦/١/١٨) ونشر عن الدعوة إلى هذا الاجتماع بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٧٧ السنة الخامسة حشرة بتاريخ ١٩٨٦/١/١٥ وانعقدت الجمعية العامة العادية في موجدها ١٩٨٦/١/١٠ ، وتم مناقشة جدول الأعهال ، وانتهى الاجتماع بقرارات منها دعوة المساهمين لسداد القسط المتبقى من ثمن الأسهم وتفويض بجلس الادات المتحدث تفويضا عاما في اتخاذ الاجراءات اللازمة في سبيل ذلك واصدار شهادات الاسهم .

واستطردت الشركة المدعية إلى أنها قامت بنشر قرارات الجمعية العامة المشار إليها بالجرائد المحلية لحث المساهمين على سداد القسط الثاني من ثمن الاسهم والبالغ ٥٠٪ ، كها أرسلت إلى المدعى عليه في ١٩٨٦/٣/٨ لحذه على سرعة السداد .

ولما كان المدعى قد تخلف عن الوفاء بقيمة القسط المطلوب منه فقد انتهت الشركة إلى طلب الحكم بطلباتها الموضحة بصدر هذا الحكم .

الهيئسة

ومن حيث أنه يبين من جماع الوقائع المتقدم بيانها أن فيصل النزاع الماثل ينحصر في تحديد الجهة التي تملك قانونا تقرير مطالبة المساهمين في الشركة المدحى عليها - ومنهم المدعى - باداء باقى المستحق عليهم من قيمة أسهمهم في رأس مالها ، ثم في بيان الأداة القانونية التي تملكها تلك الجهة لالزام هؤلاء المساهمين بأداء هذا الالتزام إذا ماتخلفوا عن تنفيذه رضاء .

ومن حيث أنه بالأطلاع على أحكام قانون الشركات التجارية رقم 2 8 / كا يبين أنها لم تتضمن حكما مباشرا بتحديد موحد استحقاق المبلغ غير المدفوع من قيمة السهم كاملة ، وإنها ا انطرت المادة ٨٠ من القانون على اشارة إلى أن تلك المبالغ تكون مستحقة وواجبة الاداء وكها هو عدد في وثيفة الاكتتاب على اشارت المادة ٧٩ من القانون إلى الشهادات المؤقتة التي تعطى للمكتب متضمنة التزامه باداء باقى قيمة الأسهم غير المسددة وعندما تصبح مستحقة وواجبة الاداء كها أشارت بعض نصوص القانون إلى النظام الاساسي للشركة ، والأعلان عن فتح باب الاكتتاب وشروطه ، ويجوز أن يتضمن هذا النظام والإعلان مايتعلق بموعد استحقاق باقي قمن الاسهم غير المدفوع عند الاكتتاب .

ومن حيث أنه بالنسبة للشركة المدعية ، فقد خلت وثائق الدحوى عا يتضمن تحديدا لموهد استحقاق باقي ثبت بالنسبة للشركة المدفوصة عند الاكتتاب ، سواء في وثيقة الاكتتاب أو في الشهادات المؤقتة التي تعطى للمساهم عند الاكتتاب ، أو في النظام الاساسي للشركة ، أو في الاعلان عن فتح باب الاكتتاب فيها ، ومن ثم فأنه لامناص من تلمس تعيين الجهة التي تملك تحديد هذا الموعد بين الجهات التي تتولى ادارة الشركة المساهمة والقيام على شئونها في نصوص قانون الشركات رقم ٤٩٧٤/٤ .

ومن حيث أنه باستعراض احكام القانون المشار إليه يبين أنها قامت على اساس تحديد اختصاصات معينة وردت في نصوص القانون على سبيل الحصر موزعة بين مجلس إدارة الشركة وين الجمعية العامة غير العادية ، فضلا عن اختصاصاتها الأخرى الواردة في النظام الاساسي للشركة ، أما الجمعية العامة العادية للشركة فقد ورد اختصاصها في المادة 119 من القانون بطريق الاستبعاد إذ نصبت على أن وللجمعية العامة العادية أن تنظر وتبت بجميع الأمور التي لايعود أمر البت بها حصرا عملا بالقانون أو نظام الشركة إلى مجلس الادارة أو الجمعية العامة غير العادة.

ومن حيث أنه يخلص من ذلك ان الجمعية العامة العادية للشركة المساهمة هي وحدها الجهة ذات الولاية في تحديد موحد استحقاق مالم يدفع من قيمة الاسهم التي اكتتب بها المساهمون في الشركة بحسبانه اختصاصا لم يرد ضمن اختصاصات مجلس الادارة أو الجمعية العامة غير المادية للشركة ومن ثم فان المساهم يلتزم بالموعد اللدى تحدد تلك الجمهة لاداء هذا الدين ، بحيث يكون متخلفا عن الوفاء بالتزامه إذا لم يسدده في هذا الموعد .

ومن حيث أنه عن الوسيلة القانونية لاستئداء الشركة حقها فيهالو تخلف المساهم عن سداده فان الاصل العام هو أن السبيل خصول المدين على دينه أن يلجأ إلى استصدار حكم من القضاء بثبوت هذا الذين والزام المدين به ، الا أن المادة ٨٠ من قانون الشركات التجارية أضافت سبيلا آخر للشركات المساهمة في استيفاء قيمة السهم المستحقة وواجبة الاداء من مساهميها المتخلفين عن السداد فأجازت للشركة أن تسلك سبيل بيع اسهم المساهم المتخلف بطريق المزاد العلني على النحو وبالاجراءات المنصوص عليها في تلك المادة ، وأن تؤدى إلى المساهم قيمة مايتبقى من رصيد البيع ان زاد على قيمة الاسهم غير المسددة ، أو أن تلاحق المساهم ، في أمواله الخاصة إذا لم يكف ثمن الميم لسداد تلك القيمة .

ومن حيث أن المستفاد من حكم المادة ٨٠ المشار إليها أنها جعلت من اجراء الشركة بيع اسهم المساهم المتخلف عن السداد بالزاد العلني سبيلا جوازيا للشركة أن شاءت سلكته ، دون أن يعنى هذا الحكم منعها من سلوك الطريق المعتاد بالالتجاء إلى القضاء لاتبات مديونية المساهم والزامه بها ، وبذلك يكون ماذهب إليه المدعى عليه من أن التجاء الشركة إلى بيع الأسهم بالمزاد العلني طبقاً لحكم المادة ٨٠ هو اجراء وجوبي يتعين عليها المخاذة قبل مقاضاة المساهم تفسير غير سليم لاحكام القانون .

وحيث أنه تأسيسا على ماتقدم ، فأنه متى كان الثابت من أوراق الدعوى أن الجمعية المامادية للشركة المدعية قد انعقدت في ١٩٨٦/١/٣٠ ، ونشر عن الدعوة إلى هداء الجمعية في الجديدة الرسمية ، وأخطر بها المدعى في ١٩٨٦/١/١١ بطريق البريد المسجل وليس في اوراق الدعوى مايشكك في صحة اجراءات المدعوة أو انعقاد تلك الجمعية ، وقد اتخذت الجمعية قرارات منها دعوة المساهمين لسداد القسط المتبقى من ثمن الأسهم ، وأن إدارة الشركة قد نشرت قرارات الجمعية العامة المملكورة ، وارسلت إلى المدعى في ١٩٨٦/٣٨ لسرعة السداد ومن ثم يكون طلب الشركة المدعية الزام المدعى باداء مبلغ ٥٠٠٤ (اربعة الآف وخسهائة ريالا عهانيا) يكون طلب الشركة المدعية الزام المدعى باداء مبلغ ٥٠٠٤ (اربعة الآف وخسهائة ريالا عهانيا) قيمة للمسحدة المستحق المتبقى من ثمن اسهمه بالشركة المدعية والبالغ قدرها ٥٠٠ سها قيمة كل

جلسة الأحــد ١٣ سبتمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٥٤٥/ ٨٦

حکم ، حجیسة :

(حجية الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى تثبت لمنطوقه ولأسبابه المرتبطه به
 ارتباطا وثيقا)

الاحكام القطعية الحائزة لقوة الأمر المقضى لها حجية ، وهذه الحجية تثبت لمنطوق الحكم ومايرتبط بالمنطوق من الأسباب ارتباطا وثيقا تحدد معناه أو تكمله بحيث لايقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ويحيث إذا عزل عنها صار مبها أو ناقصاً .

شركات ، شركات مساهمة :

(اجراء بيع الشركة لأسهم الساهم المتخلف عن سداد باقى ثمنها جوازى وليس وجوبي.م ٨٠ من قانون الشركات التجارية ٤/٤٧)

اجراء بيع أسهم المساهم لاستيفاء باقى قيمتها التى لم تسدد سبيل اختيارى وضيانة اضافية لحصول الشركة المساهمة على حقوقها من المساهم لاداء باقى قيمة مساهمته فيها دون ان يكون من شأنه اغلاق الباب دون الشركة واتخاذ الاجراءات القضائية العادية المقررة لحصول الدائين على حقوقهم من مدينيهم .

الوقسسائع

أقامت المدعية . . . هله المدعوى بايدع صحيفتها في ١٩٨٦/٧/١٥ طالبة في ختامها وبعد ضم ملف الدعوى رقم ٨٤/٣٠٣ الزام المدعى عليه باداء مبلغ خسة آلاف ريالا عبانيا قيمة القسط المستحق السداد والمتبقى من ثمن اسهمه بالشركة المدعية والبالغ قدرها ١٠٠٠ سهم قيمة كل سهم عشرة ريالات والرسوع والمصر وفات وأتعاب المحاماة .

وذكرت الملاحية ـ شرحا لدعواها ـ أنها قد اقامت على المدعى عليه الدعوى رقم ٨٤/٣٠٣ أمام هذه الهيئة لمطالبته بسداد المتبقى من سداد قيمة اسهمه الأسمية بالشركة المدعية بعد خصم قيمة بيع تلك الاسهم بالمزاد العلنى اللكي تم في ٨٤/٣/٣٠ تنفيذا لحكم المادة ٨٠ من قانون الشركات التجارية رقم ٤/٤٧، وأن الهيئة قد اصدرت حكمها في تلك الدعاوى ـ ودعاوى أخرى مماثلة _ برفضها تأسيسا على بطلان الاجراءات التى اتخذتها الشركة لمطالبة مساهميها بدءا بقرار مجلس الادارة وانتهاء بجلسة البيع بالمزاد العلنى فى ١٩٨٤/٣/٦ وماترتب عليه من آثار حيث أن الجمعية العساسة العادية للشركة _ وليس مجلس ادارة الشركة _ هى التى تملك دعوة المساهمين لسداد المتبقى من ثمن الأسهم .

واستطردت الشركة إلى أنها .. نزولا على المبادىء على تضمنها قضاء الهيئة .. قد دعت إلى اجتماع الجمعية العامة العادية لجميع مساهمي الشركة لتنظر في اتخاذ قرار بشأن دعوة المساهمين لنسداد القسط المتبقى من ثمن الأسهم مع التأكيد في جدول الاجتماع لهذه الجمعية إلى بطلان المبدئ المدى تم واسترداد من بيعت اسهمهم لصفة المساهم .

وحدد لهذا الاجتماع جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١ ، وأرسلت المدعوة إلى المدعى بالبريد. المسجل في ١٩٨٥/١٣/١ ، ونشرت الدعوة إلى هذه الجمعية وجدول الأعيال بالعدد ٣٢٥ السنة الرابعة عشر بتاريخ 10 ديسمبر ١٩٨٥ بالجريدة الرسمية .

ولما لم يكتمل النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة الذي كان مقررا لعقده المرامة الذي كان مقررا لعقده الاجتماع هو يوم ١٩٨٦/١/٣٠ ، وارسلت المحموة إلى الملاحق إلى الملاحق إلى هذا الاجتماع المنصوة إلى هذا الاجتماع المنحوة إلى هذا الاجتماع بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٧٧ السنة الخامسة عشر بتاريخ ١٩٨٦/١/١٥ ، وانعقدت الجمعية المادية في موعدها في ١٩٨٦/١/١٠ وتم مناقشة جدول الأعبال وانتهى الاجتماع بقرارات منها دصوة المساهمين لسداد القسط المتبقى من ثمن الأسهم وتفويض مجلس الادارة المنتخب تفويضا عاما في اتخاذ الاجراءات اللازمة في سبيل ذلك ، واصدار الشهادات الأسمية النهائية بكاس فيمة الاسهم المساهمين اللين قاموا والذين يقومون بسداد كامل قيمة الاسهم .

واستطردت الشركة المدعية إلى أنها قامت بنشر قرارات الجمعية العامة المشار إليها بالجرائد المحلية لحث المساهمين على سداد القسط الثاني من ثمن الأسهم والبالغ ٥٠٪ كيا ارسلت إلى المدعى عليه في ١٩٨٦/٣/٨ لحته على سرعة السداد .

ولما كان المدعى قد تخلف عن الوفاء بقيمة القسط المطلوب منه ، فقد انتهت الشركة إلى طلب الحكم بطلباتها الموضحة بصدر هذا الحكم .

الهيشسة

من حيث انه بضم ملف الدحوى رقم ٨٤/٣٠٥٣ تبين أنها مقامة من ذات الشركة المدعية ضد ذات المسدعي عليه بطلب النزاسه باداء مبلغ ٦٧٧٤/٥٥٣ ر.ع والفوائد اعتبارا من ١٩٨٤/٦/٦ وحتى السداد والمصروفات والأتعاب ، باعتبار ان هذا المبلغ يمثل النصف الباقي من قيمة الأسهم التي اكتتب بها المدعى في الشركة المدعية . وتخلف عن ادائه مما ألجأ الشركة الى بيع اسهمه بالمزاد العلني عملا بحكم المادة ٨٠ من قانون الشركات التجارية وقم ٤ ٧٤/ ، وبعد خصم ثمن بيع الأسهم من قيمة المبلغ المدين به المدعى عليه وإضافة الفوائد والمصروفات .

وقد قضت الهيئة في الدعوى المتدار إليها برفضها والزام الشركة المدعية المصروفات تأسيسا على أن قرار مجلس ادارة الشركة المدعية بدعوة المساهمين فيها إلى سداد المتبقى من قيمة الأسهم صدر من غير عنص ، لأن الجمعية العامة العادية للشركة هي التي تملك وحدها تحديد موعد استحقاق باقى قيمة الأسهم المكتتب بها في الشركة من مساهميها ، وبالتالي يكون ذلك الباقى غير واجب الاداء وبالتالي تكون الاجراءات التي اتبعتها الشركة بالنسبة لبيع أسهم المساهمين بالمزاد العلني باطلة كلها لأنها بدأت باجراء باطل ومابني على باطل فهو باطل مثله .

ومن حيث ان الحكم المشار إليه الصادر في الدعوى رقم ٣٠٣/ ٨٤ هو من قبيل الاحكام الفطية التي المستخدمة ومن قبيل الاحكام القطية التي المستخدمة الأمر المقضى ، وهي حجية تثبت لنطوق الحكم وما يرتبط بالمنطوق من الاسباب ارتباطا وثيقا تحدد معناه أو تكمله بحيث لايقوم المنطوق بدون هذه الاسباب ، وبحيث إذا عزل عنها صاد مبها أو ناقصا .

ومن حيث أنه متى قامت أسباب الحكم المشار إليه على أساس أنه لا ولاية لغير الجمعية العامة العادية للشركة في تحديد موعد استحقاق بالتي قيمة الاسهم المكتنب بها في الشركة ودعوة المساهمين إلى ادائها ، ومن ثم فأن تلك الأسباب تحوز الحجية وتلزم أطراف النزاع بها ، كها تلزم الهيئة بها في قضائها في الدعوى المائلة .

ومن حيث أنه متى أقامت الشركة المدعية الدليل وبعد صدور الحكم السابق على ألمها دعت إلى عقد جمعية عاصة عادية للشركة يوم ١٩٨٥/١٢/٣١ لم يكتمل لها النصاب المقرر قانونا ، فوجهت الدعوة الى عقد جمعية عامة ثانية يوم ١٩٧٦/١/٣٠ وأصدرت قرارها بدعوة المساهمين المتخلفين عن سداد القسط الثانى من قيمة الأسهم إلى السداد وفوضت مجلس الادارة تفويضا عاما في اتخاذ مايلزم بهذا الشأن ، وقد تم كل ذلك باجراءات صحيحة وسليمة حسبها تكشف عنه المستندات المقدمة من المنحية ، ولم يطعن عليها المدعى بأى مطعن ، ومن ثم فان اجل باقى قيمة الأسهم المملوكة للمدعى عليه يكون قد حل ، ويكون طلب المدعية الزامه بسداد تلك القيمة وهى خسة آلاف ريالا عهانيا قائم على أساس سليم جدير بالاجابة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى مادفع به المدعى عليه هذه الدعوى بحجة أن قيام الشركة المدعودي بحجة أن قيام الشركة المدعة بيح اسهم المدعى لسداد قيمة ماتخلف عن سداده من قيمتها الاسمية اجراءا وجويى كان على الشركة ان تسلكه قبل ان تعمد الى مقاضاته طبقا لحكم المادة ٨٠ من قانون الشركات التجارية رقم ٤/٤٧ ، فأن هذا الدفاع لايستند الى صحيح القانون ، ذلك ان المادة ٨٠ المشار إليها انشأت للشركات المساهم التى لم يسددها أصحابها بجواز بيمها بالمزاد العلني بالضوابط والاجراءات المنصوص عليها في تلك الحالة اصحابها بحواز بيمها بالمزاد العلني بالضوابط والاجراءات المنسوص عليها في تلك الحالة واستيفاء حقوقها من حصيلة البيع ، دون ان يجعل القانون من هذا السبيل مانما للشركة من

سلوك السبيل العادى للحصول على حقها بالالتجاء الى القضاء لاثبات مديونية المساهم والزامه بها ، فهو سبيل اختيارى وضيانة أضافية لحصول الشركة المساهمة على حقوقها من المساهم لاداء باقى قيمة مساهمته فيها ، دون أن يكون من شأنه أغلاق الباب دون الشركة وأتخاذ الاجراءات القضائية العادية المقررة لحصول الدائنين على حقوقهم من مدينيهم .

جلسة الأحــد ١٣ سبتمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ۸٤/٤٨٩ ٨٤

قرار لجنة حسم المنازعات ، اعتراض :

ر قرارات لجنة حسم المنازهات التجارية تقبل الاعتراض عليها ، المادة / ١٨٧ حـ من قانون الشركات التجارية ٤/ ١٧ المعدل بالمرسوم السلطاني ٤ م/ ٧٥ الملعدة والواجبة التطبيق احيالا لنص المادة الثانية من مواد اصدار المرسوم السلطاني /٣٧ م. بنظام نظر الدعاوى أمام هيئة حسم المنازعات التجارية)

لما كان الشابت أن المعترض كان مدعى حليه فى الدعوى ولم يود على لائحتها ولم يحضر جلسات نظرها أمام اللجنة فان له أن يعترض على الحكم الصادر فيها وذلك طبقا للهادة ١٨٣٣/ جـ من قانون الشركات التجارية ٤/٤٧ المعدل بالمرسوم السلطاني ٥٥/٥٧ والتى يظل العمل نافذا. بالنسبة لها على المنازعات المحكوم فيها قبل نفاذ المرسوم السلطاني وقم ٢٥/٨٤ .

الوقسائع

تتحصل وقاع هذا الاعتراض في ان بنك عيان والخليج أقام السدصوى رقم المحجود وقم المحجود والمحجود والمحجود المحجود المحجود المحجود المحجود المحجود المحجود المحجود عليه التحفيظي على عملكات المدعى عليه بدفع قيمة المديونية بالاضافة إلى الفائدة والرسوم وأتعاب المحاملة .

ولما لم يحضر المدعى عليه أو من يمثله قانونا ، فقد حكمت اللجنة في ١٩٧/١٠/٦٨ بتثبيت الدين المدعى به وقدره ١٩٣/١٠/٦٨ بعثر في حتى المدعى عليه . . . والزامه بسداده إلى البنك المدعى (بنك عمان والحليج) بالاضافة إلى الفوائد البنكية والزام المدعى عليه بدفع الرسوم الفضائية إلى البنك المدعى والبالغ قيمتها ٤٦٧ ، ٤٣٩ رح مع اعتبار هذا القرار نهائيا وملزما إذا لم يعترض عليه المحكوم ضده في خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه .

وإذ ابلغ المحكوم ضده بحكم اللجنة في ١٩٨٣/١١/٣ فقد أقام احتراضه الماثل في ١٩٨٣/١١/١ فقد أقام احتراضه الماثل في الحكم لأنه لم يتمكن من الحضور أو ابداء دفاعه بسبب مرضه .

من حيث أنه بالنسبة إلى الاعتراض الماثل ، فأنه لما كان الثابت من الأوراق أن المعترض كان مدعى عليه في الدعوى رقم ١٨٨٧/ ١٨٨٧ مهم يرد على لاتحة الدعوى ولم يحضر جلسات نظرها امام اللجنة ، ومن ثم فأنه يثبت له الحق في الاعتراض على الحكم الصادر فيها ، وذلك طبقا لحكم الفقرة (جم) من المادة ١٨٣ من قانون الشركات التجارية رقم ٢٤/٤ معدلا بالمرسوم السلطاني رقم ٧٤/٥٤ ، والتي يظل العمل نافذا بالنسبة لها على المنازعات المحكوم فيها قبل نضاذ المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ بنظام نظر المنازعات وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية وذلك عملا بحكم المادة الثانية من مواد اصدار المرسوم السلطاني الاخير.

ومن حيث أنه على مقتضى ماتقدم قأن الاعتراض الماثل وقد اقامه المعترض خلال العشرة أيام التى حددتها اللجنة له للاعستراض على الحكم الصسادر ضده فى السدعسوى رقم AP/AA/11AAV يكون مقبولا .

جلسة الأربعاء ٢٣ سبتمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ١٧٤/ ٨٦

تحسكيم:

(التكلم في الموضوع الذي يُسقط الدفع بعدم القبول لسبق الاتفاق على التحكيم . ماهيته)

الكلام في الموضوع الذي يسقط الحق في النفع بمدم القبول لوجود شرط التحكيم هو الكلام في الموضوع أمام المحكمة وليس الكلام في خطاب أو انذار موجه للمدحى من المدعى عليه ولو كان تاليا لعلمه باقامة الدحوى عليه .

(جواز الاتفاق على التحكيم في كافة المتازعات الا ما يتعلق منها بالنظام المام)

يجوز الاتفاق حلى التحكيم فى أى نزاع يدخل فى اختصاص محاكم الدولة ولو كان هذا الاختصاص متعلقا بالنظام العام ، فيها عدا المنازعات التى تتعلق بالنظام العام كمسائل الاحوال الشخصية والجرائم وتحديد المسئولية عنها ونزع الملكية للمنفعة العامة .

 (المادة ۱۸ من قانون الوكالات التجارية خصت الهيئة بالمنازعات المتعلقة به فلم يحظر الاتفاق على التحكيم بشأنها)

وان كانت المنازهة موضوع الدهوى متعلقة بتطبيق أحكام قانون الوكالات التجارية رقم ۷۲/۲۱ التي تختص الهيئة وحدها بالفصل فيها اختصاصا متعلقا بالنظام العام وفقا لنص المادة ۱۸ من القانون المشار إليه ، إلا أنها ليست مسألة من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، وقد خلت المادة ۱۸ من النص على حظر الاتفاق على التحكيم للفصل في موضوع الدهوى .

الوقسائع

تتحصل الوقائع فى أن المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ٢٩٨٦/٤/٢٦ طلبت فيها :

أولا: وكاجراء احتياطى مستعجل مخاطبة السلطات المختصة بعدم السياح للمدعى عليها بتسجيل أى وكالة تجارية باسمها بالسلطنة أو بادخال أى منتجات أو بضائع تنتجها وخاصة معدات تجهيز الطعام إلى اراضى السلطنة لحين الفصل في الدعوى.

ثانيا : ويصفة اصلية عدم الاعتداد بفسخ عقد الوكالة المؤرخ ١٩٧٩/٢/١٥ وباستمراره وبأحقيتها فى الحصول على كافة المصروفات والعمولات المقررة لها طبقا لعقد الوكالة على منتجاتها التى ردتها إلى السلطنة بعد تحرير خطاب الفسخ.

النسخ بمبلغ ، وبصفة احتياطية الزام الشركة المدعى عليها بتعويضها في حالة اصرارها على الفسخ بمبلغ ، وب ٣٦٥ رع عيا أصابها من ضرر مادى وأدبى طبقا لتص الفقرتين (أ)، (ب) من قانون الوكالات التجارية رقم ٢٤/ ٤٧ مع المصروفات والاتماب . وقالت بيانا لها أنها أبرمت مع المدعى عليها عقد الوكالة التجارية المشار إليه لتمثيلها بسلطنة عيان في العطاءات الحكومية الحاصة بأجهزة ومعدات ضل وتنظيف وكي الملابس ، ومعدات التعقيم والتطهير ، ومعدات تحمييز الطعام التي تنتجها الشركة المدعى عليها ، وسجلت الوكالة بوزارة التجارة بتاريخ شركات منفصلة الادارة ، الأولى لمعدات غصل وتنظيف وكي الملابس ، والثانية لمعدات التعقيم شركات منفصلة الادارة ، الأولى لمعدات غصل وتنظيف وكي الملابس ، والثانية لمعدات التعقيم الشركتين الأولى والثانية ، أما الشركة الثائة فقد أرسلت إليها خطابا مؤرخا ٢١/ ١/ ١٩٨٢ المركتين الأولى والثانية ، أما الشركة الثائة فقد أرسلت إليها خطابا مؤرخا ٢١/ ١/ ١٩٨٢ بفسخ عقد الوكالة الخاص بمعدات تجهيز الطعام اعتبارا من تاريخ الخطاب . وأن ضررا ماديا الدعوى . ومن ثم فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان . وقدمت عقد الوكالة وترجة عربية له . وترجة اخوى خطاب الفسخ .

رفضت الهيئة طلب الاجراء الاحتياطي المتسعجل بتاريخ ١٩٨٦/٥/١١ .

أودعت المدحى عليها مذكرة مؤرخة كا //١٩٨٧ دفعت فيها بعدم اختصاص الهيئة بنظر المدعوى لسبق الاتفاق على التحكيم في البند ٣٣ من عقد الوكالة .

ردت المدعية . . . على هذا الدفع طالبة الحكم برفضه ؛ ذلك أنه فضلا هن أن حق الشركة المدعى عليها في ابداء الدفع قد سقط بتكلمها في الموضوع في برقية أرسلتها إليها بتاريخ المدعى عليها في ابداء الدفع قد سقط بتكلمها في الموضوع في برقية أرسلتها إليها بتاريخ كلمها أنها المزالت عند الإمها بتاريخ كلمتها في الوصول الى تسوية مالية مرضية ، فان هذا النزاع لا يجوز الاتفاق على التحكيم فيه لأنه يتملق بتطبيق قانون الوكالات التجارية رقم ٢٧/٧٦ الذي تنصى المادة ١٨ منه على اختصاص يتماق بالموسلة بالموسلة بتطبيق احكامه وبتفسيرها ، وجرت الحيثة في أحكامها على أن هذا الاختصاص ـ كاختصاصها بالمنازعات التي توقع على أجنبي ليس له موطن أو على اقامة في السلطنة إذا تعلقت بالتزام واجب تنفيذه في السلطنة بالنظام العام لا يجوز الاتفاق على خلافه .

المشسة

حيث أنه عن دفع المدعية بستوط حق المدعى عليها في ابداء الدفع بعدم الاختصاص لوجود شروط التحكيم لأنبا تكلمت في الموضوع قبل ابدائه فهو في غير عمله ، ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم _ على ماجرى به قضاء هذه الهيئة _ وان كان الايتعلق بالنظام العام ولا يجوز للقاضى أن يقضى به من تلقاء نفسه وإنها يتعين التمسك به أمامه ، ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ويسقط الحق فيه لو كان أبداؤه متأخرا بعد الكلام في الموضوع الا أن الكلام في الموضوع المام المحكمة ، فالمعلم في الموضوع المام المحكمة ، فلا يسقط الحق في الناسك به مبنق تكلم المدعى عليه في الموضوع في خطاب أو انذار وجهه إلى المدعى ولو كان تاليا لعلمه باقامة الدعوى عليه . لما كان ذلك وكان الكلام الذي تعتبره المدعية مسقطا لحق المدام والمعان المدعى عليها في ابداء الدفع صادرا منها في برقية ارسلتها إليها قبل جلسة الموضوع مسقطا لحق المدعى عليها في ابداء الدفع صادرا منها في برقية ارسلتها إليها قبل جلسة الموضوع مسقطا لحق المدعى عليها في ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى ومن ثم تقضى الهيئة . الماضوع مسقطا لحق المدعى عليها في ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى ومن ثم تقضى الهيئة . برفض دفع المدعية بسقوط حق المدعى عليها في ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى ومن ثم تقضى الهيئة . برفض دفع المدعية بسقوط حق المدعى عليها في ابداء الدفع .

وحيث أن التحكيم طريق استثنائي لفض الخصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضي وماتكفله من ضيانات ، يجوز الاتفاق عليه في أي نزاع يدخل في اختصاص محاكم الدولة ، ولو كان هذا الاختصاص متعلقا بالنظام العام ، فيها عدا المنازعات التي تتعلق بالنظام العام كالمسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية أو بالجراثم وتحديد المسئولية عنها ونزع الملكية للمنفعة العامة فلا يجوز الاتفاق على التحكيم فيها. ويترتب على الاتفاق على التحكيم منع قضاء الدولة من نظر المنازعة محل التحكيم ، فاذا تمسك به المدعى عليه تعين الحكم بعدم قبول الدعوى . لما كان ذلك قأنه وإن كانت المنازعة موضوع الدعوى متعلقة بتطبيق احكام الوكالات التجارية رقم ٢٧/٢٦ التي تختص الهيئة وحدها بالفصل فيه اختصاصا متعلقا بالنظام العام وفقا لنص المادة ١٨ من القانون المشار إليه ، الا أنها ليست مسألة من المسائل المتعلقة بالنظام العام آنفة البيان ، وخلت تلك المادة من النص على حظر الاتفاق على الفصل فيها يثيره تطبيق قانون الوكالات من منازعات عن طريق التحكيم ، ومن ثم فانه يجوز الاتفاق على التحكيم للفصل في موضوع الدعوى ، لما كان ماتقدم وكان البند ٣٧ من اتفاقية الوكالة موضوع الدعوى إذ نص على ان وجميع الخلافات الناجمة عن هذا العقد يتم حسمها بدون اللجوء للمحاكم ، وإنها يتم ذلك وفقا لنظام المصالحة والتحكيم لغرفة التجارة الدولية بواحد أو أكثر من المحكمين يتم تعينهم طبقا لذلك أنشظام . . . ، قد جاء شاملا لجميع المنازعات الناشئة عن هذا العقد ومنها المنازعات المطروحة موضوع الدعوى ، فيكون الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الاتفاق على التحكيم قائها على اساس صحيح من الواقع والقانون ويتعين القضاء به .

وحيث أنه عن المصروفات فيتمين الزام المدعية بها عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة .

جلسة الأحــد ٧٧ سبتمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٦٧/ ٨٦

شركات ، شركات توصية :

(شركات التوصية تخضع لاحكام شركات التضامن التي لاتتمارض مع أحكام شركات التوصية)

قانـون الشركـات التجارية رقم ٤/٤/ أحال فيها يتملق بتأسيس وادارة وحل وتصفية شركات التوصية إلى الأحكام المطبقة على شركات التضامن فيها لايتمارض مع ماورد به من احكام خاصة بشركات التوصية والتي تتعلق بالشريك الموصى ومدى مسئوليته عن نشاط الشركة .

(جواز القضاء باخراج أحد الشركاء من الشركة)

اجازت الفقرة الأخيرة من ألمادة ٤٣ من القانون ٤ /٤٤ للشركاء ان يطلبوا من هيئة حسم المنازعات التجارية القضاء باخراج أحد الشركاء من الشركة إذا جاز اعتبار اعياله سببا كافيا لحل الشدكة .

(عدم تجدید الکفالة المصرفیة یکفی سببا لحل الشرکة آیاکان سببه . المادة ۴/ ٤ من المرسوم ٤/٤٧ بشأن الحرف الأجنبیة واستثیار رأس المال الأجنبی)

ترجب المادة ٣/ ٤ من المرسوم رقم ٤ / ٧٤ حصول الشركة التجارية العهائية على كفالة مصرفية لمنح الترخيص . عدم تجديد الكفالة المصرفية سواء كان سببه تقاصس الشريك أو استحالة التجديد لمفادرته البلاد بصفة نهائية بهدد كيان الشركة ويؤدي إلى حلها .

الوقسسائع

أقام المدعيان . . . هذه الدعوى بصحيفة أوبحت في ١٩٨٧/١/١٤ ذكرا بها أنها والمدعى عليه كشريكين عليه كشريكين عليه المسسا شركة بلاط . . . وهي شركة توصية ، تضم المدعى الثانى والمدعى عليه كشريكين متضامتين ، والمدعى الأول كشريك موصى ، وطبقا لتعليات وزارة التجارة والصناعة فأنه يتعين على الشركاء الاجانب تقديم ضيان بنكى عن نسبة مشاركتهم وضرورة تجديده سنويا ،وإذ كان الشيامين من الاجانب حديين حقد طلبت الوزارة في ١٩٨٢/٦/٣ ضرورة تجديدا التجديد الأراد في ١٩٨٢/٣/١ ضرورة المدين عن حصتها في الشركة ، وقد طالبتها الشركة بهذا التجديد ، الا أن المدرى عليه قد تخلف عن ١٩٨٨/٧/١٠ .

واستطرد المدعيان إلى أنها يرغبان فى اعادة توزيع أسهم الشركة بينها وتسوية حسابات المدعى عليه بعد أن تخلف عن تجديد الضيان المصر فى عن حصته فى الشركة ، واستحالة التجديد لمفادرته البلاد بصفة نهائية .

وطلبا لذلك الموافقة على هذه الاجراءات مع التزامها بتسوية مستحقات المدعى عليه طبقا للمقد المرم بينهم .

الهيئسة

من حيث أنه يبين من استعراض واقعات الدعوى على النحو السائف أن المدعيان أنها يهدفان إلى اخراج المدعى عليه كشريك متضامن في شركة بلاط . . . وهى شركة توصية ووذلك استنادا إلى اخملاله بالتزاماته بعدم تجديد الضيان اللى اوجب القانون تقديمه على الشريك الاجنبى في الشركات الميانية ، وإلى أن مفادرته البلاد بصفة نبائية قد حال دون استكهال هذا الاجراء بها يهدد كهان الشركة ومصالحها .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى أحكام قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٧٤ يين أنه قد نظم أحكام نظام شركات التوصية في الباب الثالث منه ، وقد أحال فيها يتعلق بتأسيس وإدارة وحل وتصفية هذا النوع من الشركات إلى الأحكام التي تطبق على شركات التضامن فيها لايتمارض مع ماورد من احكام خاصة بشركات التوصية وكلها تتعلق بالشريك الموصى ومدى مسئوليته عن نشاط الشركة.

ومن حيث أن احكام حل وتصفية شركة التضامن قد وردت في الفصل الثالث من الباب الشاني من الفانون رقم ٤/٤٧ المشار إليه وهي تفرق بين نوجين من الاحكام ، أولها يتعلق بانسحاب الشريك المتضامن من الشركة والاصل فيه اعتبار الشركة منحلة في هذه الحالة مالم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك أو يقرر باقي الشركاء بالاجماع استمرار الشركة فيا بينهم ، والحكم الآخر حل الشركة بقرار من هيئة حسم المنازعات التجارية بناء على طلب احد الشركاء بسبب تقصير شريك أو أكثر في القيام بالتزاماتهم .

كما أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٣ المشار إليه للشركاء ان يطلبوا من الهيئة ان تقضى باخراج أحمد الشركاء من الشركة إذا جاز اعتبار اعياله سببا كافيا لحل الشركة .

ومن حيث أنه باستمراض واقعات هذه الدعوى ومستنداتها فأنه يبين أن المدعيين والمدعى عليه قد اتفقوا في ٨ من أغسطس ١٩٧٦ على تأسيس شركة توصية فيها بينهم يكون المدعى الاول الشريك الموصى فيها ، والأعرين شريكين متضامنين ويتوليان إدارة المنشأة التي سميت فيها بعد شركة . . و للبلاط ، ونص في البند ١١ من عقد تأسيس الشركة على أنه أذا رغب أي من الشركاء سحب حصته ومساهمته في الشركة فعليه ان يتقدم باشعار مدته ستة شهور ، وتؤدى حصة الشريك المنسحب في رأس المال والارباح في غضون ستين اما بالتقسيط أو في شكل مبلغ مقطوع على ان تراعى في ذلك النسب القانونية للعهانيين ، وقد تم بلنك الترخيص بتأسيس الشركة على أساس أنها شركة عهانية خاضعة لقانون الاعيال التجارية والتوظيفات المالية للاجانب ، وقام كل من الشريكين الاجنيين وهما المدعى الثاني والمدعى عليه بتقديم خطاب ضيان من بنك معتمد بالسلطنة عن حصته في الشركة وذلك نزولا على احكام قانون الحوف ضيان من بنك معتمد بالسلطنة عن حصته في الشركة وذلك نزولا على احكام قانون الحوف ولم يتم تجديدها حتى ارسل مدير ادارة ششون الشركات بوزارة التجارة والمساعة في المركات بوزارة التجارة والمساعة في اسبوعين ، فبادرت الشركة بطلب بتجديدها أو لتقديم بديل عنها خلال فترة لاتتجاوز اسبوعين ، فبادرت الشركة بطلب بتجديدها أو لتقديم بديل عنها خلال فترة لاتتجاوز السوعين ، فبادرت الشركة بطلب بالمحدود ، الا أنه لم يلق استجابة من المدعى عليه وكان في حياء يوشك على مغادرة البلاد نهائيا وقد غادرها بالفسل .

ومن حيث انه متى كان الثابت عا تقدم أن المدعى عليه لم يكشف في آية مرحلة من مراحل واقعات هذه الدعوى عن رضته في الانسحاب من الشركة أو أعيال الحكم الوارد بالبند ١١ من عقد تأسيسها الحاص باجراءات الانسحاب ، بل أنه - وعلى ماورد بمذكرات دفاعه - كان حريصا على البقاء فيها ، وإن نسب إلى شركاته رغبتهم في اقصائه عن الشركة بعدم اخطاره بكتاب وزارة التجارة والصناعة بطلب تجديد خطاب الضهان عن حصته في الشركة الا قبيل سفوه .

ومن حيث انه لايسوغ - من ناحية أخرى - اعتبار المدعى عليه راهبا في الانسحاب من الشركة أحيالا لاحكام المادة ١١ من عقد التأسيس ، إذا ان طلب الانسحاب - بحسبانه أمرا الشركة أحيالا لاحكام المنسحاب تشكل واضح هاما وخطيرا تترتب عليه نتائج تمس كيان الشركة وأوضاعها الجوهرية - يتمين أن يتم بشكل واضح وصريح ينم عن قيام هذه الرغبة بالفعل في ارادة الشريك المنسحب ، وهو ماحلت منه أوراق هذه الدعهي .

ومن حيث أنه ومنى استقام من وقائع الدهوى ان المدحى عليه قد تخلف عن تنفيذ الالتزام القانوني الوارد في الفقرة \$ من المادة الثالثة من المرسوم السلطاني رقم \$ / 24 بشأن قانون الحوف الاجنبية واستقيار رأس المال الاجنبي التي توجب حصول الشركة التجارية العيانية على كفالة مصرفية كشرط لمنح الترخيص المطلوب لقيام هذا النوع من الشركات ، وأنه سواء كان سبب عدم تجديد الكفالة المصرفية هو تقاعس المدعى عليه ، أو استحالة اجراء هذا التجديد بسبب مغادرة المدحى عليه للبلاد نهائيا ، خاصة وإنه شريك متضامن مفوض بالادارة ، فأن هذا الوضع أدى

الى تهديد لكيان الشركة ، وخلق سببا يؤدى إلى حلها نزولا على ماسلف بيانه من احكام القانون .

ومن حيث أنه ينبنى على ماتقدم ان يكون طلب المدعيين اخراج المدعى عليه من الشركة له مايسانده من وقائع الدعوى ومن أحكام القانون ، بها يتعين معه اجابتهها إليه ، مع الزام المدعى عليه المصروفات بحسبانه خاسرا لهذا الطلب .

جلسة الأربعاء ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ الدعوى رقم ٣٢٠/ ٨٦

حلكم ، حجيلة :

(تثبت الحجية لمنطوق الحكم والأسباب المرتبطة به)

من المقرر أن حجية الأمر المقضى وأن كانت لاتثبت في الأصبل إلا لمنطوق الحكم الصريح أو الضمنى ، إلا أنها تثبت لأسباب هذا الحكم اذا ارتبطت بمنطوقه ارتباطا وثيقا لايقوم المنطوق بدونها . مثال .

الوقىسائع.

تتحصل الوقائع في ان المدعية اقامت الدحوى رقم ٧٣٠٠ ضد المدعى عليه بصحيفة أوبحت أمانة سر الهيشة بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٢ طلبت فيها الحكم بالزامه بأن يدفع لها أوبحت أمانة سر الهيشة بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٦ وقالت بيانا لها ان الشركة سبق أن قررت بيع الساهين لديها ومن بينهم المدعى عليه بالزاد العلني في ١٩٨٤/٣/٦ والزامهم بعلم أمام الهيئة ومن بينهم المدعى عليه بالزاد العلني في ١٩٨٤/٣/٦ والزامهم بدفع قيمة الفرق بين سعر بيع السهم وقيمته الاسمية . وأقامت دعاوى عليهم أمام الهيئة ومن بينهم المدعى عليه في الدعوى رقم ٢٧٧/ ٨٤ مـ المطاليتهم بذلك غير ان الهيئة اصدرت احكامها برفض طلبات الشركة لبطلان الاجراءات التي اتخلتها الشركة لعدم صدورها من الجمعية العامة بتاريخ ١٩٨٠/١/٣٠ وقررت بالاجماع دعوة المساهمين . وقد انعقدت الجمعية العامة بتاريخ ١٩٨٠/١/٣٠ وقررت بالاجماع دعوة المساهمين للمساهين بعد ذلك بالسداد ولكنه لم يقم بذلك فأقامت المدعوى بطلباتها سالفة البيان .

الهيئسية

حيث أن المقرر أن الاحكام القطعية التي لاتبت في الخصومة على وجه حاسم كالحكم برفض الـدعـوى بالحالة التي هي عليها ، فإنها لاتحوز الحجية إذ هي لم تنه النزاع على وجه حاسم ، وأن كانت لها حجية فهي حجية مقصورة على الحالة التي كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة ، فيجوز رفع الدعوى من جديد بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها . ولما كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم 34/ 48 أنه أقام قضاء برفضها على عدم صدور قرار من الجمعية المادية بوجوب أداء الباقى من ثمن الاسهم وكانت الشركة المدعية قد قدمت مايفيد صدور هذا القرار بتاريخ ٨٦/١/٣٠ ونشره في الصحف للحلية فيجوز أن ترفع الدعوى من جديد .

وحيث أنه لم كان من المقرر أيضا أن حجية الأمر المقضى وإن كانت لاتثبت في الأصل الأ لنطوق الحكم الصريح أو الضمنى ، الا أنها تثبت لاسباب هذا الحكم إذا ارتبطت بمنطوقه ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم هذا المنطوق بدونها . لما كان ذلك وكان الحكم السابق قد أقيم على أن المدعى عليه لا يلتزم بأداء باقى ثمن الاسهم الا إذا صدر قرار من الجمعية العمومية لرجوب ادائه ، فيتمين الالتزام بللك في هذه الدعوى وإذ صدر هذا القرار من الجمعية العمومية العادية فيتمين الزام المدعى عليه باداء القسط الثاني المتبقى من ثمن الأسهم التي اشتراها وعددها

وحيث أنه عن المصروفات فيتعين الزام المدعى عليه بها عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤//٣٧ بنظام نظر الدهاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨.

جلسة الأحـــد ٤ اكتوبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٢٦٧/ ٨٦

دعوى ، طلب عارض ، مقاصة :

(الطلب العارض باجراء المقاصة القضائية . شروطه)

الطلب العارض من المدعى عليه باجراء المقاصة القضائية يجب ان يتعلق بمبالغ تشغل اللمة المالية للمدعى في الدعوى الأصلية .

شــركات:

(لكل شركة شخصية معنوية مستقلة ولوكان مالكها شخص واحد)

الشخصية المعنوية لكل شركة تختلف عن شخصية غيرها من الشركات ولو كان مالكها واحدا . الدهاوى ترجه الى الشخصية المعنوية للشركة وذمتها المالية وليس الى أشخاص مالكيها أو ذهمهم المالية .

الوقسمائع

تتحصل الوقائع في ان الشركة للدعية . . . اقامت المدحوى الماثلة بايداع صحيفتها امانة الهيئة في ١٩٨٦/٦/١٩ تطلب فيها الزام المدحى عليها باداء مبلغ ٢٩٤٨، ٢٧٦٩ ريال عهانى والقوائد منذ عام ١٩٨٥ ومصروفات علم المدحوى .

وأبانت فى الصحيفة أن هذا الدين يمثل قيمة مواد بناء وردتها للمدعى عليها فى عام ١٩٨٥ ، وارفقت بالصحيفة بيان الفواتير غير المدفوعة وتاريخ كل منها وطلب الشراء الذى تم على أساسه توريد البضاعة واصدار الفواتير .

وردت الوكالة المدعى عليها على الدعوى برسالة اوضحت فيها ان عددا من الفواتير التى قلمت المدعية بيات اتها وتبلغ قيمتها قلمت المدعية بيات اتها عن مواد البناء لم يتم تسليمها إلى الوكالة المدعى عليها وتبلغ قيمتها ١٩٧٧ ر.ع فى فعة شركة . . . للتأمين التى يملكها صاحب الشركة المدعية ، وطلبت للذلك اجراء المقاصة بين المبلغ المطالب به والمبلغ الذي لها فى فعة مالك الشركة المدعية ، وارفقت بردها بيانا بأساس استحقاق المدعى عليها لمبلغ ٨٧٧٨ ر.ع فى فعة شركة . . . للتأمين ، وصور المستندات التى رأتها الازمة لاثبات الدين .

المشية

ومن حيث أنه هن المدصوى الفرعية التي أقامتها الملحى طبها مطالبة بخصم مبلغ الملاحمة والمدى المرة ... للتأمين التي يملكها مالك الشركة المدعية من المبلغ المطالب به ، فأنها دعوى مفتقرة تماما إلى أساس لقبوها مع الدعوى الاصلية ، فلك أنه من المقرر أن الطلبات العارضة التي يسوخ للمدعى عليه أن يدفع بها الدعوى الاصلية ، وبها طلب اجراء المقاصة القضائية . يهب أن تكون عن مبالغ تشغل اللمة المالية للمدعى في الدعوى الاصلية ، والثابت في الدعوى المائلة أنها مقامة من شركة . . . ، ومن ثم فلا يقبل من المدعى عليها ان تدفعها بدعوى موجهه الى شركة . . . للتأمين ، لاختلاف الشخصية المعنوية لكن من الشركتين الملكورتين حتى لو كان مالكهها واحدا على ماتدعيه الشركة المدعى عليها ، لأن الدعاوى التي قام ضد الشركات انها توجه إلى شخصيتها المعنوية وقمتها المائية ، لا إلى أشخاص مالكيها أو ذمم المائية .

ومن حيث أنه يتمين لذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الفرعية ، مع الزام المدعى حليها بمصر وفاتها بحسبانها خاسرة لها عملا بحكم المادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٤٣ / ٨٤ بنظام نظر الدهارى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازهات التجارية .

جلسة الأربعاء ١٤ اكتوبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٢٥٤/ ٨٦

عقد النقل البحرى ، التزام الناقل:

(التزام الناقل البحرى التزام بتحقيق غاية)

التزام الناقل البحرى التزام بتحقيق غاية هى تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسليمة إلى المسل إليه في ميناء الوصول ، ولا ينقضى عقد النقل البحرى وتنتهى فيه مسئولية الناقل الا بتسليم البضاعة تسليا فعليا إلى المرصل إليه أو نائبه .

مسئولية ، تحديد مسئولية الناقل البحرى :

(تحديد مستولية الناقل البحرى بهالا يجاوز ٣٠٠ ر.ع عن كل طرد أو وحدة الا إذا اثبت في سند الشحن طبيعة البضاعة وقيمتها.م ٢٥٤ بحرى عماني)

تحدد مستولية الناقل البحرى في جميم الأحوال عن الهلاك أو التلف الذي يلحق بالبضائع بهالا يجاوز ٢٠٠٠ ر.ع أو مايمادله عن كل طرد أو وحدة اتخذت أساسا عند حساب الأجرة . عدم جواز التمسك بالتحديد إذا ذكسر في سند الشحن بيان طبيعة البضاعة وقيمتها . المادة 1/10 ـ ٢ من القانون البحرى العاني .

وكالة ، الوكيل الملاحي :

(الوكيل الملاحي ينوب عن صاحب السفيئة الأجنبية)

الوكيل الملاحى ينوب عن صاحب السفينة الأجنبية فى مباشرة كل مايتعلق بنشاط السفينة داخل السلطنة ويمثله فى اللحوى التى ترفع منه أو عليه فيها يتعلق بهذا النشاط. صدور الحكم عليه بصفته وكيلا .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في أن المدعية أقامت الدحوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٣/ ١٩٨٣ طلبت فيها الحكم بالزام المدعى عليه الأول بصفته الأصيل ، والمدعى عليه الأول بصفته الأصيل ، والمدعى عليه الشاني بصفته الحوكيل بدفع مبلغ ١٥٠ ، ٧٧٨٠ رع والمصروفات وأتصاب المحاماة . وقالت بيانا لها ان الفاضل . . . اشترى قطع الغيار المبيئة بالأوراق من شركة انجوسول راند بغرنسا ، واتفق مع المدعى عليه الأول على نقلها إلى سلطنة عيان بعد تعبيتها في ثلاثة طرود أرقامها ٧٨٨١ ، ٢٧٩٢ ٢٨ ، ٢٧٩٢ ترجر معه صند شحن يثبت استلامها كاملة بحالة أرقامها ٧٨٨١ ، وعند وصول السفينة إلى ميناء قالبوس بتاريخ ٢ / ١٩٨٧ ٢ تبين فقد الطود رقم ٢٨٢ ١٨ وحصل على شهادة بلالك من مؤسسة خدمات الموانىء المحدودة . ولا كان المرسل إليه قد أمن على البضاعة المشار إليها لذى الشركة المدعية وحصل منها على تعويض مقداره ١٠ / ٧٨٠ رع وفوضها في الحصول على مستحقاته لذى المدعى عليها الثانية بطلب التسوية ، وحوالة المشحن ومن شهادة النقص ، ومن كتاب المدعية للمدعى عليها الثانية بطلب التسوية ، وحوالة .

الهيئسة

حيث أن التزام الناقل البحرى هو التزام بتحقيق غاية هي تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسلممة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول . ومن ثم لا ينقضى عقد النقل وتنتهى فيه مسئولية الناقل الا بتسليم البضاعة المشحونة إلى المرسل إليه أو نائبه تسليما فعليا بالقدر والحال التي وصفت بها في سند الشحن أو إذا أثبت أن العجز أو التلف يرجع إلى قوة قاهرة أو سبب أجنبي لا يد له فيه . لما كان ذلك وكان الثابت من الشهادة الصادرة من مؤسسة خدمات الموانى المحدودة بتاريخ و ١٩٨٥/١٢/١ بفقد الطرد رقم ٢٩٨٥-١٩٨١ عند تفريغ الرسالة والمقدمة من المدعية ، وكانت الميئة تطمئن الى تلك الشهادة وتأخذ بها لأنها تتفق مع بيانات الرسالة المدونة في سند الشحن مؤسوع الدوى وتطرح المستندات المقدمة من المدعى عليهها تدليلا على انتفاء مسئولية الناقل الملاعى عليه الأناقل الملاعى عليه الأولى عن فقد هذا الطرد تكون قائمة .

وحيث أن المادة ٢٥٤ من المرسوم السلطاني رقم ٣٥/ ٨١ باصدار القانوني البحري تنص

وحيث أن الـوكيل الملاحى ينوب عن صاحب السفينة الاجنبية في مباشرة كل مايتملن بنشاط السفينة داخل السلطنة يمثله في الدهوى التي ترفع منه أو عليه فيها يتعلق بهذا النشاط ، ويجوز اختصامه بصفته وكيلا عن صاحب السفينة إلى جانب اختصام هذا الأصيل ، فيصدر الحكم عليه بهذه الصفة ، ولما كان المدعى عليه الثاني لايتازع في قيام هذه الوكالة فيجوز الحكم عليه بهذه الصفة بها يحكم به على الاصيل .

وحيث أن نص المادة ٣٣٣ من القانون البحرى آنف البيان يقضى بانتقال جميع الحقوق التى نشأت بمناسبة الاضرار المشمولة بالتأمين إلى المؤمن في حدود التعويض الملى دفعه ، فيكون من حق المدعية باحتبارها الشركة المؤمنة على الاضرار التى لحقت الرسالة موضوع الدعوى والتى دفعت التعويض إلى المرسل إليه عن فقد الطود موضوع الدعوى طبقاً للمستندات المقدمة منها . فيكون من حقها أن تطالب المدعى عليهها بالتعويض المستحق للمرسل إليه عن فقد هذا الطود .

وحيث أنه لما كان ماتقدم فتقضى الهيئة للمدحية على المدعى عليه الأول بصفته الأصيل ، والمدعى عليه الثاني بصفة الوكيل بالزامها بأن يؤديا لها مبلغ ٣٠٠ رح .

وحيث أنه من المصروفات فترى الهيئة الزام المدعى عليها بها عملا بالمادة ٤٧ من المرموم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ بنظام نظر السعاوى وطلبات التحكيم أسام الهيئة المعدلة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

جلسة الأربعاء ١٤ اكتوبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ۲۳۲/۸۷

اجراء احتياطي ، تظلم :

(الأصر باجراء احتياطى الصادر قبل العمل بالمرسوم السلطاني ٣٨/٨٨ نهاتي لايقبل التظلم منه)

صدور الأصر بأجراء احتياطى في ظل المرسوم السلطاني ٢٤/٣٨ قبل تعديله بالمرسوم ٨٧/٣٨ الأمر باتى لايقبل التظلم منه . ولايغير من ذلك صدور المرسوم ٨٧/٣٨ ومد بانه اعتبارا من ١٩٨٧/٩١ .

الوقسائع

تتحصل الوقائع فى أن المتظلم ضده أقام الدعوى ضد المدعى عليه - المتظلم - بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٢ طلب فيها الحكم بالزام المدعى عليه - المتظلم - بأن يدفع له مبلغ ١٩٤٧/٣/٣٧ ر.ع والمصروفات ، والأمر بصفة مستعجلة بايداع الدفعات المائية المستحقة الصرف من المديرية العامة للشئون المائية حسابات المقاولين عن مشروع الاسكان الاجتماصى فى بركاء لدى أحد البنوك على ذمة تنفيذ الحكم الذى يصدر فى موضوع الدحوى . وأسس طلباته هذه على أنها مستحقاته بموجب عقد المقاولة المبرم بينهها بتاريخ وأسس طلباته .

أصدر رئيس الهيئة أمره بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٨ بحجز المبلغ وإيداعه أحد البنوك لحين الفصل في الدعوى .

ود المدحى عليه على الدعوى بعد اعلانه بصحيفتها بمذكرة مؤرخة ١٩٨٧/٨/١ قال فيها أن تصفية الحساب بينه وبين المدعى تؤدى إلى أنه غير مدين للمدحى وانها يداينه في مبلغ وبين المدعى تؤدى إلى أنه غير مدين للمدحى وانها يداينه في مبلغ ٩٣٠ . رح وطلب اصدار الأمر بالافراج عن المبلغ المحجوز ، وكرر هذا الطلب بمذكرة مقدمة في ١٩٨٧/٩/٣٣ .

عرضت الدعوى على الدائرة للفصل فى التظلم من الأمر الصادر من رئيس الهيئة بالحجز على أموال المتظلم .

طلب الحاضر عن المتنظلم بالجاسة الغاء الأسر المتظلم منه لعدم توافر مبرداته بينها طلب الحاضر عن المتظلم ضده رفض التظلم فضلا عن أنه أمر نهائي .

المبئسة

وحيث أن الأصر المتنظلم منه قد صدر بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٨ في ظل سريان الموسوم السلطاني رقم ١٩٨٧/٦٣ بنظام نظر الدعالى وطلبات التحكيم أمام الهيئة الذي كانت المادة ١٩ منه مكونة من فقرتين تنص الفقرة الثانية منها على أن يكون ولرئيس الهيئة أن من يقوم مقامه أو الهيئة أثناء أي من جلساتها الصلاحية في أن يقرروا من تلقاء أنفسهم أو بناء على طلب من أي من طرقي الخصومة أتخاذ اجراء احتياطي بها في ذلك المنع من السفر أو ضبط السجلات والقيود والتحفظ على الحسابات لدى البنوك وغير ذلك من الاجراءات المستعجلة . . . وكذلك تكليف السلطات الحكومية المختصة بتنفيذ أي قرار يصدر لتلك الغاية وغير قابلة للاعتراض أو الطعن على أن وتكون أحكام الهيئة المسادرة طبقا لأحكام هذا النظام نبائية وغير قابلة للاعتراض أو الطعن على ومن ثم كان الأمر المنظلم منه شأته في ذلك شأن الاحكام التي أصدرتها أن التنظلم منه شأته في ذلك شأن الاحكام التي أصدرتها أن التنظلم منه شأته في ذلك شأن الاحكام التي أصدرتها أن التنظلم منه شأته في ذلك شأن

وحيث أن المادة الاولى من المرسوم السلطاني رقم ٣٧/ ١٤٨ آنف البيان المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ تقضى بسريان أحكامه على المنازعات التجارية التي لم يفصل فيها وعلى مالم يكن قد تم من اجسراءات قبل تاريخ العمل بها . ويستثنى من ذلك الأحكام المعدلة للمواصيد . . . والأحكام المنطقة للموق الطعن بالنسبة لما صدر من قرارات قبل تاريخ العمل بها . ومؤدى ذلك أن العمرة في كون الحكم أو الأمر الذي أصدرته الهيئة قابلا للطعن عليه أو التظلم منه بأحكام القانون السارى وقت صدور هذا الحكم أو ذلك الأمر . فإن صدر الحكم أو الاطرف غلله المرسوم السلطاني رقم ٢٣/٣٨ آنف البيان قبل تعديله بالمرسوم السلطاني رقم ٨٣/٣٨ وسريانه اعتبارا من ١/٩٨/٣١ والنص في المادة (٩) منه على المادة فقرة ثالثة إلى المادة (٩) مالغة البيان تجيز للخصم الذي صدر عليه الأمر ان يتظلم منه أمام الدائرة المختصة ويكون لها تأبيد الأمر أو تعديله أو التغاؤه ، لأنه استحدث طريقا الأمر التظلم منه أمام الدائرة المختصة ويكون لها تأبيد الأمر أو تعديله أو الغاؤه ، لأنه استحدث طريقا أو الأمر المتظلم منه أما الدائرة المختمة فيكون الأمر المنظلم منه قد صدر بهائيا لايجوز لمن صدر عليه أن يتظلم منه ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز التظلم منه قد صدر بهائيا لايجوز لمن صدر عليه أن يتظلم منه ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز التظلم .

جلسة الأربعاء ٢١ اكتوبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ١٨٦/ ٨٦

التهاس اعسادة النظر:

(الغش كسبب للالتهاس . ماهيته)

الغش اللي يكون مبيا لالتهاس اعادة النظر هو ماكان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه واظهار حقيقته للممحكمة .

الوقسسائع

تتحصل الوقائع في أن الملتمسة أقامت هذا الالتهاس بصحيفة أودعت أمانة مر الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١١ طلبت فيها الحكم بقبول الالتهاس شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم الملتمس فيه الصادر في الدعوى رقم ١٩٨٧/٥٤ وندب خبير هندسي كهربائي لفحص البضاعة المبيعة وبيان جهة صنعها وتقييم ثمنها . . وقالت بيانا لدعواها ان الملتمس ضدها أقامت المبيعة وبيان جهة الدوات كهربائية باعتها الدعوى رقم ١٥٤٠ طالبة الحكم بالزامها بمبلغ ١٩٥٢ رع قيمة أدوات كهربائية باعتها إليها . وصدر الحكم بالزامها بهذا المبلغ على أساس أن الملتمسة لم تتفق مع الملتمس ضدها على ان تكون البضاعة المبيعة المانية الصنع فجاء الحكم مجحفا بحقها وقاصرا في التسبيب ومن ثم فأنها تقيم هذا الالتهاس للسبين التاليين :

الأول : أن الملتمس ضدها أقرت في صحيفة الدعوى بأن البضاعة المبيعة المانية الصنع عا يدل على قيام اتفاق ضمني بينها وبين الملتمس على ذلك فخالف الحكم صحيح القانون.

والشاني : أنها أقدرت في صحيفة الدعوى أنها أرفقت بها مستندات بأسياء المصدوين للبضاعة من المانيا ولكن الواقع أنها لم ترفق هذه المستندات تما يدخل تحت نطاق الغش المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ٤٤ من المرسوع السلطاني وقع ٨٤/٣٢ .

الهيئسة

حيث أنه لما كان التياس احادة النظر طريق للتظلم من الحكم قصد به مجرد تنبيه الهيئة لتصحيح الحكم الذي أصدرته عن سهو غير متعمد منها أو بسبب فعل المحكوم له دون أن يشف الطعن عن تجريمه . وكان البين من أسباب الحكم الملتمس اعادة النظر فيه أن الملتمسة تمسكت فى دفاعها بأن الاتفاق تم بينها وبين الملتمس ضدها على أن تكون البضاعة المانية الصنع وانتهت الهيئة بأسباب سائفة إلى رفض هذا الدفاع وعدم الاتفاق على هذا الشرط فان السبب الأول من سببى الالتهاس لايعدو أن يكون تجريحا للحكم الملمتس اعادة النظر فيه ولايندرج تحت أى من الحالات التي تجيز الطعن بالالتهاس .

وحيث أن الغش الذي يترتب عليه النهاس اعادة النظر هو.. وهل ماجرى به قضاء هذه الميتة _ ماكان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتبح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وإظهار حقيقته للمحكمة فتأثر الحكم به. أما ماتناولته الحصومة وكان على أخذ ورد بين طرفيها فلا يجوز النهاس اعادة النظر فيه. لما كان ذلك وكانت المستدات المدعى بعدم تقديمها تتملى بدفاعها المشار إليه في الرد على السبب الأول والذي تمكست به أمام الهيئة ولم يكن أمرها خافيا عليها ، وكان بوسمها أن تواجهه بها يناسبه ، وتُقدَّم الدليل على صحة دفاعها بقيام الاتفاق على أن تكون البضاعة المانية الصنع فضلا عن أن الحكم تناوله في أسبابه ورد عليه فلا تتوافر بلك حالة الغش التي عجيز العلمن بالتهاس اعادة النظر.

وحيث انـه لما كان ماتقدم ، وكان التهاس اهادة النظر قائيا على غير حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٥٤ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٢ بنظام نظر الدهاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة فيتمين الحكم بعدم قبوله .

جلسة الأحـــد ٢٥. اكتوبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ١٧٥/ ٨٧

التهاس اعدادة النظر:

(ميماد الالتياس بأهادة النظر : المادة ٥٠ من المرسوم السلطاني ٣٧/ ٨٤) ميماد الالتياس ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أو اعلانه . إذا كان وجه الالتياس وقوع غش أو غيره فلا يبدأ ميعاد الالتياس الا من يوم ظهور الغش أو الاقرار بالتزوير م ٥٥ من المرسوم السلطاني ٣٤/٨٤ .

حــکم:

المقصود بصدور الحكم هو النطقُ بقضاء المحكمة في شأن الخصومة المعروضة عليها .

خشش:

(الغش كسبب من أسباب التياس احادة النظر)

الغش كرجه من أرجه التياس اعادة النظر هو العمل الاحتيالي المخالف للنزاهة الذي يرتكبه الحصم ليخدع للحكمة ويؤثر في اعتقادها .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في أن الملتمس أقام هذا الالتياس بصحيفة أودعها أمانة سر الهيئة في ١٩٨٧/٣/٩ متضمنا التياس أعادة و ١٩٨٧/٣/٩ متضمنا التياس أعادة النقل في ١٩٨٥/١٩ متضمنا التياس أعادة النظر في الحكوم الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٥/١٩٧٦ وبالزام الملتمس ضدها بالتضامن والانفراد بأن يدفعوا للملتمس مبلغ ١٩٨٥/١٣٧٧ درع والفوائد بواقع ١٩٨٥/١٠٪ سنويا اعتبارا من ١٩٨٥/١١/٧ وحتى السداد مع لمصروفات.

وذكر الملتمس - شرحا لالتياسه - أنه مقبول من حيث الشكل حيث أنه استلم الحكم المظمون فيه منطوقا وأسبابا يوم ١٩٨٧/٢/٨ وقد ثبت ذلك بتوقيع وكيله في ذيل الخطاب المرسل - ١٤٠٠

إليه من الهيئة ، وأنه لايسرى في حقه ميعاد الالتياس من يوم النطق بالحكم ، لأن الميعاد لايسرى الا امتيارا من تاريخ اعلان الحكم له بوقائعه وحججه وآسانيده ويراهينه وهو مالم يشم الا في التاريخ المشار إليه ، وانتهى من ذلك إلى قبول الالتياس شكلا .

وفي موضوع الالتياس ينعى الملتمس على الحكم الملتمس فيه قيامه على اسباب متناقضه ومتعارضة هي الدفع بالابراء مع قيام الدفع بالتزوير ، وهما دفعان لو اجتمعا يشكلان غشا من شأنه التأثير في الحكم، فضلا عن قيام الحكم على اسباب لو ان الهيئة تنبهت إليها لتغير حكمها ، وانيا غابت عنها لسهو غير متممد أو لسبب يرجع إلى فعل الحصوم .

وانتهى الملتمس من ذلك إلى طلب تعديل الحكم الملتمس فيه على النحو الوارد بطلباته الحزمية بصدر هذا الحكم .

الهيئسة

من حيث انه من المقرر أن التياس اعادة النظر هو طريق من طرق الطعن غير العادية في العادية في العادية في الاحكام الانتهائية على الاسباب من الاسباب الموادة حصرا في القانون ، ومن ثم _ ويهذه المثابة _ فأنه لايجوز نظره الا إذا كان مقاما في الميعاد الله تولى القانون تحديده ، وبعد التحقق من قيامه على وجه أو أكثر من الوجوه التي يجوز فيها التياس أعادة النظر في الاحكام .

ومن حيث أنه بناء على ماتقدم فقد تولت المادة ٥٣ وما بعدها من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية تنظيم اوضاع التهاس أعادة النظر في الاحكام الصادرة من الهيئة ، وحددت المادة ٥٤ الاحوال النبي يجوز فيها الالتهاس ، وتولت المادة ٥٥ تحديد ميعاد الالتهاس فجعلته ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أو أصلانه ، فاذا كان وجه الالتهاس وقوع غش من الحصم أو حياولته دون تقديم أوراق قاطمة في الدعوى وحصول الملتمس عليها بعد صدور الحكم أو قضى الحكم بتزوير اوراق بنى عليها ، أو حرر اقرارا بتزويرها ، أو كان الحكم قد بنى على شهادة قضى بعد صدوره بأنها مزورة ، فلا يبدأ ميعاد الالتهاس في تلك الحالات المحددة الا من اليوم المدى ظهر فيه المغش أو الذى أقر فيه بالتزوير فاعله ، أو حكم بثبوته ، أو الذى حكم فيه على شاهد الزور ، أو اليوم الذى ظهرت فيه الدوقة المحتجدة .

ومن حيث أن الثابت من الأطلاع على ملف الحكم الملتمس فيه الصادر في الدعوى رقم ٨٥/ ١٧ الملتمس فيه الصادر في الدعوى المشار إليها ، وأن المه ١٠٥/ ١٨ النا الملتمس وهو بنك عيان التجارى المحدود كان مدعيا في الدعوى المشار إليها ، وأن وكيله . . . حضر جلسة ١٩٨٧/١/٤ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وونوى عليه مع وكيل المدعى عليها في الدعوى وصدر الحكم في مواجهته ، ومن ثم فان ميعاد التياس اعادة النظر

يبدأ في مواجهة المدحى المذكور من تاريخ صدور الحكم مادام ان وكيله كان حاضرا جلسة صدوره .

ومن حيث انه لايسوغ قبول ماذهب إليه الملتمس من ان المقصود بصدور الحكم هو اعلان الخصوم بمنطرق الحكم وأسبابه ، ذلك ان المشرع لو شاء ذلك لعبر عنه صراحة بصراحة بصراحة ويوضوح ، لأن المستقر عليه والمفهوم في كافة التشريعات ان المقصود بصدور الحكم هو النطق بقضاء المحكمة في شأن الخصومة المعروضة عليها ، أما بيان وقائع الدعوى وحجيج الخصوم وتكيف المحكمة لها ورأى المحكمة فيها وأسانيد قضائها ، فهي مايطلق عليها اصطلاحا وأسباب الحكمة والاصل أنها لاتؤثر في اجراءات الدعوى أومواعيدها الا بالقدر الذي ينص عليه المشرع صراحة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما أثاره الملتمس من وجود غش من خصومه أثر في الحكم بحجة قيامه على دفعين متناقضين هما الدفع بالتزوير والدفع بالابراء ، فأنه من قبيل النعى على الحكم وماقام عليه من أسباب ، ثما لاتتسع له دعوى التياس اعادة النظر ، لان الغش المقصود كوجه من أوجه التياس اعادة النظر هو العمل الاحتيالى المخالف للنزاهة اللدى يرتكبه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في احتقادها ، ويشرط أن يكون هذا الغش قد خفى على الملتمس حتى صدور الحكم المطعون فيه ولم يكتشفه الا بعد صدوره وهو مايتنفى تحاما في الدعوى الى صدر بشأنها الحكى المدى صدر بشأنها الحكم الملتمس فيه الملكى صدر بشأنها الحكم الملتمس فيه الملكى صدر بشأه على دفوع أثيرت أمام الملتمس اثناء نظر الدعوى وتولى الحصوم بهامها ومناقشتها والجدل فيها الى ان فصلت فيها الهيئة بالحكم الملتمس فيه .

ومن حيث انه متى استقام ما تقدم ان الميماد المقرر قانونا للملتمس لاقامة التياس اعادة النظر في الحكم في مواجهته بجلسة النظر في الحكم في مواجهته بجلسة ١٩٨٧/١٨ و أن المدعى اخفق في اثبات قيام حالة اخبرى من حالات أعادة النظر التي تفتح ميماد آخر لاقامة هذا الالتياس ، وإذ أقام الالتياس الماثل بايداع صحيفته امانة سر الهيئة في ميماد آخر لاقامة هذا الالتياس ، وإذ أقام الالتياس الماثل بايداع صحيفته امانة سر الهيئة في ١٩٨٧/٣٨ ، ومن ثم فأنه يكون قد أقيم بعد الميماد ويتمين لذلك عدم قبوله مع الزام الملتمس مصروفاته بحسبانه خاسرا له وذلك عملا بحكم المادة ٤٧ من المرسوم السلطاني وقم ٣٩/٣٨ معرف نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية .

جلسة الأحســد ٢٥ اكتوبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٦٠٣/ ٨٦

(الشيك من الناحية المدنية صك بالمديونية . وقف صرفه جريمة جنائية) وقف صرفه جريمة جنائية) وقف صرف الشيك وان شكل جريمة جنائية على النحو وبالضوابط التي تقروها النصوص الجزائية الا ان الشيك لايمدو من الناحية المدنية ان يكون صكا بالمديونية للمدين ان يثبت برامة فعته منها .

الوقـــائع

تتحصيل الرقائع ان المدعية أقامت هذه الدعوى بصحيفة أودعت أمانة مر الهيئة في (٨٦/١١/٣ ، ذكرت فيها أنها تعاقدت مع المدعى عليها على ان تقرم المدعية بتسوية قطعة ارض بمنطقة مرتفعات روى ، وذلك بتكسير الصخور المتواجدة بها بطريق التكسير بالمطارق والحفارات الميكانيكية باعتبارها من الصخور الجيرية السهلة ، الا أنه تبين بعد مرحلة معينة من بده العمل انها صخور صلبة تحتاج إلى تفجير بواسطة الديناميت ، وكتبت المدعية بذلك الى المدعى عليها التى طلبت ايقاف العمل ، وقامت بتسوية حساب المدعية واصدرت لها مبلغ المدعى حليها التى طلبت ايقاف العمل ، وقامت بتسوية حساب المدعية واصدرت لها مبلغ المدعى واسدوق الاوسط فرع بيت الفلاج ويستحق السداد في ١٩٨٦/٣/١ .

واستطردت المدعية إلى أنه عند ايداع الشيك الملكور تين ان المدعى عليها بوصفها ساحبته قد اوقفته ، ويمراجعتها في هذا الشأن لم تبد ميررات مقبولة لايقاف السداد .

وانتهت من ذلك الى طلب الحكم بالزام المدحى عليها بسداد قيمة الشيك والبالغ قدرها ٢٠٠٠ ر.ع للمدهية والصروفات وأتعاب المحاماة ، وارفقت المدعية بصحيفة الدحوى صورة للشيك موضوع النزاع ، وشهادة من البنك بوقف اللفع .

الميشسة

من حيث أنه لا أساس لما ذهبت إليه المدعية من تمسكها بأن محور التزام المدحى عليها باداء مبلغ ٢٠٠٠ ر.ع المطالب بها هو الشيك الذي اصدرته الأخيرة لصالحها ، ذلك ان هذا ١٩٤٣ - الالتزام ، وأن أتخذ الشيك صكا لبيان مقدار الدين وتاريخ استحقاقه ، الا ان مصدره القانوني
يرتد - ولاشك - الى العلاقة التعاقدية القائمة بين الطرفين والتي لم تنكرها المدعية على نحو
ماسلف بيانه ، كيا أنه من المقرر أن وقف صرف الشيك وان شكل جريمة جنائية على النحو
وبالضوابط التي تقررها النصوص الجزائية ، الا أن الشيك لايعدو من الناحية المدنية ان يكون
صكا بالمديونية ، للمدين ان يثبت براءة نمته منها ، وان يوقف صرفه للمستفيد - دون اخلال
بمسئوليته الجنائية عن ذلك - إذا ماثبت ان هذا الامتناع عن الوفاء بالتزامه التعاقدى كان بسبب
عدم الخام المتعاقد الآخر تنفيذ ما التزم به .

ومن حيث أنه وقد بان من المستندات التي قدمتها المدحى عليها - ولم تنكرها المدعية - ان اتفاق الطرفين كان على اساس ١٠ آلاف ريالا عهاتيا عن اتمام العملية كاملة ، وقد سددت مها المدحى عليها ستة آلاف ريال عهاتي عند بده العمل ، وتبقى للمدعية مبلغ ٤٠٠٠ و يال ، منها المدعى حريال حور عنها الشيك موضوع النزاع يستحق سداده في أول مارس ١٩٨٦ ، وأن المدعية تكون قد فقدت السند المدعية ترد من العمل سوى ٥٠/ منه وتبقى ٨٤٪ ومن ثم فأن المدعية تكون قد فقدت السند القانوني لاستحقاقها قيمة الشيك ، وتكون دعواها المائلة بالمطالبة بقيمته ولا أساس لها ، ويتعين لللك وفضها ، مع الزامها المصروفات بحسبانها خاسرة للدعوى عملا بحكم المادة ٤٧ من المرسوم السلطاني وقم ٣٤/ ٣٧ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات

جلسة الأربعاء ٢٨ اكتوبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٦٣٢/ ٨٦

وكالة ، وكالة ظاهرة :

(المظاهر الخارجية التي تقوم عليها الوكالة الظاهرة)

يشترط لصحة ادعاء الغير حسن النية بقيام الوكالة الظاهرة ان يقوم مظهر خارجى للوكالة صادر من الموكل ويكون من شأنه أن يجمل الغير معلورا في اعتقاده ان هناك وكالة قائمة . مثال

الوقسسائع

تتحصل الوقائع في أن المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الميشة بتساريخ ١٩٨٣/١١/٢٩ طلبت فيها الحكم بالسزامها بأن تؤدى لها مبلغ ١٩٨٣/ ١٠/٥ رع والمصروفات . وقالت بيانا لها أنها باعت الى المدعى عليها الاسمنت المين بالأوراق خلال ١٩٨٥ وقد بلغ ثمنه ١٠٠٧,٥٠٠ رع ظبقا لكشف الحساب والفواتير وايصالات الاستلام المقدمة بملف الدعوى ، ولما لم تقم بسداده أقامت الدعوى بطلبها سالف البيان .

احلنت المدعى عليها بصحيفة الدعوى فردت عليها بمدكرة موقعة من وكيلها أنكرت فيها طلب شراء شىء من المواد موضوع الدعوى ، وأنكرت صلتها بمن وقع على تلك الأوراق ، كيا أنكرت تفريضها له في هذا الخصوص . وطلبت الحكم برفض الدعوى .

ركن الحاضر عن المدحية في الجلسة ـ في اثبات الدحوى الى طلب الشراء رقم ١٣٠٠ وايمسالى الاستلام رقمي ١٩٥١ ، ٥٦٥٢ والفاتورة رقم ٢٨٨٧ بقيمة المواد الخاصة بالطلب المشار إليه ومقداره ، ٢٩٢٥ و ع . وأضاف أنه يستدل بذلك على صحة الدحوى بباقي المناع عن المواد التي طلبتها المدعى عليها عن طريق الهاتف وتم تسليمها إليها في مواقع العمل ، وهداء مايفسر اختلاف التوقيع بشأتها على ايصالات الاستلام الاخرى عن التوقيع على طلب الشراء وعلى ايصالات الاستلام وكيلا ظامرا عن المدعى عليها .

الحيئسة

حيث انه لما كان يشترط لصحة ادعاء الغير حسن النية بقيام الوكالة الظاهرة أن يقوم مظهر خارجى للوكالة صادر من الموكل ويكون من شأنه ان يجمل الغير معدورا في اعتقاده أن هنالك وكانة قائمة ، فإن الهيئة ترى في طلب الشراء رقم ١٣٠ ـ من تحريره على المطبوعات الخاصة بالمدعى عليها من عليها وختمه المدعى عليها من المدعى عليها من شأنه أن يجمل المدعية معلورة في اعتقادها بقيام الوكالة عن المدعى عليها فينصرف أثره إليها ومن ثم تتتزم بقيمة الفاتورة رقم ٢٨٨٧ المحررة تنفيذا له ومقدارها وم ٢٩٢، ومن ما ما باقى المبلغ بمواد البناء بطريق الهاتورة وقم ٢٨٨٧ المحررة تنفيذا له ومقدارها ومن المراحي عليها طلبت امدادها بمواد البناء بطريق الهاتف وشجر المدعى عليها فانعدم بذلك أى مظهر خارجى يمكن الاستدلال به على قيام الوكالة الظاهرة بشأن هذا المبلغ . ومن ثم تقضى الهيئة بالزام المدعى عليها بأن تؤدى به على قيام الوكالة الظاهرة بشأن هذا المبلغ . ومن ثم تقضى الهيئة بالزام المدعى عليها بأن تؤدى للمدعى مبلغ مبلغ بالمراوم السلطاني رقم المدعى مازاد على هذا المبلغ .

جلسة الأحـــد ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧ الدعوى رقم ٢٢٣/ ٨٦

وكسالة ، وكالة ظاهرة :

(على المتمامل مع الوكيل أن يتحقق من وكالته . فكرة الوكالة الظاهرة . مؤداها)

صل المتعامل مع النائب أو الوكيل أن يتحقق من وكالته عمن ينوب عنه نيابة قانونية أو إتفاقية . مقتضيات العمل التجارى أدت إلى قبول فكرة الوكالة الظاهرة . حسن نية المتعامل مع الوكيل الظاهر لقيام مظهر خارجى صادر عن الأصيل يبرر الاعتقاد بوجود الوكالة وسلامتها . مثال .

الوقىسائع

تتحصل الوقائع أن المدحى عليها أقامت هذه الدعوى بصحيفة أودعتها أمانة سر الهيئة في ١٩٨٦/٥/٢٥ ذكرت بها أن المدحى عليها اشترت منها بضاحة قيمتها ١٤٥٠ ر.ع مقابل تحرير شيك بالقيمة مسحوب على البنك الوطنى العياني المحدود في ١٩٨٦/٤/٣٣ لصالح المدعية ، ويتقديم الشيك الى البنك ارتد لأن الساحب لم يقر بالاجراءات اللازمة .

ونظرا لامتناع المدعى عليها من سداد قيمة الشيك ، قد طلبت المدعية الزامها هذا

الشيك .

حدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٨٧/ ١/١٤ وفيها حضرت المدعى عليها وقررت ان الشيك موضوع الدعوى غير موقع منها وإنها من موظف يعمل عندها وليس لديه تفويض للتوقيع على الشيكات ، وقور مدير الشركة المدعية أن موظف المدعى عليها كان يتمامل مع الشركة المدعية ويشترى بضاحة ويسدد ثمنها نقدا ، وأنه لاتوجد طلبات شراء أو فواتير عن البضاعة موضوع المدعوى وقررت المدعى عليها أنها لم تفتح الحساب الذي صدر الشيك المسحوب عليه ، ولم تكلف موظفها مساحب الشيك يفتح هذا الحساب .

ويجلسة ١٩٨٧/٣/١٨ واجهت الهيئة المدعى عليها بطلب فتح الحساب بعد وروده من البنك الوطنى العياني ـ فأنكرت توقيعها عليه وقررت أنه مزور وأنها أخطرت الشرطة بذلك وأن المنحكمة الجزائية قد عاقبت الموظف الذي كان يعمل لديها بالسجن ثلاثة شهور وقد خادر اللهد .

ويتلك الجلسة قررت الهيئة احالة الأوراق إلى شرطة عيان السلطانية لاجراء المضاهاة بين توقيع المدعى عليها وبين التوقيعات المنسوبة لها على طلب فتح الحساب رقم ١٠١٠٧٧ ونموذج التوقيع الحاص بها لمدى البنك الوطنى العياني فرع الوطية لبيان ما إذا كانت التوقيعات صادرة منها من علمه .

وبتاريخ ١٩٨٧/٨/١٩ وردت رسالة من شرطة عيان السلطانية تفيد أنه بالرجوع إلى التوقيم المدت على بطاقة فتح الحساب رقم ١٩٧٧/٥/١ المؤرخ ١٩٨٧/٥/١٥ وبمقارنته التوقيم المدت على بطاقة هو توقيم مزور ومختلف على البطاقة هو توقيم مزور ومختلف عما عن توقيم المذكورة .

الحيئسة

حيث أنه يبين من استمراض واقعات الدعوى الماثلة أن مناط الفصل فيها يتحدد في مدى سريان التصرف الذي تجراه موظف المدعى عليها المدعو . . . بالشراء من المدعية في حق المدعى عليها ، بمعنى مدى التزام الأخيرة بآداء قيمة ما اشتراه من المدعية وحرر بقيمته الشيك موضوع النزاع .

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل العام الذي تمليه أصول المعاملات أن التصرف لاينسب الامن صدر منه أو عن ينوب عنه نيابة قانونية أو اتفاقية ، وأن على المتعامل مع النائب أو الوكيل أن يتحقق من ذلك قبل اجراء التعامل الا ان مقتضيات التعامل التجارية والثقة والسرعة الواجب توافرها فيها ، قد مالت الى قبول فكرة الوكالة الظاهرة ومؤداها أنه إذا عمل الوكيل بأسم الأصيل ولكن دون وكالة ، أو مع صوء استخدام الوكيل للوكالة أو استغلالها ، وكان المتعامل معه حسن النية لقيام مظهر خارجى صادر عن الأصيل يبرد الاعتقاد بوجود الوكالة وسلامتها . فأنه يترتب على هذه الوكالة المعينة في هذه الحالة ما يترتب على الوكالة السليمة بحيث تنصرف آثارها الى الاصيل .

ومن حيث أنه انزالا لتلك القواعد على واقعات الدعوى الماثلة فأنه يبين أن المدعو . . . الأ المنطو . . . الأ المنطق المؤلف لدى المدعى عليها وإن ظهر بمظهر الوكيل عنها أمام المدعية لدى شرائه البضائع ، الأ أن واراق المدعوى وأقوال المدعية قد خلت من بيان مظاهر خارجية صدرت من المدعى عليها توحى بقيام تلك الوكالة . وآية ذلك أن المدعية لم تدع تقديم الموظف المذكور طلبات شراء أو أفون استلام باسم المدعى عليها ، وأن الصفقات السابقة على الصفقة موضوع النزاع كانت نقدا بها ينفى أن تكون المدعى عليها قد ساهمت ـ سواء بتقصير أو بغير تقصير منها ـ بأن يظهر الموظف المذكور بمظهر الوكيل عنها حتى يقبل منها التعامل معه بهذه الصفة .

ومن حيث أنه متى انتضى عا تقدم توافر فكرة الوكالة الظاهرة لقبول نسبة التصرف الذي صدر من موظف المدعى عليها إليها ، ومن ثم فان المدعية بقبولها الشيك الذي قدمه لها المذكور كثمن للبضاعة التي اشتراها دون وجود طلب شراء أو أذن تسليم من المدعى عليها ، أو من مؤسستها ، تكون - أى المدعية - هي المستولة عن تبعة ماتكشف بعد ذلك من تزوير عقد فتح الحساب الجارى الذي سحب الموظف المذكور الشيك عليه ، وعدم صحة توقيع المدعى عليها على هذا العقد .

ومن حيث أنه تجدر الأشارة الى ان القول بغير ما انتهت إليه الهيئة في الدعوى الماثلة من شأند أن يتيح لموظفى المؤسسات التجارية المنحوفين التعامل مع الغير باسم تلك المؤسسات لحسابهم الخاص مادام أن الغير لايطالهم باثبات وكالتهم ، أو بالقليل تقديم مستندات صادرة عن تلك المؤسسات تفيد طلب الشراء أو اقرار بتسلم البضاعة المشتراه .

ومن حيث أنه متى ثبت مما سبق افتقار الدعوى الى السند القانوني الذي يجيز الزام المدعى عليه الناوعي المدعى عليه ا عليها بالمبلغ المطالب به ، ومن ثم فأنه يتمين رفضها والزام المدعية المصروفات وذلك عملا بحكم المادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٣٤/٣٧ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية .

جلسة الأحــد ١٣ ديسمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ۲۳۱/ ۸۷

التياس اعادة النظر:

(المقصود بالتهاس اعادة النظر كطريق طعن غير عادى في الاحكام النهائية. شرط قبوله)

التهاس اعادة النظر طريق طعن غير عادى فى الاحكام النهائية ، يرفع أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكمة التي أصدرت الحكمة التي أصدرت الحكم بفية تنبيهها الى مايكون قد فاتها نتيجة سهو أو غش أو تزوير صدرا عن المحكوم له ، أو تتيجة سوه قصد بحياولته دون حصول خصمه على مستندات قاطمة فى المحكومة أن تتحقق من قيام وجه من أوجه الالتياس التى حددها القانون على سبيل الحصر .

(الغش كسبب للالتهاس)

الغش المقصدود كوجه من وجوه الالتياس ليس مجرد الكلب البسيط الذي يصدر عن الخصم في مقام الدفاع في الدعوى ، وانها هو العمل الاحتياني المخالف للمنزاهة الذي يصدر عنه والذي يكون قد محفى على الملتمس حتى صدور الحكم .

(الدفاع الذى رفضه الحكم الملتمس فيه لايجوز اثارته من جديد كوجه للالتياس)

اذا كان الحكم الملتمس فيه قد أورد دفاع الملتمس من انه كان يوقع مجموعة شيكات على بياض ويبقيها في عهدات الملتمس ان يعاود كوجه بياض ويبقيها في عهدة الملتمس ان يعاود كوجه لالتياس اصادة النظر في الحكم عاولة اقامة الدليل على صبحة هذا الدفاع مستندا إلى وقائع ووستندات سابقة كلها على تاريخ الحكم .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في ان الملتمس أقام الالتهاس الماثل بصحيفة أودعها أمانة سر الهيئة أورد بها أنه قد صدر في ١٩٨٧/١/٢٥ الحكم في الدعوى رقم ١٩٥٥ المقامة من . . . ضد الملتمس بالزام الملحى عليه بأن يدفع للمدحى الأول مبلغ ٤٧١ ، ٣٧٥٠٧ ريالًا عيانيا وبأن يدفع للمدحى الثاني ميلغ ٣٣٧٧ ويالًا عيانيا .

واستطرد الملتمس إلى أن قد حصل على مستندات تثبت كلب الملتمس ضده الأول حين زعم عدم علمه أى شيء عن الشيكات المسحوية بأسم الموظف . . . واصراره على هذه الشهادة الكاذبة أمام الهيئة ببجلسة ١٩٨٧/١/٣٥ ، وقدم للتدليل عن ذلك عضرا بأقواله أمام شرطة فنجا في ١٩٨٥/٣/١٧ ، كما نسب الملتمس إلى الجبير اللدى ندبته الهيئة في الدعوى رقم ١٩٥٨ المشار إليها أعطاء وتخالفة للأصول المحاسبية المتعارف عليها وكذلك نسب المدعى الى الحكم الملتمس فيه الحفاظ في اقراره الحبير في ادخال أرباح بيع الأرض ضمن أرباح المؤسسة ، وفي الزام الملتمس بقوائد البنوك .

وقدم الملتمس صورا للمستندات التي أشار إليها في الالتياس ، وطلب الملتمس اعادة النظر في الحكم الملتمس فيه .

وحيث أنه بجلسة ١٩٨٧/١٣/١٣ المحددة لنظر الالتياس قرر الحاضر عن الملتمس أنه يبنى التياسه على الفش الذي صدر من الملتمس ضده الأول في الدعوى رقم ١٦٥/١٥٥ .

المشية

حيث أن قضاء هذه الهيئة جرى على ان التياس اعادة النظر هو طريق طعن غير عادى فى الأحكام النبائية ، يقام أمام ذات المحكمة التى أصدرت الحكم بغية تنبيهها الى مايكون قد فاتها نتيجة سهو ، أو غش أو تزوير صدرا عن المحكوم له ، أو نتيجة سوه قصده بحيلولته دون حصول الملتمس على مستندات قاطعة فى الدعوى ، ومن ثم فأنه يتعين لقبول الالتياس توطئه لاعادة النظر فى موضوع الدعوى ، أن تتحقق المحكمة من قيام وجه من أوجه الالتياس التى حددها العقارين على سبيل الحصر ، فأن افتقدته ماجاز للمحكمة اعادة النظر فى موضوع الدعوى وذلك أيا ماكانت المثالب التى قالمعوى وذلك

ومن حيث أن المشرع - أعدا بهذا المفهوم - قد أورد في المادة ٥٤ من المرسوم السلطاني الا / ٨٤/٣٧ بنظام نظر المدحاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية أوجه الالتهاس باحادة النظر في الأحكام الانتهائية ، وبنها حالة وقوع غش من الخصم كان من شأنه التأثير في الحكم ، وهي الحالة التي يستند إليها الملتمس في المدعوى الماثلة ، والغش المقصود كرجه من وجوه التهاس اعادة النظر ليس بجرد الكلب البسيط المدى يصدر عن الخصم في مقام الدعوى ، بل هو العمل الاحتيالي المخالف للنزاهة الذي يصدر عنه ، واللي يكون قد خفي على الملتمس حتى صدور الحكم المطعون فيه ، بحيث لو ظهر هذا الغش لدى نظر الدن لذي تظر وجه الحكم فيها ، ويقتضى ذلك لزوما الا تكون الوقائع المدعى بأنها تكون غشا الدعوى لتغير وجه الحكم فيها ، ويقتضى ذلك لزوما الا تكون الوقائع المدعى بأنها تكون غشا

قد سبق عرضها أو مناقشتها أمام الهيئة بين طرفي الخصومة .

ومن حيث أنه يسين من مطالعة الحكم الملتمس فيه أن دفاع الملتمس المدحى عليه في المدعوى وقم ٥٩/٩٥ تضمن أنه كان يوقع مجموعة من الشيكات على بياض ويبقى دفتر الشيكات في عهدة المدعى الأول (الملتمس ضده الأول) ، وقد أنكر الأخير ذلك . وأن الهيئة قد أوردت هذا المدفاع وردت عليه بأنه لادليل في الأوراق على صحة هذا الادعاء وبالتالى تقرر وفضه ، ومن ثم فأنه لايسوغ أن يعاود كوجه الالتياس اعادة النظر في الحكم ـ عاولة اقامة المليل على صحة دفاهه الذي الأوراق مل محتد دفاه الذي الأوراق مستندا الى وقائع ومستندات سابقة كلها على تاريخ الحكم طللا لم يقم الدليل على ان عمل احتيالي خالف للنزاهة صدر عن الملتمس ضدهما بقصد تضليل الهيئة عند نظر الدعوى ، ويعد مايئره الملتمس في هذا المقام من قبيل استكيال دفاعه بتقديم أدلة الثبات جديدة ، وهو مالا يسوغ قبوله كوجه من وجوه التياس اعادة النظر في الأحكام الانتهائية على ماسلف تفصيله .

ومن حيث أنه عيا أثاره الملتمس من مطاعن حول تقرير الخبير المنتدب في الدعوى وما أخدلت به الهيئة في حكمها الملتمس فيه من هذا التقرير ، فغني عن البيان ان هذه المطاعن لاتصلح بذاتها لقبول التياس اعادة النظر في الحكم طالما لم يقم الملتمس الدليل على أنها تشكل حالة من الحالات التي حددها القانون لقبول هذا الالتياس .

ومن حيث أن الهيئة لم تر اجابة الملتمس الى منحه مهلة لتقديم مستندات ، لأنه من المقرر ابب التياس اعادة النظر في الحكم بسبب مايكون قد صدر من الحصم من غش يظل مفتوحا لمدة ثلاثين يوما من اليوم اللدى ظهر فيه الغش ، والمفروض أنه ليس للملتمس أن يقيم التياسه الا بعد ظهور الغش وتحقيقه منه بحصوله على دليله ، ومن ثم فأنه لايسوخ للملتمس أن يمكس الأوضاع السلمة بأن يقيم الالتياس لظهور الغش ثم يطلب الأجل لاقامة الدليل على قيامه . ومن حيث أنه متى ثبت مما تقدم أن الملتمس عجز عن اثبات قيام حالة الغش في الحكم المطعون فيه بالمعنى الذى حددته المادة ٤٥ من المرسوم السلطاني رقم ٣٧ / ٨٤ كرجه من وجوه قبول التياس اصادة النظر في الأحكام الانتهائية ، ومن ثم فأنه يتمين الحكم بعدم قبول التياس والزامه الملحون المحسونة عاسرا للدعوى عملا بحكم المادة ٤٧ من المرسوم السلطاني المشار إليه .

جلسة الأربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٢٦٨/٨٦

شركات ، تصفية :

(الشركة تحتفظ بشخصيتها المعنوية بعد حلها بالقدر اللازم للتصفية) مفاد المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٧ من قانون الشركات التجارية رقم ٤/٧٤ أن الشركة التجارية تحل بحلول الأجل المعين ها ، وتدخل بمجرد حلها في دور التصفية وتحتفظ بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية وحتى انتهائها .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في أن المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليها بصحهة أودعت أمانة سر المديشة بتاريخ 19/7/9/10 طلبت فيها الحكم بالسزامها بأن تؤدى لها مبلغ بعد المدينة بتاريخ 19/7/9/10 والمعروفات وأتماب المحاماة . وقالت بيانا لها أنها قامت بتوريد الأسمنت المين بالأوراق إلى المدعى عليها بناء على طلبها في الفترة من يونيو 19/8/ حتى أكتوبر 19/8 وبلغ مجموع ماهو مستحق عليها مبلغ طلبها في الفترة من يونيو 19/8 حتى أكتوبر 19/8 وبلغ مجموع ماهو مستحق عليها مبلغ بعدادة أقامت المدعوى بطلبها سالف البيان . وقدمت كشوف الحساب والخطابات المتداولة بينها بسداده أقامت المدعوى بطلبها سالف البيان . وقدمت كشوف الحساب والخطابات المتداولة بينها وين المدعى عليها .

قدمت المدحية . . . ملكرة مؤرخة ١٩٨٧/٣/٢٩ قالت فيها أن الشركة المدحى عليها قامت بتصفية أهابلها وإغلاق مكاتبها في شهر اكتوبر ١٩٨٤ . وقدمت مستندات صادرة منها تقر فيها بحسابها لذى الشركة المدحية .

وأفادت أن وزارة التجارة والصناعة بكتابها المؤرخ ١١/٩ /١٩٨٧ - بناء على طلب الهيئة ـ بأن مدة الشركسة قد انتهت في ١٩٨٦/٦/٢٨ وأهلنت السوزارة في جريدة عمان بتساريخ ١٩٨٧/١/٣١ عن شطب قيدها لانتهاء صلاحية الترخيص وحلول الأجل عملا بالمادة ١٤ من قانون الشركات .

الهيئسة

لما كان مضاد المواد 12 و10 و70 من قانون الشركات التجارية وقم 4 / 10 الشركة التجارية تحل بحلول الأجل المعين لها ، وتدخل بمجرد حلها في دور التصفية وتحتفظ بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية وحتى انتهائها ، ولايزول كيان الشركة الا بنشر اعلان التصفية طبقا للقانون ، فأن الشخصية المعنوية للشركة تبقى بالرغم من حلها وذلك طول الوقت اللى تجرى فيه أعمال التصفية والى ان تنهى هذه الأعمال ويعلن عن انتهائها طبقا للقانون .

وحيث أنه لما كانت مديونية الشركة المدعى عليها للمدعية ثابتة قبلها من مستنداتها التى قدمتها بملف الدعوى والتى تتضمن تصديقها على حساباتها لديها ، ومن عدم دفعها الدعوى بأى دفاع فتقضى الهيئة بالزامها بأداء المبلغ المطالب به .

جلسة الأربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٨٧ الدعوى رقم ٣٨٢/ ٨٦

دعوى ، الطلب المغفل :

(الطلب المفقل . ماهيته . المادة ٥ م من المرسوم السلطاني ٣٧ / ٨٤) يجب ان يكون افغال الحكم في الطلب اغفالا كلها مجمله معلقا أمام الهيئة دون فصل . فلا يتحقق الاففال إذا كان الطلب قد قضى فيه ضمنها .

الوقسمائع

تتحصل الوقائع في ان شركة وكاسكر (الوليد) قلمت بتاريخ 4/4 / ١٩٨٧ الى أمانة سر الهيئة أخفلت الفصل الهيئة أخفلت الفصل الهيئة الخدمة المستحقة للعيال في حكمها العمادر بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣٥ وأنها تطلب في مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للعيال في حكمها العمادر بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣٥ وأنها تطلب منها الفصل فيها حملا بنص المادة ٥٤ من المرسوم السلطاني وقم ٤٤/٣٤ منظام نظر الدحاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة ويكون ذلك مناصفة بينها وبون شركة أوفسات .

وتفلص وقائع الدعوى رقم ٨٦/٣٨ - حسبيا يبين من الحكم الصادر فيها وسائر الأوراق - تتحصل في أن شركة التموين والتجهيزات أقامتها ضد شركة وكاسكو بطلب الحكم بالزامها بأن تدفيع لما مبلغ ٢٤,٥٠٦/٩ رع على سند من القول بأن شركة تنمية نفط عهان عهدت بخدمات التموين والنقل اللازمة لمسكراتها الى شركة توكو التى عهدت بها اليها . وبعد انتهاء المقد عهدت بها الى شركة أوفسات التى عهدت بها بلورها الى المدعى عليها . ولما كانت المدعى عليها (شركة وكاسكو) لم تقم ببناء المساكن اللازمة للمهال طبقا للهادة ٤٦ من قانون العمل فقد تم الاتفاق بينها وشركة أوفسات على أن يظل المهال في مساكن المدعية التى تدفع لهم مستحقاتهم على حساب المدعى عليها اعتبارا من ١٩٨٥/١/١ . ولما كان مجموع المبالغ التى أنفقتها المسلمية (شركة التمدوين والتجهيزات) على أولشك العسال حتى ١٩٨٥/٨٣١ هو ١٩٨٥/٨/٣١ منها المدعى عليها الا مبلغ ١٩٨٩/٤/٩ رع فيسكون المبلغ الباقي في شنها ١٩٨٥/٩٢ الحكم بوقض المدعى والزام المدعية برد المبلغ الذى دفعته إليها ، وبدفع مستحقات المهال بعد الخلعة عن المدة موضوع النزاع ومقدارها المهاك ورح ومحكون وبدفع مستحقات المهال بعد الخلعة عن المدة موضوع النزاع ومقدارها المهاك ورح عليها م عيالا لديبا فى تلك الفترة. كما طلبت اعلان شركة أوفسات خصيا فى الدعوى للحكم عليها بها عسى أن يحكم به عليها من الفرعية . ويتداريخ أن يحكم به عليها الأولى (شركة ويتداريخ الإمكان ١٩٨٧/٣/٢٠ حكمت الهيئة فى الدعوى الأصلية بالزام المدعى عليها الأولى (شركة وكاسكن بأن تدفع للمدعية مبلغ ٢٩/٥٠٦/٩٢ درع . . . وفى الدعوى الفرعية بالزام المدعى عليها الثانية (شركة أوفسات) بأن تدفع للمدعى عليها الأولى مبلغ ٢٩/٧١٠/٢١٢ درع .

المشسة

حيث أن المسألة الأساسية التي كانت مطروحة على الهيئة ومطلوب منها الفصل فيها في الدعوى رقم ٨٩/٣٨٧ هو تحديد ما إذا كانت علاقة العمل قائمة بين أولئك العمال وبين المدعية شركة التموين والتجهيزات فتكون ملتزمة بدفع مستحقاتهم أم انها قائمة بينهم وبين شركة وكاسكو فتكون هذه هي الملزمة بها . ويبين من أسباب الحكم الصادر بتاريخ ٢٥/٣/٢٥ أن الهيشة الزمت المدعى عليها شركة وكاسكو بدفع باقى مستحقات العيال وأقامت قضاءها على ماخلصت إليه من ان تسوية ودية تحت بين المدعية والمدعى عليها التزمت هذه الأخيرة بمقتضاها بدفع مرتبات العيال وكافة مستحقاتهم التي كانوا يحصلون عليها من المدعية واعتبارهم من ١٩٨٥/١/١ عمالا لديها ، ولم يتصرض الحكم صراحة الى طلب الحكم على المدعية بمبلغ ٩٩١١ ر.ع مستحقات العيال عند نهاية الخدمة عن الفترة موضوع النزاع . ولما كان من المقرر أن المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو اللي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئي المطلوب في الدعوى أو بانتفائه فان هذا القضاء يحوز حجية الأمر المقضى في تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن حق جزئي آخر يتوقف ثبوته أو انقضاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أوعلى انتفائها . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٥ حين خلص الى قيام علاقة العمل بين العمال والمدعى عليها شركة وكاسكو قد فصل في مسألة كلية شاملة _ هي علاقة العمل _ يترتب على ثبوتها في حق المدعى عليها وانتفاء ثبوتها في حق المدعية التزام المدعى عليها بدفع مستحقات أولئك العيال ومن ثم قضى بالزامها بدفع باقى هذه المستحقات التي دفعتها المدعية لحسابها. وإذ كان مؤدي ذلك ـ ونزولا على حجية هذا الحكم في خصوص مستحقات العيال عند نهاية الخدمة وهي حتى جزابي آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت علاقة العمل أو انتفائها ـ التزام المدعى عليها شركة وكاسكو أيضًا بدفعها الى العيال ورفض الحكم بها على المدعية ، فيكنون الحكم الصادر بتــاريخ ١٩٨٧/٣/٣٥ - وإن لم يتعرض صراحة لتلك المستحقات ـ قد فصل فيها ضمنا برفض الحكم بها على المدعية شركة التموين والتجهيزات . وحيث أنه يشترط لكى يجوز لصاحب الشأن أن يمان خصمه بصحيفة للحضور أمام الهيئة لنظر طلب أغفل الفصل فيه والحكم به أن يكون اغفال الهيئة لهذا الطلب اغفالا كليا يجمل الطلب مازال معلقا أمامها لم يفصل فيه ، فلا يتحقق الاغفال إذا قضت الهيئة في هرا الطلب ولو كان قضاء ضمنيا ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بتاريخ ٩٩٨٧/٣/٣ وأن لم يتعرض صراحة لمستحقات الميال عند نهاية الحقمة والمطلوب الحكم بها على المدعية بمبلغ ١٩١١ و و و رع قد قصل فيها ضمنا بوقض الحكم بها على المدعية ويكون الطلب المقدم من المدعى عليها شركة وكاسكو (الوليد) بالفصل فيها بناء على أن الحكم أغفلها ولم يتعرض إليها على غير أساس وتقضى الميثة بوقضه .

جلسة الثلاثاء ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٣٢٩/ ٨٧

أعمال تجارية ، أعمال تجارية بالتبعية :

(الأعبال التجارية بالتبعية هي الأعبال المدنية بطبيعتها التي تصدر من تاجر بصدد مباشرته نشاطه التجاري . مثال بشأن عقد إيجار)

ابرام التاجر بصفته مالكا لمؤسسة تجارية عقد ايجار بصدد مباشرته نشاطه التجارى يجعل المقد عملا تجاريا بالتبعية .

الوقسسائع

تتحصل الوقائع في أن المدعية أقامت هذه الدعوى طالبة الحكم بالزام المدعى عليه بأن يؤدى إليها مبلغ ١٨٠٠ ريالا عيانيا والمصاريف ، وقالت بيانا لها أنها أجرت للمدعى عليه في يؤدى إليها مبلغ ١٩٨٦/١/ شقة بالطابق الأرضى من المبنى المبين بالصحيفة لقاء أجرة سنوية مقدارها ١٩٨٦/٠/ رح واتفق في العقد على أن مدة الاجارة سنتان قابلة للتجديد مالم يخطر أحد الطرفين المحرف الآخر برضبته في انهاء المقد قبل نهاية مدته بشهرين وأن تؤدى أجرة السنة الثانية في ١٩٨٧/١/ . وإذ لم يؤد إليها المدعى عليه هذه الأجرة دون وجه حق . فقد أقامت المدعوى مطلما آلف البان .

دفع المدعى عليه بعدم اختصاص هذه الهيئة بنظر الدعوى لأن عقد الإيجار سند المدعية في دهواها لايعد عملا تجاريا .

الهيئسة

لما كانت المادة 18 من المرسوم السلطاني رقم ۸٤/۳۷ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية تنص على ان تختص الهيئة بالفصل في الدعاوى الخاصة بالأمور التجارية حسبيا ورد تعريفها في قوانين السلطنة ، وكانت المادة الثالثة من قانون السجل التجارى رقم ٧٤/٣ تنص على أن يعتبر تاجرا كل شخص طبيعي تكون مهتته القيام

بأعيال تجارية ، وكان المقرر أن الأعيال التجارية بالتبعية هي الأعيال المدنية بطبيعتها التي تصدر من تاجر بصدد مباشرته نشاطه التجاري ، وكان الثابت في الأوراق أن المدعى عليه تاجر بصفته مالك مؤسسة رسمية للتجارة ، وأنه أبرم مع المدعية عقد الايجار المؤرخ ١٩٨٧/١/١ بصدد مباشرته نشاطه التجاري ، إذ ثبت بالكتابين المؤرخين ١٩٨٧/١/١ ، ١٩٨٧/٢/٩ ابها موقعان من المراقب الممال التجارية الملاكورة ، وتضمنا مايفيد عاولة الأخير الاتصال بالمتجرة لاخطارها بأنه انهي عقد الايجار منذ انتهاء السنة الاولى من الاجارة ، وعدم رغبته في استصرار الملاقة الايجارية سنة أخرى ، فان هذا العقد يكون عملا تجاريا بالتبعية ، ويكون النزاع المائل ، وهو يدور حول مدة سريان المقد ، داخلا في نطاق اختصاص هذه الهيئة ، مما النزاع المائل ، وهو يدور حول مدة سريان المقد ، داخلا في نطاق اختصاص هذه الهيئة ، مما يتمين معه رفض الدفع بعدم الاختصاص المبدئ من المدعى عليه .

جلسة الأربعاء ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ الدعوى رقم ٣٣٢/ ٨٦

شركات ، شركات مساهمة :

(حق الشركة المساهمة في استيفاء باقي ثمن الأسهم . بيع الأسهم بالمزاد الملتي ، المادة ٨٠ من قانون الشركات التجارية ٤/٤٧ . الحصول على حكم بمديونية المساهم طبقا للقواعد العامة)

المادة ٥٠ من قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٧٤ تقرر للشركة المساهمة وسيلة تنفيذ على الأسهم التى لم يتم دفع ثمنها بعرضها للبيم بالمزاد العلنى . لا يخل ذلك بحقها في الحصول على حكم بمديونية المساهم بباقى ثمن الأسهم طبقا للقواعد العامة .

الوقسسائع

تتحصل الوقائع فى أن المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٣ طلبت فيها الحكم بالزامها بدفع مبلغ ٥٠٠٠ رع والرسوم والصاريف وأتعاب المحاماة . وقالت بيانا لها أن الشركة سبق أن قررت بيع أسهم بعض المساهمين لديها ومن بينهم الشركة المدعى عليها بالمزاد الملنى فى ١٩٨٤/٣/٦ والزامهم بدفع قيمة الفرق بين سعر بيع الأسهم وقيمتها الأسمية ، وأقامت عليهم دعاوى أمام الهيئة لمطالبتهم بللك غير أن الهيئة أصدوت أحكامها بوفض طلبات الشركة المدعية في تلك الدعاوى لبطلان الاجراءات التي اتخطاعها الشركة لعدم صدورها من الجمعية العامة للمساهمين . وقد انعقدت الجمعية المامة للمساهمين بتاريخ ١٩٨٠/١/٨٠ وقروت بالاجاع دعوة المساهمين المدداد القسط الثاني المتبقى من ثمن الأسهم ، وتم نشر قراراتها في الصحف المحلية ولا طالبت المدعية الشركة المدعى عليها بسداد الباقي من ثمن الأسهم ومقداره ٥٠٠٥ رع لم تقم بسداده ومن ثم أقامت الدعوى بطلبها سائف السان .

اطلبت الملدعى عليها بصحيفة الدعوى فردت عليها بمذكرة مؤرخة ١٨٧/١١/١٠ دفعت فيها بعدم اختصاص الهيئة بنظر الدعوى لأن المدعية لم تلجأ الى بيع الأسهم بالمزاد العلنى واستيفاء حقها من ثمنها طبقا لنص المادة ٨٠ من قانون الشركات رقم ٤٧٤/٤ . كما طلبت احتياطها الحكم بوفض الدعوى تأسيسا على أن الشركة منيت بخسائر فادحة نتيجة سوء الادارة ومن حقها بناء على ذلك أن تتحلل من التزامها بدفع الباقي من ثمن الأسهم .

الميئسة

حيث أن النص في المادة ٨٠ من قانون الشركات وقم ٤/٤/٤ على حق الشركة المساهم . ق عرض أسهمه بالمزاد العلني أوفي البورصة قبل المساهم المتأخر في الوقاء بباقي ثمن الأسهم . ق عرض أسهمه بالمزاد العلني أوفي البورصة أن وجدت واستيفاء المبلغ غير المسدد من حصيلة البيع بالأولوية على جميع الدائنين ، يقرر لها وسيلة تنفيذ على الأسهم المتأخر واستيفاء هذا الباقي من حصيلة البيع ، دون حاجة إلى اتخاذ أية اجراءات قضائية قبله . ومن ثم فافي هذا التنفيذ يتم على مسئولياتها ولا يحول بينها ويين ماقد يتيم المساهم المتأخر من منازعات بشأن التزامه بأداء الباقي من ثمن الأسهم . وحل ذلك فان هذا الحق لايخل بحقها المقرر لها في اختصام هذا المساهم المتأخر طها للغواعد العامة في القانون وطلب الحكم عليه بباقي ثمن الأسهم حتى تستقر مديونية المساهم المتأخر لصالحها بحكم يجوز حجية الأمر المقضى ومن ثم تكون دعوى الشركة قبل المساهم المتأخر دون التنفيذ على أسهمه طبقا لنص المادة ٨٠ سالفة البيان مقبولة ويكون الدفع المدى ما المدعى عليها بعدم اختصاص الهيئة بنظرها على غير أساس يتعين وفضه .

وحيث أن مديونية الساهم المتأخر بباقى ثمن الأسهم هى مديونية لصالح الشركة المساهمة كشخص معنوى مستقل عن شخصية أعضاء مجلس الادارة والقائمين على ادارتها ، وحق هذا المساهم فى التصددى للاهمال السلاى يدعيه فى الادارة هو حق له قبل أعضاء مجلس الادارة والقائمين على شئون الادارة بأشخاصهم طبقا لنص المادتين ١٠٩ و و ١٩ ٥ من قانون الشركات رقم ٤/٤٧ لاتسأل عنه الشركة التى تلتزم كشخص معنوى بجميع الأعهال التي يقومون بها طبقا لنص المادة ١٠٤ من القانون ، ومن ثم فلا يكون للمساهم المتأخر ان يتحلل من التزامه قبل الشركة بأداء باقى ثمن الأسهم بسبب أهمال هؤلاء فى الادارة ويكون طلب الشركة المدعى عليها رفض الدعوى على هذا الأساس فى غير عله ويتعين رفضه .

وحيث أنه لما كان لاختلاف بين الطرفين على ان الباقى من ثمن الأسهم هو • • • • و رع وثبت من مستندات المذعية أنه أصبح واجب الأداء فتقضى الهيئة بالزام المدعى عليها بأدائه للمدعية ، مع الزامها بالمصروفات حملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني وقم ٣٣/ ٨٤ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة المعدل بالمرسوم السلطاني وقم ٨٧/٣٨ .

جلسة الأحسد ٢٧ ديسمبر ١٩٨٧ الدعوى رقم ٢٣٧/ ٨٦

حكم ، حجية :

(أسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه تكون معه وحدة لاتقبل التجزأة)

الحكم القضائي اللهالي الحائز قوة الأمر المقضى يكتسب حجية . الحجية تلحق منطوق الحكم كها تلحق الأسباب المرتبطة به ارتباطا وثيقا والتي لاتقوم للحكم قائمة الابها وتكون مع منطوقه وحدة لالتجزأ .

دموى ، طلب عارض :

(السلاب المسارض اللذي يقسدم من المدحى عليه يجب ان يكون متصلا بالدعوى الأصلية اتصالا لايقبل التجزأة)

طلب حان الشركة المساهمة لايقبل كطلب عارض من المدعى عليه في دعوى مطالبة الشركة له بباقي ثمن أسهمه المكتنب فيها . علة ذلك .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في ان المدعية أقامت الدعوى المائلة بايداع صحيفتها أمانة سر الهيئة في ١٩٨١/٦/٤ طالبة الزام المدعى عليه بأداء مبلغ مائة ألف ريال عياني قيمة القسط المستحق السداد المتبقى من ثمن أسهمه بالشركة المدعية البالغ قدرها عشرين ألف سهما قيمة كل سهم عشرة ريالات .

وذكرت المدعية مشارحة لدعواها منها سبق أن أقامت الدعوى رقم ٢٨٣ / ٨٤ أمام هذه المثية بسداد المتبقى عليه من قيمة أسهمه الاسمية بالشركة المدعية بعد خصم قيمة بيم تلك الأسهم بالمزاد الملنى اللى تم في ٢/٣ / ١٩٨٥ ومصر وفاته ، وأنه بجلسة ١٩٨٥ / ١٠ / ١٩٨٥ مسدر حكم الهيئة برفض الدعوى المشار إليها ابتناء على بطلان الاجراءات التى انخلتها الشركة المدعية لمطالبة مساهمها بابنقى قيمة أسهمهم لأن الجمعية العامة للشركة هى التى تملك وحدها المطالبة للجلس ادارة الشركة المركة .

واستطردت الشركة المدعية آنها قد بادرت بعد صدور الحكم المشار إليه بتصحيح الاجراءات فدعت إلى عقد جمية عمومية للشركة في ١٩٨٦/١٣ وأرسلت الدعوة الى المدعى عليه بالبريد المسجل في ١٩٨٦/١/١١ ، ونشر عن الدعوة بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٧٧ السنة الحامسة عشرة بتاريخ ١٩٨٦/١/١٥ ، ونشر عن الدعوة الجمعية العمومية في موعدها وأعلن مندوب وزارة التجارة صحة الاجتماع وقمت مناقشة جدول الأعيال وانتهت الى دعوة المساهمين لسداد القسط المتبقى من ثمن الأسهم ، وتفويض مجلس الادارة المنتخب تفويضا عاما في اتخاذ الاجراءات اللازمة في سبيل ذلك ، ونشر قرار الجمعية العامة في ١١/٣/٣/١ بالجرائد المعلية لحن المساهمين على سداد القسط الثاني من ثمن الأسهم والبالغ قدرها خسون بالمائة كها أرسلت المداعلة بي المداد ، فقد انتهت الشركة الى الملب الحكم بالطلبات المرضحة بعمدر هذا الحكم .

قدم المدعى عليه مذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم برفض المدعوى والزام المدعية المصروفات ، وذكر شرحا لدفاعه أنه لاتوجد أية علاقة تعاقدية تربطه بالشركة المدعية وأنه لم يشارك في تأسيسها ولم يكتتب في أسهمها ولم يشتر بعضا منها ، ذلك أن صحة الأمر وحقيقته أن الشيخ . . . أحد اعضاء مجلس ادارة الشركة المدعية عرض عليه ان يشترى عشرة آلاف سهها من أسهم الشركة كان أحد المساهمين يريد التنازل عنها ، وبالفعل قام المدعى بتحرير شيكين كل واحد منهم بمبلغ خسين ألف ريالا عهانيا مؤرخين ١٢/٢٣ ، ٢٦/٢٦ لصالح الشركة المدعية ، وتم صرف الشيكين وصدرت شهادة الأسهم مؤقتة من الشركة المدعية بملكية المدعى عليه لعشرين ألف سهم بقيمة أسمية قدرها عشرة ريالات عيانية للسهم الواحد وأن ٥٠٪ من قيمـة كل الأسهم قد دفعت عنـد الاكتتـاب ، ولما كان اتفـاق المـدعى عليه مع الشيخ . . . على شراء عشرة آلاف سهيا قيمتها مائة ألف ريال عياني فقد كتب المدعى عليه الى الشركة المدعية في ١٩٨١/١٠/٢٤ طالبا الغاء الشهادة المؤقتة واستخراج شهادة جديدة بعدد عشِرة آلاف سهما بقيمة ماثة ألف ريال عماني مدفوعة بالكامل ، ولما لم تستجب الشركة الى طلبه ، وكان اتفاقه مع الشيخ . . . اتفاقا شفهيا . فقد تقدم الى المحكمة الشرعية طالبا يمين المذكور على صحة الاتفاق بينها الا أن المحكمة الشرعية قررت أنها غير غتصة بهذا الطلب ، لأن المنازعة تنطوي على مسألة تجارية تخرج عن ولايتها ، وانتهى المدعى عليه من ذلك الى طلب ان تكلف الهيئة الشيخ . . . أداء اليمين على ماتم عليه الاتفاق بينها شفاهة في موضوع شراء أسهم الشركة المدعية لاثبات أنه لم يساهم في تأسيسها أو يكتنب فيها ، كيا أنه ـ أي المدعى عليه ـ لم يشتر تلك الأسهم التي كانت أصلا للشيخ . . .

ودفع المدعى عليه بعدم اكتساب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٨٠ / ٨٨ للحجية ، لأن هذه الحجية لاتتبت الا لمنطوق الأحكام ، دون الصفات العارضة التى ترد فى أسباب الحكم كصفة المساهم التي وردت في أسباب الحكم المشار إليه بصفة عارضة . كها دفع المدحى عليه بان الجمعية العامة للشركة قد أسامت استخدام سلطتها حين قررت دعوة المساهمين الى سداد الجزء الغير مدفوع من رأس المال ، لأن هذا القرار يتعارض مع خطة انقاد الشركة أو تصفيتها أو تخفيض رأس مالها وفي غياب المعلومات الكافية عن حالة الشركة . وطلب المدعى عليه احتياطيا الحكم بحل الشركة طبقا لحكم المادة ١٤ فقرة ووى من قانون الشركات التجارية التي تجيز لهذه الهيئة حل الشركة إذا ماطراً سبب يحد جديا من امكانية الشركة

وانتهى المدعى عليه من كل ماتقدم الى طلب الحكم برفض المدعوى والزام الشركة المدعية المصر وفات .

من تحقيق غايتها .

وقد عقبت الشركة المدعمة على دفاع المدعى عليه بالتمسك بحجية الحكم الصادر في الدعوى وقم ٨٤/٣٨٦ منطوقا وأسبابا ، وطلبت الحكم لها يطلباتها.

الحيشسة

حيث أنه يبين من وقائم الدحوى على نحو ماسلف بيانه أن الشركة المدعية أنها تطالب المداد عليه بصفته مساهما فيها بمقدار عشرين ألف سهم بسداد قيمة الفسط المستحق السداد المتبقى من ثمن أسهمه ومقداره مائة ألف ريال عياني بعد أن سدد مثلها كقسط أول بينا ينكر المدعى عليه صفته كمساهم أو مكتب أو مشتر الأسهم الشركة المدعية استنادا إلى أن الشيخ ... قد تسلم منه مائة ألف ريال عياني لشراء عشرة ألف سهم وليس عشرين ألف ، وطلب تحليف الملكور اليمين على صحة هذه الواقعة فضلا عن أوجه الدفاع الأخرى التي أبداها والمبينة تفصيلا في وقائم المدعوى .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من هذه الهيئة في الدعوى وقم ٨٤/٢٨٦ أنها كانت مقامة من الشركة المدعية ضد المدعى عليه في الدعوى الماثلة بدات الطلبات المقام بشأمها الدعوى الماثلة وهي الزامه بسداد النصف الباقي من قيمة الأسهم التي اكتتب بها فيها وقدرها عشرين ألف سهم . وإن المبلغ المطالب به وإن اختلف في الدعويين الا أنها متحدا في أساس المطالبة وهزباقي ثمن أشهم المدعى علية في الشركة المدعية .

وحيث أن الثابت من مدونات الحكم المشار إليه ان المدعى عليه سبق أن أثار أمام الهيئة ذات الدفوع وأوجه الدفاع التي يثيرها في الدهوى الحالية من أنه ليس مساهما في الشركة المدعية وأن الشيخ . . . قد غشه وغرر به حين استعمل الشيكات التي سلمها إليه في شراء عشرين ألف سهم في الشركة المدعية لا عشرة آلاف كيا تم الاتفاق بينها شفاهة ، وقد أدخل المدعى عليه الشيخ . . . في المدعوى وقم ١٩٨٤/ ١٩٨٤ المشار إليها بطلب الزامه منفردا أو متضامنا مع الشيخ . . . بأن يرد إليه مبلغ مائة ألف ريال عهاني التي دفعها ورفض دهوى الشركة المدعية ، وقد أبدى الشيخ . . . بعد ادخاله في الدعوى دفاعه فيها على النحو المفصل في أسباب الحكم وطلب وفض طلبات المدعى عليه .

ومن حيث أن الهيئة في أسباب حكمها الصادر في الدعوى المشار إليه ناقشت دفاع المدعى عليه ودفوعه وانتهت من ذلك كله الى أن وطلبه في اعلان حقه في امتلاك عشرة آلاف سهم فقط من أسهم الشركة المدعية على غير أساس ويخالف الثابت بالأوراق متعين الرفض ، وكذلك رفض الحكم له على الخصمين المدخلين الأول والثاني برد قيمة تلك الأسهم، ، وانتهت في منطوق الحكم الى رفض تلك الطلبات ، وقد صدر هذا الحكم _ في ظل القواعد القانونية المعمول بها وقت صدوره - نبائها .

ومن حيث أنه لما كان من المقرر أن الحكم القضائى النهائى يكسب قوة الشيء المقضى به ، باعتباره عنوان الحقيقة ، بحيث إذا اتحد الحصوم والموضوع والسبب ، في منازعة أخرى ، امتنع عليهم اعادة مناقشة ماقضى به الحكم السابق ، ولايقبل منهم اثبات مايخالفه ، ويعتبر الحكم لذلك حجة على مافصل فيه من الحقوق ، وتها تلحق هذه الحجية منطوق الحكم فأنها تلحق أيضا الأسباب التي ترتبط به ارتبطا وثيقا ، والتي لاتقوم للحكم قائمة الابها ، وتكون مع منطوقه وحدة لاتتجزأ .

وحيث أن الثابت ان الدعوى رقم ١٩٨٤ / ١٩٨٤ قد أقيمت من المدعية ضد المدعى عليه اساس صفته كمساهم في الشركة المدعية ، وأن سبب الدعوى قد قام على أساس مطالبته بمبائغ استحقت عليه بهذه الصفة ، وقد دار دفاع المدعى عليه في تلك الدعوى على أساس المبائغ استحقت عليه بهذه المشأن من دفاع ودفوع ، وأتاحت له الهيئة استكال دفاعه بادخاله الشيخ . . . وقد ناقشت الهيئة في أسباب حكمها ذلك الدفاع ، ورد الشركة المدعية والخصمين الملخلين عليه ، وانتهت لما ارتأته من أسباب أوضحتها تفصيلا ، في الشركة المدعية والخصمين الملخلين عليه مساهما في الشركة المدعية ، ورفضت بذلك دفاعه ودعواه الفرعية ، ومن ثم فإن مفاد ذلك كله ان هذا الحكم وماقضى به بالنسبة لصفة المدعى كمساهم في الشركة المدعية قد اكتسب منطوقا وأسبابا _ حجية تمول دون المدعى عليه ومعاودة أثارة أربعه في الشركة المدعية قد اكتسب منطوقا وأسبابا _ حجية تمول دون المدعى عليه ومعاودة أثارة أربعه عليه وكافة دفوهه وطلباته في هذا الشأن فاقدة الأساس قبولها أو تمحيصها أو الرد عليها ، ويتمين لذلك اطراحها .

ومن حيث أنه متى أقسامت الشركة المدعية المليل على انها قد استكملت الاجراءات القانونية التي المسادق المحدود الجمعية المعارفية المحدودية التي المحدودية المحدودية المدعى عليه بطلانه وقررت تلك الجمعية - اعيالا المعدودية للشركة للانمقاد في اجتماع مليات المحدودية وقررت تلك الجمعية ما مايلا لسلطتها التقديرية - دعوة المساهمين الى استكبال قيمة مساهمتهم في الشركة المدعية ، واتخلت الشركة اجراءات نشر هذا القرار ومطالبة المساهمين بتنفيذه ، ومن ثم فأنه يتعين اجابة المدعية الى

طلبها الرزام المدعى عليه بأداء باقى مساحمته فيها ومقدارها .. على ما أثبته الحكم الصادر فى المدعوى رقم ٢٨٧٤ / ١٩٨٤ - عشرين ألف سهم وقيمة الباقى من قيمتها مائة ألف ريال عماني .

ومن حيث أنه عن طلب المدعى عليه حل الشركة المدعية استنادا إلى الحكم الوارد بالفقرة (و) من المادة ٤ من قانون الشركات التجارية فان مجال هذا الطلب دعوى مبتدأه يقيمها المدعى عليه إذا شماء إذا توافرت أسبابها الموضوعية القانونية ، إذ أن هذا الطلب لا يصلح ان يكون دفاعا أو علا لدعوى فرعية في الدعوى المائلة ، لأن التزام المدعى عليه بأداء باقى قيمة مساهمته في الشركة المدعية عجد سنده في عقد مساهمته فيها ولا يعفيه حل الشركة أو تصفيتها من أداء هذا الالتزام ، كما أن هذا الطلب غير مرتبط بالدعوى المائلة ارتباطا موضوعيا يجيز للهيئة قبوله أو البت فيه كدعوى فرعية .

ومن حيث ان المدحى عليه خسر الدعوى ، فأنه يتمين الزامه بمصروفاتها عملا بحكم المادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٣٤/٣٢ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية .

جلسة الثلاثاء ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧

الدعوى رقم ٢٨٤/ ٨٧

أعيال تجارية ، أعيال تجارية بالتبعية ، بنوك :

(الأهمال التجارية بالتيمية هي الأهمال المدنية بطبيعتها التي تصدر من تاجر بصدد مباشرته نشاطه المتجارى . الأهمال المصرفية والصيرفية تعتبر أهمالا تجارية ويعتبر البنك تاجرا . المادة ٥/ ٤ من قانون السجل التجاري رقم ٣/ ٤٧)

الأعيال التجارية بالتبعية هى الأعيال المدنية بطبيعتها التى تصدر من تأجر بصدد مباشرته نشاطه التجارى . ولما كانت الأعيال المصرفية والصيرفية تعتبر أهيالا تجارية بطبيعتها فان المصرف يعتبر تاجراً وإذا ابرم عقد الايجار لمكان يباشر فيه نشاطه التجارى فان هذا العقد يكون عملا تجاريا بالتبعية بالنسبة له .

اخصــاص:

(قضايا الايجارات التي تختص بالفصل فيها وزارة الاسكان)

وزارة الاسكان تختص بالفصل فى جميع قضايا الايجارات المتعلقة بزيادة الايجار أو طلبات الاخلاء .

الوقسسائع

تتحصل الوقائع في أن المدعى أقام على المدعى عليه هذه الدعوى طالبا الحكم بالزامه بأن يؤدى إليه مبلغ ١٠٠٠ ريالا عيانيا والمصاريف وقال بيانيا لها أنه بموجب عقد ايجار مؤرخ المرا / ١٩٨٤/١٠ أجر للمدعى عليه المبنى المين بالصحيفة لمدة ستين لقاء أجرة شهرية مقدارها و ٥٠٠ ر.ع ، واتفق في العقد على أن مدته ستنان تبدأ من ٢/١/١٩٨٤ قابلة للامتداد مالم غطر أحد الطرفين الطرف الاخر برهبته في انهاء العقد قبل تاريخ انتهائه بشهرين على الأقل ، وإذ امتدام المعدد المعدد المدين على الأقل ، وإذ المدعى عليه أجرة السنة التي بدأت في ١٩٨٢/١٠/١ ولم يؤد المدعى عليه أجرة السنة التي بدأت في ١٩٨٦/١٠/١ ولمنذ القا الدعوى بطلبه آنف البيان .

دفع المدعى عليه بعدم اختصاص الهيئة بنظر الدحرى على أساس أن لجنة منازعات الابجارات بوزارة الاسكان هي المختصة بنظرها ، وطلب رفضها لانتهاء الاجارة لمضى سنتين على تاريخ بدئها وعدم تجديدها بعد ذلك .

حيث أنه لما كانت المادة ١٤ من المرسوم السلطاني رقم ٢٩/٣٠ باصدار قانون تنظيم الجهاز الادارى للنولة المعدلة بالمرسوم السلطاني رقم ٢٩/٣٠ تنص على أن يجدد هذا القانون في الملحق (أ) اختصاصات وسلطات المجالس المختصة والوزارات القائمة ولايجوز تعديل هلم الاختصاصات والسلطات الا بمقضى مرسوم سلطاني ، وينص البند ١٢ من هذا الملحق على اختصاص وزارة شئون الأراضى - الاسكان حاليا - بالقصل في جميع قضايا الايجارات المتعلقة بزيادة الإيجار أو طلبات الاخلاء ، وكان الثابت بما سلف أن موضوع هذه الدحوى هو المطالبة بأجرة مبنى متأخرة وليس طلب زيادة الايجار أو اخلاء المسكن ، قان لجنة منازعات الإيجارات بوزارة الاسكان لاتكون غتصة بنظرها ، ويكون الدفع المبدى من المدعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس ويتعين وقضه .

وسيث أنه لما كان المشرع قد ناط بهذه الهيئة بصوجب ١٤ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ بنظام نظر الدهاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازهات التجارية - الفصل في الدهاوى الخاصة بالأمور التجارية ، وكانت المادة الثالثة من قانون السجل التجارى رقم ٣/٧٤ / ١٤ تنص على ان يعتبر تاجرا كل شخص طبيعي تكون مهمته القيام بأهيال تجارية ، وكانت الأهيال المحبوبة بالميمتها التي تصدر من تاجر بصدد مباشرته نشاطه التجارى ، وكانت الأهيال المصرفية والصبرفية - على ماجرى به البند الرابع من المادة الخامسة من قانون السجل التجارى رقم ٣/٤/ - تعتبر أعيالا تجارية بطبيعتها ، وكانت الثابت في الأوراق أن المدعى عليه تاجر باعتباره معمرفا يزاول الأعيال المصرفية والصبرفية ، وأنه أبرم مع المدعى عقد المجار المبنى المؤرخ ١ ، ١/١٤/١٩ ليهارس فيه نشاطه التجارى قان هذا العقد يكون حملا تجاريا بالتبعية بالنسبة له ، ويكون النزاع المائل - وهو يدور حول اعتداد أو تجديد هذا العقد - داخلا في نطاق اختصاص هذه الهيئة .

جلسة الأحسد ٣ ينساير ١٩٨٨ الدعوى رقم ٧٣٧/ ٨٧

: شسيك

(اصدار الشيك لايعتبر وفاء بقيمته الوفاء يتم بالقبض)

اصدار الشيك لصالح الدائن أو تظهيره إليه تظهيرا تاما لا يعتبر وفاء بقيمته . الوفاء لايتم الا بقيض المبلغ الوارد بالشيك من البنك المسحوب عليه .

الوقسمائع

تتحصل الوقائع في أن المدعية أقامت الدعوى بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة في ١٩٨٧/٣/٩٠ ذكرت فيها أن الشركة المدعى عليها مدينة لها بمبلغ ٥٠٠ دو ٢٣٦٩، وبالاعهانيا ، وأنه قد تم الاتفاق بينها بعضور نائب عافظة العاصمة (بوشى على أن تسدد المدعى عليها ألف رياك عهانى في ١٩٨٦/١٢/٣١ والباقى على أقساط شهرية ، ألا أنها امتنعت عن سداد باقى الأقساط وطلبت لذلك الحكم بالزامها بأداء مبلغ ٥٠٠، ٣٣٦٧ ريالا عهانيا وأرفقت بالصحيفة تأشيرة مساعد نائب عافظة العاصمة (بوشى في ١٩٨٦/١١/١٨ على اتفاق الطرفين ، وصورة كتاب من مدير عام المدعى عليها في ١٩٨٦/١١/١ عن هذا الاتفاق .

وقد ردت المدحى عليها على الدحوى بأنها قد قامت بسداد مستحقات المدحية بموجب شيك بمبلغ ١٩٦٣٢٨ ريال عياني صادر منها مسحوب على بنك عيان العربي رقم ١٩٦٧ر٩ بمبلغ بتساريخ ١٩٨٧/٦/١٦ بمبلغ ٢٠٠٥ رع وتم تظهيرهما الى المدعية .

وقد حقب المدعية على رد المدعى عليها بصحة واقعة سداد قيمة الشيك الأول الصادر في المحارم في المحارم الم

وأرفقت المدعية صورا للشيكين ، ورد البنك عليها يرفض الصرف .

ويابلاغ المدعى عليها بتعقيب المدعية ذكرت أن المؤسسة المدعية قد أرتضت بمحض ويابلاغ المدعية ، ارادتها قبول الشيكون المشار اليهها ، وأن ذلك يعتبر وفاء من المدعى عليها بقيمتهها للمدعية ، وأن في قبول المدعية لملم الحوالة مايبرى، ذمة المدعى عليها ويسقط حقها في المطالبة بقيمتها ، وطلبت احتياطيا ادخال السيدة . . . مصدرة الشيكين طرفا في المدعرى الاثبات حق المدعى عليها في المبالغ الواردة في الشيكين ولالزام السيدة المذكورة بقيمة الشيكين .

الهيئسة

حيث أنه من المقرر أن اصدار شيك لصالح الدائن أو تظهيره إليه تظهيرا تاما لا يعتبر وفاء بقيمت . وأن هذا الرفاء لا يعتبر قد تم قانونا الا بقبض المبلغ الوارد بالشيك بعد تقديمه الى البنك المسحوب عليه ، وأن تظهير الشيك لا يعفى مصدره أو مظهوه من التزامه المدنى بأداء قيمة الشيك الى المستفيد فيها لو امتنع صرف الشيك لا يعنى سبب من الأسباب ويهذا تختلف أحكام اصدار الشيك أو تظهيره عن أحكام حوالة الحقوق ، ونفاذها في حق المستفيد أو المظهر له ، بحيث المستلام للهاء بعيث . والوفاء بقيمته .

ومن حيث أنه قد ثبت عدم قبض المدعية لمبلغ ٢٩٠٠ ر.ع الواردة في الشيكين المظهورين والمسلمين من المدهى عليها بسبب غلق الحساب الخاص بساحيه الشيك ، ومن ثم فان دمة المدهى عليها تظل مشغولة بتلك القيمة في مواجهة المدهية ، وهي وشأنها في الرجوع على من سلمها الشيكين أو ظهرهما اليها ، بحيث يكون طلبها ادخال ساحبة الشيك الأصلية لا أرتباط له بالدعوى المائلة ويتمن لذلك رفضه .

ومن حيث أنه يتمين لما تقدم الحكم للمدعية بالملغ المطالب به ، مع الزام المدعى عليها المصروفات بحسبانها خاسرة للدعوى حملا بحكم المادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٣٤/٣٧ منظم نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية .

جلسة الأحسد ٣ ينساير ١٩٨٨ الدعوى رقم ٢٠٩/ ٨٧

دعوى ، صفة :

(ابرام شخص لعقد بصفتة الشخصية دون اشارة إلى أنه يمثل شخص معنوى . رفع الدعوى عليه بهذه الصفة صحيح)

إذا كان عقد المقاولة قد وقعه المدعى عليه دون اشارة إلى أنه يمثل شخص معنوى كيا أصدر باسمه عقدى الرهن الثابت بهما ملكيته للأرض المرهونة قان رقع الدعوى عليه شخصيا يكون صحيحا .

الوقىسائع

تتحصل الوقائع في ان الشركة للدعية أقامت هذه الدعوى بصحيفة أودعتها أمانة الهيئة في ٢٥ من سبتمبر ١٩٤٧ طالبة الزام المدعى عليه بأن يؤدى لها مبلغ ١٩٤٧ مربالا مإنها أضاف المساقدة الم المساقد المساقدة الم المساقد المساق

وذكرت الشركة المدعية شرحا للحواها _أبها أبرمت في ٢٤/ ٥ / ١٩٨٤ اتفاقية مقاولة مع المدعى عليه التزمت بمرجها ببناء وإنجاز وصيانة مبنى مدرسة . . . وأنها قامت بانجاز المرحلة المدعى عليه التزمت بمرجها ببناء وانجاز وصيانة مبنى مدرسة . . . وأنها قامت بانجاز المرحلة ٥٠ الأولى والمرحلة الثانية وأصدر استشارى المشاولة تلزم المدعى عليه بسيداد شهادات الصرف التي يصدوها الاستشارى للمدعية في غضون ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها وإلا استحقت فائدة للمدعية بواقع ٧٪ سنويا ، وكان الملحى قد تخلف عن سداد الشهادات أرقام من ٨ الى ١٣ فضلا عن شهادة بالاحيال الاضافية فقد طالبته الشركة المدعية بالسداد في ١٩٨٦/٢/١٨ ، وق ٣/٢/١٨٦ ، ولا ١٩٨٦/٢/١٨ ،

واستطردت الشركة المدعية الى أنها بتاريخ ١٠/٣/١٠ عقد المدعى عليه لصالحها رهنا على قطعة الارض الكائن عليها مبنى المدرسة . . . ضيانا لسداد مبلغ ٥٠٠٠٠ ريالا عيانيا ، كما عقد لها فى ذات التداريخ رهنا على ذات قطعة الارض ضيانا لسداد مبلغ ٥٠٠٠٠ ريالا عيانيا ، وتضمن عقدى الرهن استحقاق فائدة مقدارها ٥٠٠١٪ سنويا ، وأنه نظرا لمدم سداد المدعى عليه مستحقات الشركة لملدعية ، فقدت قامت بحساب الفوائد بواقع ٧٪ حتى تاريخ عقدى الرهن المشار اليهما ثم بواقع ٥,٠١٪ من هذا التاريخ حتى ٨٧/٧/١ ويذلك اصبح اجمالي المبلغ المستحق لها هو ٨٦٤، ٣٦٧٦٦ ريالا عمانيا .

الهيئسة

حيث أنه بالنسبة لدقع الحاضر عن المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لوقعها على غير ذي صفة لوجوب اختصام شركة مدرسة . . . التي يمثلها المدعى عليه بوصف المدعى عليه شريكا بها ، قان البين من الاطلاع على اوراق الدعوى ومستنداتها أن اتفاقية المقاولة المبرمة بين الطوفين لا ٢٤ من اكتوبر ١٩٨٤ ، قد تضممت ذكر المدعى عليه . . . ، كطرف أول ومالك دون الشارة الى اية صفة أخرى أو غثيله لاى شخص معنوى . كيا أن عقدى الرمن رقمى ٣٩ ، ٣٩٠ م٧/٩٣ ولى الصادين من المدعى عليه فسالح الشركة المدعى حقية ضياتا لسداد مبلغى ١٩٠٠ ، ٣٠٠٠ و ١٩٧٠ ريالا الصادين من المدعى عليه شخصيا دون أية اشارة المدعى عليه شخصيا و المحتوية في ١٤ / ٨٨/٨٨ قد صدرا باسم المدعى عليه شخصيا دون أية اشارة المدعى عليه شخصيا ، فضلا عن أن المكاتبات المتبادلة بين طرق الحصومة والشهادت الصادرة من استشارى المشروع لم تتضمن ما ينبئ عن تمثيل المدعى عليه لاى شركة أو شخص معنوى ، من استشارى المشروع لم تتضمن ما ينبئ عن تمثيل المدعى عليه لاى شركة أو شخص معنوى ، بعدم قبول الدعوى لوفهها على غير ذى صفة يكون فاقدا الساسه ، ولو صبح ما ادعاء وكيل بعدم عليه برجود شركة لمدرسة . . . فانها لم تكن طوفا في عقد المقاولة موضوع هاده الدعوى ، لان المناسعى عليه برجود شركة لمدرسة . . . فانها لم تكن طوفا في عقد المقاولة موضوع هاده الدعوى ، لان المناسع عليه لم شان للشركة المدعوى عليه لان المناسع عليه لم شان للشركة المدعوى المثلا الشركة ولا أساس لاختصامها في الدعوى المثلا .

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى ، فأن الاقرار القضائى الصادر من وكيل المدعى عليه بجلسة ٣/ ١/٩٨٧ والذي يملك اجرائه طبقا لما ورد بعقد وكالته المؤرخ ١٠ / ١ / ١ والمرفق بالنحوى _ يعد حجة قاطعة على المقر تغنى بلداتها عن بحث أدلة ثبوت الحق المقر به ، ومن ثم فأنه يتعين أخذ المدعى بهذا الاقوار وماتضمنه من تسليم بأحقية المدعية في المبلغ المطالب به كامل وفوائد .

ومن حيث أنه عن طلب المدعية التصريح لها ببيع المقار موضوع الرهين المسجلين برقمى ٩٠ ، ٩٧/٩٣ مدادا لمستحقاتها ، فهو حق ثابت لها بموجب هذين العقدين الصادرين من الملاحى عليه صيانا لسداد دينه للشركة المدعية ، ومن ثم يتمين اجابتها الى هذا الطلب مع مراعاة مرتبة أولويتها في إستيفاء حقها لدى بيع العقار بالمرتبة أولورته بعقدى الرهن المشار اليهها .

*ج*لسة الأربعاء ٦ يشاير ١٩٨٨

الدعوى رقم ۲٤/۸۷

وكسالة ، وكالة ظاهرة :

(قيام مظهر خارجي للوكالة من شأنه أن يجمل الغير معذورا في اعتقاده بقيام وكالة . مثال)

تعامل التجار مع العامل باعتباره نائبا عن صاحب العمل وترك الأخير عامله بهارس التجارة في أحد علاته التي تحمل لافته باسمه يكفي مظهرا خارجيا لقيام الوكالة .

دعوى ، دقع بعدم جواز نظر الدعوى :

(أتحاد الخصوم في المدحويين شرط لقبول الدقع بعدم جواز نظر المدحوى) صدور حكم من المحكمة الجزائية بالزام العامل بقيمة الشيكات موضوع الجريمة التي حوكم عنها لايمنع من رفع المدحوى على صاحب العمل للمطالبة بشمن البضائع موضوع الشيكات .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في ان المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليه بصحيفة أودهت أمانة سر المدعوى المية بتاريخ ١٩٥٧/١/٧ طلبت فيها الحكم بالزامه بأدام مبلغ ١٥٥٣ ررع ورسوم الدعوى وأتعاب المحاماة. وقالت بيانا لها ان المدعو ... الذي يكفله المدعى عليه ويعمل في أحد علائه التجارية اشترى بضائع منها وحور بثمنها شيكات بعبلغ ٨٤٦ رع لم يتم صرف قيمتها لعدم وجود رصيد لها ، كيا أن هناك فواتير بملغ ١٩١٧ رع لم يسدد قيمتها . عندما رجع الى المدعى عليه تبين ان العامل هرب فابلغ شكواه الى المحكمة الجزائية بصور ضد العامل المذكور لأنه اصدر شيكات بدون رصيد فأصدرت حكمها عليه بالسجن وبالزامه بدفع قيمة الشيكات وباحالة الجانب المدنى الى الجهة المختصة. ولما كان العامل قد هرب ولم يقم المدعى بأداء هذا المباغ فقد أقامت الدعوى بطلبها سالف البيان . وقدمت صورا من الشيكات الثلاث ، ومن المحكمة الجزائية الابتدائية بصور ضد العامل سالف الذكر .

وإذا أعلن المدعى عليه بصحيفة الدعوى رد عليها بمذكرة مقدمة من وكيله دفع فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في قضية الجنحة رقم ٨٦/٢٥٥ المحكمة الجزائية الابتدائية بصور تأسيسا على أنها حكمت على العامل الهارب بالزامه بدفع قيمة الشيكات ، ومن ثم فانها فصلت في المبلغ المعلوب الحكم به . كها دفع بعدم اختصاص الهيئة بنظر الدعوى على أساس أن احالة المحكمة الجزئية الشي المدنى الى الهيئة للفصل في تنفيذ الحكم بقيمة الشيكات على أموال ويتماك العامل الهارب ويبعها بالمزاد العلنى مع ان هذا الأمر تختض به المحكمة الجزائية ، كها طلب الحكم بوفض الدعوى .

والحاضر عن المدهية صمم بالجلسة على الحكم على المدعى عليه بالمبلغ المطالب به على أساس أن العامل كان وكيلا ظاهرا عنه ويلتزم بتصرفاته ، وأنه هرب ولم ينفذ عليه بقيمة الشبكات .

الهيئسة

حيث انه لما كانت الهيئة تختص بنظر المنازهات التجارية الناشئة عن الأعيال التجارية بطبيعتها باهتبارها قائمة على السعى وراء الكسب ومنها المنازهة موضوع الدعوى فان الدفع بعدم اختصاص الهيئة بنظرها يكون في غير محله ووفق رفضه.

وحيث انه لما كان الدفع بعدم جواز نظر الدحوى لسابقة الفصل فيها لا عمل له إذا اختلف الحصوم في الدعويين ، وكان الثابت من صورة الحكم الصادر في الجنحة رقم ٨٦/٢٥٥ من المحكمة الجزائية الابتدائية بصور أنه قضى بالزام . . . هندى الجنسية _ بقيمة الشيكات موضوع جريمة الشيكات التي أصدرها بغير رصيد والتي حكم عليه بالسجن من أجلها . فيكون الدفع المبدى من المدعى عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنحة المشار إليها على غير أساس ويتمين رفضه .

وحيث أنه لما كان يشترط لصحة ادعاء الغير حسن النية بقيام الوكالة الظاهرة ان يقوم مظهر خارجى للوكسالة صادر من الموكل من شأنه أن يجعل الغير معدورا في اعتقاده أن هناك وكالة قائمة . وكان الثابت من مدونات الحكم الصادر من المحكمة الجزائية أن المدعية وغيرها من سائر التجار كانوا يتعاملون مع العامل . . . باعتباره نائبا عن المدعى عليه وأنه تركه يهارس التجارة في أحد علاته التي تحمل الافتة باسمه وهو على علم بذلك حسبها قرر الفاضل . . . ، عا تعتبره الهيئة مظهرا خارجها لوكالة هذا العامل عن المدعى عليه صادرا منه ومن شأنه ان يجعل المدعى معلم ونتصرف أثر تعاملها معه الى المدعى معلمة في اعتقادها بقيام تلك الوكالة عن المدعى عليه وينصرف أثر تعاملها معه الى المدعى عليه ويتارك الذي دلت عليه المدعية عليه . ولما كان هذا الأخير لم ينازع في مقدار الدين المطالب به والذي دللت عليه المدعية

بالشيكات والفاتورة المؤرخة ١٩٨٦/٣/٢٣ فتقضى بالزامه بأداثه للمدعية مع المصروفات عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٢٤/٣٧ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم امام الهيئة المدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

جلسة الأربعاء 7 ينــاير ١٩٨٨

الدعوى رقم ٢٦٦/ ٨٧

شركات ، شركة محاصة ، تقادم :

(المادة ١٠ من قانون الشركات التجارية ٤/ ٧٤ تقرر تقادم خمس سنوات للدعاوى الواردة بها. سريان هذه المادة على شركات المحاصة التجارية)

المادة ۱۰ من قانون الشركات التجارية ٤/٤/٤ تقرر تقادماً مدته خمس سنوات تخضيع له جميع الدهاوى التي يقيمها الشركاء فيها بينهم بشأن أعيال الشركة . سريان هذه المادة على كل الشركات ومن بينها شركات المحاصة .

الوقسمائع

تتحصل الرقائع في ان المدحى أقام المدحى ضد المدحى عليه بصحيفة أودعت أمانة سر الميثة بتاريخ ١٩٨٧ ر.ع ، وقال بيانا لها الهيئة بتاريخ ١٩٨٧ ر.ع ، وقال بيانا لها الميا اشتريا المعدات المينية بالأرواق بقصد بيعها واقتسام الربح الناتيج بالمناصفة فيها بينها . وقد باع المدحى عليه احداها وهو الشيول المين بالأوراق بمبلغ ١٩٧٠ ر.ح ولكنه ادحى أنه باهم بمبلغ ١٩٠٠ ر.ح في حين أنه كان يستحق مبلغ بعمله مداد الفرق ومقداره ٢٥٠٠ ر.ح في حين أنه كان يستحق مبلغ ١٩٠٠ ر.ح . ولما لم يقم بسداد الفرق ومقداره ٢٥٠٠ ر.ح قام الدعوى بطلبه سالف البيان .

اعلن المدحى عليه بصحيفة الدعوى فرد عليها بمذكرة اعترف فيها ببيع الشيول بمبلغ ١٩٠٠٠ ر.ع وبتسليم المدعى نصف هذا المبلغ وأضاف أنه يتمسك بنص المادة (١٠) من قانون الشركات التى لا تجيز رفع الدعوى بين الشركاء بعد مضى خمس سنوات .

الحيشسة

حيث ان النص في المادة (١٠) من قانون الشركات التجارية رقم ٢٠٤٤ وهو يسرى على جميع انواع الشركات التجارية المنصوص عليها في المادة الثانية منه ومها شركات المحاصة التجارية على أنه «لايمكن اقامة الدعوى بالمطالب الناشئة في ظل أحكام هذا القانون ضد أو فيها بين الشركاء في الشركاء الشركاء الشركاء في الشركا

الا إذا قدمت الدعوى محلال مدة خس سنوات تسرى من أحدث تاريخ من التواريخ التالية : ـ

(أ) وتاريخ الفعل أو التقصير الذي هوسبب الشكوى . . . يقرر تقادما مدته خس سنوات تخضي له جميع الدعاوى التي يقيمها الشركاء فيها بينهم في شركات المحاصة التجارية بشأن أعيال الشركة ، وتسرى هذه المنة من تاريخ العمل الذي يستند إليه الشريك في دعواه قبل شريكه الأخر . ويترتب على انقضائها سقوط حق الشريك المدعى في اقامتها بالتقادم ورفض دعواه . لما كان ذلك وكان الثابت من العقد المقدم من المدعى ومن الفاتورة المؤرخة ٤ / ٨ / ٨ أنه اشترك مع المدعى عليه في شركة عاصة تجارية لشراء المعدات والآلات بقصد بيمها واقتسام ربحها بالمناصفة فيها بينها وان المدعى عليه باع الشيول موضوع النزاع بتاريخ ٤ / ٥ / ١٩٨١ ، وإذ انقضت مدة تزيد على خس سنوات من هذا التاريخ وحتى تاريخ آقامة الدعوى بالمطالبة بالفرق المستحق للمدعى عن هذه الصفقة ، فتكون دعواه قد سقطت بالتقادم ويكون تحسك بالموالي من مدا العانون ومن ثم تقضى الهيئة برفضها ، مع الزامه بالمصورفات عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٢٣ / ٤٨ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٢ / ٤٨ من المرسوم السلطاني رقم ٢ / ٤٨ / ٨ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨ / ٢ / ٨ بنظام نظر الدعاوى وطلبات

جلسة الأحسد ١٠ يناير ١٩٨٨

الدعوى رقم ٥/ ٨٧

شركات ، اخراج الشريك :

(دعوى اخراج الشريك يجب رفعها من الشركاء)

المادة ١٢ من قانون الشركات التجارية ٤ / ٤ كم تجيز لسائر الشركاء أن يخرجوا الشريك الذي يتخلف عن تقديم مساهمته في رأس مال الشركة ، فالدعوى باخراج الشريك يجب أن تقام من الشركاء انفسهم بصفتهم شركاء ولايجوز قبولها من الشركة ذاتها .

الوقسائع

تتحصل الرقائع في ان الشركة المدعية أقامت هذه الدعوى بصحيفة أودعت أمانة الهيئة في ١٩٨٧/١/٣ وتضمنت انها شركة ذات مسئولية محدودة بين كل من : (١) . . . (٢) . . . (٢) . . . (٣) . . . وذلك بعرض التجارة العامة في بيع ادوات الأثاث المنزلي والمكتبي ، وان الشريك الكويتي (المدعى عليه) قد اخل بالتزاماته منذ ان قامت الشركة كها تسبب بافعاله الشخصية في تكبيد الشركة خسائر فادحة ، وأنه تخلف عن اداء الضهانة البنكية التي تعادل حصته في رأس مال الشركة تطبيقاً لقانون الحرف الاجنبية واستثهار رأس المال الاجنبي ، عاحمل تسجيل الشركة وعاد عليها بالحسائر ، وإذ تجيز المادة ١٢ من قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٤٧ لسائر الشركاء ان يخرجوا الشريك المدى يتخلف عن تقديم مساهمة في رأس مال الشركة ، فقد انتهت صحيفة الدعوى الى طلب الحكم باخراج المدعى عليه من الشركة المدعية وتوزيع حصته على الشريكين العاليين كل بحسب نسبته ونصيبه في رأس مال الشركة .

الهيئسة

حيث ان المادة ١٢ المشار إليها تجيز لسائر الشركاء في كافة انواع الشركات أن يخرجوا الشريك الذي يتخلف عن تقديم مساهمته في رأس مال الشركة ، ومن ثم فأن الدعوى التي تحمى حق الشركاء في اخراج الشريك في هذه الحالة يجب ان تقام من الشركاء أنفسهم بصفاتهم كثركاء ، ولايجوز قبولها من الشركة ذاتها ، وذلك لصراحة نص المادة ١٢ المشار إليه من ناحية ، ولان دعــوى اخــراج الشرك من الــدعــاوى الشخصية التي يملكهــا كل شريك دون الشركة كشخص معنوى منفصل عن اشخاص الشركاء فيها .

ومن حيث انه بانزال ماتقدم على واقعات الدهوى الماثلة فأنه لا يجوز قبول الدعوى المقامة من الشركة المدعية بطلب اخراج شريك منها ، وإذ تخلف وكيل المدعية عن تصحيح شكل المدعوى باقامتها باسم الشريكين الأخرين فيها ، بعدم تقديمه سند وكالته عنها رخم اتاحة الفرصة له في ذلك ، فضلا عها تبين من ان وكالته التي اقام بها دعوى الشركة صادرة من مدير عام الشركة المدعية وليست من احد الشركاء ، فأن الدعوى تكون قد أقيمت من غير ذى صفة .

جلسة الأربعاء ١٣ يناير ١٩٨٨

الدعوى رقم ٢٣٤/ ٨٥

تحكيم ، شرط التحكيم :

(شرط التحكيم لايتعلق بالنظام العام ، يجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا . جواز الاتفاق على وجوب ان يكون النزول عن شرط التحكيم صريحا وكتابة)

شرط التحكيم لايتملق بالنظام العام وإنها يتعين التمسك به ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمناً ويسقط الحق فيه لو ابدى بعد الكلام في الموضوع . لايوجد مايمنع الاتفاق على عدم الاحتداد بالنزول عن هذا الشرط الا إذا كان التنازل صربحا وكتابة .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في ان المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليه بصحيفة أودعت أمانة سر الميشة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣٣ طلبت فيها الحكم بالزامها بأداء مبلغ ١٩٨٥/٩/٣٣ من اجهزة والمصروفات. وقالت بيانا لها انها عينت وكيلة عن المدعى عليها في توزيع متنجاتها من اجهزة تكييف الهواء سلطنة عيان بموجب عقد مؤرخ ١٩٨٣/٢/١ تم تسجيله لذى وزارة التجارة والصناعة بمسقط تحت رقم ٢٩٨١/٨/١ بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ ، وباشرت هذه الوكالة وقامت بواجبها تهاه المحدى عير قيام . ويلغت قيمة مبيعاتها من هذه الأجهزة ١٩٥٧/١ ر.ع بها يساوى عهاه المدعى عزيرة التجارة والصناعة يتضمن أن المدعى عليها أنبت الوكالة بكتابها المؤرخ ١٩٨٤/١/٨ بزعم أن المدعى عليها أنبت الوكالة بكتابها المؤرخ بدفع المتنبحات في السوق العهانية والاتقوم بدفع المنتبحات في السوق العهانية والاتقوم عليها أن المدعى عليها أنبت الوكالة بخل تسعين بدفع المنتبحات في الموق العهانية و ١٩٨٥/١/١٨ الرسوم منذ توقيع الاتفاقية ولاتقوم يوما من تاريخ انتهاء تمديد المقد المشاد إليه لعدم اخطارها برغبتها في عدم تجديد الوكالة قبل تسعين يوما من تاريخ انتهاء تمديد مدة المقد قد وقع من المدعى عليها باطلا ، وإذ لحقت بها من جراء في توزيع المتحال أضرار مادية تقديرها بمبلغ ١٨٠٤٤ وأمران أدبية تقدرها ١٨٣١/١ ر.ع وأضران أدبية تقدرها ١٨٣١/١ ر.ع وأضران أدبية تقدرها ١٨٣١/١ ر.ع وأضران أدبية تقدرها ١٨٣١/١ ر.ع وفصلا عن قيمة المتتبحات التي مازالت مرجودة بالمخازن ومقدارها ١٨٣١/١ ر.ع

ويساوى ذلك كله ٥٥٨٠/٤٣٦ ر.ع . وكانت المادة (١٠) من المرصوم السلطاني رقم ٧٧/٧٦ بقــانــون الوكالات التجارية تعطى شا الحق في المطالبة بهذا التعويض ، فقد أقامت الدعوى بطلبــاتهـا سالقة البيان . وقدمت حافظة تنطوى على صور من العقد المؤرخ ١٩٨٣/٢/٢١ وشهادة تسجيل الوكالة وكتاب الانهاء المرسل من المدعى عليها الى وزارة التجارة والصناعة .

والحاضر عن المدعية صمم بالجلسة على الحكم بالمبلغ الذي حدده الخبير في تقريره ، وأضاف أن المدعى عليها تمسكت بالدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم بعد أن سقط حقها في ابدائه بتكلمها في الموضوع في البرقية التي ارسلتها الى الهيئة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٣٧ .

المبتسة

حيث انه لما كان التمسك بشرط التحكيم ينبني مباشرة وفي كل حالة على حدة على الطبيعة الاتفاقية التي يتسم بها شرط التحكيم وتتخذ قواما لوجوده وتجعله غير متعلق بالنظام العام ، ولايجوز للقاضي أن يقضى به من تلقاء نفسه ، وإنها يتمين التمسك به أمامه ويجوز النزول هنه صراحة أو ضمنا ، ويسقط الحتى فيه لو كان ابداؤه متأخرا بعد الكلام في الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن ابدائه قبل نظر الموضوع نزولا ضمنيا عن التمسك به . فلا يوجد مايمنع هذا الخصم من الاتفاق ـ عند وضح هذا الشرط ـ على أن النزول عن هذا الشرط لا يعتد به بالنسبة له الا بموافقة كتابية صادرة منه . فيتعين على المحكمة حينتذ أن تنزل على مقتضى هذا الاتفاق ولاتعتبد بشزوله عن هذا الشرط أو التمسك به الا إذا كان تنازلا صريحا بكتابه صادرة منه ، ولاتكتفى _ في مواجهته _ بالنزول الضمني ولا بكلامه في الموضوع قبل التمسك به كدليل على هذا النزول الضمني عن التمسك بهذا الشرط . لما كان ذلك وكانت الفقرة الاولى من المادة (١٩) من العقيد قد تضمنت اتفاق طرفيه على أن وأى تنازل . . . عن أى من نصوص هذه الاتفاقية . . . لن يكون صالحا أو ملزما لبيك الا إذا تحت الموافقة الخطية عليه من قبل موظف مفوض بالكامل من بيك . . . » عا مؤاده أن الاتفاق بينها في الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من العقد على تنازلها عن الالتجاء الى القضاء بشرط التحكيم لاتحاج المدعى عليها بتنازلها عنه أوعن التمسك به الا إذا كان تنازلا صريحا مكتوبا ، فلا يسوغ من ثم الاحتجاج قبلها بتنازلها عنه نزولا ضمنيا بتكلمها في الموضوع قبل أن تتمسك به في البرقية المرسلة منها إلى الهيئة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧. هذا إلى أن مانسب إلى المدعى عليها في تلك البرقية لايعدو أن يكون مجرد احاطة الهيئة عليا بيا تم بينها وبين المدعية من مكاتبات ، وبأنها لم تعلم برفع الدعوى ضدها الا مؤخراً ، وأنها سوف ترسل إليها المستندات التي تؤيدها في موقفها. فهي لاتتضمن دفاعا موضوعيا ولاتكليا في الموضوع يستفاد منه نزولها عن التمسك بشرط التحكيم نزولا ضمنيا يسقط

حقها في التمسك بالدفع بعدم القبول ، حتى لو جاز القول جدلاً أن النزول عنه جائز في حتى المدهى عليها بالمخالفة لنصوص العقد المتفق عليها على النحو المتقدم .

وحيث أنه متى كان ذلك فيكون الدفع المبدى من المدعى عليها بعدم قبول الدعاوى لوجود شرط التحكيم قد صادف صحيح القانون وتقضى به الهيئة مع الزام المدعية بالمصروفات عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٣٣/٨٤ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم امام الهيئة المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

جلسة الأربعاء ١٣ يناير ١٩٨٨

الدعوى رقم ۲۲۰/ ۸۷

شركات ، مسئولية الشريك المتضامن عن ديون الشركة :

(عدم التزام الشريك المتضامن بدين الشركة الا إذا اثبت الدائن بذله كل الجمود المقمولة لتحصيل ديته من الشركة . عدم تعلق ذلك بالنظام العام)

تنص المادة ٣٣ من قانون الشركات التجارية رقم ً 8 / ٤ كل عدم التزأم الشريك بايفاء اى دين من ديون الشركة من مالسه الخاص الا إذا اثبت الدائن أنه بذل كل الجهود المعقولة لتحصيل الدين من الشركة دون جدوى . هذا الحكم مقرر لمصلحة الشريك في شركة التضامن ولايتملق بالنظام المام .

الوقسسائع

حيث أن الوقائع تتحصل في أن المدحى أقام الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/٤/٣٥ طلب فيها الحكم بالزامها بأداء مبلغ ١٩٨٧/٤/٣٥ و.ع والفوائد بواقع و ١٩٠٠/ اعتبارا من ١٩٨٧/٤/٢١ حتى تاريخ السداد مع المصروفات وأتعاب المحاماة ، وقال بيانا لها أن المدعى عليهها شريكان في شركة توصية بسيطة وقد منحها البنك سحبا المحلموف يبلغ ١٩٠٠٠ ر.ع في ١٩٨٥/٣/٢٥ زيد إلى مبلغ ١٩٠٠٠ ر.ع بفائدة مقدارها على المكشوف يبلغ ١٥٠٠٠ درع في ١٩٨٥/٣/٢٥ زيد إلى مبلغ ١٥٠٠٠ (مع بفائدة مقدارها و ١٩٨٥/٣/٢ ويكون واجب السداد عند الطلب ، ثم تعدل سعر الفائدة الى ١٩٠٥/١ عبر ١٩٨٤/٨/٨ غير ١٩٨٤/٨/٨ ر.ع ولما لم يقوما بسداده أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وقدم صورة من طلب التسهيلات الائتيانية بتاريخ ١٩٨٤/٨/٨ واتفاقية الفرض المؤرخة ١٩٨٤/٨/٨ .

اعلن المدعى عليها بصحيفة الدعوى فردا عليها بمذكرة أقرا فيها بالدين المطالب به وطلبا تخفيض الفوائد وسداده على أقساط .

وحضر المدعى عليها بالجلسة وقررا أبها شريكان في شركة تضامن وقدما طلب التسهيلات الاثنيانية الى المدعى نبابة عن شركة . . . للتجارة باعتبارهما عثلين لها ، وقدم الحاضر عن المدعى بيانات السجل التجاري الخاصة بالشركة آنفة البيان وطلب ادخال الشركة خصيا في الدعوى في مواجهة عثليها المدعى عليها للحكم عليهم جميما بالتضامن بالمبلغ المطالب به ، ووافق المدعى عليها على ذلك .

الهيئسة

حيث أن النص في المادة ٣٣ من قانون الشركات رقم ٢ / ٧٤ على أنه ولا يلزم الشريك بايفاء أي دين من ديون الشركة من ماله الخاص الا إذا اثبت الدائن أن الشركة تخلفت عن ايفاء الدين رغم كل الجهود المعقولة التي بلفا لتحصيل دينه من الشركة، مقرر لمصلحة الشريك في شركة التضامن ، فلا يتملق بالنظام العام والإيجوز للهيئة أن تقضى به من تلقاء نفسها . لما كان ذلك وكان الثابت من طلب التسهيلات المقدم من المدعى أنه موقع عليه من المدعى عليها نيابة عن الشركة فتكون الشركة ملزمة بأدائه للمدعى ، ولما كان المدعى عليها قد وافقا على الحكم بالزامها به بالتضامن مع الشركة ولم يتمسكا بنص المادة ٣٣ من قانون الشركات آنفة البيان فتقضى الهيئة عليها بذلك على اقساط شهوية حسبها هو موضح بمنطوق هذا الحكم وبناء على موافقة الحاضر عن المدعى على ذلك .

وحيث أنه عن المصروفات فيتعين الزام المدعى عليهها بها بالتضامن عملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم ٤٤/٣٧ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام الهيئة المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

جلسة الثلاثاء ١٩ يناير ١٩٨٨

الدعوى رقم ۲۰۱/ ۸۷

اختصاص ، اشكال في تنفيذ حكم جزائي :

 (هيئة حسم المنازعات التجارية الانختص بنظر الاشكال في تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الجزائية)

لما كان الاشكال في التنفيذ يعد دعوى مكملة للدعوى الأصلية التي حسمها الحكم المستشكل في تنفيذه ، فان المحاكم الجزائية وحدها دون غيرها هي التي تكون غتصة بالفعل في اشكالات التنفيذ المقامة من غير المحكوم عليه بالنسبة للشق المالي المحكوم به من المحكمة الجزائية . مثال .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في أن المدحى أقام هذه الدعوى طالبا الحكم ببطلان اجراءات بيع المدحى عليه الثانى السيارات المبينة بالصحيفة وتسليمها إليه ، أو الزامها كليها أو الحدها بأداء مبلغ ٢٠٠٠ ربلا عيانها إليه والمصاريف ، وقال بيانا ها أنه باع كسارة . . . الصدحها بأداء مبلغ ٢٠٠٠ ربع واحتفظ لنفسه بحق الصاحبها . . . خس سيارات بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨ لقاء ٢٧,٧٧ ربع واحتفظ لنفسه بحق الملكية ريثها يتم صداد الثمن ، وحدد في العقد تاريخ صداد الأقساط ، وسجلت السيارات بأسم المبشترى ، ويسبب تأخر الأخير في السداد أعيدت جدولة الأقساط في ١٩٨٤/٧/٢٤ وفي ٣/ ١٩٨٤/١/١٤ المائم والمشترى عن مصداد دائون آخرون وفي ٣/ ١٩٨٤/١/١ مدر قرار من المحكمة المزائية مطالبا بهذا المبلغ ، كها قدم دائون آخرون شكاوى عائلة ، وفي ١٩٨٨/١/١٨ مدر قرار من المحكمة المذكورة ببيع عملكات المشترى وفدب المدعى عليه الأول المدعى عليه الأول عن حقوقهم وهو يوم ١٩٨٥/٥/١١ ، وفي هذا التاريخ أخطر المدعى المدعى عليه الأول عن حقوقهم وهو يوم ١٩٨٥/٥/١١ ، وفي هذا التاريخ أخطر المدعى المدعى عليه الأول بظروف البيع ومستحقاته ، ومع ذلك قام الأخير ببيع جميع عملكات المشترى بها فيها السيارات عن حقوقهم وهمو يوم ١٩٨٥/٥/١٤ المدائنين قسمة غوماء وأرسل إليه شيكا بمبلغ بظروف الديارة على المدائن غير علوكة لمن صدر الأمر ببيع عملكات قد رسا على المدعى عليه الثانى ، ولان هذه السيارات غير علوكة لمن صدر الأمر ببيع عملكات لأنه اشتراها مع احتفاظ البائع له وهو ولأن هذه السيارات غير علوكة لمن صدر الأمر ببيع عملكاته لأنه اشتراها مع احتفاظ البائع له وهو

المدعى بحق الملكحة ، وم ثم تكون اجراءات المزاد التى قام بها المدعى عليه الأول باطلة ويحق للمدعى أن يطالب ببطلانها بالنسبة للسيارات مع التعويض الذى نجم عن خطأ المدعى عليه الأول ، فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان .

دفع المدعى عليه الثاني بعدم اختصاص الهيئة بنظر الدعوى وطلب وفض الطلبات على أساس أن المحكمة الجزائية هي المختصة بنظرها ، وأن اجراءات بيع السيارات تحت وفقا للقانون .

الحيثسة

حيث أنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم السلطاني رقم ٢٥ / ٨٤ بتنظيم القضاء الجزائي تنص على أن ريتولى نظر القضايا الجزائية في السلطنة المحكمة الجزائية في العاصمة والمحاكم الابتدائية ومحاكم الشرطة ، كل بحسب تشكيله وفي حدود اختصاصاته طبقا الأحكام هذا المرسوم) وتنص المادة ١٣ من ذات المرسوم السلطاني على ان (تتولى شرطة عيان السلطانية تنفيل القرارات والأحكام الجزائية النهائية حسب منطوقها وطبقا لأحكام قانون الجزاء العماني . . .) ، وكان قانون الجزاء الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧/ ٧٤ ـ المنوط بالمحاكم الجزائية تطبيق أحكامه - قد تكفل بايراد الأحكام المنظمة لتنفيذ الأحكام والقرارات النهائية الصادرة من هذه المحاكم ، وكان المقرر فقها وقضاء النا اشكالات التنفيذ في الأحكام الجزائية بمفهومها القانوني الصحيح هي العقبات غير المادية التي تعترض سبل تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجزائية ، وأن من حق غير المحكوم عليه أن يقيم أشكالا في التنفيذ بالنسبة للشق المالي المحكوم به طالما كان من شأن الاستمرار في التنفيذ المساس بحقوقه ، وإن الاشكال في التنفيذ يعد بهذه المثابة دعهي مكملة للدعوى الأصلية التي حسمها الحكم المستشكل في تنفيذه ، وأن القاضي الذي فصل في الدعوى الأصلية أقدر من غيره على الفصل في الأشكال في تنفيذ الحكم الذي أصدره ، فأن المحاكم الجزائية تكون هي المختصة وحدها دون غيرها بالفصل في اشكالات التنفيذ المقامة من غير المحكوم عليه بالنسبة للشق المالي المحكوم به من المحكمة الجزائية ، ولما كان الثابت في الأوراق أن المدعى أقمام هذه المدعوى طالب الحكم ببطلان اجراءات بيع السيارات المبينة بالصحيفة وتسليمها إليه أو الزام المدعى عليهما بأن يؤديا إليه مبلغ ٢٨٠٠٠ ر. ع قيمة هذه السيارات بمقولة ان السيارات التي تم بيعها بموجب أحكام وقرارات صادرة من المحكمة الجزائية المختصة غير علوكة للمحكوم عليه في الدعاوى الجزائية التي صدرت بشأنها هذه الأحكام وتلك القرارات وأنه لم يعرض عليه من ثمن البيع سوى جزء يسير من مستحقاته ، وكانت هذه الطلبات بها تنطوى عليه من بطلان اجراءات بيع السيارات أو اعادة تقسيم ثمنها على دائني المحكوم عليه قسمة غرماء بعد استيفاء المدعى كامل حقه بالأولوية على سائر الدائنين الأخرين ، تمثل أشكالا موضوعيا في تنفيذ هذه الأحكام وتلك القرارات الصادرة من المحاكم الجزائية عما تختص بالفصل فيه تلك المحاكم دون غيرها ، فأن هذه الهيئة تكون غير مختصة بنظر الدهوى .

وحيث أنه عن المصاريف فيلزم بها المدعى حملا بالمادة ٤٧ من المرسوم السلطاني رقم وحيث أنه عن المصارية . ٨٤/٣٢ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية .

جلسة الثلاثاء ١٩ يناير ١٩٨٨

الدعوى رقم ٦٩٤/ ٨٦

كفسالة:

(لايجوز للدائن الرجوع على الكفيل غير المتضامن ألا بعد رجوعه على
 المدين الأصلى)

لا يجوز للدائن أن يرجع على الكفيل غير المتضامن وحده الا بعد رجوعه على المدين الأصلى والا كان للكفيل الحق في الدفع بعدم قبول الدعوى .

الوقسساثع

تتحصل الوقائع في ان المدعية أقامت هذه الدعوى طالبة الحكم بالزام المدعى عليها بأن الإمم المدعى عليها بأن الإمم الممرك (١٩٨٠) اعتبارا من ١٩٨٦/١٧/١ وتوتي إليها مبلغ ١٩٨٥/١٧/١ ويتاريخ المائية التباينية بضيان المدعى عليها ف ١٩٨٨/١٠/٣٠ ويتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠ استحق على المذكور ١٩٨٨/١٥ و. ويتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠ استحق على المذكور ١٩٨٨/٥٥ و. ووزا لم يسدد هذا المبلغ ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها آنفة البيان .

د فلمت المدعى عليها الدعوى بضرورة رجوع المدعية على المدين الأصلى قبل الرجوع عليها باعتبارها كفيلة .

الهيئسة

حيث أن الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام ، بأن يتعهد الدائن بالوقاء بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين الأصل ، فلا يجهوز للدائن أن يرجع على الكفيل غير المتضامن وحده الا بعد رجوعه على المدين الأصلى ، والا كان للكفيل الحق فى الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الرجوع على المدين الأصلى ، والثابت عما سلف أن المدعية تطالب المدعى عليها بالمبلغ على التداعى على أساس أن الأخيرة كفلت التزام المدين الأصلى الفاضل . . . قبلها ، ودفعت المدعى عليها بعد رجوعها المدعى عليها يكون في علم خليقا بالإجابة .

وحيث أنه عن المصاريف فتلزم بها المدعية حملا بالمادة ٤٧ من الموسوم السلطالي رقم ٨٤/٣٢ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية .

جلسة الأربعاء ٢٠ يناير ١٩٨٨

الدعوى رقم ١٨٤/ ٨٦

وكسالة ، وكالة ظاهرة :

(المظهر الخارجي الذي يولد الاعتقاد بقيام الوكالة يجب أن يتناسب مع قيمة التصرف)

يشترط في المظهر الخارجي الذي يستمين الغير باثباته الاثبات حسن نيته باعتقاده ان الوكيل الذي تعامل معه كان نائبا ان يكون هذا المظهر متناسبا مع قيمة التصرف الذي عقده الغير مع الوكيل ، فاذا كانت قيمة التصرف كبيرة كان هذا مداعاة الى مزيد من التحوط والتثبت من قيام الوكيل ، فاذا كانت قيمة التصرف كبيرة كان هذا مداعاة الى مزيد من التحوط والتثبت من قيام الوكالة .

الوقسائع

تتحصل الوقائع فى أن المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليه بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة تترسيخ ١٣٥٦ (رع وقالت الهيئة بالزيخ ١٣٥٦ (رع وقالت بيانيا لها أن الفاضل . . . اشترى منها المواد الغذائية المبيئة بالأوراق بصفته وكيلا عن المدعى عليه ، وقدم لها تفويضا منه على ورق باسم المدعى عليه ومذيل بختم مؤسستة وقد بلغ الثمن ١٣٥٦ (رع بمسرجب الفساتسورة المؤرخة ١٩٨٦/٩/٣ وحور له شيكا بالقيسة بشاريخ ١٩٨٦/١٠ وتعر مرفه . ومن ثم أقام الدعوى بطلبه سالف البيان .

اعلن المدعى عليه بصحيفة الدعوى فرد عليها بانكار طلب الشراء وأنه لم يوقع عليه كيا أن الختم الموجود عليه ليس ختم مؤسسته وأضاف أن . . . كان يعمل سائقا لديه وأبلغ عن هروبه بتاريخ ٧/ ١٩٨٧/١٠ .

الهيشسة

حيث انه يشترط في المظهر الخارجي الذي يستمين الغير باثباته في اثبات حسن نيته باعتقاده أن الوكيل الذي تعامل معه كان نائبا أن يكون هذا المظهر الذي ضلله متناسبا مع قيمة التصرف اللذي عقده الغير مم الوكيل ، فإذا كانت قيمة التصرف كبيرة كان هذا مدعاة الى مزيد من التحوط وإتخاذ ما يتخلم الشخص المعتاد في هذه الظروف من الوسائل للتثبيت من قيام الوكالة ، فإذا لم يفمل كان مقصرا وكان المظهر الذي أعتمد عليه غير كاف لقيام الوكالة الظاهرة . لما كان ذلك وكان الثابت عما تقدم أن المدعية لم تكن على معرفة بالمدعى عليه قبل هذه الصفقة ، وهي صفقة كبيرة إلى حد ما ، وكان المظهر الخارجي الذي اعتمدت عليه في اثبات حسن نيتها وفي اعتقادها بان . . . كان وكيلا عن المدعى عليه هو مجرد ورقة مطبوعة باسم المدعى عليه تحمل ختما منسوبا لمؤسسته يختلف عن ختمه الموجود على رده على الدعوى فلا ترى الهيئة فيه ما يكفى لقيام الوكالة الظاهرة عن المدعى عليه ، لأنه غير مناسب مع قيمة الصفقة وعدم وجود معرفة سابقة لها بالمدعى عليه ، ومن ثم يكون المدعى عليه غير مسئول عن المبلغ المطالب به وتقضى الهيئة بناء على ذلك برفض المدعى .

جلسة الثلاثاء ٢ فبراير ١٩٨٨

الدعوى رقم ١٩ ٤ / ٨٧

بنوك ، حساب جارى ، كفالة :

(كضالة الالترامات الناشئة عن الحساب الجاري كفالة لدين مستقبل لايتمين مقداره الا عند قفل الحساب وتصفيته واستخراج الرصيد)

لايتسنى النظر الى الحد الأقصى لكفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الجارى الا عند عهاية الحساب لان الكفالة حينئد تكون فى حقيقتها كفالة لذين مستقبل لايتمين مقداره الا عند قفل الحساب وتصفيته واستخراج الرصيد .

الوقسائع

تتحصل الوقائد في أن المدعى أقام هذه الدعوى طالبا الحكم بالزام المدعى عليها متضامتين أو منفردين بأن يؤديا إليه مبلغ ٢٥، ١١, ٧٧٣, ووالا والفوائد القانونية بواقع ٥، ١٠٪ اعتبارا من ١٩٨٢/٦/١٣ حتى السداد والمصاريف والاتماب ، وقال بيانا لها أنه كفل المدعى عليها الأولى خلال سنة ١٩٨١ في مبلغ ١٠٠٠ ر.ح مستحق عليها لصالح شركة سابكو للمقاولات العامة ، ومنحها تسهيلات التيانية قيمتها ١٠٠٠ ر.ح في سنة ١٩٨٧ ، وذلك بقائدة مقدارها ٥، ١١٪ ويضيان وتضمامن المدعى عليه الثاني ، وإذ بلغت مستحقاته في ١٩٨١ ، الملاعى عليها عن المداد دون وجه حق ، فقد أقام المدعى عليها عن السداد دون وجه حق ، فقد أقام المدعى عليها عن السداد دون وجه حق ، فقد أقام المدعى عليها عن السداد دون وجه حق ، فقد أقام المدعى عليها عن

وقدم المدعى تأييداً للدعوى صورا ضوئية من أوراق الحساب بينه وبين المدعى عليها الأولى وعقد الكفالة الموقع عليه من المدعى عليه الثانى وجاء به أن الحد الأقصى لالتزام الكفيل ١٧٠٠٠ ر.ع وأن هذا الالتزام يظل قائيا ولو أعفى الدائن المدين من الالتزام الأصلى أو سدد الأخير أية مبالغ طالما ظل رصيده مدينا بها يساوى أو يزيد عن الحد الأقصى للكفالة .

الهيئسة

حيث أنه لما كان المقرر أن الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ النزام ، بأن يتعهد للدائن بأن يفى بهذا الالنزام إذا لم يف به المدين نفسه ، ولاتجوز الكفالة فى مبلغ أكبر ما هو مستحق على المدين ولابشروط أشد من شروط الدين المكفول ولكن تجوز في مبلغ أقل وبشروط أيسر ، ومالم يكن ثمة اتفاق خاص تشمل الكفالة ملحقات الدين كالفوائد ومصروفات المطالبة ، وإذ كان الكفيل متضامنا مع المدين في الوفاء بالالتزام فانه لايملك التمسك بالدفع بالرجوع أو التضييم أو التجريد ، ولايتسنى النظر الى الحد الأقصى لكفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الخاصة والمنافقة عينك تكفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب مقداره الا حد تقل الحداث ويضع حد أقصى للكفالة مينك المحافقة من المحافقة محافقة محافقة محافقة المحافقة محافقة محافقة محافقة محافقة محافقة المحافقة محافقة محافقة عليه المحافقة محافقة المحافقة محافقة المحافقة محافقة المحافقة محافقة المحافقة المحافقة محافقة المحافقة المحا

جلسة الأحـــد ٧ فبراير ١٩٨٨

الدعوى رقم ٥٩ ١/ ٨٧

بنوك ، دفتر التوفير:

(البيان الثابت بدفتر التوفير حجة على البنك)

البيان المدرج بدفتر التوفير والموقع عليه من الموظف المختص كانى للاحتجاج به في مواجهة البنك دون ضرورة لتقديم ايصال الايداع .

الوقسساثع

تتحصل الوقائع في أن المدعى أقام هذه الدعوى بصحيفة أودعت أمانة الهيئة في ٦ يوليو المحمدية تحفظ ، وان الجمعية تحفظ بحمالا المحدادية المختلفة ، وان الجمعية تحفظ بحساب لها لدى بنك الاعتباد والتجارة الدولي فرع الرستاق الذي يرأسه المدعى عليه وان هذا الحساب بدفتر التوفير رقم ٣٠٠٦ ويقوم المدعى بصفته أمين الجمعية بالايداع والسحب من هذا الحساب ، وقد حدث في يوم ٣٠٨ / ١٩٨٧ أن أودع - المدعى - مبلغ ٥٠٠ ريالا عمانها في الحساب بعد تسليمه خزينة البنك والتأشير به في دفتر التوفير الخاص بالجمعية ، كيا قام بايداهات لاحقة على هذا التاريخ ، الا ان البنك وفض عند طلب السحب سداد مبلغ ٥٠٠ ريالا المشار إليها الا بعد تقديم الايصال الدال على السداد .

الحيثية

حيث أنه يبين من وقائع الدعوى ان دفتر التوفير رقم ٣٠٠٦ الخاص بالجمعية التي ينوب عنها المدعى عليه في السحب والايداع قد تضمن بيانا بايداع مبلغ ٥٠٠ ريالا عيانيا لدى فرع بنك الاعتباد والتجارة الدولى بالرستاق يوم ١٩٨٧/٧/٨ اضيفت الى رصيد الدفتر في هذا التاريخ ليصبح ١٩٨٤/٣/٨ ريالا عيانيا ، وقد وقع الموظف المختص أمام البيانات بتوقيع مطابق لم ورد أمام الايداعات والمسحوبات السابقة .

ومن حيث أن العرف المصرفي مستقر على أن أيداع النقود بصندوق التوفير يمر بعدة مراحل تنتهى باثبات واقعة الايداع في دفتر التوفير وتوقيع الموظف المختص وتسليمه للعميل ، بحيث يكون ادراج البيان بالدفتر على هذا النحو ، كافيا للاحتجاج به في مواجهة البنك دون تطلب تقديم ايصال السداد ، والا فقد دفتر النوفير جدواه القانونية والعملية .

ومن حيث انه متى كان الأمر على ماتقدم ، وكان بيد المدعى دليل ايداعه مبلغ ، • هريالا عانيا صندوق النوفير في ١٩٨٧/٢/٨ ، فأنه يتعين الاعتداد به ، دون حاجة الى مناقشة دفاع البنك عن خطأ موظفه في اثبات المبلغ بدفتر التوفير قبل سداد المبلغ الحزينة ، إذ لو صبح هذا اللفاع عنان للبنك ان يسائل موظفه عن خطته ، دون ان يصلح هذا الدفاع اساسا للمساس بها استقر عليه العرف في نظام الايداع بصناديق الادخار وحماية المتعاملين بها .

ومن حيث أنه يتمين لما تقدم الزام البنك بالمبلغ موضوع النزاع ، وفلك بحسبان العلاقة القانونية انها تقوم اساسا بين المدعى والبنك المدى يمثله المدعى عليه .

جلسة الثلاثاء ٩ فبراير ١٩٨٨

الدعوى رقم ۲۷/٤٧٨

دعيسوي :

(قاعدة الجنائي يوقف المدني)

إذا ترتب على الفصل السواحد مسئوليتان إحداهما جزائية وثانيتها مدنية ورفعت دعوى المسئولية أمام المحكمة المدنية أثناء أو قبل رفع الدعوى أمام المحكمة الجزائية تعين وقف الدعوى المدنية .

الوقسسائع

حيث أن الواقعات ـ على مايين من الأوراق ـ تتحصل فى أن المدعية أقامت هذه الدعوى طالبة الحكم بالزام المدعى عليه بأن يؤدى إليها مبلغ ٨٩٥/ ٣٠, ٣٧ و ويالا عيانيا والمصاريف ، وقالت بيانا لها أنها باعث المذكور مواد بناء لقاء ٨٩٥/ ٣٤ و رع ، وإذ حرر لها كمبيالة بمبلغ ٢٥/ ٢٥٥/ رع ربت دون صرف ، وبذلك يظل مدينا بكامل للبلغ ، فقد أقامت الدعوى بطلبها آنف البيان .

وحيث أن المدعية قدمت تأييدا للدصوى صورا ضوية من طلبات شراء وأوامر تسليم وفواتير وكشوف حساب وكمبيالة مرتدة واندار مؤرخ ١٩٨٧/٦/٣٣ بسداد الملغ عمل التداعى ورد من المدعى عليها في ١٩٨٧/٦/٣٨ تعهدت فيه بسداد هذا المبلغ على أقساط

وحيث أن المدهى عليه قدم مذكرة طلب فيها وقف الدعوى لوجود نزاع حول المبالغ المطالب بها مطروح أمام الشرطة أو استبعاد مبلغ ١٦٥ (١٠ ر.ع من جملة المطالب به لعدم تسلمه البضياعة التي تقابله ، ثم أيد دفاعه بتقديم صور مستندات .

الهيئـــة

وحيث أنه عن طلب المدعى عليه وقف الدعوى حتى ينتهى التحقيق الجنائى في شكواه التى قدمها إلى الشرطة عن ذات النزاع ، فلها كان من القواعد الأساسية المسلم بها أن للحكم الصادر فى الدعوى الجزائية حجية الشىء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية بالنسبة لما فصل فيه وكان فصله فيه ضروريا ، وأنه إذا ترتبت على الفعل الواحد مسئوليتان احداهما جزائية وثانيتها مدنية ورفعت دعوى المسئولية المدنية أمام المحكمة المدنية فان رفع الدعوى الجزائية سواء أكان قبل رفع الدعوى المدنية أم كان أثناء السير فيها يوجب على المحكمة المدنية أن توقف السير في المحوى المرفوعة أمامها حتى يفصل نهائيا في الدعوى الجزائية ، وكان المدعى عليه قد طلب وقف الدعوى على أساس أن ذات النزاع معروض على الشرطة بمعنى أن الدعوى الجزائية بشأنه لم ترفع بعد ، فأن هذا الطلب يكون عل غير أساس ويتمين الاتفات عنه .

جلسة الأربعاء ١٠ فبراير ١٩٨٨

الدعوى رقم ۲۵/۸۷

وكالة ، البات :

(جواز اثبات الوكالة بكافة الطرق)

لغير اثبات وكالة من تعاقد معه بكافة طرق الأثبات ومنها القرائن . المادة ٣٣ من نظام نظر الدهاوي أمام الهيئة .

(آثار الوكالة)

برُّتِ عَلَى الوكالة أضافة ماينشاً عن العقد من حقوق والتزامات الى الأصيل .

یسے :

(تسليم المبيع يتم بوضعه تحت تصرف المشترى)

تسليم المبيم يكون بوضعه تحت تصرف المشترى بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه ماديا مادام البائع قد أعلمه بذلك .

تعسويض:

(التعويض عن التأخر في الوفاء . شرطه)

يشترط للقضاء بالتعويض عن التأخر فى الوفاء ان يثبت الدائن ان ضررا قد أصابه نتيجة عدم الوفاء .

الوقىسائع

تتحصل الوقائع فى أن المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨ طلبت فيها أصليا الحكم بالزام المدعى عليه الأول بأداء مبلغ ١٩٤٠ دولارا أمريكيا يعادل ١٩٩١/٨٣٠ ر.ع ، ومبلغ ٤٠٥ ر.ع تعويضا عن عدم الوفاء بالبلغ المشار إليه مع الرسوم والاتعاب . واحتياطيا الزام المدعى عليه الثانى بهذه الطلبات . وقالت بيانا لها _ في هذه الصحيفة وفي ملكراتها المؤرخة ١٩٨٨/١/٢٨ ، ١٩٧٤/ ١٥ - أن المدعى عليه الثانى طلب منها بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٨ - إنها عن المدعى عليه الاول ـ شراء ١٩٠٠٠ والمدعى عليه الاول ـ شراء ١٩٠٠٠ كرت زواج بمظار يفها مبين بالاوراق بثمن مقداره ١٤١٥ دولارا أمريكيا بموجب العقد المؤرخ / ٨٨/ ١٩٨٤ ، وتم شحبا إلى ميناء قابوس كها تم أعطار المطبعة بوصول البضاحة من كل من المدعية ، والبنك الوطنى العماني المحدود الذي يتعامل معه المدعى الأول ومن مؤسسة الميناء للماني المحدود الذي يتعامل معه المدعى الأول ومن مؤسسة الميناء ثم أقامت المدعوى بطلباتها سالفة البيان . وقدمت صورا من العقد المؤرخ ٢٨ / ١٩٨٤ وسند الشحن بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٧ ، ومن التلكسات والمكاتبات الموسلة إلى المطبعة بعد وصول البضاعة الى ميناء قابوس والمرفقة بالمذكرة المؤرخة

رد المدعى عليه الثانى ... على الدعوى بمذكرتين مؤرختين ٢/٧/٧ ، ٧/٧/٧ ، ٥٧/٩/٧ في انه أبرم المقد بالمطبعة بسلطنة عيان بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٨ في حدود وكالته عن المدعى عليه الاول بالعمل في مطبعة أخرى مملوكة له بصلالة وانقطعت صلته بالطبعة موضوع الدعوى ، ومن ثم فهو غير مسئول عن الدعوى واستند في ذلك الى محرد مؤرخ ١٩٨٧/٨/١٨ باخلاء طرفه عن عمله بتلك المطبعة وقع عليه المدعى عليه الاول اثناء نظر الدعوى ، وظلب رفض الدعوى بالنسبة له .

كياً رد المدهى عليه الاول . . . على المدعوى بثلاث مذكرات مؤرخة ٢٠/٧/١٦ ، ٨٧/٩/١٤ الله معلى المشاعة وأن المدعى عليه المهاد ولم يتسلم البضاعة وأن المدعى عليه الشانى هو المستول عن الصفقة لأنه لم يكون نائبا عنه في أبرامها ، وهو يعمل لديه في وظيفة عاسب ومراجع وليس له مباشرة أعيال الاستيراد والتصدير والتوقيع على العقود ، وطلب رفض المدعوى بالنسبة له . وقدم صورة من توكيل مؤرخ ٢٠/١٤ ١٩٨٤ خاص بالادارة فقط ، كيا عرض في الجلسة الاخيرة خطابا أرسله الى المدعية في ١٩٨٧ بشأن موظف لديه يدعى

الهيئسة

حيث أنه يجوز للغير الذي تعاقد معه شخص باسم الأصيل أن يثبت وكالة هذا الشخص عن الأصيل أن يثبت وكالة هذا الشخص عن الأصيل في أبرام هذا العقد بكافة أوجه الاثبات ومنها القرائن عملا بالمادة ٤٣ من المرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام الحيثة . ولما كانت المدعى عليه الشانى عن المدعى عليه الأول في أبرام العقد المؤرخ ركات في الربات وكالة المدعى عليه الشانى عن المدعى عليه الأول وأبرم معها هذا العقد المؤرخ الدعى عليه الأول وأبرم معها هذا العقد المسمه ،

وقال المدعى عليه الثانى في دفاعه أنه أبرم المقد في تلك المطبعة في حدود وكالته عن المدعى عليه الثانى الأول ، وكانت الموكلة التى قدمها هذا الأخير للدلالة بها على أن وكالة المدعى عليه الثانى لاتخوله أبرام المقود عنه تتعلق بمطبعة أخرى بصلالة ولاحقة في تاريخها لتاريخ أبرام المقد موضوع المدعى عليه الثانى بتاريخ المدعى عليه الثانى بتاريخ المهمل المعمل بالمطبعة التى كان يديرها وقت ابرام المقد حرره المدعى عليه الأول أثناء نظر هذه الدعوى ، وخلا الحفال اللي أرسله المدعى عليه الأول الم المدعى عليه الأول المنابعة ١٩٨٧ من التنبيه عليها بالتعامل معه شخصيا ، كما ذهب في دفاعه ، لما كان ذلك وكانت الهيئة تأخذ من ذلك كله قرائن عدة على ثبوت وكالة المدعى عليه الأول في ادارة المطبعة وفي أبرام التحريات عليه الاول في ادارة المطبعة وفي أبرام التحريات والمقود ومنها المقد موضوع الدعوى باسمه ونيابة عنه ، فأنها تنتهى إلى أن المدعى عليه الأول وبصفته وكيلا عنه . المدعى عليه الأول وبصفته وكيلا عنه .

وحیث أن الوكیل إذا أبرم عقدا باسم الموكل في حدود وكالته عنه فأن ماینشأ من هذا المقد من حقوق والتزامات یضاف إلى الأصیل ، فمن ثم یكون المدعى علیه الثاني غیر مسئول عن الوفاء بثمن الصفقة موضوع المقد ویتمین وفض الدعوى بالنسبة له .

وحيث ان تسليم المبيع يكون بوضعه تحت تصرف المشترى بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلام ماديا مادام البائع قد أعلمه بذلك . ولما كان الثابت من مستندات المدعية المقدمة رفق مذكرتها المؤرخة ١٩٨٨/١/٣٨ أنها أهلمت المدعى عليه الأول بوصول البضائم إلى ميناء قابوس وطلبت منه استلامها وسداد ثمنها ، كها أخطرته مؤسسة الميناء وأخطره البنك بذلك أيضا ، وكانت البضاعة المباحة قد وضعت بذلك تحت تصرف المدعى عليه الأول بحيث يتمكن من حيازتها والاتتفاع بها فتكون المدعية قد أوقت بالتزامها بتسليم المبيع . ومن ثم يتعين الحكم بالزام المدعى عليه الأول بثمنها وهو ١٤٤ دولارا امريكيا يادل بليا بالم ١٩٤٠ ورادرا امريكيا

وسيت انه لما كان يشترط لقضاء للمدحية بالتمويض عن تأخر المدحى عليه الأول في الوفاء بهذا المبلغ إليها أن تقيم الدليل عل أن ضررا قد عاد عليها من عدم الوفاء وجل توافر علاقة السببية بن خطأ المدحى عليه بعدم الوفاء وبين هذا الضرر ولما كانت المدعية لم تقدم دليلا على ذلك فتقضى الحيثة برفض هذا الطلب .

وحيث أنه عن المصروفات قبازم بها المدعى عليه الأول عملا بالمادة ٤٧ من المرصوم السلطاني رقم ٨٤/٣٧ بنظام نظر المدعاوى وطلبات التحكيم أسام الهيئة المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ .

جلسة الثلاثاء ١٦ فبراير ١٩٨٨

الدعوى رقم ۵۳۲/۸۷

عقسد النقل:

(يلتزم أمين التقل بنقل الاشياء وتسليمها سليمة إلى المرسل إليه فى المكان والزمان المتفق عليهما)

التزام أمين النقل التزام بتحقيق غاية هى نقل الاشياء إلى المكان المتفق عليه وتسليمها سليمة الى المرسل إليه .

رســـوم جمركية:

(الالتزام باداء الرسوم الجمركية مصدره القانون)

الالتزام باداء الرسوم الجمركية مصدره القانون ، ولايقع على عاتق الناقل الا إذا اتفق على ذلك .

الوقسائع

تتحصل السوقائع فى أن المدعى أقام هده المدعوى طالبا بتسليمه المدراجسة المبينة بالمسحيفة ، أو الزام المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ، ٣٦/٣٠٥ و ريالا عبانيا والمصاريف ، وقال بيانا له أنه اتفق مع المدكورة فى ١٩٥/٥/١٠ على نقل هده الدراجة جوا من مسقط الى مسكنه بيانيلا فى الفليين لقاء مبلغ ، ١٧١/٣٠ و رع شاملا الرسوم المحركية المستحقة ، وبعد وصول الدراجة الى مطار مانيلا امتنعت المدعى عليها عن سداه هده الرسوم مما ترتب عليه عدم الافراج عن الدراجة ، وإذ كان من حقه أن يتمسك بالتنفيد المينى أو فسخ عقد النقل مع التعويض عن ثمن الدراجة ومقداره ٣٦٥ و رع وأجر الشحن وقيمته ، ١٧١/٣٠ و رع . فقد أقام هذه الدعوى بطلباته آنفة البيان .

وبجلسة ١٩٨٨/٢/١٦ صممت الحاضرة عن المدعى عليها على الطلبات ، وطلب وكيل المدعى عليها رفض الدعوى على أساس أنه لم يتفق في عقد النقل على تحميل موكلته بالرسوم الجمركية ، وأن المدعى أخفى عن الناقل طبيعة الأشياء المراد نقلها مدعيا على خلاف الحقيقة أنها مجرد أمتعة شخصية مستعملة في خين اكتشفت سلطات مطار مانيلا أنها دراجة نارية مفككة .

الهيئسة

حيث أنه لما كان المقرر أن عقد النقل عقد يلتزم بمقتضاه أمين النقل بنقل رسائل أو طرود معيد وتسليمها سليمة ألى المرسل إليه في المكان والزمان المتفق عليهها . لقاء أجر معلوم ، وأن التنزام الناقل التزام بتحقيق غليه بموجيه يكون مسئولا مسئولية عقدية عن الحلاك والتلف في البيضاعة والتأخير في تسليمها طبقا للقواعد المقررة قانونا وفي نعلق مشروعية شرط الاعفاء من المسئولية أو تحديدها ، ولاتمرأ نعته من هذه المسئولية ألا إذا أثبت أن عدم تنفيذ الالتزام كان راجعا الى سبب قهري لايد له فيه ، وأن المرسل إليه في عقد النقل يعد بمثابة العلوف الآخر فيه يكون الى سبب قهري لايد له فيه ، وأن المرسل إليه في عقد النقل يعد بمثابة العلوف الآخرام بأداء الرسوم الجمركية مصدره القانون ، ولا يقع على عانق الناقل الا إذا اتفق على ذلك ، وكان المدعى لم يقدم مايفيد التزام المدعى علية المعركية المستحقة على الأشياء المنقولة ، كيا أن الاتفاق في عقد النقل على تسليم هذه الأشياء في مسكن المرسل إليه لايدل على اتجاه أرادة المتعاقدين الى غميل الشركة الناقلة بهذه الأصوم فأنه لاعمل لالزامها بأداتها ، ولما كان المدعى قد أسس طلبي التنفيذ الميني وفسخ عقد النقل مع التمويض على توافر هذا الالتزام في ذمتها فأن دعواه تكون فاقدة السند ويتمين رفضها .

جلسة الأربعاء ١٧ فبراير ١٩٨٨

الدعوى رقم ۲۲٥/ ۸۷

اثبات ، ورقة عرفية :

(حجية الورقة العرفية في الاثبات)

الورقة المرفية التي يحررها الخصوم فيها ينهم تكون حجة على من وقعها من حيث صدورها منه ومن حيث صحة الوقائم التي وردت بها .

خطساب ضيان ، ينوك :

(علاقة البنك بالمستفيد الذي أصدر لصالحه خطاب الضبان منفصلة عن علاقته بعميله)

خطاب الضيان وان صدر تنفيذا للعقد المبرم بين البنك وعميله الا أن علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضيان لصالحه هى علاقة منفصلة عن علاقته بالعميل يحكمها خطاب الضيان وحده .

الوقـــاتع

تتحصل الوقائع في أن المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليه بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٩٨٧/٨/ و.ع والمصر وفات بيانا له المنازامه بأن يؤدى لها مبلغ ١٩٨٧/٨ و.ع والمصر وفات بيا فيها أتعاب المحاماة ، وقالت بيانا لها أنها اتفقت مع مؤسسة كمقاول - لاقامة البناء المبين بالاوراق لقاء أجر مقداره ١٩٨٥/١٠/٠ م بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٥/١٠/١ . وكان على المقاول تقديم ضيانه مقدارها ١٩٨٥ وم بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٥/١٠/١ . وكان المقاولة . وتنفيذا لذلك أصدر البنك المدى عليه خطاب الضيان رقم ٣٦٧ الذي يتعهد فيه بلمغ هذا المبلغ إليها إذا طالبته به في المدة من ١٩٨٥/١٠/١ المناول ١٩٨٥/١٨ مغير أن المقاول لم يستمر في انجاز البناء وارتكب عدة مخالفات ، ولما طالبت المدعية المدعى عليه بمبلغ الضيان المشار اليه لم يقم بسداده فاقامت الدعوى بطلبها سائف البيان . وقدمت صورا من عقد المقاولة ومن خطاب الضيان ، ومن اندارها البنك بالسداد .

اعلن المدعى عليه بصحيفة الدعوى فرد عليها بملكرة مؤرخة ٨٧/٨/١٨ قال فيها ان المفاق الم مياريخ ١٩٧/٥/١٨ قال فيها ان المفاق الم بعض المباريخ ١٩٨٦/٩/١١ بين كل من المدعية والمقاول على الهاء عقد المقاولة وعدم الما المناق عليه وتحديد كل مستحقات المدعية لدى المقاول بمبلغ ٥٧٣٧/٥٠٠ ررع من خطاب الضيان رقم ٣٦٦ . وأنه أبلغ المدعية بناء على ذلك بسقوط حقها في خطاب الضيان رقم ٣٦٧ موضوع الدعوى لأن البناء لن يتم بمعوقة هذا المقاول .

وعقب وكيل المدعية . . . على رد المدعى عليه بصد كرة مؤرخة ١٩٨٨/٢/ ، بأن المدعى عليه لم يكون طرفا في الاتفاق المؤرخ ١٩٨٦/٩/١١ واللدى لايفيده في التنصل من دفع قيمة خطاب الضيان ، لأن المدعية وحدها التي تملك اعقامه من ادائه . فضلا عن ان هذا الاتفاق عاولة غير صحيحة للتخلص من مطالبة المدعية ولا يوجد سبب معقول يبرر موافقتها على هذا الاتفاق .

الحيئسة

حيث ان ما تستخلصه الهيئة من الأوراق ، ومن دفاع الطرفين في الدعوى أن المدهى عليه حرد للمدعية خطابي ضيان أحدهما برقم ٣٦٦ بمبلغ ١١, ٤٧٥ ر.ع لضيان انشاء المبنى موضوع عقد المقاولة في حدود هذا المبلغ والثانى برقم ٣٦٧ بمبلغ ٣٦٥ ر.ع لضيان انشاء المبنى المقاول بشأن المبانئ بعد اتجام بنائها تنفيذا لعقد المقاولة ، ونصى في هذا الحطاب الأخير حل تمهد المدعى عليه بدفع هذا المبلغ الى المدعية إذا ماقدمت إليه طلبات بذلك خلال مدة الفيان من المدعى عليه بدفع هذا المبلغ الى المدعية إذا ماقدمت إليه طلبات بذلك خلال مدة الفيان من أنها المستندات الكتابية الواضيحة . ومفهره ذلك أنها المستندات الدالة على اتجام المقاول المبانى حسب عقد المقاولة والتي ينشأ بعدما التزامه بميانتها . وبالنسبة للضيان الأول وقم ٣٦٥ فقد حصلت المدعية على ١٩٨٦/٥٠ و.ع من توسمت تقديم المدعى فحاصل دفاع البنك عن ما المعال دفاع البنك عن المعاب الضيان المدعى قد مقط ، إذ لا يتصور أنها تستطيع تقديم المستندات التي المتدات المدالة على قيام المقال المبنى طبقا لعقد المفاولة ، والحال أنه توقف عن بناته .

وحيث أن المورقة العرفية التي يحررها الحصوم فيها بينهم - ولاينكرون توقيمهم عليها -تكون حجة على من وقعها من حيث صدووها منه ومن حيث صحة الوقائع التي وردت بشأنها . لما كان ذلك وكان الاتفاق الذي تم بين المدعية والمقاول بتاريخ ١٩٨٦/٩/١ لم تنكر المدعية توقيمها عليه فيكون حجة عليها من حيث صحة توقيمها عليه ومن حيث صحة الوقائع المدونة فيه . ولما كان هذا الاتفاق قد تضمن اتفاق المدعية مع المقاول على فسنخ عقد المقاولة وعدم المام البناء المتفق عليه وتصفية الحساب بينها وبينه في هذا الشأن وتحديد مستحقاتها قبله بمبلغ ٥٧٣٧/٥٠٠ ر.ع من خطاب الضيان رقم ٣٣٦ . فيكون مؤدى ذلك أن المبنى المتفق عليه لن يتم بناؤه على يد هذا المقاول ولن يتحقق أبدا تعهده بصيانته وهو موضوع خطاب الضيان رقم ٣٣٧ ولن تستطيع المدعية تقديم المستندات الدالة على اتحامه _ تطبيقا للشروط المحددة فيه _ حتى يجيها البنك الى طلبها صرف مبلغ الضيان .

وحيث أن خطاب الفيان وأن صدر تنفيذا للعقد المبرم بين البنك وعميله الا أن علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الفيان لصالحه هى حلاقة منفصلة عن علاقته بالعميل عكمها خطاب الفيان اوحده وعباراته هى التى تحدد التزام البنك والشروط التى يدفع بمقتضاها حتى إذا ماطولب بالوفاه فى أثناء سريان أجل الفيان وتحققت الشروط وقدمت إليه المستندات المحددة فى الخطاب وجب عليه الدفع فورا بحيث لايلتزم الا فى حدود تلك الشروط أو يمتد بغير علمه المستندات منها فى ميعاد سريان الفيان الأ أنه لم يكن مدعيا بالمستندات التى نص عليها خطاب الفيان تم منها فى ميعاد سريان الفيان الا أنه لم يكن مدعيا بالمستندات التى نص عليها خطاب الفيان وتطلب تقديمها بعد فسخ هذا المعدونة وترق المناس تقديمها بعد فسخ هذا المعدد وتقرير المقاول أنه لن يتم هذا البناء فلا يكون للمدعية حق فى الحصول على مبلغ الفيان ، ويكون دفاع البنك المدعى عليه بعدم أحقيتها فيه يستنذ إلى أساس صحيح من الواقع والقائون ، وتقضى الهيئة من ثم برفضى الدعوى .

جلسة الأحسد ۲۱ فبراير ۱۹۸۸ الدعوى رقم ۵۲/۰۲۳

حكم ، حجية الحكم الجزائي :

(اختلاف الخصوم في الدعوى الجزائية عنهم في الدعوى المدنية)

قُودٌ الأمر المقضى لاتكون حجة فيها فصلت فيه من حقوق الا فى نزاع يقوم بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بلدات الحق محلا وسببا . الحصوم فى الدعوى الجنائية يختلفون عن الحصوم فى الدعوى المدنية .

(مدى ارتباط القاضى المدنى بالحكم الجزائي)

لايرتبط القاضى الملنى بالحكم الجزائى الأبالنسبة للوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروديا . القضاء بهراءة موظفى البنك من تهمة التزوير وإساءة الامانة لايجول دون مطالبة العميل بقيمة رصيده الملبى صرف بمستند مزود .

بنوك ، حساب توفير :

(تظام حساب التوقير . أساسه)

نظام حساب التوفير لدى البنوك تقوم على أساس عقد الوديعة . لصاحب الدفتر الايداع والسحب طبقا للنظم المتبعة والتي تعتمد في السحب على التحقق من توقيع العميل ومطابقته لتوقيعه على النموذج المحفوظ بالبنك .

بنوك ، مسئولية :

(البنك مسئول عن صرف رصيد العميل بمستند يحمل توقيعا مروراً) البنك مسئول عن الصرف من رصيد العميل بمستند يحمل توقيعا مزورا عليه وغير مطابق للتوقيم الثابت على النموذج .

الوقسائع

أقام المدعى . . . هذه الدعوى بصحيفة أودعها أمانة الهيئة في ١٩٨٧/٦/١٩ أوضح بها أنه بتاريخ ٦/٥/٨/٦ أودع مبلغ ٧٧٥ ريالا عهانيا في حساب التوفير بالبنك المدعى عليه (فرع الخابورة) ، الى أن كان شهر أغسطس ١٩٨٦ حين تقدم المدعى إلى البنك طالبا سحب بعض المبالغ من الحساب ، فابلغه مدير البنك انه حضر منذ فترة وابلغ عن فقد دفتر التوفير واستخرج بدل فاقد ، وسحب بموجب ذلك الدفتر المبلغ المودع بأكمله على اثني عشر دفعة . ولما كان المدعى يعمل بدولة الامارات العربية المتحدة في قوة نظامية في الفترة التي تم فيها سحب المبلغ ، فقد تقدم ببلاغ إلى الشرطة ضد البنك وتم تقديم مدير فرع الخابورة وآخرين من موظفي البنك إلى المحكمة الجزائية بتهمة اساءة الامانة والتزوير ، وصدر الحكم ببراءتهم . ولما كانت مستولية موظفى البنك عن صرف المبلغ الذي أودعه المدعى لدى البنك إلى غيره قائمة من عدم تحققهم من شخصية القائم بالصرف رغم اختلاف توقيعه عن توقيع المدعى المودع لدى البنك سواء من الموظف المسئول عن حساب التوفير أو من المحاسب ، أو من الصراف ، فضلا عن ثبوت وجود توقيع للمدعى خبر معتمد من مدير البنك ، ولما كان البنك مسئول عن أعمال تابعيه طبقا للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن ، فقد انتهى المدعى من ذلك الى طلب الحكم بالزام البنك المدعى عليه بأن يؤدى له المبلغ الذي اودعه وقدره ١٥٢٧٥ ر. ع مضاف إليه الفوائد بواقع ٨/ عن هذا المبلغ من ١٩٨٧/٨/٦ الى ١٩٨٨/٨/١٨ ومجموعها ١٧٧٦٥/٨٧١ ريالا عيانيا .

الحيثسة

حيث أنه بالنسبة لما ابداه المدحى عليه من دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزائية ، فأنه دفع ظاهر الفساد لان قوة الأمر المقضى فيه لاتكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق الا في نزاع يقوم بين الحصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بدات الحق علا وسببا ، وظاهر اختلاف الحصوم في الدعوى الجنائية عن الخصوم في الدعوى المدنية المائلة ، ومن شم وأن الحق العام موضوع الدعوى المبنائية ليس هو الحق المالي موضوع الدعوى المائلة ، ومن ثم فأنه يتمين اطراح هذا الدفع .

ومن حيث انه عما قضى به الحكم العسادر من المحكمة الجزائية (دائرة الجنايات) في الدحوى رقم ٢٩/٣٦ م جنايات العاصمة ، فأنه يبين من الرجوع الى أسبابه أنه تناول الاتهامات الدعوى رقم ١٩/٣٦ م بنايات العاصمة ، فأنه يبين من الرجوع الى أسبابه ونائبه ومدقق التوقيمات ومدقق الحل مدينة العام الى مدير فرع البنك المدعى عليه ونائبه ومدقق التوقيمات ومدقق الحسابات وكانت خاصة بنسبة التروير وخيانة الامانة إليهم ، وقد قضى الحكم ببراءتهم من هذه

التهم تأسيسا على ماورد باسبابه من خلو الاوراق من ثمة دليل أو قرينة على توافر الوقائع المسندة إليهم بحقهم .

ومن حيث أنه لما كان ماتقدم ، وكان من المقرر أن القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى
الا فى الموقائع التى فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا ، ومن ثم فأن الحكم
الصادر من المحكمة الجزائية فى الدصوى رقم ٩٣/٩٧م المشار إليها بالبراءة لا يحاج به امام جهات
القضاء الاخرى الا فى خصوص نفى ارتكاب المتهمين فى تلك الدعوى لجريمتى المتزوير أو خيانة
الامانة فصسب ، وذلك باعتبارهما الواقعتين اللتين كانتا معروضتين على المحكمة الجزائية ، وكان
قصابها فيها ضروريا ، ومن ثم يغدو تمسك المدعى عليه بحجية هذا الحكم أمام هذه الهيئة فى
الدعوى المائلة غير قائم على اساس سليم .

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى الماثلة بعد ان صحح المدعى اساسها القانوني بجلسة ١٩٨٨/٢/٢١ م فان قوامها مدى مسئولية البنك المدعى عليه عن صرف مبلغ ١٩٣٧٥ ر.ع المودع بحساب التوفير الخاص بالمدعى إلى غيره ، ومدى تحقق واقعة الصرف

ومن حيث أن نظام حسابات التوفير لذى البنوك يقوم على أساس عقد وديمة تتيح لصاحب دفتر التوفير ايداع مايشاء من مبالغ نقدية وسحبها مقابل فائدة تتناسب مع مدة ابقاء هذه الاموال لدى البنك ، ويتبع في شأن السحب من الحساب مايتبع في شأن التعامل مع المودعين لدى البنك عموما ، فيقدم العميل لدى فتح الحساب الى البنك نموذجا لتوقيع له يعتمده البنك ، ويلتزم البنك بألا يسمع بالسحب من حساب العميل الا بعد التحقق من مطابقة التوقيع لنموذج توقيعه المتصد من البنك ، فضلا عن ضهائات أخرى تتعلق بطبيعة عملية السحب من دفتر التوفير بالذات أبرزها التحقق من ان حامل الدفتر ومقدمه الى البنك هو صاحبه شخصيا لان دفتر التوفير لايقبل الحوالة .

ومن حيث أنه من المقرر فقها وقضاء ان البنك مسئول أمام عميله عن اى صرف يتم بموجب مستند مجمل توقيما مزورا ، وان تزوير التوقيع بخيلع عن مستند طلب الصرف كل قيمة قانونية ، وان البنك ملتزم بالتحقيق من صدق توقيع العميل بمقارته بنموذج التوقيع الذي يحتفظ به البنك ويمتمده لدى فتع الحساب ، ولاترا نمة البنك إذا ماصرف من حساب عميله بمستند زور توقيعه عليه ، أيا كانت درجة اتقان ذلك التزوير ، واساس ذلك فضلا عن تدعيمه الثقة وبن روح الإطمئنان لدى المتمامين مع البزيك أنه عاطر المهنة ، وهي غاطر مها بلغت اعباؤها لاتتناسب البنة مع المزايا التي تعود على البنك من تلك الثقة والاطمئنان ،

ومن حيث ان الثابت من واقمات الدعوى الماثلة ، وهلى ماورد في التحقيقات وأقره الحكم الجنائى ، ان تقرير خيير الخطوط قرر ان مضاهاة التوقيمات المنسوبة للمدعى على طلبات الصرف من حسابه بدفتر التوفير بفرع البنك المدعى عليه بالخابورة على توقيعاته الصحيحة تكشف عن اختلاف الشخصية الكتابية عن شخصية كاتب التوقيعات على تلك الطلبات ، وإن هناك توقيعا للمدعى ضمن التوقيعات المحفوظة له بالبنك غير معتمد من المسئولين بالبنك ، مما يؤكد ان التوقيعات الثابتة بتلك الطلبات ليست بخط يد المدعى ، وقد قرر . . . و . . . المديرين التنفيذين للبنك الرئيسي خطأ البنك في عدم اعتياد مدير الفرع ونالبه لتلك التوقيعات .

ومن حيث أنه بالاضافة إلى أخطاء البنك المشار إليها فى صرف مبلغ وديعة المدحى إلى غيره دون التحقق من مطابقة التوقيع لنموذج توقيعه المعتمد لديه ، فأن هناك خطأ آخر يتمثل فى عدم ثيوت تحقق البنك من شخصية من قام بالصرف من دفتر التوفير الخاص بالمدعى ، وهو اجراء تتطلبه ـ كيا صلف القول ـ عملية الصرف من دفتر التوفير ، أضافة إلى قرينتين ترجحان أحساس البنك بمسئوليته وجدية المدعى فى دعواه ، وهو ماثبت من عرض مبلغ ستة آلاف ريالا عمانيا على المدعى لتسوية الموضوع ورفضه ، وماثبت من أن الشاكى كان خارج اراضى السلطنة بدولة الامارات العربية المتحدة بوزارة الداخلية كرقيب بقسم المظلات فى فترة سحب وهيعته لدى البنك فى الفترة من ١٩٨٥/٨/٧ .

ومن حيث أنه وقد استقام مما سلف مسئولية البنك عن اخلاله بالتزاماته في حقد الوديعة اللهى ابرمه مع المدعى لدى فتح حساب توفير لديه ، وقد ترتب على هذا الاخلال تمكين مجهول من صرف تلك الوديعة بتوقيع منسوب إلى المدعى ثبت تزويره ، فأنه يتعين لللك الزامه بمبلغها وقدره ١٥٢٧٥ ريالا حمانيا .

وحيث أنه هن الفوائد التي يطالب بها المدهى وقدرها ٨٪ مبلغ الوديعة ، فأن الهيئة ترى أجابة المدعى إلى طلبه لتلك الفائدة عن الفترة من تاريخ تقدمه الى البنك لصرف الوديعة في ١٩٨٧/٨٦ حتى تاريخ رفع هذه الدعوى . وذلك بحسبانه تعويضا عن عدم استثيار المبلغ المدى يستحقه طوال تلك المدة ، وهو تعويض يتفق مع ماجرى عليه العمل بالمصارف من استحقاق الفوائد عن المبالغ الموحة طوال مدة بقائها لديها .

جلسة الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٨٨

الدعوى رقم ٣/ ٨٨

حكم ، تصحيح الحكم وتفسيره :

(المقصدود بتصحيح وتفسير الحكم . المبادتان ٥٠ و٥١ من نظام نظر الدعاوي أمام الهيئة)

للمحكمة تصحيح مايقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، وتفسير مايقع فيه من غموض وابهام ، سواء أكان المطلوب تفسيره هو منطوق الحكم أو أسبابه . لاتملك المحكمة تعديل الحكم أو العدول هنه ولو اعتراه خطأ .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في أن المدعى أقام هذه الدعوى طالبا تفسير الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٥/٤٦ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١ ، وقال بيانا لها أن هذا الحكم قضي بالزامه بأن يرد إلى المدعى صليه في الدعوى المائلة مبلغ ١٩٢٥ رع استنادا إلى ملجه بالتقرير اللي قدمته مديرية الأشغال العامة بوزارة الاسكان من أن المدعى ملزم بأعيال الهذم والردم المبينة بالتقرير وقيمتها الاشغال العامة بوزارة الاستراها ضمن الالتزامات المتقر عليها في عقد المفاولة المبم بينه وبين لمدعى عليه ، وإذ كانت في هداه الأعيال الانتخال في نطاق هذا العقد ولم يتفق عليها فيه ، ومن ثم يتمين استعادها لذي تصفية حساب الأعيال التي تمت تنفيذا له ثم اضافتها بعد ذلك الى نتيجة التعملية ويذلك يكون المتمين رده الى المدعى عليه مجرد ٣٤٩ ر.ع فقط ، فقد أقام الدعوى بعلله البار .

المبشية

حيث أنه بالأطلاع على الدعوى رقم ٣٦/٥٨ تبين أنها أقيمت من قبل المدعى عليه فى المدعى عليه فى المدعى والزامه برد ماقيضه زائدا المدعى والزامه برد ماقيضه زائدا عن المطلوب تقليم في المساس أنه عهد إليه بيناء منزل مكون من طابقين لقاء مبلغ ٢٨٠٠٠ ر.ع ، وسدد له ٢٧٠٠ ر.ع ، وبعد اقامة الطابق الأول وظهور عيوب فى البناء اتفق معه على عدم بناء الطابق الثانى ورد ماقيضه زائدا عن قيمة الأعيال التى نقلها ، وفى ٨٥/٩/٥ قضى بالزام

المدعى عليه بأن يؤدى الى المدعى ٩٥٠٠ ر.ع ، وتم تنفيذ هذا الحكم ، وبناء على كتاب رؤيس
ديوان البلاط السلطاني المؤرخ ١٩٨٦/٦/٢١ عيد نظر النزاع من جديد ، وقي ١٩٨٦/٦/٢٢
ندبت الهيئة مديرية الأشغال العامة لتصفية الحساب بين الطرفين ، وقدمت هذه تقريرها وأوردت
به أنه بحسب الأسعار السائدة تبلغ القيمة الاجالية للمبنى ١٩٦٨ ر.ع وقيمة ماتم بها في
ذلك أعيال الهدم والردم ٢٨٦٧٧ ر.ع بواقع ٩٠٨٤٪ وهو مايساوى مبلغ ٤٣٠٥٠ ريالا عيانيا ،
للقيمة الاجالية المتفق عليها في عقد المقاولة ، سدد منه المدعى عليه ٢٣٠١٠ ريالا عيانيا ،
ويستحق ١٤٢٠ ر.ع مقابل العيوب والناقص في الطابق الأول وسدد ١٥٠٠ ر.ع تنفيذا للحكم
الصحادر بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٩ فيكون المستحق له قبسل المسدى ١١٧٥ ر.ع ، وفي
الصحادر بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٩ فيكون المستحق له قبسل المسلمى عليه المبلغ الى المدعى عليه .

رحيث أنه ولئن كان المقرر طبقا للبادتين ٥٠ ، ٥١ من المرسوم السلطاني وقم ٩٤/٣٧ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام هيئة حسم المنازعات التجارية أن المحكمة التي أصدرت الحكم تملك بهالها من ولاية تكميلية تصحيح مايقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحت كتابية أو حسابية ، وتفسير مايقع فيه من غموض أو أبهام ، سواء أكان المطلوب تفسيره هو منظوق الحكم أو أسبابه المكلمة للمنطوق ، إلا أنها لاتملك تعديله أو العدول عنه ولو اعتراء خطأ في تقدير الوقائع أو أرساء المقاعدة المقانونية أو تفسيرها لانها تستنفذ ولايتها للنزاع بمحبود صدور حكم قطعى فيه ، ويكون سبيل التظلم من الحكم حينتل هو الطعن فيه بالطرق المقررة قانونا الصادر بتفسير الحكم أو المساس بحجيته ، ويعتبر الحكم حين لايكون التصحيح أو التفسير ذريعة للمدول عن الحكم أو المساس بحجيته ، ويعتبر الحكم على هذا الحكم أن المتحيد الأصل يسرى عليه مايسرى علم هذا الحكم أن المدون عنه المدون به وكان طلب المدعى قصر التزامه على رد مبلغ على هذا الحكم أن المدار بتأسير الحكم عن القواعد المتملقة بطرق الطعن أ وكان طلب المدعى قصر التزامه على رد مبلغ على هذا المحدون عنه بدلا من ١٩١٥ ورع بحسب منطوق الحكم المسادر بتدايخ المادة عند المقاولة ، لايدخل في عداد طلبات التفسير أو التصحيح ، وأنها الأعلى عارضها . والماس ويتعين وظبق الطعن في الأحكام المقروة قانونا ، قان الدعوى تكون على معديل للحكم بغير طرق الطعن في الأحكام المقروة قانونا ، قان الدعوى تكون على مراساس ويتعين وظبها .

جلسة الأربعاء ٢ مــارس ١٩٨٨

الدعوى رقم ٦٤٤/ ٨٧

اثبات ، اقرار :

(الاقرار المركب الذي لايقبل التجزئة . تعريفه)
الاقرار المركب الذي لايجوز تجزئته هو الذي يتضمن فضلا عن الاقرار بالواقمة الأصلية المدهى
بها ، الاقرار بواقمة أخرى مرتبطة بها ارتباطا يستلزم حتها وجود الواقمة الأصلية . مثال .

الوقسبائع

تتحصل الوقائع في أن الملحى أقام الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ١٠/١٠/١/ ١٩٨٧ طلب فيها الحكم بالزامها بأداء مبلغ ١٩٥٧ ريال عباني . وقال بيانا لها انه اشترى منها السيارة المبينة بالأوراق بتاريخ ١٩٨٣/٤/ م. ثم تعرضت لحادث تصادم بتاريخ الممارك ٢ ترتب عليه الغاء تسيرها . ولما كانت السيارة مؤمنا عليها تأمينا شاملا لمدى شركة التأمين الأهلية التي دفعت مبلغ ١٩٣٠ رع الى المدعى عليها بالشيك رقم ١٩٨٧//١ المؤرخ بغير صداد ، وكانت المدعى عليها لاتستحق منه الا مبلغ ٢٠١٧ رع قيمة الأقساط الباقية بغير صداد ، فيكون الباقي له في ذمتها مبلغ ١٩١٧ رع . وإذ رفضت المدعى عليها أن تفي له .

الحيشسة

حيث أن الاقرار المركب الذي لا يجوز تجزئته على صاحبه هو الذي يتضمن - فضلا عن الاقرار بالواقعة الأصلية الرئياطا يستلزم حتى الواقعة الأصلية الرئياطا يستلزم حتى وجود الواقعة الاصلية ، كالاقرار بالمديونية مع انقضائها بالوفاء أو بالابراء أو بالتجديد . أما إذا كانت المواقعة الاحملية كالاقرار بالمديونية مع انقضائها بالمقاصة بدين آخر . فأنه يكون اقرارا مركبا تجوز تجزئته لأنه لا تلازم مايين الواقعة الاصلية والواقعة المرتبطة ، ومديونية المدين للدائن لاتستلزم حتىا مديونية الدائن للمدين ، فيعتبر الدين المدعى به ثابتا بهذا الاقرار . لما كان ذلك وكان

مؤدى دفاع المدعى عليها أن الدين المدعى به قد انقضى بالمقاصة بدين آخر رفعت به الدعوى رقم ؟ ٨٧/٨٩ التي لم يحكم فيها ، فيكون اقرارا مركبا تجوز تجزئته ويكون الدين المطالب به ثابتا لمسالح الممدعى بهذا الاقرار ، ويتعين من ثم الحكم به بالمقدار الذى طلبه فى الجلسة وهو ١٩٥١/٥٠٠ ر.ع أما الدعوى ٤٠٨/٨٠ فللدعى عليها وشأنها فيها .

جلسة الثلاثاء ٨ مارس ١٩٨٨

الدعوى رقم ۲۸۲/ ۸۷

التزام ، شرط واقف ، اثبات :

(الشرط الواقف . تعريفه . عبء اثباته)

إذا كان وجود الالتزام مترتبا على وقوع الشرط كان الشرط واقفا . الأصل ان على المدمى اثبات تحقق الشرط . جواز الاتفاق على نقل عبء الاثبات .

الوقساثع

تتحصل الوقائع في أن المدهية أقامت هذه الدعوى طالبة الحكم بالزام المدعى عليه بأن يؤدى إليها مبلغ . . . ريالا عيانيا والمصاريف ، وقالت بيانا لها أنها كمقاول من الباطن اتفقت مع المذكور كمقاول أصلى ، في النصف الأخير من سنة ١٩٨٦ ، على تنفيذ بعض أعيال الكهرباء الخاصة بمشاريم تنمية نفط عيان في زويليه وصويحات ، وسداد قيمة الفواتير بعد خسة وأربعين يوما من تاريخ تقديمها إليه ، وقامت بتنفيذ الأعيال المتفق عليها وقيمتها . . . ر. ع ، وفي ١٩٨٧/٣/٧ قدمت إليه فاتسورتين بالحساب غير أنه أصدر شهادتين في ١٩٨٧/٣/٧٩ أنقص فيهما قيمة الأعمال الى . . . ر.ع دون اعتراض منها ، وإذ سدد . . . ر .ع من هذا المبلغ ، وبقى عليه . . . ر. ع امتنع عن سداده رغم تسلمه كافة مستحقاته من شركة تنمية نفط عيان وتعهده بالوفاء بموجب كتابه المؤرخ ٢٢/٩/٧٦ ، فقد أقامت الدعوى بطلبها آنف البيان وبجلسة ١٩٨٨/٣/٨ صمم وكيل المدعية على الطلبات ، وأقر الحاضر عن المدعى عليه بالمبلغ المطالب به ، وقال أن موكله لم يتسلم مستحقاته قبل شركة تنمية نفط عيان ، وأن التزامه قبل المدعية معلق على تسلمه هذه المستحقات ، وأنه على استعداد لاثبات أوجه دفاعه هذه .

الهشسة

حيث أن المقرر أن الشرط أو الأجل وصف يلحق الالتزام ، وأن الشرط أمر مستقبل غير محقق الوقوع ، ويترتب على وقوعه وجود الالتزام أو زواله ، فاذا كان وجود الالتزام هو المترتب على وقوع الشرط كان الشرط واقفًا ، وأما إذا كان الالتزام قد وجد فعلا وكان زواله هو المترتب على وق ع الشرط كان الشرط فاسخا ، والأجل أمر مستقبل محقق الوقوع يترتب على وقوعه بقاء - 414الالتزام أو انقضاؤه ، فاذا كان بقاء الالتزام هو المترتب على حلول الأجل ، كان الأجل واقفا ، أما إذا كان الالتزام قد وجد فعلا وكان زواله هو المترتب على وقوع الشرط كان الشرط فاسخا ، فكلا الشرط والاجبل أمر يقع في المستقبل ، ولكن الأجل محقق الوقوع أما الشرط فوقوعه غير عقق ، ويقع عبء اشبات تحقق الشرط أو حلول الأجبل على الملامى إذ هو المكلف باشبات دصواه ، الا أن ذلك ليس من النظام العام فيجوز الاتفاق على مايخالفه ، والبين من وقائع المحوى أنه لاجدال بين طرفى الخصوص ألى خصوص مقدار المبلغ عمل النزاع ، وأن الالتزام بأداله معلق على شرط واقف هو استئداء الملامى عليه مستحقاته عن المشروع من شركة تنمية نقط عمل ، وأنه الارب في أن عبء اثبات ذلك عبان ، وإنها ثار الحلاف بينها حول مدى تحقق هذا الشرط ، ولارب في أن عبء اثبات ذلك يقع على ماتق المدعية بحسب الأصل كيا سلف البيان ، غير أن تعهد المدعى عليه بتقديم المليل على عمل عم تحقق الشرط الواقف على عدم تحقق الشرط الواقف الأوراق أن الملدعي عليه كان لديه من الوقت مايكفى لتقديم المليل على تخلف الشرط الواقف مند علم بمطالبة المدعية بالمبلغ على التداعى في ١/٢/٧ حين قدمت إليه فاتورتين بمستحقاتها المدلى ، فأن دفاعه في هذا الحصوص يكون غير جدى ويتمين الالتفات عنه والحكم بالزامه بأداء الملم المطالب به الى المدعية .

جلسة الأربعاء ٢٣ مارس ١٩٨٨

الدعوى رقم ۲۳۰/ ۸۷

دعوى ، دفوع شكلية :

(الدفوع الشكلية يجب ابداؤها قبل ابداء أى طلب أو دفاع أو دفع . المادة
 ٣٧ من نظام نظر الدحاوى أمام الهيئة)

المدفع بصدم الاختصاص والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالاجراءات يتعين ابداؤها معا وبكل وجوهها وأسبابها قبل التكلم في الموضوع والا سقط الحق فيها لم يبد منها

تحكيم ، شرط التحكيم :

(شرط التحكيم مقصور على طرفيه)

شرط التحكيم مقصور على طرفيه لا ينصرف أثره الا الى المتعاقدين فيه فلا يفيد منه الا هؤلاء ولا يضار منه غيرهم .

كفسالة ، وكالة :

(المقد بين الكفيل والدائن صقد كفالة ، أما بين الكفيل والمدين فهو صقد
 وكالة . أثر ذلك)

العقد الذي يبرمه الكفيل مع الدائن لكفالة دين المدين بسداده عنه عقد كفالة ، أما المقد الذي يبرمه المدين مع الكفيل فهو عقد وكالة . الوكالة لهمالح المدين والدائن . لايستطيع المدين أن يقيل الكفيل من التزامه بالوفاء بالدين ولايستطيع الكفيل أن يجتبع عن الوفاء .

الوقسساثع

تتحصل الوقائع في أن المدعية آقامت الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتـاريخ ١٩٨٧/٥/٢ طلبت فيهما اصدار الأمر الى المدعى عليه الأول باجراء احتياطى ضد المدعى عليهما الشانية بتـوقفه عن دلم قهمة الكمبيالات المبينة بالأوراق ابتداء من الكمبيالة المستحقة في ١٩٨٧/٥/٤ . حتى تاريخ الفصل في الدعوى والحكم بالزام المدعى عليها الثانية بأن تدفع للمدعية مبلغ ٢٠٠٠، ٣٤، رج. وقالت بيانا لما أنها تعاقدت مع المدعى عليها الثانية بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٣ على انشاء سفينـة الصيد المبينـة بهذا العقد لقاء مبلغ مقداره ١٩٠٠٠٠ رج تدفيع على أقساط بكمبيالات مصندق عليها من قبل البنك المدعى عليه الأول . غير أن المدعى عليها الأول . غير أن المدعى عليها لم تقم بانشاء السفينة طبقا لشروط العقد ، والمواصفات المتفق عليها ، وتبين أنها غير صالحة للغرض اللمى صنعت من أجله ، وتعطلت كثيرا عن العمل ، وقد سبب لها كل ذلك خسارة كبيرة مقدارها ٢٠٠٠، ٢٤ رزح ومن حقها أن تمتنع عن سداد الاقساط المستحقة لها . ومن ثم فقد أقامت المدعوى بطلباتها سالفة البيان ، وقدمت صورة من العقد المبر بينها وبين المدعى عليها الثانية ، وصورا من السندات الاذنية الصادرة منها لصالح المدعى عليها سدادا للاقساط ، وعدها عشرة .

اعلن الملدى عليها بصحيفة الدعوى فرد عليها الملحى عليه الأول بملكرة مؤرخة الامراح / ١٩٨٧ عنصل النزاع ، الامراح ويقتصر دوره فيه على كفالة الملدعية في سداد الكمبيالات التي حررتها لصالح الملدى عليها دون أن تشترط في ذلك أية شروط فأصبحت سندات قابلة للتداول تقبلها البنوك العالمية وتقوم بخصمها ، ولايملك البنك أيقافها لما في ذلك من ضرر بالغ بسمعته في الخارج . وأرفق بمذكرته صورة من كتاب الملدعية إليه بتاريخ ٤٠٤ / ٤/١٨ طالبة فيه أن يضمنها في سداد تلك السندات وتمهدها فيه بالدفع له في تواريخ الاستحقاق سواء كان ذلك منها أو من بنك عيان للزراعة والاستاك الذي كفلها أيضا في سدادها للبنك في تلك التواريخ . كيا أرفق صورة من كفالة البنك

والحاضر عن المدعى عليه الأول دفع بالجلسة ببطلان صحيفة الدعوى لعدم توجيه طلبات إليه ، كما تمسك الحاضر عن المدعى عليها الثانية بذات الدفع ، ويعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم في العقد .

كيا قدم الحاضر عن المدحية مذكرة مؤرخة ٥٥ / ٢ / ١٩٨٨ قال فيها ان الهيئة لما الحق في رفض أعيال شرط التحكيم الوارد في المقد موضوع النزاع ، وأن تأمر بنظر الدعوى أمامها ، لأن الفاتون العيالى . والفاتون العيالى . القانون العيالى . وذلك بالنظر الى طبيعة العقد ومكان ابرامه في مسقط ، ومكان اقامة كل من المدحية والمدعى عليه الأول بها . والهيئة هي المختصة بتطبيق هذا القانون . ولايجوز للخصوم أن يسلبا منها هذا الانتصاص لهيئة التحكيم ولا للمحاكم الاختصاص لهيئة التحكيم ولا للمحاكم الايطالية باصدار قرار يتعلق بالمدعى عليه الأول لوجوب تنفيذ في سلطنة عيان وأخيرا فأن نص المادتين ١٠ ، ١٤ من المرسوم السلطاني رقم ١٤/٣/ بنظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم امام الهيئة يمنح الهيئة الاختصاص بنظر الدعاوى وطلبات التحكيم الماها الهيئة يمنح الهيئة الاختصاص بنظر الدعاوى وطلبات التحكيم المام

الهيئسة

حيث ان مفاد النص في المادة ٣٧ من المرسوم السلطاني رقم ٣٧ / ٨٤ سالف البيان على أن والدفع بعدم الاختصاص والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالاجراءات بجب ابداؤها معا قبل ابداء أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيها لم يبد منها و . أنه يتمين ابداء الدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالاجراءات معا وبكل وجومها وأسبابها قبل التكلم في الموضوع . بقصد سرعة انجاز الفصل في الدعوى ، والا سقط الحق فيها لم يبد منها . لما كان ذلك وكان المدعى عليه الأول قد رد على الدعوى في مذكرته المؤرخة ٢٧٩ / ١٩٨٧ وتساول موضوعها فيكون بذلك قد أسقط حقه في الدفع بالبطلان وفي سائر الدفوع المتعلقة بالاجراءات في هذه الدعوى ، ويكون تمسك الحاضر عنه في الجلسة بعد ذلك بيطلان صحيفة الدعوى لعدم تحديد طلبات موجهة إليه فيها غير مقبول متعينا وفضه . هذا إلى أن الصحيفة قد تضمنت طلبا عددا موجها إليه وهو طلب الأمر بتوقفه عن دفع قيمة السندات الاذنية موضوع النزاع .

وحيث أن النص في المادة 22 من المرسوم السلطاني رقم 48/47 على أن «تلتزم الهيئة في الصدار أحكمامها بالمراسيم والقوانين النافلة في السلطانة وبالمقود بين المتنازمين بشرط عدم تعارضها مع القوانين أو النظام العام أو الأداب وبالأعراف المستقرة والمعمول بها في حقل النشاط التجارى ، وبها يحقق العدالة بين الخصوم ويؤدى الى استقرار المعاملات، يوجب الالتزام بأحكام المقود المتفق عليها بين الخصوم بها في ذلك الاتفاق فيها على شرط التحكيم ، متى كانت تلك المعقود المتعقر عليها بين الخصوم بها في ذلك الاتفاق فيها على شرط التحكيم ، متى كانت تلك المعقود غير خالفة للقوانين النافلة في السلطنة ولا للنظام العام أو الأداب والأعراف المستقرة المعمول بها في حقل النشاط التجارى .

وحيث أن التحكيم _ وعلى ماجرى به قضاء الهيئة _ طريق استثنائى لفض الحصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضى وماتكفله من ضهانات يجوز الاتفاق عليه في أى نزاع يدخل في اختصاص محاكم الدولة ، ولو كان هذا الاختصاص متعلقا بالتظام العام . فيها عدا المنازعات التى تتعلق بالنظام العام كالمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية أو بالجرائم وتحديد المسئولية عبها التي تتعلق المامة ، فلا يجوز الاتفاق على التحكيم منع قضاء الدولة من نظر المنازعات على التحكيم . فاذا تحسك به المدعى عليه تعين المحكم بعدم قبول الدعوى دون اعتداد في ذلك بالقانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع على التحكيم على الاتفاق على على المدعية والمدعى على التحكيم على المنازعات على موضوع النزاع على التحكيم على الأنقاق المنازع على موضوع النزاع على التحكيم على المن قبل المدعية والمدعى عليه الثنائية قد نصت على أنه وإذا حدث أى محلان الى إلى المشترى والشركة الصائعة بخصوص تفسير وتنفيد هذا العقد فأنه يهب تحويل هذا الحلاف الى لجنة تحكيم تتكون من ثلاثة أعضاء يتم اختيار أحدهم من قبل المشترى والثائرى والثائل يتم اختيار اختيار أحدهم من قبل المشترى والثائلة بم اختيارة اختيارة المعانعة والملاث تم اختيارة المنافعة والثائلة بم اختيارة المنافعة والثائلة بم اختيارة المنافعة والثائلة على المنترى والشرى قبل المشترى والثائلة على المنترى والثائلة المنافة والثائلة المنافقة والثائلة المنافعة بالمنافعة والثائلة المنافة والثائلة المنافعة والثائلة المنافة والثائلة المنافة والثائلة المنافة والثائلة المنافعة المنافعة والثائلة المنافعة المنافعة والثائلة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والشرعة والثائلة المنافعة المنافعة والمنافعة والثائلة المنافعة والثائلة المنافعة المنافعة المنافعة والثائلة المنافعة المنافعة والمنافعة والثائلة والمنافعة والثائلة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والمنافعة والنفعة والمنافعة والم

من قبل المحكمين المختارين ، ويكون رئيسا للجنة المحكمين ... ويكون اجتماع لجنة المحكمين ... ويكون اجتماع لجنة المحكمين في ايطاليا وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق بين الاطراف يترتب تحويل الحلاف الى غرفة التجارة الدولية في جنيف/سويسرا لاحلان الحكم النهائي اللدي يجب ان يقبله الطرفان » وكان هذا الاتفاق واردا في عقد تم ابرامه بين كل من المدحية والملحى عليها الثانية ولاخالفة فيه للمراسيم والقوانين النافلة في السلطنة ولا المنظام العام أن الاداب ولا للأعراف المستقرة ، وإذ تمسكت المدعى عليها الثانية بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم ، فيتعين الحكم بعدم قبولما بالنسبة إليها .

وحيث أن شرط التحكيم مقصور على طرفيه لاينصرف أثره الا الى المتعاقدين فيه فلا يفيد
منه الا هؤلاء ولايضار منه غيرهم . ولما كان المدعى عليه الأول ليس طرفا في المقد المدى تضمن
شرط التحكيم ، فلا يحاج به . ولما كانت المادة ١٢ من المرسوم السلطاني رقم ٢٠٤/٢٨ تنصى
على اختصاص الهيئة بالأمر بالاجراءات الوقتية والتحقظية التى تنفذ في السلطنة ولو كانت غير
غتصة بالدعوى الأصلية . فيتمين على الهيئة الفصل في الطلب الموجه إليه بالتوقف عن دفع
السندات الاذنية بأقساط ثمن السفينة موضوع النزاع .

وحيث ان عقد الكفالة هو ذلك الذي يبرعه الكفيل مع الدائن لكفالة دين المدين بسداده عنه إذا لم يقم بسداده. أما العقد الذي يبرعه المدين مع الكفيل ليكفله في سداد الدين فهو عقد وكالة يوكل فيه المدين الكفيل في سداد الدين عنه للدائن . ولما كانت الوكالة في هذا المقد ليست لمالح المدين وحده بل هي أيضا لصالح الدائن ، فلا يستطيع المدين أن يقبل الكفيل من التزامه بالوفاء للدائن . ومن ثم ولما كانت المدعية قد اتفقت مع المدعى عليه الأول على كفالتها في سداد قيمة السندات الاذنية موضوع المدعية قد اتفقت مع المدعى عليه الأول على كفالتها في سداد قيمة السندات الاذنية موضوع المدائح عليها الثانية ، فلا تملك لمدعية أن تطلب منه بعد ذلك أن يمتنع عن الوفاء ، ولايملك المدعى عليه الأول الكفالة لصالح المدعى عليه الأول ان يتوقف عن الوفاء في المحاد بغير رضاء المدعى عليها الثانية ، والمدعية وشأما في نزاعها مع هذه الأخيرة . ومن ثم تقضى الهيئة برفض هذا الأم .

جلسة الأربعاء ٢٠ أبريل ١٩٨٨

الدعوى رقم ۲۰/۸۷

وكالسة ، وكالة ظاهرة :

(شروط قيام الوكالة الظاهرة)

للوكالة الظاهرة ثلاثة شروط ، أن يعمل الوكيل باسم الموكل دون نيابة ، وان يكون الغير حسن النية ، وان يقوم مظهر خارجي للوكالة منسوب الى الموكل . مثال لقيام الوكالة الظاهرة .

الوقسائع

تتحصل الوقائع في أن المدعية اقامت الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سرافيشة بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٨ طلبت فيها الحكم بالزامها بأداء مبلغ ١٩٠٠/٧/١٨ و. ٩ والمصروفات ، وقالت بيانا لها أنها قامت بتوريد مواد البناء المبينة بالأوراق إليها بموجب طلب شراء والمصروفات ، وقالت بيانا لها أنها قامت بتوريد مواد البناء المبينة بالأوراق إليها بموجب طلب بسداده أقامت الدعوى بطلبها سالف البيان وقدمت صورا من سبع طلبات شراء صادرة من المدعى عليها ومن ايصالات الاستلام المواد المبيعة ومن تسعة فواتير بثمن هله المواد ومقداره ، ١٩٨٥/١٠ رع . اعلنت المدعى عليها بصحيفة الدعوى فردت عليها بمدكرة مؤرض بالتوقيع ، فلا تسأل هن أن طلبات الشراء وإيصالات الاستلام غير موقعة من الشريك صورة من بيانات السجل التجارى للشركة تأييدا لدفاعها . والحاضر عن المدعى عليها صمم بالجلسة على هذا اللغاب على المدعى عليها صمم الحاضر عن المدعى عليها صمم الحاضر عن المدعى عليها المحكرة الوفائة الظاهرة المستمدة من تحرير طلبات الشراء على المطبوعات الحاصة بالشركة المدعى عليها وصمع وصدورها من أكثر من موظف بها ، وأن العرف التجارى يجرى على ذلك ولوس من المعفول أن يتولى المدير المفوض التوقيع على كل صغيرة وكبرة بالشركة وقدم مذكرة سطر فيها هذا الدفاع . يتولى المديد المديرة وقدم مذكرة سطر فيها هذا الدفاع . يتولى المدير المؤرض التوقيع على كل صغيرة وكبرة بالشركة وقدم مذكرة سطر فيها هذا الدفاع . يتولى المدير المدون الدورة وكبرة بالشركة وقدم مذكرة سطر فيها هذا الدفاع . يتولى المدير المدون الدورة وكبرة وقدم مذكرة سطر فيها هذا الدفاع . يتولى المدون المدون الدورة وكبرة بالشركة وقدم مذكرة سطر فيها هذا الدفاع . يتولي المدون الدورة وكبرة بالشركة وقدم مذكرة سطر فيها هذا الدفاع . يتولي المدون التوري وكبرة بالشركة وقدم مذكرة سطر فيها هذا الدفاع .

الميئسة

حيث أنه يشترط لقيام الوكالة الظاهرة ثلاثة شروط الأول أن يعمل الوكيل باسم الموكل ولكن دون نيابة كان يجاوز الوكيل حدود الوكالة ، أو يعمل كوكيل دون وكالة أصلا ، والثاني أن يكون الغير الذى تعامل مع الوكيل حسن النية يعتقد أن الوكيل نائب. ويغلب أن يستند الغير في البيات حسن نيته باثبات المنظهر الخارجي المنسوب الى الموكل والذى أوهم الغير أن الوكيل نائب. والثالث أن يقوم مظهر خارجي للوكالة منسوب الى الموكل بتقصير منه أو بدون تقصير ماذه أن يقوم مظهر خارجي للوكالة منسوب الى الموكل بتقصير منه أو بدون تقصير مادام أنه قد تسبب فيه ومن شأنه أن يجمله مطمئنا الى قيام الوكالة فأذا توافرت هذه الشروط قامت الوكالة الظاهرة في حق الموكل واعتبر الوكيل نائبا عنه وانصرف أثر التصرف أو التصرفات التي أبرمها الوكيل الظاهر مع الغير الى الموكل . لما كان ذلك . وكانت المدعية قد قدمت صورا من طلبات شراء عربة على مطبرتات خاصة بالشركة المدعى عليها وعليها توقيع لأحد موظفيها عيم المدير المفوض بالتوقيع - وتمددت موه ماتراه الهيئة في عيط الملاقات التجارية والنشاط التجاري ايضا على بالسلطنة مظهرا خارجيا منسوبا الى المدعى عليها ومن شأنه أن يجعل المدعية مطمئنة الى أن من بالسلطنة مظهرا خارجيا منسوبا الى المدعى عليها ومن شأنه أن يجعل المدعية مطمئنة الى أن من عليها في القياه بها والموبلة القالمرة في حقها وتنصرف آثار التصرفات موضوع عليها في القياه وتكون المدعى عليها مستولة عن الوفاه بضنها ومقداره ، ١٩٠٠/ ١٨٥٠ و. على اكانت المدعى عليها بادائه لها .

جلسة الأربعاء ٢٠ ابريل ١٩٨٨

الدعوى رقم ٧١٦/ ٨٧

دعوى ، دفع بعدم جواز نظر الدعوى :

(الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. شروطه) يشترط نقبول هذا الدفع ان يجوز الحكم الصادر فى الدعوى السابقة حجية الأمر المقضى. وبيجب أن تتحد الدعويان فى الموضوع والسبب والحصوم . مثال .

كفالة ، كفالة تضامنية :

(التضامن لايفترض وانيا يكون بنص أو باتفاق . يكفى استعمال أى هبارة تفيد التضامن)

ليس من الضرورى ان يكون الاتفاق بلفظ التضامن وانها يكفى استعيال أى عبارة تفيد هذا المعنى .

شركات ، شريك ، كفالة :

(كفالة الشريك للشركة)

يجوز للشريك في شركة مدينة أن يتفق مع الدائن على كفالتها في سداد دينها إذا لم تف به . كفالة الشريك قد تكون عادية أو تضامنية .

الوقسائع

تتحصل الوقائع فى أن المدحى أقام الدعرى ضد المدحى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الميتة بتاريخ ٢٩٩٩/٩٥، طلب فيها الحكم بالزامها بأداء مبلغ ، ٩٣٩٩/٩٥، درع وقال بيانا لها أنه يداين شركة . . . بعبلغ ، ٩٣٩٩/٥٥ ررع قيمة الباقى من رصيدها المدين فى حسابها الجارى لديه . وكان الملدى عليها الشريكان فى الشركة المشار إليها -قد وافقا على سداد دين الشركة على أقساط شهرية ولكنها لم يلتزما جادا الاتفاق ، فأقام الدعوى بطلبه سالف البيان . وقدم صورة من الاتفاق الذي وقع عليه المدعى عليها بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٢ وتمهدا فيه بسداد دين الشركة ومقداره ٣٠٧٠٠،١٦٧ وتعهدا فيه بسداد دين الشركة ومقداره ٣٠٧٠٠،١٦٧ وتعهدا

٥٠٥ ر.ع حررت بها شيكات. وصورة من خطاب المدعى عليه الأول الى البنك المدعى بتاريخ
 ١٩٧٩/٣/١٠ بالتأكيد على مضمون الانفاق وعمل أحقية البنك فى أحتساب فوائد بواقع
 ١١/٥ فى حالة ارتداد ثلاث شيكات بغير سداد وصورة من كشف الحساب .

اعلن المدعى عليها بصحيفة الدعوى فردا عليها بمذكرة مؤرخة ١٩٨٨/١ قالا فيها ان المدعى عليها بصحيفة الدعوى فردا عليها بمذكرة مؤرخة ١٩٨٨/١/١ فيها ان المدعى حصل على حكم من بلنة حسم المنازهات التجارية ضد الشركة بساريخ ١٩٨٢/١١/١ درع على أقساط شهرية قيمة كل منها ٣٠٥٠ درع اعتبارا من شهر ديسمبر ١٩٨٧ ، وقامت الشركة بسداد مبلغ ١٩٨٤/١٠ درع وأصبح الباتي عليها مبلغ ١٩٨٩/٥٠ درع ، وقد أنتهت هذه الشركة وقامت وزارة التجارة بالنشر عن ذلك بتاريخ ١٩٨٤/٤/٤/ وتم شعليها من السجل التجارى فلا يجوز الحكم بدأت الدين مرة أخرى .

الهيئسة

وحيث أنه يجوز للشريك في شركة مدينة أن يتفق مع الدائن على أن يكفلها في سداد هذا الدين إذا لم تف به إليه فتكون كفائة عادية ، أن يكفلها في سداد الدين دون الرجوع أصلا على الشركة المدينة ، أو قبل الرجوع عليها فتكون كفائة تضامنية وإذا تمدد الكفلاء يجوز أن يكون الاتفاق على أن يكونوا كفلاء متضامنين فيها بينهم ومع المدين . وهذا التضامن _كها هو الحال في التضامن بين المدينين ـ لايفترض وانها يكون بناء على اتفاق أو نصى في الفانون ، ويجوز أن يكون الاتفاق عليه صريحا ، كيا يجوز أن يكون اتفاقا ضمنها ، وليس من الضرورى في هذا الاتفاق أن يكون بلفظ التضامن بل يكفى أن يستعمل المتعاقدان فيه أي عبارة تفيد هذا المعنى لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاتفاق المؤرخ ١٩٧٨/٤/١ ـ المقدمة صورته رفق صحيفة الدعوى ـ أنه تم بين المدعى والمدعى عليهها تعهدا له فيه بسداد المدين اللدى على شركة . . . ومقداره ـ أنه تم بين المدعى والمدعى عليهها تعهدا له فيه بسداد المدين اللدى على شركة . . . ومقداره عليها ـ بصعفتها الشخصية وهما شريكان في الشركة ـ مع البنك المدعى حل كفالة الشركة في عليها ـ بصفتها الشركة المدعية يؤيد عليه الرسالة التي أرسلاها الى البنك في هذه الكفالة ، وصفيامانان أيضا مع الشركة المدعية يؤيد نعلى الرسالة التي أرسلاها الى البنك في ١٩/٣/٣/١ بالتأكيد على هذه الكفالة وعلى انها مسئول أمام البنك عن الدين أمام البنك متحدين أو منفردين ومن ثم يكون كل منها مسئول أمام البنك عن الدين أمام البنك عن الدين أو عا البقائد بكامل هذا المدين أو عا تبقى منه بغير سداد .

جلسة الأربعاء أول يونيو ١٩٨٨

الدعوى رقم ٤٤٨/ ٨٧

شركات ، شركة ذات مستولية محدودة :

(جواز تصرف الشريك في حصته ، المادة ١٤٣ من قانون الشركات ٤/ ٧٤ . بقاء الشخصية المعنوية للشركة قائمة . مستوليتها عن ديوبها)

للشريك في الشركة ذات المستولية المحدودة أن يتصرف في حصته بالتنازل أو التفرغ دون أن يؤثر ذلك على حياة الشركة . بقاء الشخصية المعنوية للشركة قائمة ومستولة عن ديونها .

الوقسائع

تتحصل الوقائم في أن المدعية أقامت الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة أودعت أمانة سر الهيئة بتاريخ ٢٧/٦/٢٧ طلبت فيها الحكم بالزامها بأداء مبلغ ٨٩٩٧٣/٩٠٤ ر.ع والفوائد المستحقة وجميع المصاريف بها في ذلك أتعاب المحاماة ، وقالت بيانا لها أنها استأجرت منها معدات وأجهزة وعيالا بموجب الاتفاقية المؤرخة ٢/٦/٤٩٨٤م لتقوم بكافة الأعيال التي التزمت بها بعقد تجاه شركة تنمية نفط حيان كيا لو كان هذا العقد قد تم معها مباشرة على ان تؤدى المدعية إليها مبلغ ٣٩٣٦٠ ر. ع خلال سبعة أيام من تاريخ العقد. وقد تم دفعه يوم ابرامه ، ونصت المادة ٤ من هذه الاتفاقية على أن تتقدم المدعية شهريا الى شركة تنمية نفط عبان بفاتورة عن الأعمال التي قامت بتنفيلها نيابة عن المدعى عليها . على نهاذج مقدمة لها من المدعى عليها - تقوم شركة تنمية نفط عيان بسداد قيمتها في حساب المدعية رقم . . . ببنك الاعتياد والتجارة الدولي بمطرح طبقا لما طلبته المدعى عليها من تلك الشركة في ٢٠/٦/٢١ . ولكنها عادت وطلبت في ١٩٨٤/١١/٢٠ من مدير البنك المشار إليه عدم ايداع أية مبالخ في حساب المدعية وإيداعها في الحساب رقم . . . وتحويلها مباشرة إليها وإستمرت هذه التعليبات مدة ٢٢ شهرا ولكنها حصلت على مستحقاتها عن هذه المدة ثم طلبت المدعى عليها من شركة تنمية نفط عهان سداد فواتير شهري يونيو ، ويوليو ١٩٨٦ في حساب بنكي آخر وفي بنك مختلف ، وترتب على ذلك أنها لم تحصل على مستحقاتها عن هذين الشهرين ومقدارها مبلغ ٣١٤٦٢ ر. ع عن شهر يونيو ومبلغ ٤٠ ٩/ ١/ ٩٧٥ ر.ع عن شهر يوليو . ومن ثم أقامت الدعوى بطلبها سالف البيان ، وقدمت صورة من الاتفاقية المؤرخة ١٩٨٤/٦/٢١ ومن مستندات دفع التزاماتها تجاه المدعى عليها . قدم وكيل المدعى عليها مذكرة مؤرخة ١٩٨٨/١/٢٤ طلب فيها الحكم برفض الدعوى تأسيسا على أن . . . باع الشركة الى كل من . . . و . . . بعقد بيع مؤرخ ١٩٨٦/٥/٣١ التزم فيه بسداد ديون الشركة التي لم يرد نص عنها في العقد . ووافقت وزارة التجارة والصناعة على هذا البيع . وقدم صورة من عقد البيع المشار إليه ، ومن خطاب مدير شئون الشركات بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٦ بشأن نقل ملكية الشركة الى شركاء عهانيين جدد وشطب الشركة من سجلات الدائرة .

رد وكيل المدعية على دفاع المدعية بمذكرة مؤرخة ١٩٨٨/٣/٩ قال فيها ان الشركة المدعى عليها مازالت مسجلة وتزاول عملها ، ولم يجر شطبها ، وان المقد المبرم بين المدعية والشركة المدعى عليها استمر تنفيله بعد البيع ، ولم يجر الغاؤه أو تعديله واستمرت المدعية في اداء العمل حتى نهاية شهر يوليو ١٩٨٦ ، وقدمت صورة من شهادة صادرة من أمين السجل التجارى بمسقط بتاريخ ٢٩٨٦/٣/١٩ ، بأن شركة . . . (المدعى عليها) مقيدة بالسجل التجارى برقم . . . بتاريخ ٢٩٨٤/٣/١٩ ، بمنسطقة مسقط برأس مال مقداره ١٩٠٠٠ ر.ع وأن الشريكين فيها هما . . . بمبلغ ١٩٠٠ ريال عانى بنسبة ٣٥٪ وهي شركة عدودة المسؤولية ، وصورة من شهادة أخرى من أمين السجل التجارى بنسمقط بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٨ بأنه تم نقل ملكية شركة . . . (المدعى عليها) والمسجلة بالسجل التجارى من شهادة أخرى من أمين السجل المسجلة بالسجل التجارى مقد البيع والتنازل بالسجل التجاري برقم . . . بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٨ الى كل من . . . عياني الجنسية و . . . عياني الجنسية و المنازل الشريكين السابقين عن حصتها فيها بمرجب عقد البيع والتنازل الموقع منها بتاريخ ١٩٨٥/١/١ الحريكين السابقين عن حصتهيا فيها بمرجب عقد البيع والتنازل الموقع منها بتاريخ ١٩٨٤/١/١ الموقع منها بالكامل بنسبة ١٠٠٠.

الهيئية

حيث ان الشركة تعتبر شخصا معنويا مستقلا بذاته عن أشخاص الشركاء المكونين لها. ويترتب على ذلك وجود ذمة مالية مستقلة بأصولها وخصومها عن ذمم الشركاء فيها. فأموال الشركة لاتعتبر ملكا للشركة ، والحصة التي يقدمها الشركة لاتعتبر ملكا للشركة أو الحصة التي يقدمها الشريك للشركة تخرج عن ملكيته وتصبح عملوكة للشركة كشخص معنوى ، ولايكون للشريك بعد ذلك الا مجرد نصيب في الأرباح ألر في الأموال التي تبقى بعد تصفية الشركة ، وهذا النصيب يعتبر دينا في ذمة الشركة وهو لايعدو أن يكون حقا منقولا ككل دين أخر مجهوز تداوله ومجوز التصرف فيه ، ولما كانت الشركة ذات المسؤلية المحدودة وان قامت على الاعتبار الشخصى الى حدما ، الا أن الاعتبار المال له الغلبة على الاعتبار الشخصى ، إذ أن الاصل فيها هو جواز التنازل عن الحصص وانتقالها الى شريك آخر أو الى أجنبي دون تحقق شرط موافقة جميع الشركاء خاصة وإن مسئولية الشريك قاصرة على مقدار حصته في رأس المال ، وأن القانون مال بها نحو

شركات الأموال من حيث ادارتها يضاف الى ذلك أنها تنقضي بأحد الأمور التي تنقضي بها شركة المساهمة وتصفى أمواها وفقا للقواعد المقررة في تصفية أموال شركات المساهمة. فأنه يجوز للشريك أو الشركاء فيها أن يتصرف في حقه في حصته بالتنازل أو التفرغ عنه طبقا لنص المادة ١٤٣ من قانون الشركات التجارية رقم ٤ / ٧٤ دون أن يؤثر ذلك على حياة الشركة ولا يترتب عليه انقضاؤها . فتظل قائمة بشخصيتها المعنوية التي كانت لها قبل التفرغ ، ومستقلة بذمتها المالية عن ذمم الشركاء ، ومسئولة عن ديونها التي ترتبت في ذمتها المالية أثناء وجود الشركاء السابقين . وتكون مسئولية الشركاء الجدد عنها في حدود حصصهم في رأس المال. وإذا كان هناك اتفاق تم . بين الشركاء السابقين والشركاء الجدد بشأنها ، فأنها يكون ذلك في العلاقة فيها بينهم ، والاتأثير له في علاقة الدائن بهذه الديون وفي مسئولية الشركة عن سدادها إليه . لما كان ذلك وكان الثابت من شهادة أمين السجل التجاري بمسقط المؤرخة ١٩٨٨/٢/١٦ ان الشركة المدهى عليها _ وهي محدودة المسئولية ـ مازالت قائمة حتى الآن بشخصيتها المعنوية وبلمتها المالية المستقلة منذ تسجيلها بتاريخ ٢٤/٦/٩٧٥ . والثابت من الشهادة الأخرى المؤرخة ١٩٨٨/٣/٢٨ أن المقصود ببيع الشركة هو تنازل كل من الشريكين السابقين عن حقه في حصته في الشركة إلى الشريكين الجدد بالعقد المؤرخ ١/١/١/١٥ والذي قدمت المدعى عليها صورة منه بالجلسة الأخبرة ، مما لايكون له تأثير على بقاء الشركة المدعى عليها بشخصيتها المعنوية وعلى مسئوليتها عن ديونها تجاه المدعية ، فمن ثم يكون دفاع المدعى عليها على غير أساس .

.

لمجموعة القواعد القانونية التي قررتها الهيئة في عامها القضائي الرابع

19AV / 19AV

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضـــــوع
			([†]) اثبات
4.4	AA/Y/1V	770\VA	 الورقية العرفية حجة على من وقمها
711	۸۸/۴/۲	AY/788	 الاقرار المركب الذي لايقبل التجزأة. تعريفه.
717	AA/4/A	AV/3AY	 الأصل أن على المدعى اثبات تحقق الشرط
			جواز الاتفاق على نقل صبء الاثبـــات .
			اجراء احتيساطي
1.4	AA/7/18	تظلم رقم	 شروط األمر باتخاذ اجراء احتياطى.
		AA/1+	المادة ٢/١٩ من نظام نظر الدعاوى أمام
			الهيئة .
,	1	1	 لايجوز التظلم من الأمر باتخاذ اجاراء
			احتياطي الا بمن صدر عليه الأمر . ليس
			لمن رفض طلبه أن يتظلم . م ١٩ /٣ مـن
		.	نظام نظر الدهـاوى أمـام الهيئة .
1777	AY/1+/18	AY/ £YY	 الأمر باجراء احتياطى الصادر قبل العمل
			بالمرسوم الســلطاني رقم ۸۷/۳۸ نهـاثي
			لايقبل التظلم منه .
	11.1-11.0		اختصاص
1.4	AA/7/14	تظلم رقم	 اختصاص الدائرة الاستثنافية بنظر التظلم
		AA/1+	من الأمر باتخاذ اجراء احتياطي صادر من
			الدائرة الابتدائية . م ٧/١٩ ـ ٣ من نظام
.=./	11//4 10 / 100		الدعاوى أمام الهيئة .
177	. AY/17/Y4	AV/YA£	• قضايا الايجارات التي تختص بالفصل فيها
140	AA/1/19	AY/1.1	وزارة الاسكان .
1/40	. ^^/1/17	٧٧/٤٠١	 ◄ التختص هيئة حسم المنازعات التجارية
			بنظر الاشكال في تنفيذ الأحكام الصادرة
			من المحاكم الجزائية .

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضــــوع
			اســــتئاف
41	AV/1Y/V	الاستئناف رقم	● الطلبات الجديدة التي لا تقبسل في
		AV/1	في الاستثناف ماهيتها .
44	AA/3/18	و٤/٨٨	
41	AA/1/Y	الاستثناف رقم ۱ /۸۷	 المقصود بالأثـر النــاقل للاســـتثاف .
24	AA/1/11	ره/۸۷	1
4.8	AA/1/11	الاستئناف رقم	• الأسباب التي يجب أن تتضمنها صحيفة
		AV/o	الاستثناف وإلا كانت باطلــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٧	AA/Y/YY	الاستثناف رقم	● القبول المانسع من الطعن في الحسكم .
		AA/Y	ماهيته المادة ٤٦ مكررا (٥) من المرسوم السلطاني
			٨٤/٣٨ المدل بالرسوم السلطاني ٨٤/٣٨
44	۸۸/٦/١٣	الاستثناف رقم	 مثسال بشسأن قبول جزئى للحكم .
		AA/18	
11	۸۸/٣/١٤	الاستثناف رقم	 ميعاد الطمن بالاستثناف . كيفية احتسابه
	ļ	۸۸/۳	
٧٥	۸۸/0/۲۳	الاستثناف رقم	 الاستثناف الفرعى . تعريفه . شروط قبوله
}		AA/1+	
٧٥	AA/0/YT	الإستثناف رقم	 لم يتضمن نظام التقاضى أمام هيئة حسم
1		۸۸/۱۰	المنازعات التجارية أي نص يتعلق بجواز
}		,	رفع استثناف قرعي .
AA	۸۸/0/٣٠	الاستثناف رقم	 إذا صادف اليوم الأخير عطلة رسمية امتد
1	1	AA/£	ميعاد الاستثناف إلى أول يوم عمـــل .
1		}	أصمال تجارية
44	۸۸/٦/١٣	الاستثناف رقم	 أعتبر المشرع العياتي شراء العقار بقصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		AA/£	بيعه أو تأجيره عملا تجاريا . المادة ٥/٧
			من قانون السجل التجاري رقم ٧٤/٣.

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الوضـــــوع
177	AV/1Y/Y4	44/44	 الأعمال المصرفية والصيرفية تعتبر أعمالا
	ĺ l		تجاريـــة ويعتبر البنـــك تاجــــرا .
101	۸۷/۱۲/۲۲	۸۷/۳۲۹	 الأعمال التجارية بالتبعية . ماهيتها . مثال
			بشأن عقد إيجار .
717	۸۸/۳/۸	AY/3AY	التــــزام
'''	hh/1/h	AY/ 1A1	 إذا كان وجود الالتزام مترتب على وقسوع الشرط كان الشرط واقفا .
			اسرط دان السرط واقط . اعتمادات مسستندية
VA	AA/0/YY	الاستئناف رقم	 عقد فتح الاعتباد عقد خدمة مصرفي من
		AA/11	نوع خاص يحدد آثــــاره العرف المصرفي
ļ	1		ولا يعتب من عمليات المضاربة .
,	,	3	 عقد فتح الاعتباد بختلف من عقد شراء عملة أجنبية.
AY	AA/0/YT	الاستثناف رقم	 للبنك الذي أوفى بقيمة الاعتباد بالدولار
	1	AA/11	الأمريكي بعد ١٩٨٦/١/٢٥ أن يرجع
			على عميله بالقيمة الفعلية لما دفعه مقومة
			بالريالات العيانية على أساس السعر الجديد
	[للدولار الصادر من البنك المركزي العياني .
			التياس احادة النظر
144	AA/1+/Y1	741\FA	 الغش كسبب للائتماس . ماهيت.
101	AV/11/10	AA/1V# AY/Y#1	
14.	AY/1:/Ye	AY/171 AY/1V0	and the training of the control of t
1.	777 117 10	V4/148	ميعاد الالتياس باعادة النظر ، المادة ٥٥ ميعاد الالتياس باعادة النظر ، المادة ٥٥
10.	AV/17/18	AY/171	من المرسوم السلطاني ۸٤/۳۷ . القصود بالتياس إعادة النظر كطريق طعن
.	, ,	,	غير عادى . شرط قبوله .
10.	AV/1Y/1T	AV/Y#1	الدفاع الذي رقضه الحكم الملتمس فيه
	1		لاتجوز اثارته من جديد كوجه للاتماس .

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضـــــوع
711	AA/4/4	AV/788	اقــــــــرار ● الاقرار الركب الذي لايقبل النجزأة. تعريف. (ب)
٧٠	AA/0/YY	الاستثناف رقم ۲/۸۸	بسسوب العرف المصرفي السائد في كافسة البسلاد لايسمع بالالتجاء إلى شهادة الشهود في اثبات العمليات المصرفية .
٧٨	AA/0/YT	الاستثناف رقم ۸۸/۱۱	 عقد فتح الاعتباد المستندى عقب خدمة مصرفى من نوع خاص يحدد آثاره العرف
,	3	3	ولا يعتبر من صمليات المسارية . ■ مقد فتح الاعتباد يُتلف عن مقد ثراء عملة اجنية . ■ للبنك الذي أوفي بقيمة الاعتباد بالدولار الأمريكي بعد ١٩٨٩/١/١٧ أن يرجع على حميله بالقيمة المفعلية لما دفعه مقومة
141	AA/Y/Y	AY/£14	بالريالات المهاتية على أساس السعر الجليد للدولار الصادر من البنك المركزي المهاتي . • كفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الجارى كفالة لدين مستقبل لا يتمين الا عند قفل الحساب واستخراج الرصيسة .
197	AA/Y/Y	AV/EOS	 البيان الثابت بدفتر التوفير حجة على البنك
7.7	AA/Y/1V	AY/07%	 علاقة البنك بالمستفيد الذي أصدر لصالحه
7.0	AA/Y/Y1	AY/084	خطاب الضيان منصلة عن علاقته بعميله نظام حساب التوفير يقوم على أساس عقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
,	3	,	التحقق من توقيع العميل ومطابقته للنموذج النبك مستول عن صرف وصيسد العميل بمستند يحمل توقيعا مزورا

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضـــــوع
**	AA/0/T·	الاستثناف رقم ۱۳/۸۸	بطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
197	AA/Y/1•	AV/0Y	بيسع تسرف تسرف المبيع يتم بوضعه تحت تصرف المشترى ولو لم يتسلمه ماديا . (ت)
۸۳	AA/0/Y#	الاستئناف رقم ۸۸/۱۳	تأميكن التأمين من للسنولية نختلف عن التأمين على الأشياء. الضرر المؤمن منه ينجم عن نشوه دبين في فعة
3 1	1		المؤمن له بسبب تحقق مسئوليته التقصيرية . التأمين من المسئولية اللى فرضه قانون السير رقم VY/TV على كان من يطلب ترخيصا لمسارة تأمين اجبارى يستهدف مصلحة اجتماعية تتصل بنظام المجتمع وتتعاقى أحكامه بالنظام العام .
**	AY/\Y/Y	الاستثناف رقم ۷/۲۸	تحكيم المسلم ا
٨٨	۸۸/0/٣٠	الاستئناف رقم	التحكيم يختلف عن الخبرة .
۸۳	۸۸/0/٣٠	۸۷/۳ الاستثناف رقم ۸۸/۱۳	 وجوب اشتيال حكم المحكم على البيانات الواجب توافرها في الحكم القضائل والا كان
177	AV/4/Y#	A7/1VE	باطلا. تملق ذلك بالنظام العام. التكلم في للوضوع الذي يسقط الدفع بعدم القبول لسبق الاتفاق على التحكيم. المقصود به.
*		,	 جواز الاتفاق على التحكيم فى كافة المنازعات الا ما يتعلق منها بالنظام العام .

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدحوى	الموضـــــــوع
۱۲۲	AY/9/YY	47/178	 المادة ١٨ من قانون الوكالات التجارية خصت
			الهيئة بنظر المنازعات المتعلقة به . جــواز
			الاتفاق على التحكيم بشأن هذه المنازعات.
۱۸۰	AA/1/Y#	40/448	 جواز اشتراط ان یکون النزول عن شرط
			التحكيم صريحا وكتابة .
110	AA/4/44	۸٧/٣٣٠	• شرط التحكيم مقصـــور على طرفيــه .
			اتزویـــر `
41	AY/1Y/V	الاستثناف رقم	 يشترط نقبول الادهاء بالتزوير ان يكون
		AY/4	منتجا في النزاع .
	Ì		اتظالــم .
1.4	AA/7/18	التظـــلم رقم	 لايجوز التظلم من الأمر بالخاذ اجراء
		AA/1:	احتياطي الا ممن صدر عليه الأمر. ليس
			لمن رفض طلبه أن يتظم . م ٣/١٩ من
			نظام نظر النصاوى أمام الهيشة .
			تعــويض
197	۸۸/۲/۱۰	AY/OY	 التعويض عن التأخير في الوقاء. شرطه .
			تقـــادم
177	AA/1/3	AV/Y33	 المادة ١٠ من قانـون الشركات التجـارية
			\$ / ٤٧ تقرر تقادما خمسيا للدعاوى الواردة
			به . سريانه على شركات المحاصة التجارية
			(2)
			حجيسة الأحكام
70	۸۸/۵/۲۳	الاستثناف رقم	 حجية الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضى
		۸۸/۱	التي تحول دون اعـــادة نظـــر النزاع .
		. a. dana	ماهيتها . شروطها .
117	AY/4/18	41/TE0	 حجية الحكم تثبت لمنطوقه والأسسبابه
174	۸٧/٩/٣٠	47Y/74	المرتبطة به ارتباطات وثيقا .

المفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضـــــوع
177	AV/\Y/YV	A7/74V	 اسباب الحكم المرتبطة بمنطوقه تكون معه وحدة لا تقبل التجزأة .
7.0	AA/Y/Y1	AV/084	 مدى ارتباط القاضى المدنى بالحكم الجزائي حسساب جارى
141	AA/Y/Y	AV/£19	 كفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الجارى كفالة لدين مستقبل لايتمين مقداره إلا عند فقل الحساب وتصفيت واستخراج الرصيد
70	۸۸/0/۲۳	الاستثناف رقم ۸۸/۱	 حجية الأحكام الجائزة لقوة الأمر المقضى ماهيتها . شروطها .
117	AV/4/14	A7/750	 حجية الحكم تثبت لمنطوقه والاسبابه المرتبطة
174	AV/4/4+	A7/44.	به ارتباطا وثيقا .
12.	AV/1./10	AY/1Y0	 القصود بصدور الحكم
177	AV/1Y/YV	A1/177	 اسباب الحكم الرئيطة بمنطوقه تكون معه وحلة لاتقبل التجزأة
Y . 0	AA/Y/Y1	AV/05Y	• حجيــة الحكم الجزائي .
4.4	AA/Y/YF	AA/#	 المقصود بتصيح وتفسير الأحكام . المادتان
			٥٠ و٥١ من نظام نظر الدعاوي أمام الهيئة
ĺ			(5)
77	AY/17/Y	الاستثناف رقم	حبيــــر للدائرة الاستثنافية أن تخالف المدائـــرة
	,,	AY/1	الابتدائية في تقدير أعمال الخبرة .
94	AA/Y/Y9	الاستثناف رقم	 الابتدائیة فی تعدیر اعتصال احبسان رأی الخبیر عنصر من عنساصر الاثبسات
1		AV/1	يخضع لقدير محكمة الموضوع .
٧٥	1	1	عدم التزام المحكمة باجابة طلب تعيين خبير مرجع.
1		Ì	خطاب ضمان
7+7	AA/Y/1V	FY®\YA	 علاقة البنك بالمستفيد الذي أصدر لصالحه
			الضيان منفصلة عن علاقته بعميــــله .

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضـــــوع
			(4)
			دهـــوی
۸۸	۸۸/۰/۳۰	الاستثناف رقم	 جواز رفع دعوى ببطلان حــكم المحكم .
		۸۸/۱۳	
4.4	AA/1/14	الاستثناف رقم	 قفل باب المرافعة . المقصـــود به .
	}	AA/18	
	1	1	 عدم التزام الهيئة بتأجيل اصدار الحكم لجلسة
1	ĺ		مقبلة أو السياح للخصوم بتقديم مذكرات.
141	AY/1+/E	A7/Y7V	 الطلب المارض باجراء المقاصة القضائية.
		1	شــــروطه ،
100	7/\Y/\YA	747\74	● الطلب المغفل . ماهيته . المادة ٥٧ من
			المرسوم السلطاني ٨٤/٣٧ .
177	AV/11/1V	A1/177	● الطلب العارض المقدم من المدعى عليه
			يجب أن يكون متصلا بالدعوى الأصلية
			اتصالا لا يقبل التجزأة .
141	AA/1/T	AV/1+1	■ ابرام شخص لعقد بصفته الشخصية دون
1	1		بیان انه پمثل شخص اعتباری . رفــع
1			الدعوى عليه بهذه الصفية صحيح .
1,41	۸۸/۱/۳	AV/3-4	 أبرام شخص لعقد بصفته الشخصية دون
177		AV/YE	● اتحاد الخصوم في الدعويين شـــرط لقبول
'''	1007.07	, , , ,	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى .
130	M/Y/A	AY/EV.	• قاعدة الجزائي يوقف المدنى
1	1	AV/YY	• الدفوع الشكلية يجب ابداؤها قبل اى
110	VV/1/11	/ /////	طلب أو دفاع أو دفع . المسادة ٢٧ من
			المرسوم السلطاني ٨٤/٣٢.
1	11.11.17	12/212	 الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
44.	1 VV/8/A1	۸٧/٧١٦	الفصل فيها . شروطه .

المفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضـــــوع
			دفساع
44	۸۸/٦/١٣	الاستئناف رقم	 عدم الاشارة إلى ماتضمنته مذكرة مقدمة
יי	AA/ 1/11	۸۸/٤	دون تصريح يعتبر استبعادا لها. لا إخلال
ļ.		/// 4	بمبدأ المساواة والمواجهة بين الخصـــوم .
1			دفتـــر توفير
194	AA/Y/Y	AY/209	 البيان الثابت بدفتر التوفير حجة على البنك .
137	AA/1/4	74/201	دفـــوع
	1.1414	and falleds.	 الدفوع الشكلية بجب ابداؤها قبل أى طلب أو دفاع أو
710	AA/4/44	۸۷/۴۴۰	دفع ، المادة ٣٧ من المرسوم السلطاني ٨٤/٣٧ .
171	AA/1/4.	AV/V15	 الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . شروطه .
			رسسوم جركية
7	AA/Y/17	۸۷/۵۳۲	 الالتزام باداء الرسوم الجمركية مصدره القانون
		0 11-m NI	و المال
٤٧	AA/Y/YY	الاستئناف رقم	الرهن الرسمى يعطى الدائن المرتبن حق
	}	AA/Y	التقدم على الدائنين الماديين والدائنين
ļ			التالين له في المرتبة في استيفاء دينه من ثمن
			العقار المرهون .
1			(ش)
1			شـــرکات
			شركات التضامن :
44	AA/1/1A	الاستثناف رقم	 ♦ مسئولية الشركاء في شركة التضامن بالتكافل
		, AY/٦	والتضامن في جميع أموالهم عن ديون الشركة
,	1	1	عدم الزام الشريك المتضامن بايفاء دين الشركة
			إلا إذا تخلفت عن ايفاء الدين رغم بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
			الجهود المعقولة لتحصيل الدين منها. المادة ٣٣
l			من قانون الشركسات التجارية ٧٤/٤ .

حة	الصف	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضوع
_	۱۸۳	AA/1/17	۸٧/٣٢٠	 ♦ المادة ٣٣ من قانون الشركات التجارية ٤/٤/٤
	1/11	00/1/11	**///	تقرر حكيا لمصلحة الشريك المتضامن .
				شركات التوصية :
	۱۲۵	AV/4/YV	Vr/rx	 شركات التوصية تخضع الأحكام شركات التضامن
		,, ,, ,,	, }	التي لاتتعارض مع أحكام شركات التوصية
			}	شركات ذات مستولية عدودة :
1	445	۸۸/۹/۱	AV/88A	 جواز تصرف الشريك في حصته. المادة ١٤٣
	114	7557 17 1	,,,,,,,	من قانون الشركات التجارية ٤/٤/٤ . بقاء
				الشخصية الاعتبارية للشركة قائمة. مسئوليتها
١				عن ديرنيا.
l				شرکات محاصة :
	171	AA/1/3	41// 1944	 المادة ١٠ من قانون الشركات التجارية تقرر
	177	^^/1/3	AV/Y11	تقادما الحسيا للدعاوى الواردة بها. سريانه
1				على شركات المحاصة التجارية .
				شركات مساهمة :
١			/	الرفات مساحة . • الجمعية العامة العادية للشركة المساهمة هي
1	117	AV/4/18	A7/#YV	
1			1	الجهة ذات الولاية في تحديد موعد استحقاق
1		1	}	مالم يدفع من ثمن الأسهم المكتتب بها .
١				م ۱۱۹ من قانون الشركات التجارية ٤/٤٧
ļ	1	3	3	 اجراء بيع الشركة لأسهم المساهم المتخلف
1				عن سداد باقی ثمنها جوازی ولیس وجویی
	17.	AY/17/77	V4.444	م ٨٠ من القانون ٤/٤٧ .
1		1		
-		}		حل وتصفية الشركة :
1	٦٢	AA/\$/\A	الاستثناف رقم	● انتقال جميع حصص الشركة إلى أحسد
1			AA/4	الشركاء يؤدى إلى حل الشركسة ودخولها
				دور التصفية .

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضـــــوع ·
7.7	AA/£/\A	الاستثناف رقم	 للمحكمة أن تحول التصفية الاتفاقية
		AA/4	إلى قضائية .
,	,	3	 تعملية الشركة بمجرد حلها أثسر يرتبه القانون لايجوز الاتفاق على عكسسه.
140	AV/4/Y1	Y7\7X	 عدم تجديد الكفائة المصرفية يكفى سببا خل الشركة أيا كان سببه. المادة ٣٤/٣ من
			المرسوم السلطاني ٧٤/٤ بشــــأن قانون الحرف الأجنبية واستثبار رأس المال الأجنبي
3		1	 جواز القضاء باخراج أحد الشركاء من الشركة
174	۸۸/۱/۱۰	AV/o	• دهوى اخراج الشريك يجب رفعها من
100	AY/17/13	A7/27A	الشركاء وليس من الشركة .
151	^*/ 11/ 11	A1/41A	 تحتفظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد حلها بالقدر اللازم للتصفية .
			أحكام هامة :
191	AV/1-/£	A7/Y7V	 لكل شركة شخصية معنوية مستقلة عن فيرها من
			الشركات ولو كان مالكها جيعا شخص واحد .
111	AA/\$/Y•	AY/Y13	 پجوز للشريك ان يكفل الشركة في سداد
[ĺ		ديونها .
]	j		(شـــــيك
127"	AV/1./Y0	A7/7·٣	 الشيك من الناحية المدنية صك بالمديونية.
			وقف صرفه جريمة جزائية .
174	۸۸/۱/۳	AY/ YY Y	 إصدار الشيك لايعتبر وفاء بقيمته , الوفاء
			لا يتم الا بالقبض .
			(ص)
l			مـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
171	AA/1/Y	AV/4+4	 ابرام شخص لعقد بصفته الشخصية دون بيان أنه
			يمثل شخص معنوى.اختصامه بصفته الشخصية صحيح

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضــــوع
			(ط)
141	۸٧/١٠/٤	A1/Y1V	طلب حــــارض • الطلب العارض باجراء المقاصة القضائية. شروطه.
		,	(9)
			امتـــد
00	AA/Y/Y4	الاستثناف رقم	 لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير صيخ
	[AV/£	العقود بها ثراه أوفى بمقصود المتعاقدين .
			ولها أن تستمين في تفسير العقد بطريقة تنفيذه
۸۳	44/0/44	الاستثناف رقم	 يجب تنفيذ العقود بطريقة تتفق مع مايوجبه
		۸۸/۱۳	حسن النية . مؤدى ذلك .
			مقد التقل :
4	AA/Y/13	AV/044	 التزام أمين النقل التزام بتحقيق غاية هي نقل الأشياء
			الى المكان المتقق عليه وتسليمها سليمة إلى المرسل إليه
			(ف)
11			اقوائسنگ
22	AA/1/1A	الاستثناف رقم	التعميم الصادر من البنك المركزي العياني في
		AY/Y	١٩٨٢/١/٢٧ بشأن أسعار الفوائد. سريانه بأثر
			فورى اعتبارا من ٢/١/١٩٨١ القروض الثابتة
			قبل هذا التاريخ يطبق عليها سعر الفائدة المتفق
			عليه في عقودها حتى مواعيد استحقاقها .
1			اکنے الا
144	AA/1/19	47/748	 لا يجوز للدائن الرجوع على الكفيل غير
	, () 11	, ••••	المتضامن الا بعد رجوعه على الدئن الأصل
191	AA/Y/Y	AV/£14	كفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب
'''	, ,, .	, 4.11	الجاري كفالة لدين مستقبل لايتمين مقداره
			الا عند قفل الحساب واستخراج الرصيد.

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدحوى	الموضـــــوع
710	AA/4/44	۸٧/٣٣٠	 المقد بين الكفيل والدائن عقد كفالة . أما بين الكفيل والمدين فهو عقد وكالة . أثر ذلك . كفالة تضامنة :
771	AA/\$/Y•	AV/V13	التضامنية: التضامن لايفترض وانها يكسون بنص او أتفاق يكفى إستمال أي عبارة تفييد التضامن.
14.	AV/4/1#	AE/EA9	(ل) جانة حسم المنازعات التجارية و قرارات لجنة حسم المنازعات التجارية تقبل الاعتراض عليها. المسادة 1/47/جـ من قانون الشركات التجارية ٤/٤/ المدل بالمرسوم المسلطاني ٤٥/٥٧ والواجب التطبيق بعد الفائها أعيالا للهادة ٢ من المرسوم السلطاني ٢٥/٥٧ والواجب المرسوم السلطاني ٢٨/٣٨
181	AV/1+/£	VFF\FA	(م) مقاصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
71	AV/14/V	الاستثناف رقم ۸۷/۱	معــــــويه ■ التزام مقاول البناء التزام بتحقيق نتيجــة ولايم! من هذا الالتــزام إلا إذا تحققت الغـــاية وانجــز المعـــل المطلوب طبقــا للمواصفات وفي الملة المتفق عليهـــا .
11.	AV/4/Y	A7/\$97	 إذا أسل المقاول بالتزامه بانجاز العمل أو خالف الشسروط فلوب العمل أن يطلب ترخيصا من القضاء لانجاز العمل بواسطة مقاول آخر على نفقة المشاول الأول .

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدحوى	الموضــــــوع
41	AV/14/V	الاستثناف رقم ۸۷/۱	محكمـــة الموضوع ● محكمة الموضوع غير مقيدة في تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها .
90	AA/Y/Y9	الاستئناف رقم	لحكمة الموضوع السلطة الثامة في تفسير
1	AV/1+/14	AV/1	المقود بها تراه آونی بمقصسود التماتدین مستعینة بجمیع ظروف الدحوی . کیا ما آن تستعین فی تفسیر المقد بطریقة تنقیله . نظار بحری (ن) التزام الناقل البحری التزام بتحقیق غایة تحدید مسئولیة الناقل البحری بهالا بجاوز البحری بهالا بجاوز البت فی مسئد الشحن طیمة البضاحة البت فی مسئد الشحن طیمة البضاحة وقیمتها . المادة ١٩٥٤ بحری عمسانی . وکالســـة
144	۸۷/۱۰/۱٤	A1/70£	الوكيل الملاحى : ● الوكيل الملاحى ينوب عن صاحب السفينة الأجنية . وكالة ظاهرة :
150	AY/1./YA	A7/788	 المظاهر الحارجية التي تقوم عليها الوكالة المظاهرة .
147	AY/11/Y4	A7/77F	 على المتعامل مع الوكيل أن يتحقق من وكالته. مؤدى فكرة الوكالة الظاهرة .
۱۷۳	AA/\/%	AV/YE	 قيام مظهر خارجى للوكالة من شأنسه أن يجمل الفير معلورا في اعتقاده بقيسام وكالة, مثال.
1.44	AA/1/Y+	A4/4A£	 المظهر الخارجي الذي يولد الاعتقاد بقيام الوكالة ينظر فيه إلى قيمــــة التصرف .

الصفحة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى	الموضـــــوع
714	۸۸/٤/٢٠	AV/0Y-	شروط قيام الوكالة الظاهرة
			نبات الوكالة :
144	۸۸/۲/۱۰	AY/0Y	 جواز اثبات الوكالة بكافة طرق الاثبات
			ار الوكالة :
147	۸۸/۲/۱۰	AV/aY	 يترتب على الوكالة اضافة ماينشاً عن العقد من حقوق والتزامات إلى الأصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
710	۸۸/٣/٢٣	۸٧/٣٣٠	العقد بين الكفيل والدائن عقد كفالة ،
			وبين الكفيسل والمدين عقد وكالسة . أشر ذلك .
			•

